الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

**جامعة 8 ماي 1945 قالمة**

الكلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: العلوم الاقتصادية

مخبر التوطين: مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد

# أطروحة

## لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث

الشعبة: العلوم الاقتصادية

الاختصاص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد:

**حسناء كربوب**

***بعنوان***

# تقييم دور الانفاق الحكومي في تحقيق الأهداف الاقتصادية في الجزائر وفق مربع كالدور

بتاريخ: **2026\02\05**

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

| الاسم واللقب | الرتبة | | |
|---|---|---|---|
| السيد: بوقموم محمد | أستاذ تعليم عالي | بجامعة 8 ماي 1945 قالمة | رئيسا |
| السيدة: بيري نورة | أستاذ تعليم عالي | بجامعة 8 ماي 1945 قالمة | مشرفا |
| السيد: بن براهيم الغالي | أستاذ تعليم عالي | بجامعة محمد خيضر بسكرة | ممتحنا |
| السيد: قريشي محمد | أستاذ تعليم عالي | بجامعة محمد خيضر بسكرة | ممتحنا |
| السيدة: بوفلفل سهام | أستاذ محاضر أ | بجامعة 8 ماي 1945 قالمة | ممتحنا |
| السيد: كشيتي حسين | أستاذ محاضر أ | بجامعة 8 ماي 1945 قالمة | ممتحنا |

السنة الجامعية: **2025-2026**

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، الذي علّم الإنسان ما لم يعلم، ويسّر لي سُبل البحث والتحصيل، وأعانني على إتمام هذا العمل المتواضع رغم الصعوبات والتحديات.

أسأله تعالى أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، نافعًا في ميدانه، وأن يُكتب له القبول والتوفيق، إنه وليّ ذلك والقادر عليه.

أتقدم بخالص عبارات الشكر والامتنان إلى مشرفتي الفاضلة " أ.د **نورة بيري**"، التي لم تدخر جهدًا في توجيهي وإرشادي طيلة فترة إعداد هذه الأطروحة فلها مني كل التقدير والاحترام.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى السادة رئيس و أعضاء لجنة المناقشة لتفضيلهم بالموافقة على مناقشة هذه الأطروحة وماسيقدمونه من ملاحظات و توجيهات علمية سديدة لإغناء هذا العمل المتواضع.

و إلى كل من ساندي لإتمام هذا العمل المتواضع شكرا لكم.

كربوب حسناء

# إهداء

أهدي هذا العمل إلى روح والدي الطاهرة التي لا تغيب عن وجدان والتي كانت وستبقى مصدر إلهامي وقوّتي، أسأل الله أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناته ويجزيه عني خير الجزاء.

إلى أمي الحبيبة التي كانت وما زالت الحضن الدافئ والداعم الأول و إلى إخوتي الأعزاء سندي ورفاقي في دروب الحياة الذين لم يبخلوا يوما بدعمهم وتشجيعهم الصادق.

إلى زوجي العزيز رفيق دربي وسندي في هذه الرحلة العلمية شكرا جزيلا.

إلى توأمي الغاليَين" **دينا** و**معتصم بالله**"، زينة حياتي، ومصدر ابتسامتي اليومية لكم مني كل الحب ولكما أهدي هذا الجهد المتواضع.

إليكم جميعا أهدي هذا العمل راجية من الله أن يكتبه في ميزان حسناتي وأن يجعله لبنة في طريق خدمة العلم والمجتمع.

# ملخص الدراسة

# الملخص باللغة العربية

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الأهداف الاقتصادية في الجزائر وفق مربع كالدور والمتمثلة في: تحقيق النمو الاقتصادي، الاستقرار في المستوى العام للأسعار، مستوى تشغيل كامل والتوازن الخارجي للفترة (1990-2023). حيث تم اعتماد تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وبناءا عليها تم تقديم النمذجة القياسية المناسبة والمحددة للعلاقة التي تربط بين كل من الإنفاق الحكومي ومتغيرات مربع كالدور، وذلك عن طريق تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDLباستخدام برمجية Eviews12 لمعرفة أثر الإنفاق الحكومي على أهداف مربع كالدور في الجزائر في الأجلين القصير والطويل.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الزيادة في الإنفاق الحكومي ساهمت بشكل إيجابي في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة لكنها أثرت سلبا على المستوى العام للأسعار والتوازن الخارجي، أي أن الإنفاق الحكومي في الجزائر لم يحقق التوازن المنشود بين أبعاد مربع كالدور الأربعة، حيث اقتصر تأثيره على تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية دون أن يمتد إليها جميعا بصورة شاملة الأمر الذي يستدعي ضرورة إعادة النظر في أسلوب إدارة هذا الإنفاق وتوجيهه بما يضمن تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي بصورة شاملة ومستدامة.

**الكلمات المفتاحية:** إنفاق الحكومي، نمو اقتصادي، مستوى عام للأسعار، مستوى التشغيل، توازن خارجي، مربع كالدور السحري

# الملخص باللغة الفرنسية

Résumé

Cette étude vise à évaluer le rôle des dépenses publiques dans la réalisation des objectifs économiques en Algérie selon le carré de Kaldor, à savoir : la croissance économique, la stabilité du niveau général des prix, le plein emploi et l'équilibre extérieur, sur la période (1990-2023). L'analyse des séries chronologiques des variables étudiées a été adoptée et, sur cette base, la modélisation économétrique appropriée a été proposée afin de déterminer la relation entre les dépenses publiques et les variables du carré de Kaldor. Pour ce faire, le modèle ARDL (Autoregressive Distributed Lag) a été appliqué à l'aide du logiciel EViews 12 afin de mesurer l'effet des dépenses publiques sur les objectifs du carré de Kaldor en Algérie à court et à long terme.

L'étude a révélé que l'augmentation des dépenses publiques a contribué positivement à l'amélioration du taux de croissance économique et à la réduction du chômage, mais elle a eu un impact négatif sur le niveau général des prix et sur l'équilibre extérieur. Autrement dit, les dépenses publiques en Algérie n'ont pas permis d'atteindre l'équilibre souhaité entre les quatre dimensions du carré de Kaldor. Leur effet s'est limité à l'amélioration de certains indicateurs économiques sans couvrir l'ensemble, ce qui impose une révision de la gestion et de l'orientation de ces dépenses afin de garantir la réalisation des objectifs macroéconomiques de

**Mots-clés :** Dépenses publiques, croissance économique, niveau général des prix, emploi, équilibre extérieur.

**Abstract:**

This study aims to assess the role of government spending in achieving Algeria's economic objectives according to Kaldor's square, namely: economic growth, stability of the general price level, full employment, and external balance, over the period (1990–2023). Time series analysis of the study variables was adopted, and based on this, the appropriate econometric modeling was proposed to determine the relationship between government spending and the variables of Kaldor's square. To this end, the ARDL (Autoregressive Distributed Lag) model was applied using EViews 12 software to examine the impact of government spending on Kaldor's square objectives in Algeria in both the short and long run.

The study found that increased government spending positively contributed to raising economic growth rates and reducing unemployment, but it negatively affected the general price level and external balance. In other words, government spending in Algeria did not achieve the desired balance among the four dimensions of Kaldor's square. Its impact was limited to improving some economic indicators without extending comprehensively to all, which calls for reconsidering the management and allocation of such

**Keywords:** Government spending, economic growth, general price level, employment, external balance, Kaldor's Magic Squar

# فهرس المحتويات

# فهرس المحتويات

المحتوى الصفحة

بسم الله الرحمن الرحيم


شكر وتقدير

إهداء

الملخص باللغة العربية

الملخص باللغة الفرنسية

الملخص باللغة الإنجليزية

فهرس المحتويات I

قائمة الأشكال VII

قائمة الجداول V

قائمة الملاحق IX

مقدمة أ

**الفصل الأول: الإنفاق الحكومي ومربع كالدور في الأدبيات النظرية 2-40**

**تمهيد:..... 2-**

**المبحث الأول: الإنفاق الحكومي كأداة من أدوات السياسة المالية..... 2-**

**المطلب الأول:** مدخل للسياية المالية و أدواتها..... 3-

**المطلب الثاني:** تطور مفهوم الإنفاق الحكومي في الفكر الاقتصادي ..... 3-

**المطلب الثالث:** مفهوم الإنفاق الحكومي..... 10-

**المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في الإنفاق الحكومي وتصنيفاته المختلفة..... 13-**

**المطلب الأول:** قواعد ومحددات الإنفاق الحكومي..... 13-

**المطلب الثاني:** التصنيف الاقتصادي للانفاق الحكومي..... 17-

**المطلب الثالث:** التصنيف الوضعي للانفاق الحكومي ..... 19-

**المبحث الثالث: زيادة الانفاق الحكومي كظاهرة وآثاره الاقتصادية..... 21-**

**المطلب الأول:** أسباب ظاهرة زيادة الانفاق الحكومي..... 21-

# فهرس المحتويات

**المطلب الثاني:** الآثار الاقتصادية المباشرة للانفاق الحكومي.....-26 -
**المطلب الثالث:**الأثار الاقتصادية غير المباشرة للإنفاق الحكومي.....- 29 -
**المبحث الرابع:نبذة عن مربع كالدور للأهداف الاقتصادية .....-33 -**
**المطلب الأول:** مفهوم المربع السحري لكالدور و أهدافه.....-33 -
**المطلب الثاني:** تمثيل مربع كالدور و مدى أمثلية أهدافه.....-36 -
**المطلب الثالث:**التعارض بين أهداف مربع كالدور.....-37 -
**خلاصة الفصل:.....- 40 -**

**الفصل الثاني: علاقة الإنفاق الحكومي بأهداف مربع كالدور الاقتصادية 52-81**

**تمهيد:.....-42 -**
**المبحث الأول: أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.....-43 -**
**المطلب الأول:** النمو الاقتصادي- مفاهيم أساسية-.....- 43-
**المطلب الثاني:** مصادر النمو الاقتصادي و طرق قياسه.....- 45 -
**المطلب الثالث:** دور الانفاق الحكومي في تحقيق النمو الاقتصادي.....- 48 -
**المبحث الثاني:أثر الانفاق الحكومي على مستوى التشغيل.....-52 -**
**المطلب الأول:**مدخل مفاهيمي حول ظاهرة البطالة.....-52 -
**المطلب الثاني:** أنواع البطالة و آثارها الاقتصادية.....- 54-
**المطلب الثالث:** دور الإنفاق الحكومي في الحد من ظاهرة البطالة .....- 57 -
**المبحث الثالث:أثر الانفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار.....-60 -**
**المطلب الأول:**ماهية التضخم.....-60 -
**المطلب الثاني:** أسباب التضخم و آثاره الاقتصادية.....- 65 -
**المطلب الثالث:** دور الانفاق الحكومي في ضبط مستويات التضخم.....- 67 -
**المبحث الرابع: أثر الانفاق الحكومي على التوازن الخارجي.....-72 -**

# فهرس المحتويات

**المطلب الأول:** مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.....-72 -

**المطلب الثاني:** آليات تصحيح الاختلالات ميزان المدفوعات.....- 75 -

**المطلب الثالث:** دور الانفاق الحكومي في علاج العجز في ميزان المدفوعات.....-79 -

**خلاصة الفصل:**.....**-81 -**

**الفصل الثالث: دراسة تحليلية للإنفاق الحكومي وأهداف مربع كالدور في الجزائر للفترة (1990 -2023) 83-132 .**

**تمهيد:**.....**- 83 -**

**المبحث الأول: فكرة موجزة عن أهم تطورات الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2023).....-84 -**

**المطلب الأول:**الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من طرف الهيئات الدولية (1990-1999).....- 84 -

**المطلب الثاني:**الاقتصاد الجزائري في ظل البرامج التنموية (2000-2019).....- 87 -

**المطلب الثالث:**الجزائر والنموذج الاقتصادي الجديد للنمو(2016-2030).....-89 -

**المبحث الثاني:تحليل مسار الانفاق الحكومي في الجزائر للفترة (1990-2023).....-92 -**

**المطلب الأول:**تقسيمات الانفاق الحكومي في الجزائر.....- 92 -

**المطلب الثاني:** تحليل وضعية الإنفاق الحكومي وهيكله في الجزائر للفترة (1990-2023).....-97 -

**المطلب الثالث:** علاقة الإنفاق الحكومي بإيرادات الميزانية العامة في الجزائر.....-106 -

**المبحث الثالث:تطور متغيرات مربع كالدور في الجزائرللفترة (1990-2023).....-113 -**

**المطلب الأول:** تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2023).....-114 -

**المطلب الثاني:** تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة(1990-2023).....-116 -

**المطلب الثالث:**تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة(1990-2023).....-117 -

**المطلب الرابع:** تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (1990-2023).....-120-

**المبحث الرابع: تقييم أداء سياسة الانفاق الحكومي في الجزائر وفقا لمربع كالدور للفترة (1990-2023).....-122 -**

**المطلب الأول:** منهجية استخدام مؤشرات مربع كالدور في تقييم الأداء الاقتصادي.....-122 -

**المطلب الثاني:** تقييم أداء الاقتصاد الجزائري خلال فترة الإصلاحات (1990-1999).....-124 -

# فهرس المحتويات

**المطلب الثالث:** تقييم أداء الاقتصاد الجزائري في ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي(2000-2023).-127 -

**خلاصة الفصل:**.....**-132 -**

**الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على أهداف مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة (1990-2023).....134-190**

**تمهيد:**.....**-134-**

**المبحث الأول: الإطار النظري لمنهجية القياس والنموذج المعتمد.....- 135 -**

**المطلب الأول:**الاقتصاد القياسي: الأهداف والمنهجية.....- 135-

**المطلب الثاني:**تقديم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL.....-138 -

**المطلب الثالث:**مراحل تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL.....- 140-

**المبحث الثاني: تحديد وبناء النماذج القياسية للدراسة.....- 145 -**

**المطلب الأول:**تحديد متغيرات الدراسة ومصادرها..... - 145 -

**المطلب الثاني:**الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة.....- 148 -

**المطلب الثالث:** اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.....- 152 -

**المبحث الثالث:تطبيق نموذج ARDL لقياس أثر الانفاق الحكومي على أهداف مربع كالدور في الجزائر.....- 155 -**

**المطلب الأول:**تحديد فترة الإبطاء المثلى و تقدير نماذجARDL .....- 155 -

**المطلب الثاني:**تحليل التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود Bounds Test .....- 163 -

**المطلب الثالث:**تقدير نماذجARDL طويلة الأجل و نموذج تصحيح الخطأ ECM .....- 165 -

**المبحث الرابع:اختبار جودة النماذج المقدرة.....-175 -**

**المطلب الأول:** الاختبارات التشخيصية لنماذج الدراسة.....- 183 -

**المطلب الثاني:**اختبار صحة الشكل الدالي للنماذج المقدرة.....- 185 -

**المطلب الثالث:** اختبار الاستقرار الهيكلي للنماذج .....-190-

**خلاصة الفصل.....-192 -**

# فهرس المحتويات

خاتمة.....198–192

قائمة المراجع والمصادر.....225–200

الملاحق.....245–228

| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | مضمون النموذج الجديد للنمو الاقتصادي (2017-2019) | 90 |
| 02 | توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع حسب محافظ البرامج وحسب البرامج في الجزائر لسنة2023 | 94 |
| 03 | تطور هيكل نفقات التسيير في الجزائر (1990-2021) | 102 |
| 04 | تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (1990-2023) | 120 |
| 05 | متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها | 147 |
| 06 | الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة بصيغتيها الخطية واللوغاريتمية | 149 |
| 07 | مصفوفة معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة | 152 |
| 08 | نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات عند المستوى | 154 |
| 09 | نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات عند الفرق الأول | 154 |
| 10 | نتائج تقدير نموذج ARDL للنمو الاقتصادي | 160 |
| 11 | نتائج تقدير نموذج ARDL للبطالة | 161 |
| 12 | نتائج تقدير نموذج ARDL للتضخم | 162 |
| 13 | نتائج تقدير نموذج ARDL لميزان المدفوعات | 163 |
| 14 | نتائج اختبار الحدود Bounds -Test لنماذج الدراسة | 164 |
| 15 | نتائج تقدير معلمات نموذج النمو الاقتصادي في الأجلين القصير و الطويل | 165 |
| 16 | نتائج تقدير معلمات نموذج البطالة في الأجلين القصير و الطويل | 167 |
| 17 | نتائج تقدير معلمات نموذج التضخم في الأجلين القصير و الطويل | 170 |
| 18 | نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM لميزان المدفوعات | 172 |
| 19 | تطور بعض مؤشرات ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (1990-2023) | 173 |
| 20 | نتائج اختبار الارتباط التسلسلي وعدم ثبات التباين لنموذج النمو الاقتصادي | 176 |
| 21 | نتائج اختبار الارتباط التسلسلي وعدم ثبات التباين لنموذج البطالة | 177 |
| 22 | نتائج اختبار الارتباط التسلسلي وعدم ثبات التباين لنموذج التضخم | 178 |
| 23 | نتائج اختبار الارتباط التسلسلي وعدم ثبات التباين لنموذج ميزان المدفوعات | 179 |

| | | |
|---|---|---|
| **24** | نتائج اختبار الشكل الدالي لنموذج النمو الاقتصادي | 183 |
| **25** | نتائج اختبار الشكل الدالي لنموذج البطالة | 183 |
| **26** | نتائج اختبار الشكل الدالي لنموذج التضخم | 184 |
| **27** | نتائج اختبار الشكل الدالي لنموذج ميزان المدفوعات | 184 |

| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | أدوات السياسة المالية | 07 |
| 02 | آلية عمل أثر المضاعف والمعجل | 32 |
| 03 | مربع كالدور لأهداف السياسة الاقتصادية الكلية | 37 |
| 04 | التوازن الاقتصادي حسب منحنى (IS-LM) | 49 |
| 05 | أثر زيادة الإنفاق الحكومي على زيادة الناتج | 50 |
| 06 | آلية تأثير الإنفاق الحكومي على سوق العمل | 59 |
| 07 | أثر التوسع في الانفاق الحكومي على التضخم | 70 |
| 08 | تطور الإنفاق الحكومي الإجمالي في الجزائر للفترة (1990-2023) | 98 |
| 09 | تطور معدل نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة (1990-2023) | 100 |
| 10 | تطور نفقات التسيير و الجهيز في الجزائر للفترة (1990-2023) | 100 |
| 11 | تطور هيكل نفقات التجهيز في الجزائر للفترة (1993-1998) | 104 |
| 12 | تطور هيكل نفقات التجهيز في الجزائر للفترة (2013-2021) | 105 |
| 13 | تطور هيكل نفقات الميزانية لسنتي 2022و2023 | 106 |
| 14 | تطور إجمالي الإيرادات العامة وهيكلها في الجزائر للفترة (1990-2023) | 111 |
| 15 | تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر للفترة (1990-2023) | 113 |
| 16 | مسار معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2023) | 114 |
| 17 | تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة (1990-2023) | 116 |
| 18 | تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1990-2023) | 118 |
| 19 | تطبيق مربع الأهداف الاقتصادية لكالدور في الجزائر فترة الإصلاحات | 125 |
| 20 | تطبيق مربع الأهداف الاقتصادية لكالدور في الجزائر فترة البرامج التنموية | 127 |
| 21 | تطبيق مربع الأهداف الاقتصادية لكالدور في الجزائر للفترة (1990-2023) | 131 |
| 22 | الأشكال البيانية لمتغيرات نماذج الدراسة | 151 |
| 23 | فترة الإبطاء المثلى حسب معيار (AIC) لنموذج النمو الاقتصادي | 156 |

| | | |
|---|---|---|
| **24** | فترة الإبطاء المثلى حسب معيار (AIC) لنموذج البطالة | 157 |
| **25** | فترة الإبطاء المثلى حسب معيار (AIC) لنموذج التضخم | 158 |
| **26** | فترة الإبطاء المثلى حسب معيار (AIC) لنموذج ميزان المدفوعات | 159 |
| **27** | نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Normality -Test لنموذج النمو الاقتصادي | 179 |
| **28** | نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Normality- Test لنموذج البطالة | 181 |
| **29** | نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Normality -Test لنموذج التضخم | 181 |
| **30** | نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Normality -Test لنموذج ميزان المدفوعات | 182 |
| **31** | نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج النمو الاقتصادي | 185 |
| **32** | نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج البطالة | 186 |
| **33** | نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج التضخم | 187 |
| **34** | نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ميزان المدفوعات | 188 |

| الرقم | عنوان الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | تطور الإنفاق الحكومي الإجمالي في الجزائر للفترة(1990-2023) | 228 |
| 02 | تطور هيكل نفقات التسيير في الجزائر للفترة (1990-2021) | 229 |
| 03 | *تطور هيكل نفقات التجهيز في الجزائر (بالنسب المئوية من إجمالي نفقات التجهيز) للفترة (1993-1998)* | 231 |
| 04 | تطور هيكل نفقات التجهيز في الجزائر (بالنسب المئوية من إجمالي نفقات التجهيز) للفترة (2013-2021) | 231 |
| 05 | تطور إيرادات الميزانية العامة ورصيدها في الجزائر للفترة (1990-2023) | 232 |
| 06 | متغيرات مربع كالدور في الجزائر للفترة (1990-2023) | 233 |
| 07 | البيانات المستخدمة في الدراسة القياسية | 235 |
| 08 | اختبار الاستقرارية ديكي-فولر ADF لمتغيرات الدراسة عند المستوى | 237 |
| 09 | اختبار الاستقرارية ديكي-فولر ADFلمتغيرات الدراسة عند المستوى عند الفرق الاول | 238 |
| 10 | اختبار الاستقرارية فيليبس-بيرون PP لمتغيرات الدراسة عند المستوى | 239 |
| 11 | اختبار الاستقرارية فيليبس-بيرون PP لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول | 240 |
| 12 | اختبارات التكامل المشترك Bounds-Test لنماذج الدراسة | 241 |
| 13 | نتائج تقدير نموذج النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل | 241 |
| 14 | اختبار عدم ثبات التباين والارتباط الذاتي بين الأخطاء لنموذج النمو الاقتصادي | 242 |
| 15 | نتائج تقدير نموذج البطالة في الأجلين القصير والطويل | 242 |
| 16 | اختبار عدم ثبات التباين والارتباط الذاتي بين الأخطاء لنموذج النمو الاقتصادي | 243 |
| 17 | نتائج تقدير نموذج التضخم في الأجلين القصير والطويل | 243 |
| 18 | اختبار عدم ثبات التباين والارتباط الذاتي بين الأخطاء لنموذج التضخم | 244 |
| 19 | اختبار عدم ثبات التباين والارتباط الذاتي بين الأخطاء لنموذج ميزان المدفوعات | 244 |

# مقدمة

**تمهيد:**

انطلاقا من رغبة الحكومات في النهوض باقتصاداتها نحو الأفضل ورفع التحدي لتحسين مستوى معيشة أفرادها، تعمل هذه الأخيرة على اتباع جملة من السياسات الاقتصادية التي تختلف باختلاف الأهداف المنشودة. ومن بين هذه السياسات ما يهدف إلى تحقيق النفع العام كالرفع من مستوى الناتج المحلي الإجمالي بما ينعكس في النمو الاقتصادي ومعالجة اختلالات الميزانية العامة، فضلًا عن تحسين وضعية ميزان المدفوعات إلى جانب أيضا خلق فرص عمل جديدة تقضي بها على ظاهرة البطالة المنتشرة بين أفراد مجتمعها، ضف إلى ذلك سعيها للمحافظة على سلامة نقدها الوطني ومنع حدوث ما يعرف بالضغوط التضخمية.

وفي هذا السياق نجد أن أهم الأهداف التي تسعى إليها معظم السياسات الاقتصادية وركزت عليها كثيرا تلك التي حددها الاقتصادي "نيكولاس كالدور" ضمن ما يعرف" بمربع كالدور السحري" الذي يحوي أربعة أهداف رئيسية تتمثل في: تحقيق معدلان نمو اقتصادي مرتفعة، تخفيض كل من معدلي التضخم والبطالة وأخيرا تحقيق التوازن الخارجي.

على الرغم من صعوبة تحقيق هاته الأهداف مجتمعة إلا أن الدول تحاول قدر المستطاع تحقيق أقصى عدد ممكن منها عبر مختلف الأدوات المالية المتاحة لديها ويعتبر الإنفاق الحكومي من أهم أدواتها المالية التي تعتمد عليها في توجيه أوجه نشاطها الاقتصادي بما يضمن وتحقيق هاته الأهداف.

وضمن هذا الإطار تأتي أهمية تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والأهداف الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة نظرا لمسارات تطور هذا الأخير بداية من تسعينات القرن الماضي وما واجهه من تحديات سواء من ناحية الإصلاحات المتعاقبة التي تبناها أو من حيث الصدمات الخارجية التي تلقاه خاصة تلك المتعلقة بتقلبات أسعار النفط على المستوى الدولي بما فيها التغيرات الداخلية السياسية والاجتماعية. لتأتي الالفية الثالثة التي صاحبها تحسن في أسعار البترول ووضعية الخزينة الأمر الذي أدى بالدولة الجزائرية إلى اتباع سياسة مالية توسعية قائمة بالأساس على توجيه إنفاقها الحكومي لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية عبر مختلف البرامج التنموية، إلا أن التساؤل يبقى مطروح حول مدى قدرة الانفاق الحكومي على تحقيق هاته الأهداف بكفاءة وبصورة مستدامة.

وبناءا على ما سبق تأتي هذه الدراسة كمحاولة لتقييم دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الأهداف الاقتصادية في الجزائر وفق مربع كالدور للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2023، وذلك بدراسة أثر الانفاق الحكومي على كل من النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم وميزان المدفوعات.

**أولا: إشكالية الدراسة**

انطلاقا مما سبق فإن إشكالية الدراسة تتحور أساسا حول مقدرة الانفاق الحكومي على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المعبر عنها بمؤشرات مربع كالدور للفترة المدروسة، ومدى نجاحه في التقليل من الآثار السلبية الناتجة من تضارب هاته الأهداف.

وعليه يمكننا صياغة التساؤل الرئيسي لهذه الأطروحة على النحو التالي:

**ما مدى مساهمة الإنفاق الحكومي في تحقيق الأهداف الاقتصادية في الجزائر ضمن إطار مربع كالدور للفترة (1990-2023)؟**

**ثانيا: الأسئلة الفرعية**

بالنظر إلى التساؤل الرئيسي المطروح، تنبثق لدينا الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى مساهمة الانفاق الحكومي في تحفيز النمو الاقتصادي والرفع من معدلاته في الجزائر؟
- كيف انعكس الإنفاق الحكومي على سوق العمل في الجزائر من حيث معدلات البطالة والتشغيل؟
- ما مدى تأثير الإنفاق الحكومي على استقرار المستوى العام للأسعار في الجزائر والحد من التضخم؟
- كيف انعكس تطور الإنفاق الحكومي على التوازن الخارجي وميزان المدفوعات في الجزائر؟

**ثالثا: فرضيات الدراسة**

وللإجابة عن إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية المنبثقة عنها، تمت صياغة الفرضيات التالية:

- يلعب الإنفاق الحكومي دورا مهما في تحقيق التوزانات الاقتصادية الكلية في الجزائر من خلال دعمه للنمو الاقتصادي ومساهمته في تخفيض معدلات البطالة و التضخم وتحسين التوازن الخارجي خلال الفترة (1990-2023)؛
- أثر الإنفاق الحكومي بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر وتمكن من رفع معدلاته؛

- ساهم الانفاق الحكومي في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر وخلق فرص جديدة للعمل؛
- أدت زيادة الإنفاق الحكومي في الجزائر إلى تخفيض معدلات التضخم واستقرار الأسعار؛
- ساهم الانفاق الحكومي بشكل محدود في تحقيق التوازن الخارجي من خلال تأثيره السلبي على وضعية ميزان المدفوعات.

**رابعا: أهمية الدراسة**

تستمد هذه الدراسة أهميتها النظرية من مساهمتها في توضيح الدور الذي يضطلع به الإنفاق الحكومي في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، باعتباره أحد أبرز أدوات السياسة المالية التي يعتمد عليها صانعو القرار للتأثير على مؤشرات الاقتصاد الكلي والحد من الاختلالات التي يعاني منها. وعليه فإن تناول هذا الموضوع يتيح إمكانية الوقوف على مسارات الإنفاق الحكومي في الجزائر وتحليل مدى فعاليته في تحقيق التوازن ضمن مختلف المؤشرات الكلية للاقتصاد، مما يساعد على فهم آليات توجيهه وإدارته بطريقة أكثر أفضل تماشيا والأوضاع الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الوطني وجعله أكثر فاعلية في بلوغ الأهداف المرجوة.

أما من الناحية العملية فتتمثل أهمية هذا البحث في توظيف نماذج القياس الاقتصادي لتحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي باعتباره متغيرا مستقلا وبين متغيرات مربع كالدور التابعة، مع التركيز على تتبع سلوكها خلال الفترة المدروسة وقياس مدى انعكاس التغيرات في حجم الإنفاق على هذه المتغيرات. ويسمح هذا التحليل باستخلاص نتائج توضح مدى نجاح أو إخفاق الإنفاق الحكومي في الجزائر في تحقيق أهداف مربع كالدور أيضا تقديم مقترحات يمكن أن تساهم في وضع سياسة إنفاقية أكثر ملاءمة.

**خامسا: أهداف الدراسة**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- تقديم إطار نظري شامل لكل من الإنفاق الحكومي كأداة مالية مهمة بالإضافة إلى مؤشرات مربع كالدور الاقتصادية؛
- تسليط الضوء على الأسس النظرية التي تحكم العلاقة بين الانفاق الحكومي ومتغيرات كالدور، وتبيان أهميته في إحداث تغير إيجابي فيها؛
- تحليل تطورات الانفاق الحكومي الإجمالي بما في ذلك هيكله في الجزائر للفترة (1990-2023)؛

- دراسة تطورات مؤشرات مربع كالدور في الجزائر خلال نفس الفترة؛
- تقييم مساهمة الإنفاق الحكومي في تحقيق أهداف مربع كالدور من خلال رم المربع والتعليق عليه؛
- إجراء دراسة تجريبية باستخدام التحليل القياسي للتعرف على طبيعة العلاقة التي تربط بين متغيرات الدراسة ومدى تأثرها ببعضها البعض؛
- تقديم توصيات لتعزيز فعالية الإنفاق الحكومي في الجزائر بما يخدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

**سادسا: منهج الدراسة**

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي لتناسبه وطبيعة الموضوع، وذلك من خلال عرض الإطار النظري ودراسة المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة بالاعتماد على المراجع المختلفة ذات الصلة بالموضوع. كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات المتوفرة عن متغيرات الدراسة ومن ثم تفسيرها.

أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على المنهج القياسي من خلال استخدام نموذج ARDL لقياس أثر الإنفاق الحكومي على أهداف مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة المدروسة وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 12 في استخراج النتائج وتفيرها.

**سابعا: حدود الدراسة**

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية** :تقتصر الدراسة على الاقتصاد الجزائري؛
- **الحدود الزمنية** :تمتد الدراسة للفترة (1990-2023)، وهي فترة تشمل الإصلاحات الاقتصادية وبرامج الإنعاش المختلفة المتبناة من طرف الدولة الجزائرية؛
- **الحدود الموضوعية** :تقتصر الدراسة على تقييم دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية وفق إطار مربع كالدور دون التطرق لباقي أدوات السياسة الاقتصادية والمالية الأخرى بشكل مفصل.

**ثامنا: أسباب اختيار الموضوع**

تم اختيار هذا الموضوع للأسباب التالية:

- الميول الشخصي لدراسة مواضيع الاقتصاد الكلي عامة وموضوع الإنفاق الحكومي خاصة نظرا لأهميته في الاقتصاد الجزائري المعتمد على الريع كمصدر تمويل رئيسي له؛
- الحاجة الأكاديمية لفهم العلاقة بين سياسات الانفاق الحكومي وأداء الاقتصاد الكلي خاصة في ظل التطورات المتلاحقة التي شهدتها الجزائر في الفترة الأخيرة؛
- أهمية مربع كالدور كأداة تحليلية شاملة تتيح التقييم بشكل أفضل للسياسات الاقتصادية المختلفة بما فيها الانفافية.
- توفر الإحصائيات الخاصة بمتغيرات الدراسة مما يسهل عملية البحث والتقدير والتحليل.

**تاسعا: الدراسات السابقة**

في إطار هذه الدراسة قمنا بمراجعة عدد من الأطروحات والرسائل والأبحاث ذات الصلة بالموضوع، حيث لوحظ أن أغلبها اهتم بتحليل تأثير الإنفاق الحكومي على مؤشرات الاقتصاد الكلي بشكل منفصل (النمو، البطالة، التضخم، ميزان المدفوعات). أما الدراسات التي جمعت بين هذه المتغيرات ضمن إطار موحد فهي قليلة ومحدودة وعليه ارتأينا أن نسلط الضوء على أبرز الدراسات القريبة من موضوع بحثنا وتلك التي تناولته بشكل صريح على النحو التالي:

1. **الدراسات السابقة العربية:**

- دراسة (مدني حسيبة، 2017) مقال بعنوان" **أثر الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة( 1980-2014** )"تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى قياس وتحليل مدى تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات لاقتصادية الكلية في الجزائر ، وركزت الدراسة على كل من النمو الاقتصادي والواردات الكلية من السلع والخدمات ولهذا الغرض تم استخدام نموذج الانحدار الذاتيVAR . وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات ودلت النتائج أيضا على ضعف العلاقة بين الإنفاق الحكومي والمتغيرات الكلية المختارة وأثر محدود وغير ذي أهمية على الناتج المحلي الإجمالي، تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي على الواردات تماشيا تزايد الطلب الكلي للاقتصاد في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وأظهرت أيضا استجابة معدلات التضخم بالارتفاع في المدى القصير لزيادة الإنفاق الحكومي؛

- دراسة (محفوظ فاطمة، 2018) أطروحة دكتوراه بجامعة البويرة، الجزائر بعنوان: "**أثر السياسة المالية التوسعية على متغيرات المربع السحري في الجزائر خلال الفترة 2000–2014**" سعت هذه الدراسة إلى إبراز أثر السياسة المالية التوسعية على متغيرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة (2000–2014)، بهدف التحقق من مدى قدرتها على تحقيق المعدلات المرغوبة للمؤشرات الاقتصادية الكلية. وقد خلصت الدراسة إلى أن زيادة النفقات العامة كانت السمة الأبرز للاقتصاد الجزائري في تلك الفترة، وأن التحسن المسجل في المؤشرات الكلية ارتبط أساسًا بالطفرة البترولية مما جعل النتائج رهينة بتقلبات أسعار النفط وأبرز هشاشة السياسة المالية بعد أزمة 2014؛
- دراسة (سليم سليمان الحجايا ،2018) مقال بعنوان " **محددات الإنفاق العام في بعض الدول العربية للفترة 2000–2014**) " هدفت الدراسة إلى تحديد محددات الإنفاق العام في بعض الدول العربية (الأردن، لبنان، مصر، المغرب، وتونس) خلال الفترة (2000–2014) باستخدام منهجية التحليل النظري والقياس الكمي. وقد أظهرت النتائج أن الإيرادات العامة، الدين العام، معدل التضخم والنمو السكاني تعد من أهم العوامل المحددة للتوسع في الإنفاق العام، في حين لم تثبت نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام في الدول المدروسة؛
- دراسة (عرابي محمد، 2020) بعنوان " **أثر الإنفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر– دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول المغرب العربي خلال الفترة (1990–2017)**" أطروحة دكتوراه، جامعة الجلفة، الجزائر هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الإنفاق العام على كل من معدلات النمو، التضخم والبطالة في دول المغرب العربي محل الدراسة باستخدام بيانات بانيل طويلة الأجل وفحص استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك مع اختبار العلاقة طويلة الأجل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS. وتوصلت في الأخير إلى إثبات وجود علاقة تكامل مشترك بين الانفاق ومعدلي النمو التضخم، في حين عدم وجود تكامل مشترك بينه وبين معدل البطالة بالإضافة إلى وجود أثر سلبي للإنفاق على معدل البطالة وإيجابي على معدلي التضخم والنمو الاقتصادي؛
- دراسة( حمزة سعد ، 2020)" أطروحة دكتوراه ، جامعة المدية ،الجزائر تحت عنوان " **سياسة الإنفاق العام وانعكاساتها على متغيرات مربع كالدور دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1980–2017)**" والتي هدفت إلى قياس أثر الانفاق الحكومي على متغيرات مربع كالدور في الجزائر باستخدام اختبار التكامل المشترك لأنجل غرانجر و جوهانسون واختبار الحدود إلى جانب اختبار السببية وتقدير نماذج Ardl

وتصحيح الخطأ، وتوصل في الأخير إلى عدة نتائج أهمها وجود أثر إيجابي للإنفاق ونفقات التسيير و التجهيز على معدلي النمو و التضخم و أثر سلبي على معدل البطالة ، و لا يوجد أي تأثير على ميزان المدفوعات خلال الفترة محل البحث؛

- دراسة (آمنة بومعزة، 2024) أطروحة دكتوراه من جامعة أم البواقي، الجزائر والتي جاءت بعنوان "**دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر**" والتي قامت بتسليط الضوء على دراسة دور الإنفاق في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2022) بالاعتماد على نموذج Ardl لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجلين القصير والطويل. وقد خلصت إلى عدم فعالية السياسة الانفلاقية في الجزائر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي مؤكدة على ذلك بنتائج الدراسة القياسية التي كشفت عن ضعفها في زيادة معدلات النمو وتخفيض معدلات البطالة ومساهمتها في رفع معدلات التضخم وتراجع ميزان المدفوعات؛
- دراسة (مجاهد ضيف الله صالح العمري،2025) مقال بعنوان "**أثر الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد السعودي**" هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي في المملكة العربية السعودية مقاسًا بمعدل التضخم، خلال الفترة من 2000 إلى 2024مع الأخذ بالاعتبار المتغيرات الفرعية مثل الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة. واعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتحليل العلاقة بين المتغيرات وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والتضخم، حيث تبين أن زيادة الإنفاق الحكومي غير الموجه نحو الإنفاق الإنتاجي ترفع من المستوى العام للأسعار وتؤثر سلبًا على القدرة الشرائية للمواطنين، في حين يساهم النمو الاقتصادي في خفض معدلات التضخم.

**2. الدراسات السابقة الأجنبية:**

- دراسة (Monamodi,2019) مقال بعنوان: **The Impact of Fiscal and Policy on Economic Growth in Southern African Custom "Monetary Union (SACU) Member Economies between 1980 and 2017: A Panel ARDL Approach"** سعت هذه الدراسة إلى البحث في أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في اقتصادات بلدان الاتحاد الجمركي لجنوب إفريقيا (SACU) خلال الفترة 1980–2017. وقد تم استخدام لإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية كمتغيرات بديلة تمثل السياسة المالية، في

حين تم استخدام كل من سعر الفائدة الحقيقي، التضخم، سعر الصرف الرسمي وعرض النقود (M2) كمتغيرات بديلة تمثل السياسة النقدية. حيث تم استخدام أسلوب التقدير Panel Auto Regression Distributed Lags (PARDL)مع الاعتماد على نموذج Pooled Mean Group (PMG). وأظهرت النتائج أن السياسة المالية والنقدية تؤثران بشكل معنوي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، غير أن السياسة المالية تكون ذات دلالة فقط عندما يُستخدم الإنفاق الحكومي كأداة وظيفية بدلًا من الإيرادات الحكومية. أما في الأجل القصير فقد كانت آثار هاتين السياستين على النمو الاقتصادي متباينة.

- دراسة (Henrik Jordahl,2024) رسالة ماجيستير بعنوان " **The Relationship Between Government Expenditure and Economic Growth A Granger Causality Analysis"** جامعة اوربرو ، السويد و تبحث هذه الأطروحة في العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي عبر مستويات مختلفة من الإنفاق العام و ذلك بالاعتماد على اختبارات سببية غرانجر والتحليل بالانحدار، حيث قامت الدراسة بتحليل بيانات 26 دولة أوروبية خلال الفترة 1995–2022 . وأظهرت النتائج أنه في الدول ذات مستويات الإنفاق الحكومي المرتفعة يؤدي التغير في الإنفاق العام إلى إحداث نمو اقتصادي (Granger-cause) لكن في اتجاه سلبي، مما يعكس عوائد متناقصة عند المستويات العالية من الإنفاق العام. أما في الدول ذات مستويات الإنفاق المنخفضة، فإن النمو الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى تغيرات في الإنفاق العام، وهو ما يشير إلى علاقة إيجابية قد تكون مدفوعة بزيادة الطلب على السلع والخدمات العمومية وارتفاع العائدات الضريبية الناتجة عن النمو الاقتصادي. ولم يتم العثور على دلالة إحصائية لوجود علاقة سببية بين المتغيرين في مجموعتي الإنفاق المتوسط أو عند تحليل جميع الدول مجتمعة.

- دراسة ( Chtioui Nor-eddine et autres,2024 ) مقال بعنوان " **Analyse de l'impact des dépenses publiques sur la croissance économique au Maroc : Investigation empirique à l'aide du modèle VECM** " هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في المغرب خلال الفترة 1995–2021، مع التركيز على نفقات الميزانية العامة، وقد اعتمدت على المقاربة التجريبية المبنية على نموذج تصحيح الخطأ (VECM) . وتوصلت إلى أن نفقات التسيير والدين العام تؤثر سلبا على النمو في الأجل الطويل،

في حين أن نفقات الاستثمار لها أثر إيجابي هذا و قد أكدت هذه النتائج على أهمية التوزيع الرشيد للموارد العمومية نحو الاستثمارات المنتجة لدعم نمو مستدام، إلى جانب ضرورة الإدارة الحذرة للدين العمومي لضمان الاستقرار الاقتصادي؛

- دراسة ( Ally Manengu,2025) مقال بعنوان **" DEPENSES PUBLIQUES, GOUVERNANCE ET CROISSANCE ECONOMIQUE: UNE ANALYSE EMPIRIQUE APPLIQUEE AU CAS DE LA REPUBLIQUE DEMOCRATIQUE DU CONGO "** قامت هذه الدراسة بقياس أثر المتغيرات المؤسسية على الاقتصاد الكلي من خلال تحليل حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة 1980–2023 باستخدام نموذج (ARDL) ، حيث أظهرت النتائج أن النفقات العمومية تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الأجل القصير لكنها تتحول إلى أثر إيجابي ودال في الأجل الطويل. أما الحوكمة فلها أثر إيجابي في المدى القصير مقابل أثر سلبي وغير دال في المدى الطويل. كما أن التفاعل بين ارتفاع النفقات وضعف الحوكمة ينعكس سلبيا على النشاط الاقتصادي في الأجلين، مما يبرز أهمية تعزيز جودة الحوكمة لتحقيق نمو مستدام.

**ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:**

- الدراسة الحالية هي امتداد للدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها كمراجع لتوجيه وإعداد هذه الدراسة خاصة من حيث الهدف وهو قياس أثر الانفاق على متغيرات مربع كالدور، كما أنها تمثل في نفس الوقت إضافة نوعية إذ ركزت على دراسة الأهداف الأربعة لمربع كالدور مجتمعة بدل الاكتفاء بهدف أو هدفين فقط، كما تميزت بحدودها المكانية من خلال تركيزها على حالة الاقتصاد الجزائري بشكل خاص ؛

- تختلف الدراسة الحالية من حيث المدة الزمنية التي ستغطيها حيث أنها أجريت على الاقتصاد الجزائري وغطت الفترة ما بين عامي 1990 و 2023 التي لم تغطيها الدراسات السابقة في الجزائر، وتركيزها على فترة زمنية طويلة تشمل تحولات اقتصادية كبرى بداية بالإصلاحات ثم مرحلة الوفرة النفطية وتوسيع الإنفاق لتمويل مشاريع استثمارية كبرى، الطفرة النفطية لسنة 2014، تأثير جائحة كوفيد-19 (2020) وما رافقها من ضغوط مالية إضافية، ثم الإصلاحات الأخيرة (2021–2023) المتعلقة بتنويع الاقتصاد ودعم المؤسسات الناشئة وتوجهات التنويع في الاقتصاد الوطني . حيث تسمح هذه الفترة الطويلة بتوفير قاعدة بيانات لتحليل وتقييم أثر الإنفاق الحكومي على متغيرات مربع كالدور على المديين القصير والطويل؛

**عاشرا: صعوبات الدراسة**

واجهت الدراسة عدة صعوبات، أبرزها:

- صعوبة الحصول على بيانات دقيقة ومتكاملة لبعض المؤشرات الاقتصادية وتضارب البيانات من مرجع لآخر؛
- محدودية الدراسات الأكاديمية الجزائرية التي تربط بين الإنفاق الحكومي ومربع كالدور بمتغيراته الأربعة مجتمعة؛
- صعوبة تقنية متمثلة في إغلاق الموقع الإلكتروني التابع لجامعة فيرساي (فرنسا) المخصص لرسم مربع كالدور بدقة، وانتظاره لفترة طويلة دون جدوى، مما أدى إلى تأخر في إنجاز بعض مراحل البحث.

**إحدى عشر: هيكل الدراسة**

وقصد الإلمام بمختلف جوانب الموضوع محل البحث، قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول رئيسية تغطي كل من الجوانب النظرية، التحليلية والتطبيقية وتسبقها مقدمة تعرض إفطار العام للدراسة وتليها خاتمة تضمنت عرض النتائج المتوصل إليها مع تقديم مقترحات وآفاق مستقبلية للدراسة وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول جاء بعنوان "**الإنفاق الحكومي ومربع كالدور في الأدبيات النظرية**" حيث تناولنا فيه كمدخل في المبحث الأول للإنفاق الحكومي كأداة من أدوات السياسة المالية ، ثم عرض تطوراته في الفكر الاقتصادي و مفهومه، أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه للعوامل التي تؤثر في الإنفاق وتصنيفاته الاقتصادية و العملية ، هذا و قد تم إدراج مبحث ثالث لتغطية ظاهرة زيادة النفقات و الآثار المختلفة التي تحدثها وختمنا بمبحث رابع خصص لمربع كالدور السحري من خلال التطرق لمفهومه، تمثيله ومدى أمثلية أهدافه و التعارض الموجود بين أهدافه الأربعة؛

أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه لمتغيرات مربع كالدور الأربعة بشي من التفصيل مع التطرق لأثر الإنفاق الحكومي عليها نظريا وقد جاء بعنوان " **علاقة الإنفاق الحكومي بأهداف مربع كالدور الاقتصادية**"، تم تقسيمه هو الآخر إلى أربعة مباحث تناولت على التوالي أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، أثر الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل، أثر الإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار وأخيرا أثر الإنفاق الحكومي على التوازن الخارجي؛

وفيما يخص الفصل الثالث فقد جاء موسوما بعنوان "**دراسة تحليلية للإنفاق الحكومي وأهداف مربع كالدور في الجزائر للفترة (1990–2023)**"، حيث قمنا فيه من خلال المبحث الأول بعرض أهم التطورات التي مر بها الاقتصاد الجزائري بشكل موجز بدءا بالإصلاحات الاقتصادية المدعمة من طرف الهيئات الدولية ثم عرضنا مختلف البرامج التنموية التي تبنتها الدولة الجزائرية في بداية الألفية وختمنا بالنموذج الاقتصادي الجديد للنمو، وقد جاء المبحث الثاني لتحليل مسار الانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة المدروسة مع التطرق لتقسيماته المختلفة حسب ماتم وضعه من طرف المشرع الجزائري وتبيان علاقته بإيرادات الميزانية العامة، ثم قمنا بتحليل تطورات مؤشرات مربع الدور في الجزائر في المبحث الثالث كل على حدى و في الأخير قمنا بتخصيص المبحث الرابع لتقييم أداء سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر وفقا لمربع كالدور استنادا لمنهجية كالدور في التقييم عن كريق رسم المربع السحري و تقسيم الفترات حسب التطورات التي شهدها التي تعاقبت على الاقتصاد الجزائري؛

أما الفصل الرابع والأخير فقد جاء بعنوان " **دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على أهداف مربع كالدور في الجزائر للفترة (1990–2023)**" بغية إعطاء بعد كمي للدراسة، وذلك عن طريق إعطاء نظرة عامة عن القياس الاقتصادي ومراحله المختلفة بشيء من الاختصار مع تقديم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة Ardl المعتمد في الدراسة ومراحله المختلفة في المبحث الأول، ليأتي المبحث الثاني خصيصا لتحديد متغيرات الدراسة وبناء نماذجها الأربعة و اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المعتمدة فيها، أما المبحث الثالث فقد تم فيه تطبيق نموذج Ardl لقياس أثر الإنفاق الحكومي على أهداف مربع كالدور في الجزائر و ختمنا بالمبحث الرابع الذي تناولنا فيه اختبارات الجودة للنماذج التي تم تقديرها في المبحث السابق.

# الفصل الأول:
# الإنفاق الحكومي ومربع كالدور في الأدبيات النظرية

**تمهيد:**

يعتبر الإنفاق الحكومي من الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسات الاقتصادية الكلية بشكل عام، لما له من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على مسارات الاقتصاد الوطني وفي المقابل يقدم مفهوم مربع كالدور الاقتصادي إطارا تحليليا يربط بين الأهداف الأربعة الأساسية للسياسة الاقتصادية الكلية والتي تمثل جوهر التوازن الاقتصادي الكلي.

وفي هذا السياق يأتي هذا الفصل ليقدم تأصيلا نظريا شاملا لمفهوم الإنفاق الحكومي، باعتباره أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمدها الحكومات لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وتحفيز النمو الاقتصادي. كما يستعرض مفهوم مربع كالدور الاقتصادي الذي يجمع بين أربعة أهداف رئيسية وهي: تحقيق النمو الاقتصادي، تخفيض معدلات البطالة، استقرار المستوى العام للأسعار، وتحقيق التوازن الخارجي وكذلك كيفية تمثيله، كما يعكس هذا المربع الطبيعة التفاعلية والمعقدة لهذه الأهداف حيث لا يمكن النظر إليها بمعزل عن بعضها، كما تنشأ أحياننا تعارضات بين تحقيق هدف دون آخر وهذا ما سنتطرق إليه.

وعليه سنقوم ارتأينا تقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

**المبحث الأول:** الإنفاق الحكومي كأداة من أدوات السياسة المالية.

**المبحث الثاني:** العوامل المؤثرة في الإنفاق الحكومي وتصنيفاته المختلفة

**المبحث الثالث:** زيادة الانفاق الحكومي كظاهرة وآثاره الاقتصادية

**المبحث الرابع:** نبذة عن مربع كالدور للأهداف الاقتصادية

## المبحث الأول: الإنفاق الحكومي كأداة من أدوات السياسة المالية

تطورت أهمية الإنفاق الحكومي مع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث أصبح يعد من أهم الأدوات المستخدمة في السياسة المالية. فالدولة اليوم لم تعد فقط حارسا للنظام بل أصبحت تلعب دورا اقتصاديا رئيسيا بتدخلها لتوجيه الاقتصاد وتحقيق أهداف تنموية واجتماعية .

وفي هذا المبحث سنسلط الضوء على السياسة المالية من حيث المفهوم، الأدوات، والأهداف، مع التركيز على الإنفاق الحكومي كوسيلة أساسية ضمن هذا الإطار.

### المطلب الأول: مدخل للسياسة المالية وأدواتها

تشكل السياسة المالية أحد الركائز الأساسية للسياسات الاقتصادية الكلية، نظرا لدورها الحيوي في توجيه النشاط الاقتصادي ومعالجة الأزمات. فهي تمكن الدولة من التدخل لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي من خلال استخدام مجموعة من الأدوات، أبرزها الإنفاق الحكومي والضرائب.

وسنعرض في هذا المطلب المفهوم العام للسياسة المالية ونتطرق إلى أبرز أدواتها التي توظف لتحقيق الأهداف المنشودة.

#### أولا: تعريف السياسة المالية " Fiscal Policy"

تتعدد التعريفات المتعلقة بالسياسة المالية وذلك حسب تطور الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي ونذكر منها:

السياسة المالية هي : "برنامج تخططه وتنفذه الحكومة مستخدمة فيه مصادرها الايرادية وبرامجها الانفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لتحقيق أهداف المجتمع".[1]

انطلاقا من هذا التعريف يمكن اعتبار السياسة المالية إطارا شاملا تضعه الحكومة بهدف التأثير في مختلف جوانب الاقتصاد والمجتمع وذلك عبر التحكم في الإيرادات والنفقات لتحقيق [2]الأهداف الاستراتيجية للدولة.

[1] عثمان سلمان غيلان العبودي، ***"الإشكالات الدستورية والقانونية في تنظيم الاختصاصات المالية الاتحادية (دراسة مقارنة)"***، المركز العربي للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى،2019، ص 296

- كما تعرف أيضا على أنها:" عملية استخدام النفقات العامة والضرائب العامة من أجل تنظيم النشاط الاقتصادي للبلد".[1]

ويتضح من هذا التعريف أن السياسة المالية ترتكز على أداتين أساسيتين هما: الإنفاق العام والضرائب، واللتين يتم توظيفهما لضبط وتحفيز النشاط الاقتصادي وفقاً لأولويات الدولة.

وفي مراجع أخرى تم تعريفها على أنها:" مجموعة من القواعد و الأساليب و الوسائل و الإجراءات و التدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية خلال فترة معينة".[2]

وبناء على ما سبق يمكن تقديم تعريف شامل للسياسة المالية على النحو التالي: السياسة المالية هي برنامج مالي مخطط من طرف الحكومة، يستخدم فيه كل من النفقات العامة والضرائب كأدوات رئيسية للتأثير على النشاط الاقتصادي وذلك بهدف تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

**ثانيا: أهداف السياسة المالية**

للسياسة المالية دور مهم في الحياة الاقتصادية حيث تعمل على تحقيق جملة من الأهداف تتمثل عموما في:

1. **تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد:** يتعلق هذا الهدف بتوجيه واستثمار موارد المجتمع المتاحة بكفاءة، من خلال تدخل الدولة في توزيعها بين مختلف الاستخدامات العامة وفقا لأولويات محددة، بهدف تحقيق أعلى قدر من المنفعة بأقل قدر ممكن من الأضرار [3]؛
2. **التوزيع العادل للثروات والدخول:** حيث تستخدم السياسة المالية أدواتها من أجل توزيعها توزيعا عادلا على أفراد المجتمع عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولي للثروة والتوزيع العادل للدخل ومن بين هذه الإجراءات نجد: التدخل في أسعار السلع والموارد وتحديد حد أدنى للأجور، تعديل الدخول الشخصية وتغيير نوع الملكية من خلال فرض ضرائب على ملكية رأس المال وعلى التركات والهبات[4]، أما

[1] عادل عبد الله الكيلاني، أبو بكر خلبقة دلعاب، أحمد عثمان بن عمر، ***"استدامة السياسة المالية"***، مجلة الاقتصاد، ليبيا، العدد 58، 2017، ص38

[2] عبد اللطيف حدادي، ***"تطور السياسة المالية في ظل النظم الاقتصادية"***، مجلة التكامل الاقتصادي، الجزائر، المجلد5، العدد 3، 2017، ص24

[3] عبد الرزاق بن عمرة ،***"السياسة النقدية والمالية و أثرهما على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)"***، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس-، الجزائر، 2022، ص 52

[4] سليم وخابية، "***إشكالية فعالية السياسة المالية والسياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري –دراسة قياسية***-"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطنبولي-معسكر-، الجزائر، 2023، ص 14

في مجال الإنفاق لحكومي فيمكن للدولة زيادة الإنفاق على المشروعات الخدمية والقطاعات غير المنتجة في الاقتصاد مثال الصحة، التعليم، الثقافة، الرياضة...وغيرها، وذلك بتقديم منح واعانات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود، كما يمكن أن تقدم الدولة مساعدات بشكل عام للعاطلين عن العمل وكذلك للكبار والمسنين وغيرهم وبذلك تكون الدولة قد سعت إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة[1]؛

1. **تحقيق الاستقرار الاقتصادي**: موازاتا مع انتشار ظاهرة الارتفاع في معدلات كل من البطالة والتضخم زادت أهمية الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، وبصورة عامة يجب على السياسة المالية استهداف المحافظة على الأسعار في ظل معدلات منخفضة من البطالة في الاقتصاد المحلي والمحافظة على وضع مناسب لميزان المدفوعات[2]، ومن أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي تحتاج الحكومة إلى اتباع سياسة مالية لمجابهة التقلبات الدورية التي تضيف إلى الطلب الكلي في فترات الركود الاقتصادي و تسحب الطلب في فترات الرواج[3]؛
2. **تحقيق مستوى التشغيل الكامل والنمو**: يقتصر دور المالية العامة في المجتمعات الرأسمالية على تهيئة البيئة المناسبة لنمو وازدهار الاستثمار الخاص، بينما يسود الاستثمار العام في موازنات الاقتصاديات الاشتراكية، حيث ينحصر دور السياسة المالية في توفير الموارد المالية الضرورية لتمويل الاستثمارات العامة[4]،وتتولى الدولة تعبئة الموارد المالية بهدف تمويل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز دورها في النشاط الاقتصادي من خلال تقديم الحوافز والضمانات التي تشجع المبادرات الخاصة، وذلك عبر تحسين بيئة الأعمال وتحفيز كل من الاستثمار والادخار، انطلاقًا من حاجة جميع الدول إلى إعادة إعمار اقتصاداتها وتحقيق نمو مستدام في قدراتها الإنتاجية.[5].

---

[1] هيفاء غدير غدير،" ***السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري***"، منشو ا رت الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سورية، ، 2010، ص23

[2] محمد نجاة الله صديقين ترجمة عمر زهير حافظ، ***"تدريس علم الاقتصاد الإسلامي (المالية العامة")***، الطبعة الأولى، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز–جدة–، السعودية، 2007، ص 18

[3] James Daniel; Jeffrey Davis; Manal Fouad; Caroline Van Rijckeghem; **Fiscal Adjustment for Stability and Growth** ; Pamphlet Series; No. 55; International Monetary Fund; Washington; D.C; 2006; p 8.

[4] صالح صالحي، ***"المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي(دراسة المفاهيم و الأهداف و الأولويات)***"، الطبعة الأولى،دار الفجر للنشر والتوزيع–القاهرة–، مصر، 2006، ص 499

[5] رجاء الربيعي،" ***دور السياسة المالية و النقدية في معالجة التضخم الركودي"***، دار آمنة للنشر والتوزيع –عمان–، الأردن، 2013، ص ص 70-71

**ثالثا: أدوات السياسة المالية**

تستخدم السياسة المالية العديد من الأدوات للتأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق أهدافها المنشودة. وتتمثل هاته الأدوات أساسا في كل من: السياسة الانفاقية، السياسة الضريبية وسياسات الميزانية.

1. **السياسة الانفاقية:** والتي تعرف على أنها:" تلك البرامج الانفاقية التي تقوم على طبيعة و أدوار الحكومة في الحياة السياسية والاجتماعية و الاقتصادية التي تهدف من خلالها إلى مواجهة نفقاتها العامة لتسيير عجلة الاقتصاد الوطني"[1]، و تُعد سياسة الإنفاق الحكومي من أبرز أدوات السياسة المالية، إذ أن حجم الإنفاق وكيفية توزيعه ينعكسان بشكل مباشر على مختلف الأنشطة الاقتصادية للدولة. وقد يظل حجم الإنفاق ثابتًا دون زيادة أو نقصان، غير أن إعادة توجيهه وتوزيعه بين القطاعات يمكن أن يحدث آثارا اقتصادية كبيرة. فمن الممكن مثلا زيادة الإنفاق في قطاع معين على حساب آخر وتوجيه الموارد المقتطعة نحو مشاريع استثمارية منتجة ومحفزة للتنمية وبالتالي تستطيع السياسة المالية تحقيق نتائج إيجابية من خلال ترشيد وتوجيه الإنفاق[2]؛
2. **السياسة الضريبية** : تعرف السياسة الضريبية على أنها:" مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة موظفة مصادرها الضريبية الفعلية والمتوقعة لإحداث آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية مرغوبة والابتعاد عن الاثار الغير المرغوبة من أجل تحقيق أهداف المجتمع"[3]، و تُعد الضرائب الأداة الرئيسية للسياسة المالية، باعتبارها الوسيلة الأكثر فاعلية للحد من الاستهلاك الخاص وتعزيز موارد الميزانية العامة اللازمة لتمويل الأنشطة الاقتصادية الداعمة للتنمية. كما تستخدم الضرائب كآلية لتحفيز الادخار والحد من التفاوت في توزيع الدخول، إضافة إلى تحويل الفائض الاقتصادي نحو القطاعات الإنتاجية والمشاريع التنموية[4]؛

---

[1] مجيد ملاذ فائق ،***"أثر السياسة الانفاقية في بعض المتغيرات في الاقتصاد العراقي"*** ، مجلة الجامعة العراقية ، المجلد41، العدد3، 2018، ص ص438، 439

[2] أحمد عبد السميع علام ،***"المالية العامة والمفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق"*** ، الطبعة الأولى، ،مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2012 ،ص 313

[3] معين عايش عروبة ،***"أثر السياسة الضريبية في تمويل الموازنة العامة في العراق للفترة 2011-2017"***، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد59، 2019، ص19

[4] مدحت القريشي،***"التنمية الاقتصادية"***،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر،عمان، 2007 ،ص228

3. **سياسات الميزانية:** تعرف على أنها السياسة التي تستخدمها الدولة عن طريق نفقاتها و إيراداتها العامة لإحداث آثار مرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة[1].

ومنه يمكننا عرض أهم أدوات السياسة المالية وأهدافها باختصار في معطيات الشكل الموالي:

**الشكل رقم (01): أدوات السياسة المالية**

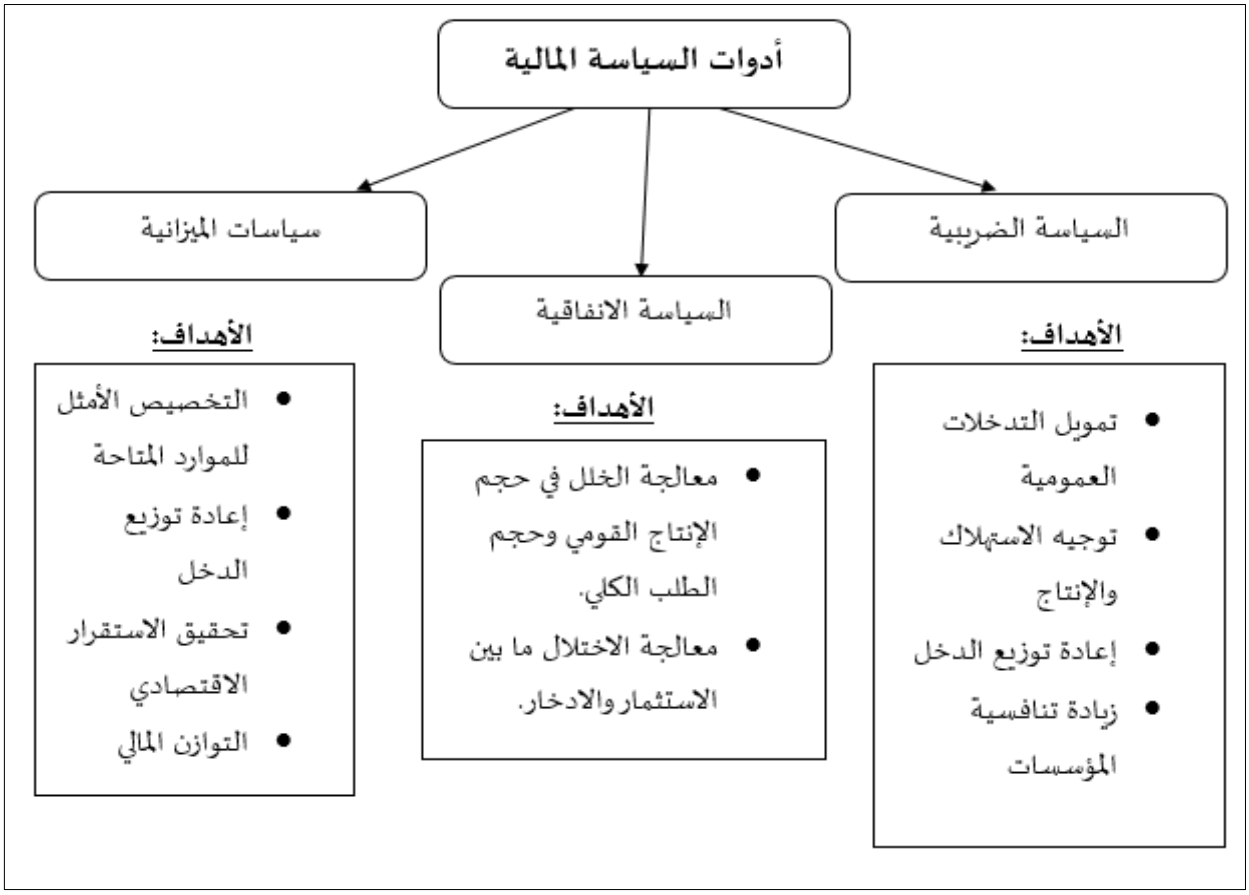


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-فاطمة الزهراء خبازي ، "***إدارة السياسة الاقتصادية في ظل ترتيبات سعر الصرف المختلفة***"، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن،2018، ص ص46-52

- سفيان هواري، فاطمة نقال،"***أثر سياسة الميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر (2020-1990) دراسة قياسية***"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد5، العدد1، 2022، ص 1877

[1] Vanita agrawal **m*acroeconomics theory and policy*** , 1st ed, published by dorling kindersley pvt.1td licensees of person education in south asia-india , (2010) , p363

## المطلب الثاني: تطور مفهوم الإنفاق الحكومي في الفكر الاقتصادي

شهد مفهوم الإنفاق الحكومي تطورا ملحوظا عبر مختلف مراحل الفكر الاقتصادي، حيث انتقل من تصور محدود يرى في الدولة مجرد مراقب للسوق إلى دور أكثر فاعلية وتدخلا في توجيه النشاط الاقتصادي. وقد تباين هذا المفهوم بين المدارس الاقتصادية التقليدية والحديثة مما يعكس تغير النظرة إلى وظيفة الدولة وأهمية إنفاقها العام.

وعليه سنتناول في هذا المطلب كيفية تطور مفهوم الإنفاق الحكومي في كل من الفكر الاقتصادي التقليدي والفكر الحديث.

### أولا: الانفاق الحكومي في النظرية الكلاسيكية

من وجهة نظر الكلاسيك، لا يعد الإنفاق الحكومي مساهما في زيادة الدخل القومي، بل ينظر إليه على أنه اقتطاع من هذا الدخل، حيث تعتبر الدولة جهة مستهلكة للموارد من خلال نفقاتها، دون أن تضيف قيمة إنتاجية حقيقية للاقتصاد فمحتوى المفهوم الكلاسيكي للإنفاق إذن هو أن الدولة مستهلك للثروة [1] ، وارتكز اهتمامهم على تحديد المبلغ الواجب إنفاقه وكيفية توزيعه على وظائف الدولة الأساسية تحت شعار الاقتصاد في النفقة[2]، حيث يتم تقدير حجم النفقات العامة ومن ثم تفرض بعد ذلك الضرائب اللازمة لتغطية هذه النفقات.[3]

وعموما يتسم الانفاق الحكومي في الفكر الكلاسيكي بالسمات التالية [4]:

1. **المحدودية:** ذلك لأنهم في الأساس لم يُميزوا بين الإنفاق العام والإنفاق الاستهلاكي الفردي، فاعتبروا كلاهما نوعًا من التبذير وفقدانًا للثروة القومية. ومن هذا المنطلق دعوا إلى حصر وتقنين الإنفاق الحكومي في أضيق نطاق ممكن. وقد عبر "ساي" عن هذا التوجه بقوله: "إن أفضل النفقات هي أقلها حجماً". كما آمنوا بأفضلية القطاع الخاص وقدرته على تحقيق مستويات أعلى من الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، شريطة امتناع الحكومة عن التدخل في النشاط الاقتصادي؛

---

[1] محمد سلمان سلامة، ***"الإدارة المالية العامة"***، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن،2015، ص52

[2] محمد أحمد الكايد،*" **الإدارة المالية الدولية والعالمية–التحليل المالي والاقتصادي"***، دار كنوز المعرفة، الأردن، الطبعة الأولى،2010، ص21

[3] حسين محمود الوادي، ***"مبادئ المالية العامة"***، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 109

[4] عبد الكريم سلام مهدي آل سميسم،*" **السياسة المالية في التاريخ الإسلامي –دراسة لعصري صدر الإسلام والدولة الأموية–**"*، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن،2010، ص 23

2. **الحيادية:** حيث يرى الكلاسيك عدم تأثر السياسة الانفاقية للدولة بأي من المتغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، سواء كان ذلك على المستوى القومي أو العالمي، ولهذا لا يمكن إحداث أي تغيير في حجم النفقات أو مكانها أو توقيتها لمواجهة مشكل اقتصادي معين مثل التضخم أو الكساد أو حالة سياسية معينة.

**ثانيا: الانفاق الحكومي في النظرية الحديثة**

يستند المفهوم الحديث للإنفاق الحكومي على فكرتين أساسيتين هما: أن الدولة عبارة عن أداة لإعادة التوزيع، والثانية عدم قبول فكرة العمل الفردي أكثر إنتاجا وتفوقا من عمل الدولة، أي أن الدولة لا تستهلك الثروة كما قال الكلاسيك إنما تعيد توزيعها بن أفراد المجتمع مرة أخرى في شكل- إنفاق، حيث أن المبالغ المقتطعة من طرف الدولة عن طريق مختلف الأساليب المالية (الضريبة، الرسم.....إلخ)، تقوم بإعادة توزيعها في شكل رواتب وأجور للموظفين أو تدفع بها ثمن السلع المختلفة[1].

وعليه فإن خروج الدولة من طابع الحياد والحراسة إلى طابع التدخل في أنشطة الدولة الاقتصادية كان له أثر أيضا على مفهوم النفقة من حيث[2]:

- تنوع النفقات تبعا لتنوع وظائف الدولة، بالإضافة للوظائف التقليدية أصبحت مسؤولية الدولة تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي لمحاربة البطالة، دعم بعض فروع الإنتاج، إعادة التعمير، تحقيق التنمية الاقتصادية، إعادة توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع المختلفة، وهذا ما جعل الانفاق أداة من أدوات سياسة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة؛
- زيادة حجم الانفاق وارتفاع نسبته إلى الدخل القومي.

وعلى ضوء ما تقدم أصبح الاهتمام في ظل الفكر الاقتصادي الحديث يتركز على دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام حيث ترتب على ذلك زيادة الاهتمام بدراسة أنواع النفقات واختلاف تأثير كل نوع من أنواعها، ضف إلى ذلك التزايد المستمر في حجم الإنفاق أعطى أهمية خاصة لدراسة الكفاءة في استخدام الموارد

[1] محمد سلمان سلامة، ***مرجع سبق ذكره***، ص ص 52-54

[2] محمد أحمد الكايد، ***مرجع سبق ذكره***، ص ص 21-22

العامة تحت موضوع تقويم النفقات العامة، كما أن تزايد أهمية هاته الأخيرة نتيجة زيادة الأهداف التي تسعى معظم الحكومات المعاصر لتحقيقها[1].

إذن المدرسة الكلاسيكية تعتبر الانفاق عقيما و يجب حصره في أضيق الحدود لأنه ينافس القطاع الخاص ، في حين المدرسة الحديثة تعتبره أحد أهم الأدوات المالية التي تستخدمها الدولة للتأثير على نمو الناتج الوطني وتوزيعه، لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[2].

**ومن خلال ما سبق ذكره نلاحظ أن مفهوم الانفاق الحكومي انتقل من كونه مجرد أداة تسمح للدولة بالقيام بأنشطتها في حدود الأمن والعدالة والدفاع وأيضا تميزه بالحياد الذي ينفي وجود أي أثر له على المجال الاقتصادي والاجتماعي إلى كونه أداة ضرورية تقوم بأدوار متعددة لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي في الدولة وتلعب دورا فعالا في معالجة مشاكل الدولة الاقتصادية والاجتماعية.**

**المطلب الثالث: مفهوم الإنفاق الحكومي**

يعد الإنفاق الحكومي من أبرز أدوات تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعكس حجم وأوجه تدخلها في توجيه الموارد لتحقيق أهداف السياسات العامة. ويكتسي هذا المفهوم أهمية خاصة في تحليل دور الدولة في الاقتصاد وضمن هذا الإطار سنقوم بعرض مفهوم الإنفاق الحكومي مع التطرق إلى أبرز خصائصه.

**أولا: تعريف الإنفاق الحكومي**

هنالك العديد من الأدبيات التي تناولت تعريف الإنفاق الحكومي نذكر منها ما يلي: تعرف النفقة الحكومية باعتبارها:"كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة".[3]

ويمكن تعريف الإنفاق الحكومي أيضا على أنه:" المبالغ التي تصرفها الدولة لتقديم الخدمات إلى المواطنين أو لشراء السلع لكي تتمكن من تقديم خدماتها أو لمساعدة فئة من فئات المجتمع أو لإقامة المشاريع الاقتصادية

[1] محمود حسين الوادي، ***مرجع سبق ذكره***، ص ص 109-110.

[2] محمد بلوافي محمد، ليلى يماني، ***" أداة الانفاق الحكومي في السياسة المالية 1992-2011"***، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد03، العدد05، 2013، ص 2014

[3] لطيفة كلاخي، ***"أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة حالة بعض دول MENA"***، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، الطبعة الأولى، 2017، ص 30.

والاجتماعية المختلفة"[1] ، كما يشير الإنفاق إلى المصروفات بما فيها التحويلات التي تدفعها الحكومة من أجل الصيانة، المجتمع و الاقتصاد الخاصين بها و مساعدة البلدان الأخرى[2]؛

وفي مراجع أخرى تم تعريفه على أنه:" إجمالي المبالغ النقدية والتحويلات التي تقوم بها الحكومة لغرض إنتاج السلع والخدمات الهادفة لإشباع الحاجات العامة المتنوعة والمدفوعات التحويلية وتسديد أقساط الدين العام وفوائده".[3]

كما ينظر للإنفاق الحكومي بأنه يتمثل في:" مجموع ما تدفعه الدولة بمجمل هيئاتها من نفقات بهدف الحصول على الموارد الأساسية للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة، ولذلك فإن إشباع الحاجات العامة هو المبرر الرئيس لوجود الدولة كتنظيم اجتماعي ، و إن نطاق الحاجات العامة يتحدد بالطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة وبمرحلة التطور التي يمر بها المجتمع.[4]"

واستنادا لما تم عرضه من المفاهيم المتعلقة بالإنفاق الحكومي يمكن إعطاء تعريف شامل لهذا الأخير ونقول أن: الانفاق الحكومي هو عبارة عن مبالغ نقدية تصرفها الدولة من أجل إشباع مختلف الحاجات العامة لمواطنيها بهدف تحقيق النفع العام.

وتجدر الإشارة أن الإنفاق الحكومي يبرر من خلال ثلاثة عوامل أساسية هي[5]:

- **تدعيم تخصيص الموارد:** ويُقصد بتخصيص الموارد تلك العملية التي يتم من خلالها توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة على الحاجات المختلفة المعتمدة. ويمثل هذا جوهر المشكلة الاقتصادية إذ يتوقف عليه مدى كفاءة السياسة الاقتصادية المبتهجة. ويُساهم الإنفاق الحكومي في تصحيح اختلالات السوق وتحقيق توزيع أمثل للموارد بما يخدم الصالح العام؛

[1] زيد حازم الزلزلي، ***"عسكرة المجتمع–التأثيرات السياسية والأمنية"***، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2018، ص 234

[2] H. LBhatia, ***Public Finance***, by vikas Publishing House Private Limited,Thirtieth Edition,2020, p196

[3] حيدر مجيد عبود الفتلاوي،***"دور السياسات المالية في معالجة الفقر في العراق"***، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،2017، ص43

[4] سارة أكرم خطاب، أحمد عبد الكريم أحمد، ***"تحليل وقياس العوامل المؤثرة في النفقات العامة في العراق للمدة (2017–2003)"***، تنمية الرافدين، المجلد 38، العدد 122، 2019، ص 124

[5] عبد القادر روشو ، محمد راتول، ***"أثر الانفاق العمومي على الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري خلال الفترة 2001–2017"***، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 21، 2017، ص ص 101-102

- **إعادة توزيع الدخول:** يمكن الإنفاق العام عبر آلياته المتنوعة كالإعانات والمساهمات الاجتماعية، من تقليص الفوارق بين الدخول وتحقيق قدر من العدالة الاجتماعية، من خلال تحسين القدرة الشرائية للفئات ذات الدخل المحدود، الأمر الذي يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي؛
- **تدعيم الاستقرار الاقتصادي:** بمعنى الوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة مع ثبات المستوى العام للأسعار وكذا التحكم في معدلات البطالة والتضخم عند مستويات مقبولة.

**ثانيا: خصائص الإنفاق الحكومي**

يمكن حصر أهم خصائص الإنفاق الحكومي في ثلاثة عناصر رئيسية، تتمثل فيما يلي:

1. **أن يتخذ الإنفاق الحكومي الشكل النقدي:** تؤدي الدولة مهامها في مجال الإنفاق من خلال استخدام مبالغ مالية تدفع ثمنا لما تحتاجه من سلع وخدمات لتسيير مرافقها العامة، وكذلك لاقتناء رؤوس الأموال الإنتاجية الضرورية لإنجاز المشاريع الاستثمارية التي تشرف عليها. كما تخصص هذه النفقات لتقديم المساعدات والإعانات بمختلف أنواعها سواء كانت ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي وغيرها من الأوجه التي تدخل ضمن وظائف الدولة الحديثة.[1] وشرط الصفة النقدية للإنفاق الحكومي جاء نتيجة تطور عوامل متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية أدت إلى جعل الإنفاق النقدي من أفضل صور الإنفاق على الإطلاق [2] ؛

2. **أن يتم صدوره عن جهة عامة:** لا يعد أي مبلغ نقدي ينفق لتحقيق مصلحة عامة من قبيل النفقات العامة، إلا إذا صدر هذا الإنفاق عن شخص عام. ويقصد بالشخص العام في هذا السياق كل من: الدولة، والهيئات العامة المحلية (كالبلديات والولايات)، والمؤسسات العامة ذات الطابع الإداري أو الاقتصادي والتي تتمتع بالشخصية المعنوية وتمارس نشاطا يخدم الصالح العام[3] ؛

---

[1] سوزي عدلي ناشد، ***"أساسيات المالية العامة"***، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى،2008، ص25.

[2] محمود محمد الدمراش، ***"اقتصاديات امالية العامة مع إشارة خاصة لتطور النظام المالي في المملكة العربية السعودية"***، مكتبة العالم العربي للنشر والتوزيع والطباعة، دار الإجادة للنشر والتوزيع والطباعة، العودية،2016، ض47

[3] الحاج العربي منصوري، إلياس الشاهد،"***دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الجزائر للفترة(2000-2017)- باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR***"، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد8،العدد1، ص115.

**3. أن يكون الهدف منه تحقيق منفعة عامة:** لكي تكون النفقة عامة يجب أن تنفذها الدولة أو هيآتها العامة[1]، في إطار ميزانياتها السنوية ومخططاتها التنموية وذلك لتغطية حاجياتها الإدارية طبقا للتشريعات والترتيبات السائدة في الدولة [2] .

وعليه فإن جميع تلك الشروط في الواقع هي متوفرة فيما تقوم به الدولة من إنفاق، إذ يعتبر استخدام النفقات سواء كانت حقيقية أو تحويلية، للتأثير على الأوضاع الاقتصادية من أحدث الأساليب المالية التي تتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي، وتشمل رواتب الموظفين وأجور العاملين في القطاعات الحكومية، والمشاريع الإنمائية و الإنفاق على البنية التحتية كالطرق والجسور والمياه والكهرباء والمرافق بصفة عامة وحتى المساعدات التي تدفع الدولة للبلدان الأخرى.[3]

## المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في الإنفاق الحكومي وتصنيفاته المختلفة

تتحدد طبيعة وحجم الإنفاق الحكومي بتأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعكس أولويات الدولة وظروفها الداخلية والخارجية. كما أن تصنيفات الإنفاق تعد أداة ضرورية لفهم هيكليته وتحليل أثره على الاقتصاد الكلي. لذا سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى أهم العوامل المؤثرة في الإنفاق وتصنيفاته المختلفة.

### المطلب الأول: قواعد ومحددات الانفاق الحكومي

تعد القواعد والمحددات الأساس الذي يوجه قرارات الإنفاق الحكومي إذ تضع الأطر التي تساعد على تحقيق التوازن بين تلبية الاحتياجات التنموية والحفاظ على استدامة الموارد المالية. ومن هذا المنطلق يهدف هذا المطلب إلى عرض هذه القواعد لفهم كيفية تنظيم الإنفاق الحكومي وتوجيهه بشكل فعّال.

---

[1] لطيفة كلاخي، ***مرجع سبق ذكره***، ص31

[2] زرواط فاطمة الزهراء، مناد محمد،" ***تطور النفقات العامة في الجزائر و أثرها على النمو للفترة 1999-2014***"،مجلة المالية و الأسواق المجلد 1، العدد 2، 2015، ص7

[3] بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام ،***"ترشيد الإنفاق العام ودوره في احتواء عجز الموازنة العامة للبلد-حالة الجزائر-"***، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 7، العدد1، 2019، ص9.

**أولا: قواعد الإنفاق الحكومي**

هناك مجموعة من القوانين والإجراءات التي يجب مراعاتها عند تنفيذ الانفاق الحكومي، سواء من حيث نوعه أو حجمه وأهم هاته القوانين نجد قانون المنفعة، الاقتصاد في النفقات وموافقة الجهات الرسمية، ويمكن التفصيل أكثر في هذه القواعد كما يلي:

1. **قاعدة المنفعة:** يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة من خلال إشباع حاجات المجتمع المتنوعة على خلاف الإنفاق الخاص الذي يوجه أساسا لتحقيق أهداف فردية ومردود شخصي مباشر. وفي هذا السياق تبرز أهمية قاعدة المنفعة العامة التي تطرح إشكالية تحديد أولويات الإنفاق الحكومي، حيث تتحمّل الدولة مسؤولية الموازنة بين مختلف أوجه الإنفاق بهدف تحقيق أعلى منفعة اجتماعية ممكنة ويتم تحديد هذه الأولويات وفقاً لاعتبارات متعددة. ويذهب أنصار الفكر المالي التقليدي إلى أن المنفعة العامة تتحقق عندما يوجه الإنفاق لتغطية الوظائف الأساسية للدولة مثل الأمن، العدالة، والدفاع. أما في الفكر المالي الحديث، فيوسع مفهوم المصلحة العامة ليشمل استخدام الإنفاق العام في دعم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، بحيث لا تقتصر وظيفة الدولة على المهام التقليدية بل تمتد إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تقليص الفوارق الاجتماعية وتحسين مستويات الصحة والتعليم والثقافة وهو ما يُعتبر أساسا لتحقيق التنمية المستدامة والرفاهية العامة[1].
2. **قاعدة الاقتصاد:** تقوم قاعدة الاقتصاد في الإنفاق الحكومي على مبدأ تجنب التبذير والإسراف غير المبرر، وتركز على تحقيق أقصى منفعة ممكنة بأقل تكلفة، أي السعي نحو أكبر مردود اجتماعي واقتصادي مقابل أقل قدر من الموارد المالية. ويتطلب الأمر في هذا المجال التفرقة بين حالة التبذير وحالة التقتير والاقتصاد، فالتبذير يعني التسيب المالي الذي يؤدي فب حالة وقوعه إلى إساءة استخدام أموال الدولة أي الانفاق العام في غير ضرورة أو نفع أو هو في ضرورة أو نفع لا يوازي قيمة أو مردود المبلغ المنفق، ومثال ذلك زيادة عدد الموظفين عن القدر الضروري لأداء الأعمال، الاهتمام بالزخرفة للمباني الحكومية، شراء السيارات الفاخرة.....إلخ، أما التقتير فهو الشح في الانفاق و الإحجام فيه جزافا حتى في المسائل و أوجه الإنفاق

[1] إسماعيل حمادي مجبل، بركات حاتم عبد ناصر الزوبعي، "***فاعلية الإنفاق العام في تحقيق بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة(2018–1995)***"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،العدد70، 2022، ص159

التي يكون فيها الإنفاق لتحقيق منفعة اجتماعية كبيرة [1] ، أما الاقتصاد في الإنفاق فهو إنفاق ما يلزم من الأموال، وبالتالي فهو يحتل مكانة متوسطة بين التبذير والتقتير[2].

3. **قاعدة الترخيص** : ويعني ذلك أن أي مبلغ من الأموال لا يصرف إلا إذا سبقت ذلك موافقة الجهة المختصة بالتشريع، وهذا ما يميز النفقة العامة عن النفقة الخاصة[3].

وتتجلى أهمية هذه القاعدة في كونها شرطا أساسيا لضمان تفعيل القاعدتين السابقتين، وهما قاعدة المنفعة القصوى وقاعدة الاقتصاد والتدبير، إذ لا يمكن تحقيق هذين المبدأين أو ضمان استمراريتهما إلا من خلال التقيد التام بالضوابط القانونية والإجرائية التي تحكم النشاط المالي للدولة. ويتحقق ذلك عبر احترام الإجراءات التي تفرضها التشريعات المالية المعمول بها عند تنفيذ الإنفاق، إلى جانب تفعيل آليات الرقابة المالية والإدارية المعتمدة، سواء كانت رقابة قبلية أو بعدية، بهدف التأكد من سلامة التصرف في المال العام وتحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد[4].

**ثانيا: العوامل المحددة للإنفاق الحكومي**

تختلف محددات الإنفاق الحكومي من دولة إلى أخرى، وذلك تبعا لاختلاف العوامل المحددة لهذا الأخير والمتمثلة أساسا فيما يلي[5]:

1. **مستوى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية:** يختلف مستوى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تبعًا للنظام الاقتصادي المعتمد. ففي ظل الدولة الحارسة، يقتصر دور الدولة على حماية مصالح الأفراد والجماعات سواء داخل الحدود أو خارجها وهو ما يُترجم إلى قيامها بوظائف تقليدية مثل الأمن، العدالة، والدفاع، مع تدخل محدود في تنفيذ بعض المشاريع العامة الأساسية. أما في ظل الدولة المتدخلة، فقد برز اتجاه يدعو إلى توسيع دور الدولة في الاقتصاد، من خلال التدخل المباشر لتحفيز النشاط الاقتصادي،

---

[1] محمد عرابي ،" **أثر الانفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر–دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول المغرب العربي خلال الفترة (2017–1990)**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2020، ص 75.

[2] إسماعيل حمادي مجبل، بركات حاتم عبد ناصر الزوبعي، ***مرجع سبق ذكره***، ص159

[3] محمد طاقة، هدى العزاوي، ***مرجع سبق ذكره***، ص35

[4] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، "***أسس المالية العامة***"، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2005، ص 64

[5] إياد عبد الفتاح النسور، "***أساسيات الاقتصاد الكلي***"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2014، ص ص 159-160

خاصة في أوقات الركود، وذلك عبر إنشاء مشاريع عامة وتوجيه السياسات الاقتصادية. وبموجب هذا التوجه اتسع نطاق تدخل الدولة ليشمل إلى جانب الوظائف التقليدية أدوارًا جديدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية مثل دعم الاستثمار، مكافحة البطالة، وتوفير الخدمات العامة، مما جعلها فاعلا رئيسيا في توجيه مسار التنمية وتحقيق التوازن الاجتماعي. أما الدولة الاشتراكية فقد ارتبط دورها بفكرة الدولة المنتجة، وأصبحت لها السيطرة الكاملة على النشاط الاقتصادي والاجتماع؛

2. **قدرة الدولة على تحقيق الإيرادات العامة:** تتمتع الدولة بنوع من المرونة في قدرتها على تحقيق الإيرادات العامة، وذلك لكونها تتمتع بقوة القانون الذي يمكنها من فرض الضرائب السيادية على القطاعات الأخرى، والحصول على القروض، والإصدارات النقدية، هذه الإيرادات تمكن الدولة من تحديد حجم إنفاقها العام الذي قد تكون أكبر أو أقل من إيراداتها العامة؛

والقدرة المالية للدولة تتوقف على عدة اعتبارات اقتصادية ونقدية واجتماعية وسياسية هي[1]:

- مستوى الناتج القومي الصافي (الدخل القومي) وكيفية توزيع بين الفئات الاجتماعية المختلفة، حيث ترتفع القدرة المالي القومية بارتفاع مستوى الدخل الوطني وبعدالة توزيعه بين الفئات الاجتماعية المختلفة؛
- اعتبارات المحافظة على مستوى المعيشة لأفراد المجتمع؛
- اعتبارات المحافظة على القدرة الإنتاجية وتنميتها؛
- دور كل من النشاط الخاص والعام في الحياة الاقتصادية، فاتساع نطاق القطاع الخاص مقارنة مع الطاع العام يحد من قدرة الدولة في الحصول على إيرادات عامة وثقل الأعباء العامة، كون جزء كبير من الدخل القومي يجب أن يترك في هذه الحالة لمواجهة تمويل الاستثمار الخاص، والعكس الصحيح، بمعنى أن الطاقة المالية القومية ترتفع مع اتساع دور القطاع العام؛
- اعتبارات المحافظة على قيمة النقود.

3. **مستوى النشاط الاقتصادي: يتأثر** الانفاق الحكومي بمستوى النشاط الاقتصادي في الدولة، ففي فترات الكساد ينخفض مستوى الطلب الكلي وتزداد معدلات البطالة وهنا تقوم الحكومة بزيادة الإنفاق الحكومي لتحفيز الطلب الكلي وتنشيط الوضع الاقتصادي لرفع مستوى الإنتاج. أما في حالات التضخم الاقتصادي

[1] خالد سعد زغلول حلمي، إبراهيم الحمود، ***" الوسيط في المالية العامة"***، دار النهضة العربية، مصر، الطبعة الثانية، 2002، ص104

فتقوم الحكومة بتخفيض معدل الانفاق الحكومي، للحفاظ على معدلات نمو متدنية من الأسعار والمحافظة على الاستقرار السعري[1].

## المطلب الثاني: التصنيف الاقتصادي للإنفاق الحكومي

يقصد بتقسيم الإنفاق الحكومي تنظيمه في فئات متجانسة تعرض بطريقة منهجية تسهل دراسته وتحليل آثاره الاقتصادية والاجتماعية مما يسهم في إعداد وصياغة الموازنة العامة للدولة بشكل يراعي مبادئ الكفاءة والفعالية في التنفيذ. ويهدف هذا التصنيف إلى تمكين صانعي السياسات من تتبع أوجه الإنفاق، تقييم أدائه، واتخاذ قرارات مبنية على معطيات واضحة. وتختلف أساليب تقسيم الإنفاق الحكومي من دولة لأخرى بحسب طبيعة نظامها المالي ومستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي وأولوياتها التنموية. ولهذا لا يمكن اعتماد تقسيم موحّد يصلح لكافة الدول أو يغطي جميع أوجه نشاط الدولة، بل تعتمد كل دولة على ما يناسب احتياجاتها وإمكاناتها، سواء من حيث الهيكل الإداري أو الأهداف الاستراتيجية[2].

وعليه فهناك العديد من التصنيفات أو التقسيمات الخاصة بالنفقة الحكومية، إلا أن مجملها النظري والتطبيقي يستند إلى معيارين رئيسيين هما[3]:

- **المعيار الاقتصادي**: ويتم الاستناد إليه عند تحليل الآثار الاقتصادية للنفقات الحكومية ومعرفة نتائجها المالية؛
- **المعيار الوضعي**: ويتم الاستناد إليه في تصنيف النفقات الحكومية بموازنة الدولة سواء في الموازنات العامة التقليدية أو الموازنات العامة الحديثة.

### أولا: التقسيمات الاقتصادية

في نطاق التقسيمات الاقتصادية للنفقات يتم الاستناد إلى مجموعة من المعايير سنقوم بعرضها كما يلي:

1. **معيار طبيعة النفقة**: تنقسم نفقات الدولة من حيث طبيعتها إلى نفقات حقيقية وأخرى تحويلية.

[1] إياد عبد الفتاح النسور، ***مرجع سبق ذكره***، ص 160

[2] سارة أكرم خطاب، أحمد عبد الكريم أحمد، ***مرجع سبق ذكره***، ص 124

[3] عثمان سعيد عبد العزيز، " ***المالية العامة مدخل تحليلي معاصر***"، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 469.

أ. **النفقات الحقيقية Exhaustive Expenditure** : وتعرف بأنها: النفقات التي تحصل الدولة من جراء إنفاقها على سلع وخدمات مثل الرواتب التي تدفع للموظفين للحصول على خدماتهم، وكذلك نفقات شراء مستلزمات المكاتب الحكومية ونفقات المشاريع الاستثمارية[1].

ب. **النفقات التحويلية Transfer Expenditures**: هي مجرد اعتمادات تنفقها الدولة دون أن يكون لها مقابل من أداء خدمة أو زيادة في الثروة القومية، مثل الإعانات الاجتماعية والإعانات ضد البطالة والشيخوخة، فالدولة تستهدف من هذه النفقات إعادة توزيع الدخل ولو بصورة جزئية لمصلحة هذه الفئات[2].

الملاحظ من هذا التصنيف أنه اعتمد على مدى تأثير الإنفاق الحكومي في الثروة القومية حيث تساهم النفقات الحقيقية في زيادة هذه الأخيرة على عكس النفقات التحويلية التي تقوم أساسا على تحويل جزء من الثروة إلى الطبقات المجتمعية التي هي في حاجة إليها دون إحداث أي زيادة فيها.

**2. معيار دورية النفقة:** وتبعا لهذا المعيار فإن النفقات الحكومية تقسم إلى نوعين: نفقات جارية وأخرى رأسمالية.

أ. **النفقات الجارية " Carrent Expenditures"**: وتشمل المصاريف اللازمة لتسيير المرافق العامة للدولة كالأجور مثلا وتعمل الدولة على تغطيتها بالاعتماد على الإيرادات الجارية (الضرائب والرسوم العامة) .

ب. **النفقات الرأسمالية " Capital Expenditures"**: وتعرف أيضا بالنفقات الاستثمارية وهي تلك المتعلقة بتنمية قدرات أجهزة الدولة على أداء الخدمات المقدمة للمواطنين وتواجهها الحكومة عن طرق القروض[3].

**3.معيار الغرض من النفقة:** استنادا لهذا المعيار يمكن تصنيف النفقات الحكومية إلى ثلاثة مجموعات هي كالتالي:

[1] سعيد علي محمد لعبيدي ، ***مرجع سبق ذكره***، ص64.

[2] سالم محمد الشوابكة، ***مرجع سبق ذكره***، ص 30.

أ. **النفقة الحكومية الإدارية:** ويقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة، واللازمة لقيام الدولة بمسؤولياتها. وتتضمن هذه النفقات نفقات الدفاع والأمن والعدالة و الإدارة العامة والسفارات (التمثيل الدبلوماسي) [1]؛

ب. **النفقة الحكومية الاجتماعية:** وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة وتتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد، وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والصحة للأفراد وتحقيق أيضا قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الأفراد أو الفئات التي توجد في ظروف تستدعي المساندة.[2]

ج. **النفقة الحكومية الاقتصادية:**وهي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بالإنتاج وتقديم الخدمات تحقيقاً لأهداف اقتصادية، كالاستثمارات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد القومي بالخدمات الأساسية، كالنقل والمواصلات ومحطات توليد الطاقة...إلخ، ويلاحظ على هذا النوع من النفقات أنه يحتل مكانا أكثر أهمية في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة بسبب حاجتها إلى مشاريع البنية التحتية[3].

## المطلب الثالث: التصنيف الوضعي للإنفاق الحكومي

يقصد به ذلك التصنيف الذي يظهر في موازنات الدول المتخلفة، وهي تقسيمات لا تتقيد بالاعتبارات العلمية إنما تتأثر باعتبارات وظيفية أو إدارية، إذ يتم تقسيم أو تبويب النفقات العامة في وثيقة الموازنة العامة للدولة وفق فئات متجانسة وبموجب تقسيمات تختلف من دولة لأخرى وحسب الاعتبارات السياسية أو الإدارية أو الوظيفية[4].

### أولا: التقسيم الإداري للإنفاق الحكومي

يقوم التقسيم الإداري على أساس الجهة الإدارية التي تقوم بالإنفاق، وعلى أساس الوظائف الرئيسية التي تقوم بها تلك الجهة، حيث يتم تقسيم النفقة تبعا للوحدات الإدارية العليا وبحسب عددها فتوزع النفقات على عدة

---

[1] حاتم كريم أحمد، عبد الرزاق حمد حسين، ***"أثر الإيرادات والنفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة (2010-2021)"***،مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 60، الجزء 2، 2022، ص347

[2] ***المرجع نفسه***، ص32

[3] محمد خير العكام،" ***النفقات العامة*** "، الموسوعة العربية، http://arab-ency.com.sy/law/details/25625 (consulté le 28/07/2022)

[4] سعيد علي محمد العبيدي، ***"اقتصاديات المالية العامة"***، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص66

أبواب مقسمة على عدد من الوحدات والهيئات الإدارية، ومن ثم تقسم كل وحدة إدارية عليا إلى عدة وحدات إدارية أدنى بحسب الفصول، ثم إلى وحدات أصغر بحسب المواد فهو إذن تقسيم يتماشى والتقسيمات الإدارية لجهاز الدولة. وبالرغم من الانتقادات الموجهة لهذا التقسيم إلا أنه مزال يحتفظ بأهميته ومازالت الدول تعتمده نظرا لأهميته المتمثلة في توزيع النفقة على أساس الوظائف الإدارية الرئيسية لكل دولة[1].

**ثانيا: التقسيم النوعي للإنفاق الحكومي**

وفقا لهذا المعيار تصنف النفقات العامة بالموازنة العامة وفقا لطبيعة الأشياء التي تخصص لها النفقة العامة، فمثلا يمكن تقسيم النفقات العامة لأي وحدة حكومية إلى أربع مجموعات أو بنود إنفاقيه هي[2]:

- نفقات مقابل العمل تتمثل في الأجور والمرتبات؛
- نفقات مقابل مستلزمات الإنتاج ويطلق عليها النفقات الجارية؛
- نفقات مقابل أصول رأسمالية يطلق عليها بالنفقات الرأسمالية.

**ثالثا: التقسيم الوظيفي للإنفاق الحكومي**

يقوم هذا التقسيم على أساس نوع الخدمة أو الوظيفة التي تؤديها الدولة، والتي ينفق المال العام من أجلها ، بغض النظر عن الجهة الإدارية التي تقوم به وعلى هذا الأساس يتم تصنيف جميع النفقات العامة وتبويبها في مجموعات متجانسة طبقا للخدمة العامة المتعلقة بوظائف الدولة، ويمكن تعريف الوظيفة بأنها ( مجموعة شاملة من الخدمات تؤدي إلى تحقيق هدف من الأهداف الرئيسية للدولة و تؤديها جهة أو عدة جهات إدارية)، وفي هذا الاتجاه يمكن تقسيم النفقات العامة على وظائف الشؤون الخارجية والثقافة والتعليم والشؤون الاجتماعية والشؤون الاقتصادية وهكذا[3].

---

[1] أعاد حمود القيسي،***"المالية العامة والتشريع الضريبي"***،دار الثقافة للنشر والتوزيع،الأردن،2015، ص ص 46-47

[2] حميد عزري، ***"أثر النفقات العامة على التضخم-دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017"***،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2019، ص 25

[3] عادل فيلح العلي، ***" المالية العامة والقانون المالي والضريبي"***، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2011، ص78

## المبحث الثالث: زيادة الإنفاق الحكومي كظاهرة وآثاره الاقتصادية

أدى تطور الدولة وتغيره من الدولة الحارسة إلى المتدخلة إلى المنتجة إلى توسيع حجم نشاطاتها المختلفة وإلى حدوث زيادة مطردة في حجم نفقاتها[1]، و أصبحت هذه الأخيرة أحد الظواهر السائدة في جميع دول العالم رغم اختلاف أنظمتها الاقتصادية ودرجة تقدمها الاقتصادي[2] .وعليه سوف نتطرق لأهم الأسباب المؤدية إلى حدوثها و عرض آثار الإنفاق الحكومي الاقتصادية بشيء من التفصيل.

### المطلب الأول: أسباب ظاهرة زيادة الإنفاق الحكومي

شهد الإنفاق الحكومي في معظم الدول توسعا مستمرا، الأمر الذي جعل من ظاهرة ازدياده محورا لاهتمام واسع في الأدبيات الاقتصادية. وفي هذا المطلب سوف نعالج أسباب هذه الظاهرة من خلال التمييز بين العوامل الظاهرية والأسباب الحقيقية المؤدية لحدوثها.

#### أولا: الأسباب الظاهرية لزيادة الإنفاق الحكومي

المقصود بالأسباب الظاهرية لزيادة الإنفاق هي تلك المؤدية إلى الزيادة العددية في حجم الإنفاق دون إحداث زيادة حقيقية وفعلية في حجم الخدمات المقدمة أو تحسين مستواها، وتتمثل هذه الأسباب أساسا في انخفاض قيمة النقود، زيادة مساحة إقليم الدولة وزيادة عدد سكانها أو تعود إلى التغير في الأساليب الفنية في إعداد الموازنات العامة وسوف نستعرض الأسباب الظاهرية كالتالي[3]:

1. **انخفاض قيمة النقود:** ويقصد بهذه الظاهرة انخفاض القوة الشرائية للعملة، أي تراجع قدرتها على شراء السلع والخدمات، نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار )التضخم). ويؤدي هذا الارتفاع إلى زيادة نفقات الدولة اسميا، إذ تضطر إلى إنفاق مبالغ أكبر للحفاظ على نفس مستوى الخدمات المقدمة لإشباع الحاجات

---

[1] الناصر بوطيب ، عمر غزازي ،***" أثر الجباية البترولية على النفقات العامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990– 2018"***، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد2، 2019، ص54

[2] حسين ديكان درويش الدليمي، خضير عباس حسين الوائلي،***"قياس وتحليل ظاهرة زيادة النفقات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (2021–1990)"***، *مجلة* كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 14، العدد3، 2022، ص49

[3] سعود جايد مشكور، عقيل حميد جابر الحلو، ***" مبادئ المالية العامة والتشريع المالي في العراق"***، العالمية–المثنى السماوة، العراق، الطبعة الأولى، 2016، ص ص40-41.

العامة. غير أن هذه الزيادة في النفقات لا تعد زيادة حقيقية في الإنفاق لأنها لا تعكس توسعا فعليا في نشاط الدولة أو في حجم الخدمات المقدمة، بل هي مجرد تعويض عن فقدان القيمة الشرائية للنقد [1]؛

2. **تغير أساليب المحاسبة المالية:** إن لاختلاف طرق إعداد الميزانية العامة أثرا واضحا في الزيادة الظاهرية للإنفاق الحكومي فمع اعتماد الميزانية الإجمالية واتباع مبدأ وحدة الميزانية بدلاً من الميزانية الصافية، أصبحت جميع الإيرادات والنفقات سواء للدولة أو لهيئاتها المختلفة تدرج في وثيقة واحدة. في المقابل تُظهر الميزانية الصافية فقط الرصيد النهائي للإنفاق بعد خصم الإيرادات الذاتية لبعض الجهات. وبالرغم من أن هذا التحول في طريقة إعداد الميزانية يهدف أساسا إلى تعزيز الشفافية والرقابة على العمليات المالية لمختلف أجهزة الدولة، إلا أنه أدى إلى تضخم ظاهري في حجم النفقات العامة. ذلك لأن الزيادة المسجلة لا تعكس بالضرورة اتساعا فعليا في الخدمات أو المشاريع المقدمة للمواطنين، بل هي نتيجة تقنية محاسبية ترتبط بطريقة العرض وليس بزيادة واقعية في الإنفاق أو في نشاط الدولة[2]؛

3. **اتساع مساحة الدولة وزيادة عدد سكانها:** إن الزيادة في رقعة الإقليم أو البلد وزيادة عدد سكانه من خلال انضمام إقليم أو أقاليم جديدة له تؤدي إلى اتجاه النفقات العامة للدولة إلى الزيادة بهدف مواجهة مطالب أعداد السكان المتزايدة و الأقاليم الجديدة، وهنا يتبادر لأذهاننا سؤال هل النفقات العامة التي تفرضها الزيادة في المساحة وعدد السكان تؤدي إلى تحقق منافع فعلية للإقليم الأصلي للدولة أو للسكان الأصليين، فلاشك أنه إذا تأثر متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة بالزيادة تكون الزيادة حقيقية أما إذا زاد حجم الانفاق في موازنة الدولة لمجرد مواجهة التوسع في أراضيها أو زيادة عدد سكانها دون ان يمس الإقليم أو السكان الأصليين زيادة في الخدمات فتمثل هذه الزيادة في الانفاق زيادة ظاهرية لا ترقى إلى التوسع في تقديم الخدمات العامة أو تحسين مستواها وإنما إلى التوسع في الخدمات نفسها التي فرضتها المساحة الجديدة التي أضيفت إلى الدولة أو لتلبية حاجات السكان المتزايدة من الخدمات مما يفرض الحاجة إلى زيادة الانفاق العام[3].

---

[1] محمد طاقة، هدى العزاوي، ***مرجع سبق ذكره***، ص 43

[2] حميد عزري، ***مرجع سبق ذكره***، ص43

[3] سعود جايد مشكور، عقيل حميد جابر الحلو، ***مرجع سبق ذكره***، ص41

**ثانيا: الأسباب الحقيقية لظاهرة زيادة الإنفاق الحكومي**

ويقصد بالزيادة الحقيقة في النفقات العامة حدوث زيادة في رقم الإنفاق العام، يترتب عليها زيادة المنفعة المترتبة على هذه النفقات، وزيادة عبء التكاليف العامة بنسبة معينة[1]. ويمكننا إرجاع الأسباب الحقيقية لظاهرة زياد النفقات إلى أسباب اقتصادية، سياسية، اجتماعية، إدارية، مالية وعسكرية ونعرضها بشكل مبسط في النقاط التالية:

1. **الأسباب الاقتصادية:** من بين اهم الأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة النفاق نجد ما يلي[2]:

- **زيادة الدخل القومي:** حيث يساعد النمو في الدخل القومي الدولة على فرض الضرائب على مواطنيها دون إحداث ضرر بهم، ونمو الدولة الاقتصادي يفرض عليها من النفقات ما تستطيع أن تواجه به التزاماتها بغض النظر عن نظامها الاقتصادي؛
- **التوسع في إنشاء المشروعات العامة:** بفعل رغبة الدولة في الحصول على موارد إضافية لتمويل خزينتها العامة، أو لرغبتها في محاربة الاحتكارات الرأسمالية، أو بناء المشروعات الضخمة التي لا يستطيع أن يقوم بها النشاط الخاص إلى زيادة نفقاتها؛
- **منح إعانات للمشروعات الوطنية:** لتمكين هذه الأخيرة من منافسة المنتجات الأجنبية، أو منحها للصمود أمام منافسة تلك المنتجات في الأسواق الوطنية، أو بهدف تغطية العجز الذي قد يعترض طريقة سير هذه المشروعات، معالجة آثار الدورات الاقتصادية في أوقات الرخاء التي تزداد فيها إيرادات الدولة فتتوسع في نفقاتها، أما في أوقات الكساد فتقل إيراداتها لكن يعب عليها تقلل نفقاتها بدرجة كبيرة بل تقوم بتقديم يد المساعدة للعاطلين وغيرهم للتخفيف من آثار الركود الاقتصادي.

2. **الأسباب السياسية:** ترتبط بالدور السياسي للدولة والتغيرات السياسية ويمكن إيجاز هذه الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق فيما يلي:

- انتشار المبادئ الديمقراطية وما تعنيه من ضرورة الاهتمام بمعالجة الطبقات محدودة الدخل، من خلال زيادة المشاريع الاجتماعية وتقديم الخدمات الضرورية لها؛
- تعدد الأحزاب السياسية واتجاه كل منها خلال فترة الحكم إلى زيادة النفقات العامة؛

[1] محمود محمد الدمراش، ***مرجع سبق ذكره***، ص87

[2] شريفة منصور ، ***" السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)"***، رسالة ماجيستير، جامعة وهران 2، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015، ص70.

- زيادة النفقات العسكرية[1]؛
- زيادة انتشار بعض الآفات الأخلاقية بين رجال الحكم وموظفي الدولة كالرشوة والاختلاس والتزوير أدى إلى زيادة تكاليف الخدمات العامة، وهذا يزيد من حجم الإنفاق العام؛
- التوسع في نطاق العلاقات الدولية وزيادة عدد البعثات الدبلوماسية وحجمها وأنواعها كل ذلك أدى إلى زيادة كبيرة في حجم الإنفاق[2].

3. **الأسباب الاجتماعية:** تلعب العوامل الاجتماعية دورا مهما في دفع الإنفاق العام نحو الارتفاع، وذلك نتيجة تزايد المطالب الشعبية بتحسين نوعية وكفاءة الخدمات العامة إلى جانب رغبة الأفراد في الارتقاء بمستوى معيشتهم .ومع تطور الوعي الاجتماعي وارتفاع التطلعات المجتمعية تجد الدولة نفسها مضطرة إلى الاستجابة لهذه المطالب من خلال توسيع مجالات الإنفاق لتلبية حاجات متزايدة ومتجددة في مجالات مثل الصحة، التعليم، السكن، والنقل وتعزَز هذه الظاهرة أيضا بزيادة عدد السكان، مما يؤدي إلى اتساع قاعدة الطلب الاجتماعي ويجعل من الإنفاق الحكومي أداة رئيسية لتجنب التوترات الاجتماعية وتحقيق قدر من العدالة في توزيع الخدمات. ومن ثم يعد تطور الوعي المجتمعي والنمو السكاني من الدوافع الأساسية لارتفاع الإنفاق في الدولة الحديثة. [3] ، إضافة إلى تغير النمط الاستهلاكي لدى الأفراد الذي يزيد من تنوع الحاجات مما يستدعي المزيد من النفقات العامة [4].

4. **الأسباب الإدارية:** أدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إلى زيادة مفرطة في المؤسساتوالمرافق العامة وما يترتب عليه من أجور ومرتبات الموظفين والاداريين العاملين فيها [5]. وعليه فإن سوء التنظيم الإداري وزيادة الموظفين والإسراف في ملحقات الوظائف العامة تعتبر من أسباب الزيادة في النفقات العامة [6].

---

[1] أمل حمدان خفاجة، "***أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني 1996–2011***"، رسالة ماجيستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية –غزة، فلسطين، 2013، ص 31

[2] محمد الغناي بحري ،***"أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1990–2009)"***، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد25، العدد3، 2015، ص 1217

[3] أحمد بوشيخي ، رشيد سالمي ،***" تأثير جائحة كورونا على تزايد النفقات العامة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة(2022–2019)"***، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 11، العدد1،2022، ص704

[4]الناصر بوطيب ، عمر غزازي ، ***" أثر الجباية البترولية على النفقات العامة في الجزائر–دراسة قياسية للفترة (1990/2018 باستخدام نموذج ardl"***، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الملجد 12، العدد2، 2019، ص 55

[5] نزار عساف، ***"مفاهيم ومصطلحات اقتصادية"***، دار اليازوري العلمية، الأردن،2021، ص 122

[6] محمد حلمي مراد،" ***مالية الدولة"***، مطبعة نهضة مصر، مصر، 1960، ص99.

وعلى العكس من ذلك فإن وجود إدارة رشيدة يتيح للدولة التحكم في معدلات الإنفاق وتوجيهها بكفاءة، مما يجعل الزيادات في النفقات مقبولة ومبررة من حيث العائد العام. أما في حالة ما إذا كان التنظيم الإداري ضعيفًا ويقتصر على ملاحقة متطلبات شكلية للكفاءة دون تخطيط فعلي أو تقييم للأداء، فإن الزيادة في الإنفاق تتحول إلى عبء ثقيل على المالية العامة .ويعود ذلك غالبًا إلى التضخم في أعداد الموظفين، والإنفاق المفرط على بنود لا تُترجم إلى تحسين ملموس في جودة أو كمية الخدمات، مما يؤدي إلى ضعف المنفعة العامة مقارنة بحجم الموارد المستهلكة[1]. كما أن استخدام التكنولوجيا الحديثة في كثير من الإدارات والتي أصبح استخدامها ضرورة لإنجاز الكثير من المهام وأيضا أصبحت تكلف الدولة كثيرا من النفقات سواءا من أجل تأمينها وكذلك تحضير و تدريب وتطوير الأشخاص والبرامج التي يعملون عليها وقد يتطلب ذلك خبرات اجنبية بعقود باهظة الثمن[2].

1. **الأسباب المالية:** ترتبط الأسباب المالية لزيادة النفقات بسهولة الاقتراض وتوفر الدولة على فوائض مالية غير مستغلة[3] :

- سهولة الاقتراض ويتعلق الأمرة بكثرة اللجوء للقروض العامة بغرض تمويل الخزينة العامة للدولة، ذلك عن طريق طرح سندات للاكتتاب العام، ما يترتب عليه توسه في الإنفاق خاصة عند مواجهة الأزمات مثل: الكوارث الطبيعية والأزمات المالية الكبيرة، فضلا عن المستحقات التي تتبع خدمة الدين من دفع للأقساط وفوائده من زيادة للنفقات؛

- توفر الفوائض المالية لدى الدولة يؤدي وجود فائض في الإيرادات أو ما احتياطي غير مخص لغرض معين إلى إغراء الحكومة على إنفاقه في أوجه غير ضرورية مما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة.

2. **الأسباب العسكرية:** بالنظر إلى اتساع نطاق الحروب والاستعداد ليا وما يترتب عن ذلك من ت ا زيد الإنفاق العسكري في الدولة من جية، ومن جية أخرى تزداد النفقات العامة عمى وجوه معينة بعد انتياء الحرب كدفع تعويضات واعانات لضحايا الحرب وأسر الشهداء، فضلاً عن نفقات إعادة البناء وتعمير

[1] حسين ديكان درويش،" ***قياس وتحليل هيكل النفقات العامة وآثارها في الاقتصاد الأردني للمدة(2019-1990)***"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد13، العدد3، 2021، ص 133

[2] سمير صلاح الدين حمدي،" ***المالية العامة***"، مكتبة زين الحقوقية و الأدبية، لبنان ، الطبعة الأولى، 2015، ص76

[3] نريمان رقوب ،"***تحليل ظاهرة تزايد النفقات في الجزائر وفق نموذجي-فاجنروويزمان بيكوك خلال الفترة(2015-2000)***"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد13، 2020، ص100

ما دمرته الحرب في الجهاز الإنتاجي للاقتصاد القومي، إلى جانب دفع أقساط وفوائد الديون التي اقترضتها الدولة في أثناء الحرب لتمويل نفقاتها الحربية [1].

## المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق الحكومي

يساهم الانفاق الحكومي في إحداث العديد من الأثار التي تمتد على نطاق واسع وتمس جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، قد تكون هذه الأخيرة إيجابية أو سلبية تختلف حسب طبيعة النفقة ونوعها والدور الذي تقوم به الدولة والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها وإلى عدة عوامل أخرى، وعليه سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق لمختلف الآثار التي قد يحدثها الإنفاق.

### أولا: الأثر المباشر للإنفاق على الناتج القومي

وهو ما يطلق عليه ب "**إنتاجية الإنفاق العام**"، ودرجة تأثيره تتوقف بالتالي على مدى كفاءة استخدامه[2].

ويتوقف الناتج القومي لأي دولة على نوعين من العوامل هما[3]:

- **المقدرة الإنتاجية القومية:** أو ما يطلق عليها بالعوامل المادية للإنتاج، وهذه الأخيرة تشتمل كلا من الموارد الطبيعية للدولة وعنصر العمل فيها ن رأس المال العيني والفن الإنتاجي المستخدم في العملية الإنتاجية؛
- **الطلب الفعلي**: او الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب علة السلع الاستثمارية.

**و يؤثر الإنفاق الحكومي على الناتج القومي** من النواحي التالية [4]:

- تؤدي النفقات الحكومية إلى زيادة الإنتاج القومي، وذلك بطريقة مباشرة مثل النفقات الاستثمارية أو تكاليف إنشاء المصانع، وقد تؤدي النفقات الحكومية إلى زيادة الإنتاج القومي بطريقة غير مباشرة حينما تؤدي هذه النفقات إلى زيادة قدرة الأفراد على العمل والادخار مثل نفقات التعليم والصحة، حيث يؤدي الصرف على هذه المرافق إلى زيادة كفاية المرافق وقدرتها على تقديم أفضل الخدمات للأفراد؛

---

[1] بلال محمد اسعد، عمار عبد الهادي شلال، ماثل كامل ثامر، ***"أثر إجمالي السكان على النفقات العامة في العراق-دراسة قياسية للمدة1991-2018"***، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 11، العدد 27، 2019، ص150

[2] عبد المطلب عبد الحميد، ***" اقتصاديات المالية العامة"***، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص196

[3] علي سيف المزروعي، إلياس نجمة، ***"أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي-دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات(2009-1990)"***، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد28، العدد الأول،2012، ص621-

[4] محمد عرابي، ***مرجع سبق ذكره***، ص ص 83-84

- قد تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى نقل بعض عناصر الإنتاج من فرع لآخر من فروع الإنتاج، فالدولة تستطيع من خلال توجيه الإنفاق العام إلى فرع معين أن تجذب إليه عناصر الإنتاج؛
- قد تؤدي زيادة الإنفاق في منطقة معينة إلى ان تتوجه عناصر الإنتاج لهذه المنطقة، ومثال ذلك ان تزيد الدولة من إنفاقها على التعليم أو الصحة في مناطق معينة فتزداد الكفاية الإنتاجية لأفرادها وتزداد قدرتهم على العمل وعلى الادخار، مما قد يجذب عناصر الإنتاج إلى تلك المنطقة وهجر المناطق الأخرى؛
- قد يؤثر الإنفاق على رغبة الأفراد وميله للادخار بالنقص، ففي حالة توجيه الانفاق إلى تأمين مستقبل الأفراد وتقرير معاشات أو ضمانات اجتماعية كبيرة، فقد يترتب على ذلك انصراف الأفراد عن العمل وبالتالي عن الادخار لأنهم يضمنون إعانات حكومية تكفيهم؛
- يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال من خلال كم ونوع الإنفاق، فإن تأثيره يتوقف على درجة المرونة التي يتمتع بها الجهاز الإنتاجي، حيث يكون أثره إيجابي عندما يكون الجهاز الإنتاجي مرنا مرونة عالية والعكس صحيح[1].

وكما هو معلوم أن الإنفاق الحكومي ينقسم إلى إنفاق رأسمالي (استثماري أو إنتاجي) وإنفاق استهلاكي (جاري)، حيث يؤدي الانفاق الاستثماري إلى حدوث زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري من خلال المكافآت (الجور والمرتبات) التي تتولد لعوامل الإنتاج المشاركة في حدوث هذا الدخل، فضلا عن زيادة القدرة الإنتاجية وإسهامها أيضا في زيادة الناتج القومي الجاري. كما تؤدي الإعانات العامة الاقتصادية التي تعطى للمشروعات الخاصة والعامة إلى زيادة معدل أرباح تلك المشروعات، مما يؤثر في زيادة مقدرتها الإنتاجية. كما أن الانفاق الحكومي التقليدي على خدمات الدفاع والأمن والعدالة يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الضروري للعملية الإنتاجية[2].

**ثانيا: أثر الإنفاق على إعادة توزيع الدخل الوطني**

تتمثل عملية إعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق النفقات العامة في الفرق بين ما يدفعه الفرد من ضرائب ورسوم وأعباء عامة، وبين ما يعود عليه من منفعة نتيجة إنفاق الدولة العام فإذا انتهى الفرق لصالح طبقة أو فئة بأن كان ما تحصل عليه من منافع يتجاوز في قيمته ما تتحمله من الأعباء العامة ، أي أن الدخل الوطني قد أعيد توزيعه بواسطة النفقات العامة لصالح هذه الطبقة أو الفئة، أما إذا كانت المنفعة التي تعود على هذه الطبقة أو الفئة من

[1] عبد المطلب عبد الحميد، ***مرجع سبق ذكره***، ص 196

[2] علي سيف المزروعي، إلياس نجمة، ***مرجع سبق ذكره***، ص 621

النفقات العام تقل عن ما تتحمله من الأعباء العامة فإن هذا يعني ان النفقات العامة قد ترتب عليها إعادة توزيع الدخل الوطني على حساب هذه الطبقة أو الفئة لصالح طبقة أو فئة أخرى[1].

هذا ويتحقق أثر النفقات في إعادة توزيع الدخل الوطني على مرحلتين[2]:

- **المرحلة الأولى:** تسمى بالتوزيع الأولي ويقصد به إعطاء دخول إلى عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال، التنظيم، والأرض) وان دخل كل عامل من هذه العوامل يتحدد بمقدار مساهمته في العملية الإنتاجية إذ ان هذه الدخول تكون على شكل (أجور وفائدة وربح وريع).
- **المرحلة الثانية:** تظهر الحاجة لها عندما ينتج عن المرحلة الأولى تفاوت كبير في الدخول الموزعة وترغب الدولة في إعادة توزيع هذه الدخول مرة أخرى لصالح ذوي الدخول المنخفضة، وتستخدم الدولة عدة وسائل أهمها التوسع في النفقات لاسيما النفقات التحويلية، التي تتمثل في الإعانات الاجتماعية كمخصصات الضمان والرواتب التقاعدية والإعانات الاقتصادية كمدفوعات مكافحة البطالة والغلاء وكذلك الخدمات المجانية في مجال التعليم والصحة، والجدير بالذكر أن توسع الدولة في القطاع العام يعني أن هنالك تحديدا للقطاع الخاص على الأقل في بعض المجالات مثل مجال انتاج بعض السلع والخدمات وهذا بدوره يؤدي إلى الحد من أهمية الملكية الخاصة باعتبارها المصدر الأساس للتفاوت في توزيع الدخول في المجتمع.

**ثالثا: أثر الانفاق على الاستهلاك القومي**

يؤثر الإنفاق بطرق مباشرة في الاستهلاك من خلال ما قد يحدث من زيادة أولية في الطلب على السلع الاستهلاكية بسبب هذا الانفاق، ويمكن ملاحظة أن أثر الانفاق المباشر يكون على الاستهلاك القومي بنوعيه العام والخاص، ومن خلال النفقات التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات[3]، ويحدث الإنفاق آثاره المباشرة على الاستهلاك من خلال ما يلي[4]:

---

[1] علي زغدود، "المالية العامة"، ***ديوان المطبوعات الجامعية***، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2011، ص61

[2] سعود جايد مشكور، عقيل حميد جابر الحلو، ***مرجع سبق ذكره***، ص ص 46-47

[3] ياسر محمد أحمد أبو عيد، "***مدى تأثير كل من النفقات العامة والمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة(2017-2008)***"، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد6، العدد1، 2020، ص ص 51-52

[4] يحي عبد الغني أبو الفتوح، ***" الجوانب الاقتصادية والمالية في الميزانية العامة للدولة"***، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية،2014، ص 71

- قيام الدولة بشراء سلع استهلاكية معينة لتموين بعض الفئات كأفراد القوات المسلحة مثلا، بدلا من توزيع دخول أكبر لهم، فقيام الدولة بهذا الشراء يعد نوعا من تحويل الاستهلاك بدلا من قيام الأفراد بهذه المهمة، أو قد تقوم بشراء الأثاث والسيارات وتنفق على الخدمات من أجل تسيير مرافقها العامة او قد تقوم بتقديم سلع استهلاكية بدوم مقابل (كالتغذية المدرسية) أو تتوسع في خدماتها المجانية (كالخدمات الصحية). وينعكس ذلك بصورة مباشرة على الاستهلاك القومي ويرفع من مستوى الاستهلاك؛
- كما ان قيام الدولة بتوزيع الدخول حين تدفع الأجور والمرتبات والمكافآت لموظفيها وعمالها مقابل ما يقدمونه من خدمات أو في شكل منح ومعاشات لفئات معينة يرفع من مستوى الاستهلاك حيث ان الجزء الأكبر من تلك الدخول يخصص للاستهلاك ويزيد من درجة الاشباع مما يرفع من مستوى الاستهلاك.

## المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للإنفاق الحكومي

لا يقتصر تأثير الإنفاق الحكومي على آثاره بل يحدث أيضا آثارا اقتصادية غير مباشرة تتجلى في تحفيز النشاط الاقتصادي وتوسيع دائرة النمو. وتكمن أهمية هذه الآثار فيما يحدثه الإنفاق من زيادات متتالية في الدخل القومي عن طريق مضاعفي الانفاق والاستثمار.

وفي هذا المطلب سيتم التركيز على تحليل أبرز هذه الآثار مع بيان آلياتها وتأثيرها على مختلف جوانب الاقتصاد الوطني.

### أولا: آثار النفقات الحكومية من خلال أثر المضاعف Multiplier effect

المضاعف هو مصطلح يستعمل في التحليل الاقتصادي لبيان الأثر المتراكم الناتج عن الزيادة الحاصلة في الإنفاق او النقص فيه بالنسبة للدخل القومي[1].

ولتوضيح فكرة المضاعف فإنه عند زيادة النفقات فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبات وأرباح وفوائد، وأثمان للمواد الأولية أو ريع على الأفراد وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على بنود الاستهلاك المختلفة. ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار، والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى خلق دخول جديدة لفئات أخرى وتقسم ما بين الاستهلاك والادخار، والدخل الذي يوجه للادخار

[1] عادل فليح العلي، ***"المالية العامة و القانون المالي والضريبي"***، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2011، ص 84

ينفق جزء منه في الاستثمار وبذلك تستثمر حلقة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج–الدخل– الاستهلاك–الإنتاج مع ملاحظة ان الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق ولكن بنسب مضاعفة، ولذلك سمي بالمضاعف. وبما أن أثر المضاعف ذو علاقة بالميل الحدي للاستهلاك فهو يزيد بزيادته وينخفض بانخفاضه[1].

هذا ويختلف الأثر الذي يحدثه المضاعف باختلاف مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي، فكلما كان هذا الجهاز مرنا وقادرا على التجاوب للزيادات المتتالية في الاستهلاك، كان للمضاعف أثر ملموس وواضح، وهذا ما يحدث في الدول المتقدمة حيث الاستهلاك يتسم بطول دورته المتتالية والإنتاج على جانب كبير من المرونة. أما الدول النامية فأثر المضاعف بها ضعيف رغم ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى الأفراد فيها ويرجع ذلك لعدم مرونة جهازها الإنتاجي وعدم قدرته على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك[2].

وعليه فإن الزيادة الحاصلة في الإنفاق سوف تؤدي من خلال اثر المضاعف إلى زيادات متتالية تفوق في حجمها الزيادة الأولية، ويشترط لضمان فعالية السياسة الإنفاقية ان تكون الزيادة الحاصلة في الإنفاق هي زيادة صافية في تيار الإنفاق النقدي، وبالتالي يفضل تمويلها من خلال الإصدار النقدي ، القروض الخارجية، الإعانات و الاقتراض من البنوك[3].

وتجدر الإشارة إلى أن فعالية عمل المضاعف ترتبط أيضا ب[4]:

- **درجة انفتاح الاقتصاد:** حيث تعتبر الواردات تسربا للداخل؛
- **نظام الصرف المتبع:** في ظل نظام الصرف المرن تغيرات قيمة العملة نحو الأعلى تحد من الطلب على الصادرات؛
- **تطور الأسواق المالية:** الذي يؤدي إلى انخفاض الميل الحدي للاستهلاك.

---

[1] سوزي عدلي ناشد، ***مرجع سبق ذكره***، ص82

[2] خديجة الأعسر،" ***اقتصاديات المالية العامة***"، مصر، 2016 ص96

[3] عادل فليح العلي، ***مرجع سبق ذكره***، ص ص 85-86

[4] صلاح الدين طالبي ، "***محاولة تقييم برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في ضوء المقاربة الكينزية خلال الفترة 2000–2010***"، ورقة بحثية مقدمة لأبحاث المؤتمر الدولي الموسوم ب: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر ،12/11 مارس 2013، ص 6

عموما نلاحظ أن نظرية المضاعف تحدد لنا تأثير الإنفاق على الدخل القومي، وأن أثر المضاعف متوقف أساسا على الميل الحدي للاستهلاك ويرتبطان بعلاقة طردية، بمعنى أنه كلما زاد الميل الحدي للاستهلاك زاد المضاعف والعكس صحيح.

### ثانيا: آثار النفقات الحكومية من خلال أثر المعجل Accelerator effect

إذا كان المضاعف يبين أثر التغير في الانفاق الاستثماري على الاستهلاك، فإن المعجل يبين أثر الانفاق الاستهلاكي على الاستثمار[1]، و يمكن توضيح ذلك كون الزيادة في الإنفاق على السلع الاستهلاكية تؤدي إلى زيادة حجم الدخل والاستخدام وهذا هو أثر المضاعف، هذا الخير يدفع بالمنتجين إلى التوسع في طاقاتهم الإنتاجية أي زيادة استثماراتهم التي تتمثل بزيادة طلبهم على السلع الإنتاجية (المكائن والآلات)، ويزداد التوسع في إنتاج وسائل الإنتاج (المكائن والمعدات) وهذا ما يسمى بأثر المعجل الذي يعد أثرا غير مباشرا للإنفاق الأولي. وعليه فإن المعجل يبين نسبة التغير في الاستثمار إلى التغير في الاستهلاك أي أن:

المعجل = (التغير في الاستثمار/ التغير في الاستهلاك) ×100

وتجدر الإشارة أن أثر المعجل يحدث فقط في حالة زيادة الاستهلاك وما يتبعه من زيادة في الطلب على السلع الرأسمالية، أما في حالة عدم حدوث أي زيادة فإن إنتاج السلع الرأسمالية يقتصر على ما يحتاج إليه لغرض تعويض ما يندثر منها[2].

عامة تتوقف آثار المعجل على عدة اعتبارات أهمها: ما يتعلق بطريقة الإنتاج أي الأسلوب الفني للعملية الإنتاجية التي تختلف من قطاع إلى آخر، واعتبار كذلك ما يتوافر من مخزون السلع الاستهلاكية ومقداره و ما يتوافر من طاقات إنتاجية غير مستغلة وحجمها إذ أن وجود مثل هذا المخزون وهذه الطاقات تحد من أثر المعجل يعكس عدم توافر كل منها، كما تتوقف هذه الآثار على تقديرات منتجي السلع الاستهلاكية لاتجاهات الزيادة في الطلب عليها، سواء كانت ذات طبيعة مؤقتة أو عارضة لا تدفع هؤلاء المنتجين إلى زيادة حجم استثماراتهم أو كانت ذات طبيعة مستمرة تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات[3].

---

[1] خالد سعد زغلول حلمي، إبراهيم الحمود، ***مرجع سبق ذكره***، ص 158

[2] سعود جايد العامري، عقيل حميد الحلو، ***" مدخل معاصر في علم المالية العامة"***، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2020، ص83

[3] محمد بصديق ، ***" النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية"***، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2009، ص60

**ثالثا: الأثر المزدوج للمضاعف والمعجل معا**

للحفاظ على نقطة التوازن عندما يزداد الاستهلاك لابد من زيادة الإنتاج التي تتوقف على معايير رأس المال ويختلف هذا المعامل باختلاف القطاعات الاقتصادية (معجل) خاص به، فدراسة الآثار غير المباشرة للنفقات الحكومية سواء كان أثر كل من المضاعف والمعجل فإن الأثر الكلي للتغير المستقل في الاستهلاك والاستثمار هو محصلة سلسلة متتابعة من إ عادة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري، ويعني ذلك أن الانفاق الاستثماري والانفاق الاستهلاكي يحددان الأثر الكلي على مستوى الدخل خلال فترة ممتدة من الزمن. وبالتالي الدخل يخضع لتأثير مزدوج للمضاعف والمعجل معا أو ما يمكن أن نسميه المضاعف المزدوج[1].

**الشكل رقم (02): آلية عمل أثر المضاعف والمعجل**

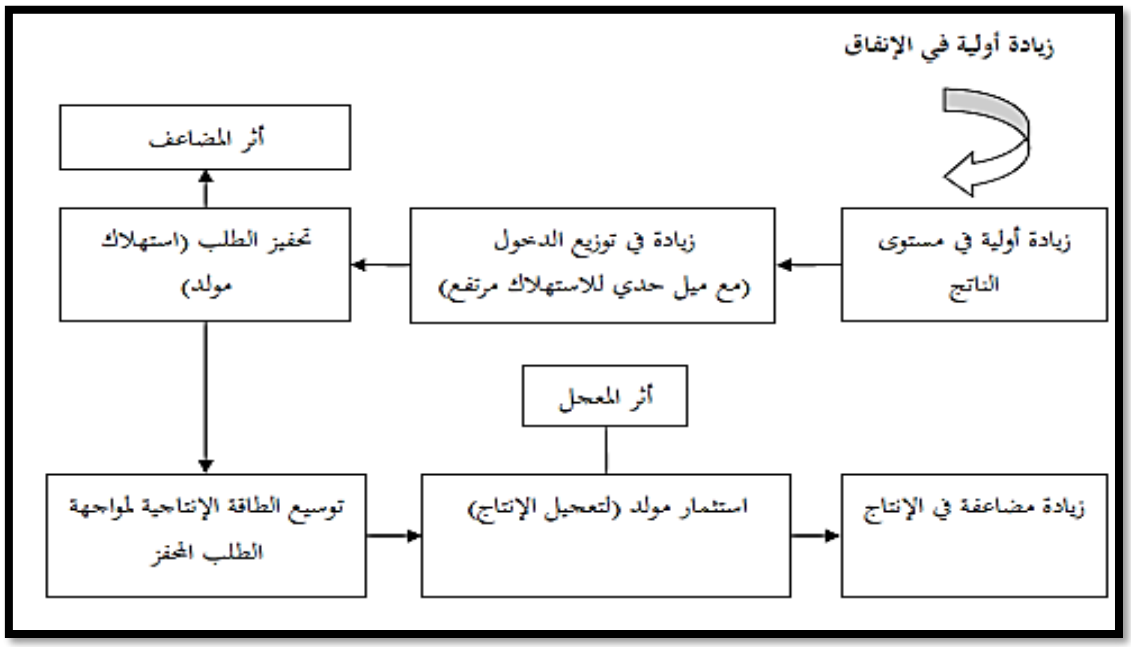


**المصدر**: سومية فرقاني، ***"العوامل المؤثرة على نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1970-2015)"***، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2017 ص 54

من خلال ما تقدم، يتضح أن هناك علاقة وثيقة بين أثري المضاعف والمعجل، وهي علاقة لا يمكن إغفالها عند تحليل الآثار التراكمية للإنفاق الحكومي على كل من الدخل، والاستهلاك، والاستثمار .فهذه العلاقة تُشكّل

[1] سومية فرقاني، ***"العوامل المؤثرة على نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1970-2015)"***، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2017، ص 53

الأساس لفهم الديناميكية الاقتصادية التي يحدثها الإنفاق العام الأولي خاصة عند بحث فعاليته في تحفيز النمو الاقتصادي .كما أن مصدر تمويل الإنفاق الحكومي يعد عاملا مؤثرا في طبيعة هذه الآثار حيث أن الإنفاق الممول بعجز مفرط أو ديون خارجية قد يقود إلى آثار سلبية موازية .

ويلاحظ أن تحليل العلاقة بين المضاعف والمعجل ينسجم أكثر مع اقتصاديات الدول المتقدمة، نظرا لما تمتلكه من جهاز إنتاجي مرن قادر على الاستجابة بسرعة وفعالية لزيادة الطلب الناتج عن الإنفاق العام مما يترجم مباشرة إلى ارتفاع في الإنتاج والتوظيف.

أما في الدول النامية التي تتميز غالبا بوجود جهاز إنتاجي غير مرن وقيود هيكلية، فقد لا يظهر أثر التفاعل بين المضاعف والمعجل بنفس القوة، إلا أن هذه الدول لا تزال قادرة على الاستفادة من آلية "المضاعف المزدوج المركب"، الذي يسمح بتجاوز القيود التي يفرضها الميل الحدي للادخار، ويعزز الديناميكية التراكمية للاستثمار، مما يسرع من وتيرة تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة إذا تم توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات الإنتاجية ذات العائد المرتفع على النمو والتشغيل.بالتالي يمكن اعتبار المضاعف المزدوج المركب أداة تحليلية مهمة حتى في سياق الدول النامية، بشرط أن يصاحبها إصلاح هيكلي وإداري يعزز من مرونة الاستجابة الاقتصادية[1].

## المبحث الرابع: نبذة عن مربع كالدور للأهداف الاقتصادية

تجمع الأدبيات الاقتصادية على أن الهدف الجوهري لأي سياسة اقتصادية هو تحقيق أقصى درجات الرفاهية لأفراد المجتمع. ورغم اختلاف أولويات السياسات الاقتصادية من دولة إلى أخرى، إلا أن هناك مجموعة من الأهداف الأساسية التي تحظى بقبول واسع لدى الاقتصاديين تتلخص فيما يعرف **بـ"مربع كالدور السحري"**. حيث سنقوم من خلال هذا المبحث بإعطاء نبذة عنه.

### المطلب الأول: مفهوم المربع السحري لكالدور وأهدافه

يعد مربع كالدور السحري أحد المفاهيم النظرية المهمة في الاقتصاد الكلي حيث يستخدم كإطار تحليلي لتقييم أداء السياسات الاقتصادية من خلال التركيز على أربعة أهداف رئيسية تمثل في مجموعها بمثابة معايير للحكم على مدى نجاح السياسة الاقتصادية لأي دولة. وفي هذا المطلب سيتم تناول مفهوم هذا المربع وأهدافه.

[1] عبد الله خبابة، ***"أساسيات في اقتصاديات المالية"***، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2009، ص 106-107

**أولا: تعريف مربع كالدور**

اكتسب **"مفهوم أهداف السياسة الاقتصادية"** معنى جديد بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تمكن كالدور من تحديديها بناءا على تصريحات القادة الرئيسيين في ذلك الوقت والتي تم اتباعها من قبلهم وتتمثل في: هدف التوظيف الكامل معبرا عنه بمعدل البطالة، هدف ميزان المدفوعات وهدف الرفع من معدل النمو واستقرار الأسعار[1] حيث كانت نظرة كالدور تتجه نحو أربعة متغيرات في الاقتصاد الكلي يمكن من خلالها تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وافترض أن الإدارة الناجحة لسياسة التجارة الخارجية المفتوحة يجب أن تحقق في وقت واحد المتغيرات الأربعة التالية: نمو الناتج المحلي الإجمالي، التوظيف ، الميزان التجاري و التضخم وجميع هاته المتغيرات معبر عنها بالنسب المئوية[2].

وهذه الأهداف تعرف بأهداف " المربع السحري كالدور"، فالمربع السحري لكالدور إذن هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي القياس يحتوي على الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية[3]. و يوصف المربع بـ"السحري" لأنه يُجسّد الوضع الاقتصادي المثالي الذي تطمح إليه السياسات الاقتصادية لكنه نادراً ما يتحقق بالكامل في الواقع العملي، وهو ما يجعل منه أداة تحليلية مهمة لتقييم الأداء الاقتصادي ومقارنة المفاضلات بين الأهداف[4].

ويعرف كذلك بأنه:" عبارة عن رسم تخطيطي ذو أربعة رؤوس تمثل الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية"، ولذلك يمكن ان نعتبر أن السياسة الاقتصادية فعالة عند استطاعتها على تحقيق الهداف المشار إليها فسما يطلق عليه بمربع كالدور[5]؛

كما تؤكد جميع الدراسات على أن هدف أي سياسة اقتصادية هو تحقيق الرفاهية العامة إلا ان هاته الأخيرة تتباين من دولة إلى أخرى ، حسب اختلاف الدول فيما بينها و أيضا حسب اختلاف الطبيعة الخاصة

---

[1] kaldor, n. ***conflicts in national economic objectives.*** the economic journal.81 (321),1971. P1

[2] Hamdini Abdallah,Gaidi Khmessi,***Macroeconomic composit index for economic stability :Akaldorian analysis for the algerian economy,Dirassat*** journal economic issue(issn ;2676-2013), vol12, N1(2021),pp 700

[3] سارة جوبر، محمد قويدري ، ***"أثر السياسة النقدية على متغيرات المربع السحري لكالدور في الجزائر (2019–1995)"***، *مجلة* المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد2، 2021،ص93

[4] Mazeri Abdelhafid, Sadouni Mohammed , ***The Role of Monetary Policy in Achieving the Objectives of Kaldor's Magic Square in Algeria during the Period 1990-2021***, European Economic Letters, Vol 13, Issue 1 (2023), P86

[5] أسماء سامي محمد اليساري، سلام كاطم شاني الفتلاوي، ***"تحليل العلاقة بين الاستيرادات والمتغيرات الاقتصادية باستخدام نموذج كالدور للمدة 2003–2020"***، مجلة الوريث العلمي، المجلد6 ، 2024، ص255

بنظمها الاقتصادية وبالرغم من وجود هذه الاختلافات في مضامين السياسة الاقتصادية بين الدول ، إلا أن هذا لا يمنع من وجود أهداف مشتركة بين السياسات الاقتصادية الكلية والتي تم الاتفاق عليها من قبل الاقتصاديين و يمكن تلخيصها في ما يعرف "بمربع كالدور"[1] .

**ثانيا: أهداف مربع كالدور**

يعد مربع كالدور إطارا تحليليا يختزل الأهداف الأساسية للسياسات الاقتصادية الكلية في أربعة محاور مترابطة، تمثل معًا ركائز الاستقرار الاقتصادي، وفيما يلي عرض موجز لكل من هذه الأهداف:

أ. **تحقيق النمو الاقتصادي Realization Of Economic Growth** : يُعد تحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول هدفا جوهريا لأي اقتصاد، لما له من انعكاسات مباشرة على تحسين مستوى المعيشة، وتوسيع فرص العمل، والحد من معدلات البطالة. إذ يرتكز هذا الهدف على تنشيط الأداء الاقتصادي من خلال تعزيز الاستثمار، وزيادة الإنتاج، ورفع الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة. ويقاس النمو الاقتصادي الفعّال بقدرته على تجاوز معدل النمو السكاني، مع تحقيق الاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية، بما يسمح باستيعاب التوسع في قوة العمل، وتوفير السلع والخدمات الضرورية، بما ينعكس إيجابا على مستوى رفاهية الأفراد واستقرار الاقتصاد الكلي[2]؛

ب. **استقرار الأسعار Realization Of Price Stability**: إلى جانب تحقيق مستوى مرتفع من النمو، تهدف السياسات الاقتصادية أيضا إلى تعظيم الرفاه الاجتماعي والوصول إلى استقرار الأسعار من خلال تقليص معدلات التضخم) ، ويقصد باستقرار الأسعار أن يبقى التضخم ضمن حدود يمكن السيطرة عليها، أي حول معدل يعتبر مثاليا (يقترب من الصفر)، وذلك بهدف توفير أفضل بيئة ممكنة لتطور النشاط الاقتصادي؛

ج. **تخفيض معدلات البطالة Realization of full employment** : يعد تحقيق مستوى مرتفع من التشغيل – أو ما يعرف بشبه التوظيف الكامل – أحد الأهداف الرئيسة للسياسات الاقتصادية الظرفية. ويقصد بالبطالة الطبيعية ذلك المستوى من البطالة الذي يختلف من اقتصاد إلى آخر، ويسجل عادة عندما

---

[1] أسماء سامي محمد جواد اليساري، ***" تقييم السياسة التجارية باستخدام مربع كالدور– تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق"***، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، جمهورية العراق، 2023، ص23

[2] احميد مجحود عبدالله، ***"قياس اثر صدمة اسعار النفط على متغيرات مربع كالدور السحري فى الاقتصاد الليبي خلال الفترة(1980–2020) باستخدام متجه الانحدار الذاتي VAR***"، مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد ، جامعة سرت ، المجلد8، العدد ،2025، ص5

يبلغ النمو الاقتصادي مستواه المحتمل. وتسعى الحكومات من خلال السياسات الظرفية الداعمة للطلب الكلي إلى تقليص فجوة التشغيل والاقتراب قدر الإمكان من هذا المعدل الأمثل للتوظيف الذي يحقق الاستخدام الأقصى للقدرات الإنتاجية دون توليد ضغوط تضخمية[1]؛

د. **التوازن الخارجي Realization of salable balance of payment** : يقصد بالتوازن الخارجي تحقيق توازن في ميزان المدفوعات، وهو أحد الأهداف الأساسية للسياسة النقدية لما له من تأثير مباشر على استقرار الاقتصاد الوطني.

فعندما يكون الميزان في حالة عجز فإن ذلك يشير إلى زيادة الواردات على الصادرات، مما يؤدي إلى تراكم الديون الخارجية ويجعل الدولة تعيش فوق إمكاناتها الحقيقية، أما في حالة الفائض الكبير فقد يدل ذلك على أن الدولة لا تستغل كامل طاقتها الاقتصادية وتعيش دون المستوى المعيشي الممكن [2].

وسوف يتم التطرق لكل هدف على حدي بشيء من التفصيل في الفصل القادم من الأطروحة.

**المطلب الثاني: تمثيل مربع كالدور ومدى أمثلية أهدافه**

يعد تمثيل مربع كالدور وسيلة بيانية مكثفة لعرض أداء الاقتصاد في ضوء أربعة أهداف مركزية للسياسة الاقتصادية الكلية. ويكتسب هذا التمثيل أهمية خاصة لكونه يجسد العلاقة بين هذه الأهداف في إطار واحد.

ونظرا لصعوبة الوصول إلى نتائج هذا المربع مجتمعة نتيجة التعارض الموجود بينها، فقد قام كالدور باقتراح قانون يعرف بقانون (كالدور–فيردرون) الذي حاول من خلاله تمثيل العلاقة بيانيا بين معدل النمو في الاقتصاد والمعدلات الثلاثة الأخرى وذلك عن طريق إعطاء قيم كمية لتلك المعدلات[3]، على النحو التالي: [4]

- معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي 5% سنويا؛

---

[1] Bekhaled Aicha . *Bouali Lynda,* ***Essai D'evaluation De La Politique Monétaire De L'algérie à Travers « Le Carré Magique De Kaldor » Pendant La Période 2012-2021***, Algerian Business Performance Review(ABPR), ,Volume 11, Numéro 2, 2023, P91

[2] كارول فريد الصايغ ، " ***فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في سورية باستخدام مربع كالدور السحري للفترة (2000–2020)"*** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 41، العدد2، 2025، ص7

[3] أدهم محمد البرماوي، أحمد محمد قمرة، ***"أثر جائحة كورونا COVID–19 على مؤشر الاقتصاد الكلي المشتق من المربع السحري لكالدور–بالتطبيق على الاقتصاد المصري"*** ، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، المجلد58، العدد 6، 2021، ص 244

[4] محمد راتول وصلاح الدين كروش، ***"تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة(2010–2000)"*** ، بحوث اقتصادية عربية، العدد66،2014، ص ص92-93

- معدل التضخم 0% سنويا؛
- معدل البطالة 0% سنويا؛
- نسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي: معدوما أو موجبا.

**الشكل رقم (03): مربع كالدور لأهداف السياسة الاقتصادية الكلية**

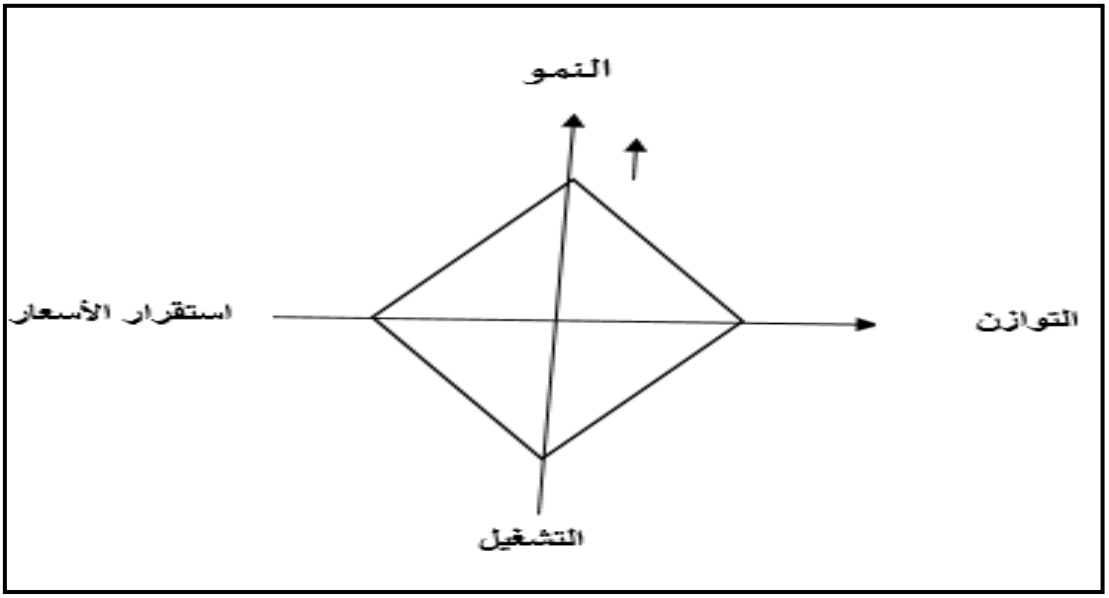


**المصدر**: الأخضر أبو علا عزي، ***"الواقعية النقدية في بلد بترولي"***، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص136

ووفقا لخصائص المربع يمكن قياس أثر السياسات الاقتصادية عن طريق ربط اثر مختلف المحاور المكونة له مع بعضها البعض، فإذا كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعا وكان هنالك استقرار في المستوى العام للأسعار وتزامن معه أيضا بطالة منخفضة بالإضافة إلى كون رصيد ميزان المدفوعات الخارجي موجبا، فإن ذلك يدل على أمثلية سير الاقتصاد القومي ومن ثم فإن الوصل بين القمم الأربع يشكل المربع السحري لكالدرو، بحيث كلما اتجهت هذه القمم إلى داخل المربع السحري على طول المحاور، أصبح الوضع الاقتصادي أكثر صعوبة وهو بالتالي يمثل الوضعية الاقتصادية للدولة على امتداد سنوات مختلفة من خلال امتداد قمم المربع واتساع مساحته[1].

[1] ***المرجع نفسه***، ص 245

## المطلب الثالث: التعارض بين أهداف مربع كالدور

رغم أن الأهداف الأربعة لمربع كالدور تمثل الغايات الأساسية لأي سياسة اقتصادية كلية ناجحة، إلا أن تحقيقها بشكل متوازن ومتزامن يُعد من التحديات الكبرى. ذلك لكون هذه الأهداف كثيرا ما تتداخل وتتعارض فيما بينها مما يستدعي من صانع السياسة الاقتصادية المفاضلة بينها وفقا للأولويات الظرفية والقدرات المتاحة.

وعليه يتناول هذا المطلب طبيعة التعارضات المحتملة بين أهداف مربع كالدور. وحسب الأدبيات ذات العلاقة بمربع كالدور فإنه ليس بالأمر الهين تحقيق أهدافه مجتمعة والوصول لما يعرف" **بالمثلوية الكالدورية**"، وذلك لوجود تعارض بين الأهداف مع بعضها البعض، حيث يبرز هذا التعارض بين الأهداف التالية[1]:

- هناك آراء متباينة في علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي، ومن بين تلك الآراء أن التضخم يؤدي إلى زيادة حجم المدخرات وتشجيع الاستثمارات وبالتالي رفع معدل النمو، إذن يوفر التضخم ادخار إجباري يخدم عملية تمويل التنمية. في حين أن الجهة المقابلة من الآراء تأخذ بأن التضخم يعيق عملية النمو الاقتصادي ويقلل من حجم المدخرات لأن النقود تقل قيمتها مع مرور الزمن فيزيد إنفاق الأفراد مقابل ادخارهم. وبالتالي عندما تستخدم الحكومة السياسة المالية بتقليل الإنفاق من أجل تخفيض التضخم، فقد يؤدي ذلك إلى مشاكل اقتصادية مثل الركود الذي يرافقه ارتفاع البطالة وانخفاض النمو الاقتصادي وهذا ما أشار إليه الاقتصادي "إدموند فيليبس" من خلال ما يعرف بـ منحنى فيليبس، الذي يوضح العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة، حيث أن تخفيض أحدهما يؤدي إلى ارتفاع الآخر. لكن في بعض الحالات مثل الركود التضخمي، قد ترتفع البطالة والتضخم معًا، مما يجعل الحلول أصعب[2].
- هذا وتتضاءل احتمالات التعارض بين هدفي استقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات، فغالبا ما يكون هذان الهدفان مكملين لبعضهما البعض، فكلما انخفض معدل التضخم كلما تحسن المركز التنافسي لمنتجات الدولة في الأسواق الأجنبية وضعف المركز التنافسي للمنتجات الأجنبية في الأسواق الداخلية، مما يعني تحسن وضع ميزان المدفوعات[3]. وتجدر الإشارة إلى أن تقليل الإنفاق قد يساعد أحيانا في تحسين الميزان

---

[1] سليم العمراوي وآخرون، "***مساهمة السياسة المالية العامة في تحقيق الأهداف الاقتصادية بالجزائر– باستخدام مربع كالدور السحري للفترة 2000–2019***"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 6، العدد2، 2021، ص ص 334-335

[2] جعفر عبد الأمير الحسيني،" ***تقييم أداء اقتصاد العراق باستخدام مربع كالدور :دراسة تحليلية للمدة2021 – 1991*** "، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد الخامس، العدد 1، 2024، ص 27

[3] سليم العمراوي وآخرون، ***مرجع سبق ذكره***، ص335

التجاري عبر تقليل الطلب على السلع المستوردة وزيادة القدرة التنافسية، فإن هذا التحسن يتوقف على مدى تأثر الدعم الحكومي للإنتاج. وفي حالات أخرى خاصة مع نظام تعويم العملة قد يؤدي تخفيض الإنفاق إلى نتيجة عكسية فمع انخفاض التضخم ترتفع قيمة العملة المحلية، مما يجعل السلع المحلية أغلى في الخارج فتقل الصادرات وتزيد الواردات ويظهر عجز في الميزان التجاري[1]؛

- أما بالنسبة للنمو الاقتصادي فيلاحظ أن السياسات التي تعمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي هي نفس السياسات التي تحقق واحدا أو أكثر من الأهداف الأخرى، لذلك تتضاءل فرص التعارض بين هذا الهدف وسائر الأهداف الأخرى. ولكن تجدر الإشارة إلى أن محاولات النمو بمعدلات تزيد عما يسمح به نمو العمالة ومعدل نمو إنتاجيتها تعرض الاقتصاد لدورات من الرواج والركود (التضخم والبطالة)، فالتقدم السريع يخلق اختناقات تسبب التضخم، وأية محاولة للإبطاء بخفض مستوى الاستثمار من شأنها خلق ركود وبطالة. وهكذا فإن المربع السحري لكالدور ماهو إلا وسيلة لتحديد الصورة المثلى لأداء الاقتصاد، أي مستويات المتغيرات الأربعة التي يجب أن تصلها ليكون الاقتصاد في وضع أمثل ولذلك سمي بالمربع السحري وهو بالتالي وضع يصعب تحقيقه في آن واحد بسبب العلاقات التناقضية بين متغيراته[2].

[1] جعفر عبد الأمير الحسيني، ***مرجع سبق ذكره***، ص 27

[2] رمضان السيد أحمد معن، وفاء بسيوني السيد شحاتة، ***مرجع سبق ذكره***، ص186

**خلاصة الفصل:**

تناول هذا الفصل بالتحليل الإطار النظري للإنفاق الحكومي بوصفه أداة محورية ضمن أدوات السياسة المالية، مسلطا الضوء على تطور مفهومه في الفكر الاقتصادي والذي مر بتحولات جوهرية تعكس تغير دور الدولة في الاقتصاد عبر الزمن. فمن دورها المحدود في الفكر الكلاسيكي إلى تدخل واسع النطاق في ظل الفكر الكينزي وما بعده أصبح الإنفاق أداة فعّالة في مواجهة التقلبات الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية والاستقرار.

كما أن تزايد النفقات لم يأت من فراغ بل هو نتيجة طبيعية لاتساع مهام الدولة الحديثة وتنامي مسؤولياتها الاجتماعية والاقتصادية في وقت أصبح فيه الإنفاق يلعب دورا مزدوجا محفزا للنمو من جهة ومؤثرا في التوازنات من جهة أخرى، وقد بينت الأدبيات النظرية أن لهذا الإنفاق آثارا متباينة تختلف باختلاف حجمه وتوجيهه وظروف الاقتصاد الكلي.

وفي ختام الفصل تم تقديم نبذة عن مربع كالدور كأداة تحليلية تجمع بين أربعة أهداف اقتصادية كلية هي: النمو، التشغيل الكامل، استقرار الأسعار، والتوازن الخارجي مبرزًا بذلك صعوبة تحقيق هذه الأهداف جميعها في آن واحد والحاجة إلى مواءمة دقيقة في السياسات المالية لتحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن بينها.

# الفصل الثاني:
# علاقة الإنفاق الحكومي بأهداف مربع كالدور الاقتصادية

**تمهيد:**

في ضوء ما تم عرضه في الفصل الأول من تأصيل نظري لمفهومي الإنفاق الحكومي ومربع كالدور الاقتصادي، الذي يعد إطارا مرجعيا يجمع بين أربعة أهداف رئيسية للسياسات الاقتصادية الكلية تتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي، تخفيض معدلات البطالة، استقرار المستوى العام للأسعار وضمان التوازن الخارجي يأتي هذا الفصل لاستكمال الطرح النظري من خلال توضيح أثر الإنفاق الحكومي على كل هدف من هذه الأهداف على حدى ضمن سياق النظريات الاقتصادية المختلفة.

ولذلك تم تخصيص هذا الفصل لتقديم دراسة نظرية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي وكل مكون من مكونات مربع كالدور، وذلك عبر أربعة مباحث رئيسية على النحو التالي:

- **المبحث الأول** :أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي
- **المبحث الثاني** :أثر الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل (البطالة)
- **المبحث الثالث** :أثر الإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار(التضخم)
- **المبحث الرابع** :أثر الإنفاق الحكومي على التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات)

## المبحث الأول: أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من بين أهم اهداف السياسات الاقتصادية كونه يعكس حقيقة الوضع الاقتصادي للدول ومدى رفاهية أفراده، ومن هنا تظهر أهمية الانفاق الحكومي في سعيه إلى الرفع من معدلاته. وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى جوانب النمو الاقتصادي النظرية من محددات وطرق القياس، إلى جانب الوقوف على العلاقة التي تربط بين هدف النمو الاقتصادي ودور الإنفاق الحكومي في تحقيقه.

### المطلب الأول: النمو الاقتصادي _مفاهيم أساسية_

نظريا توجد اختلافات كثيرة بين الباحثين وأدبيات تعريف النمو الاقتصادي كمتغير ضمن متغيرات الاقتصاد الكلية، وعليه سوف نحاول إعطاء تعريف مختصر وشامل لمفهومه، أنواعه وأهميته.

#### أولا: تعريف النمو الاقتصادي

يعرف على أنه العملية التي من خلالها يتم زيادة الدخل الحقيقي لرأس المال في أي بلد خلال مدة زمنية طويلة أو يقاس عن طريق زيادة كمية السلع والخدمات المنتجة في ذلك البلد بحيث ينتج البلد المزيد من السلع والخدمات خلال مدة زمنية متتابعة وبالتالي يرتفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع مما يترتب عليه عدالة في توزيع الدخول[1]. بمعنى أنه يمثل نمو الإنتاج الحقيقي لبلد ما في فترة زمنية معينة[2].

كما يعرف أيضا على أنه:" يعتبر النمو مفهوم كمي يشير إلى الزيادة المستمرة في إنتاج السلع الاقتصادية في بلد ما"[3]، ويعبر النمو أيضا عن التغير الكمي بالزيادة في المتغيرات الاقتصادية وخصوصا في الناتج القومي ونصيب الفرد منه[4].

---

[1] مهند خليفة عبيد، طيبة عباس عبد، " ***تاثير مؤشرات الانضباط المالي في النمو الاقتصادي في العراق: دراسة قياسية باستخدام انموذج ardl للمدة (2020–2004)"***، مجلة كلية المعارف الجامعة ، المجلد 33، العدد 4 ، 2022، ص302

[2] Dragoi ,Doina, « **Economic growth versus economic developement »,** Atlantic Review of economics (ARoEC) , Colegiode economistas dz ACoruna, (2020),Vol 4,ISS1,p3

[3] محمود احمد المتيم، أماني صلاح محمود المخزنجي،***"أثر الإدخار على النمو الاقتصادي: حالة اقتصاد نامي (بالتطبيق على مصر"***، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد1، العدد1، 2020، ص153

[4] رانيا محمود عبد العزيز عمارة،***"مبادئء علم الاقتصاد"***، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر ،2016، ص 336

وبناءا على المفاهيم السابقة يمكن تلخيص مفهوم النمو الاقتصادي في تعريف شامل ومختصر على النحو التالي: يعتبر النمو الاقتصادي من المؤشرات الكمية التي تعكس تطورات إنتاج السلع والخدمات داخل اقتصاد معين خلال فترة زمنية محددة والمصحوبة بالتحسن في المستوى المعيشي للأفراد إلى جانب التطور في نصيبهم من الدخل.

**ثانيا: خصائص النمو الاقتصادي**

أعطى كالدور Kaldor (1963) ستة خصائص تميز عملية النمو اقتصادي وهي كالتالي[1]:

- يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة نصيب الفرد مع الوقت ولا ينخفض؛
- رأس المال المادي للعامل الواحد ينمو مع مرور الزمن؛
- معدل العائد على أرس المال ثابت تقريبا؛
- نسبة رأس المال المادي إلى المخرجات ثابت تقريبا؛
- مساهمة العمل وأرس المال المادي في الدخل القومي ثابتة تقريبا بين الدول؛
- معدل نمو الناتج للعامل الواحد تختلف اختلافا كبيرا بين الدول.

بمعنى أن النمو الاقتصادي يتميز بزيادة معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفاع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، كما أنه يتميز بالامتداد الاقتصادي الدولي ومحدودية الانتشار.

**ثالثا: أهمية النمو الاقتصادي**

يؤدي النمو الاقتصادي إلى إحداث آثار ذات أهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد وتبرز أهميته باختصار في النقاط التالية[2]:

- يؤدي إلى تحسن المستوى المعيشي لأفراد المجتمع نتيجة إشباع حاجياتهم الإنسانية وخاصة الأساسية منها؛
- زيادة كميات السلع والخدمات المتاحة لأفراد المجتمع؛
- يساهم في القضاء على الفقر وتحسين كل مستوى الصحة والتعليم للسكان؛
- زيادة دخل الأفراد بصورة سريعة وتراكمية لفترة زمنية معينة إلى جانب الزيادة المستمرة في قيمة الناتج القومي وذلك من خلال تطويره للمشاريع الإنتاجية مما يساهم في زيادة الإنتاج ومنه الناتج.

---

[1] Kaldor, N. (1961). ***Capital Accumulation And Economic Growth, in F. A. Lutz and D. C. Hague (eds.)***, The Theory of Capital, New York: St. Martin's Press, P P 178-179

[2] قاسم عبد الستار عبد الرحمن العاني، ***"أثر الانفاق الاستثماري الحكومي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004_2020"***، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد18، العدد 59، الجزء 1، 2020، ص 435

**رابعا: أنواع النمو الاقتصادي**

تم تقسيم النمو الاقتصادي من طرف الاقتصاديين إلى ثلاثة أنوع هي كالتالي[1]:

1. **النمو التلقائي:** يحدث بشكل تلقائي عفوي في الاقتصاد بدون إتباع أي أسلوب أو مخطط اقتصادي مبرمج؛
2. **النمو العابر:** هو النمو الذي ليس له صفة الثبات والاستمرارية، وسبب ظهوره هي عوامل ظرفية ويزول بزوالها؛
3. **النمو المخطط:** هو ذلك النمو الاقتصادي الذي ينتج عن عملية تخطيط شامل لموارد ومتطلبات المجتمع، وهو ما يسمى **بالتخطيط القومي** الشامل لكل القطاعات، أي أن للحكومة دور مركزي فيه، ويعبر عن النمو الاقتصادي بعيد الأمد وفقا لخطة تتحدد فيها أهداف متناسقة وأولويات معينة.

**المطلب الثاني: مصادر النمو الاقتصادي وطرق قياسه**

هنالك العديد من المؤشرات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، كما أن طرق قياس النمو الاقتصادي تختلف وأكثرها شيوعا نجد الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه والتي سنتطرق لها في العناصر الموالية من البحث.

**أولا: مصادر النمو الاقتصادي**

تتمثل المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي في أغلب الدول في العناصر الأربعة التالية:

1. **العمل والموارد البشرية:** يمثل رأس المال البشري المهارات والقدرات والامكانيات التي يمتلكها الأفراد في مجتمع ما في وقت ما ، وتعتبر كل من القدرة على النمو والتطور من أبرز خصائصه ، من خلال الاستثمار في التعليم وتنمية المهارات الشخصية والاجتماعية والذهنية أو الاستثمار في الأصول غير الملموسة[2]، حيث تتكون مدخلات العمل من كميات العمالة ومستوى مهارات القوى العاملة، إذ يرى العديد من الاقتصاديين أن جودة هذه المدخلات، من حيث المهارات والمعرفة والانضباط المهني، تعد من أهم العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي لذا فإن تطوير مستويات التعليم، ومحو الأمية، وتعزيز النظام الصحي، إلى جانب ترسيخ الانضباط المهني، وزيادة

[1] علي عبد الكريم، حسين الجابري، ***" دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن"***، دار دجلة للنشر، عمان الأردن، 2012، ص ص52_53

[2] إيمان محمد إبراهيم علي، ***" دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة حالة بعض الدول العربية"***، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 22، العدد1، 2021، ص ص 35-36

قدرة العاملين على استخدام التكنولوجيا في مجالات العمل المختلفة، كلها عوامل تلعب دورًا حاسمًا في رفع الإنتاجية وتعزيز النمو الاقتصادي[1]؛

2. **الموارد الطبيعية:** تتمثل في كل ما يمكن استغلاله من المعطيات التي زودتنا بها الطبيعة كالتربة ومافي باطن الأرض والمياه والغابات وغيرها، مع الأخذ بعين الاعتبار كمية ونوعية الموارد الطبيعية [2]؛
3. **تكوين تراكم رأس المال:** رأس المال هو كل سلعة تستخدم لإنتاج سلعة او سلع أخرى، وهو كل ما يتوفر لدى الدولة من مادية أساسية (مصانع، مباني مطارات، موانئ و طرقات..)، وينتج التراكم الرأسمالي بادخار أو اقتطاع جزء من الدخل ليتم تحويله إلى أوجه استثمارية لإنتاج سلع رأسمالية تساعد على زيادة الإنتاج[3]؛
4. **التقدم التقني والابتكار:** يعتبره بعض الاقتصاديين من بين اهم عناصر النمو الاقتصادي ويتمثل في التقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج، حيث يعتبر التقدم التقني عامل خارجي في نظريات النمو التقليدية أما في النظريات الحديثة فيعتبر عامل داخلي[4].

**ثانيا: طرق قياس النمو الاقتصادي**

عادة ما يستخدم الاقتصاديون مؤشرات GDP (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) ونصيب الفرد من GDP بغية إجراء مقارنات حول الأداء الاقتصادي، مستويات المعيشة والتنمية الاقتصادية بين البلدان، و هنا يعرف النمو الاقتصادي أنه" التغير المئوي السنوي ل GDP الحقيقي أو لنصيب الفرد من GDP الحقيقي"، أما إذا أردنا قياس مدى سرعة توسع الاقتصاد الإجمالي، يعبر النمو الاقتصادي هنا عن تلك الزيادة الحاصلة في GDP الحقيقي، في حين يعكس معدل نمو نصيب الفرد من GDP الحقيقي (نمو GDP الحقيقي أسرع من النمو السكاني) مدى تطور متوسط مستوى معيشة بلد ما او متوسط مستوى الرفاهية المادية[5].

---

[1] محمد إسماعيل، سفيان قعلول و آخرون، ***"مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية***«،صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية، العدد ،106، 2022 ، ص1

[2] علي جدوع الشرفات، *" **التنمية الاقتصادية في العالم العربي: الواقع، العوائق وسبل النهوض"***، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، الأردن، 2010، ص 43

[3] عامر روابح ، ***"محددات النمو الاقتصادي المستدام دراسة تحليلية قياسية في الجزائر وبعض الدول الناشئة خلال الفترة (1990_2020)*** "، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسييرن جامعة زيان عاشور_الجلفة_، الجزائر، 2023،ص6، العدد1، 2021، ص ص 36-35

[4] المرجع نفسه، ص6

[5] أمين حواس،*" **نماذج النمو الاقتصادي"***، منشورات مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الجزائر، 2021، ص 4

1. **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(GDP)**: هو مقياس لحصيلة النشاط الانتاجي وحساب معدل نموهُ و هو ما اصطلح عليه تسمية" **معدل النمو**" و يمكن حساب الناتج المحلي بحساب الناتج المحقق في بلد وتقيمهُ بعملة ذلك البلد ومن ثم مقارنتهُ بنتائج الفترات السابقة. ويقيم معدل نمو الناتج المحلي وفق العناصر التالية:

- يُقاس الناتج المحلي النقدي أو الناتج المحلي بالأسعار الجارية بناءً على قيمة السلع والخدمات وفق الأسعار السائدة في السوق؛
- يشمل معدل نمو الناتج المحلي فقط السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها خلال سنة معينة، دون احتساب إنتاج السنوات الأخرى؛
- لضمان دقة قياس النشاط الاقتصادي، يتم احتساب السلع والخدمات النهائية فقط، مع استبعاد السلع الوسيطة؛
- يتم تحديد معدل نمو الناتج المحلي بناءً على قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود الدول[1].

وتجدر الإشارة إلى وجود عدة طرق لقياس إجمالي الناتج المحلي، إما **بطريقة "الإنفاق"** والتي يقاس فيها هذا الأخير كمجموع الاستهلاك، الاستثمار، الانفاق الحكومي وصافي الصادرات وتعتبر هذه الطريقة من الطرق الأكثر استخداما، أو **بطريقة "الدخل"** والذي يضيف جميع الدخل المكتسب من خلال الإنتاج ويشمل جانب الدخل من الحسابات الوطنية أنواع الدخل المختلفة التي تدخل في إجمالي الناتج المحلي ، في حين تتمثل الطريقة الثالثة في **طريقة "القيمة المضافة"** التي تقوم على قياس كل من السلع النهائية والخدمات التي أنتجت خلال السنة[2].

2. **معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي**: يشير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى نصيب كل شخص في الدولة من الناتج المحلي الإجمالي. ويتم استخدام هذا المقياس كأداة اقتصادية لمعرفة مدى قدرة الأفراد على الحصول على السلع والخدمات .كما يمكن اعتباره أحد المؤشرات لقياس مستوى رفاهية المجتمعات، كون الارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تعني قدرة المواطن على شراء المزيد

[1] هاشم علي حسنين ***"تأثير الانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي لدولة الامارات العربية المتحدة للمدة 1990_2018"***، بحث مقدم لنيل شهادة البكالوريوس، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل،العراق، 2019، ص21

[2] وهيبة شهات، «***النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات والافاق دراسة قياسية للفترة 1990_2019"***_ ، أطروحة دكتوراه كليةو العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2021، ص12

من السلع والخدمات و توجيه المزيد من الأموال الادخار والاستثمار ، ويتم حساب هذا المؤشر بالأسعار الثابتة على النحو التالي[1]:

**متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة = [(الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في سنة ما/ إجمالي عدد السكان في نفس السنة.**

وتؤدي الزيادة الحقيقية في الناتج المحلي (السلع والخدمات النهائية) إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل مع ضرورة توفر شروط أساسية أهمها أن معدل النمو في الناتج المحلي أكبر من معدل النمو السكاني .بالإضافة إلى أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية، أي ان الزيادة النقدية في متوسط نصيب الفرد تفوق الزيادة في المؤشر العام للأسعار (التضخم)، علاوة على ذلك أن تكون الزيادة مستدامة على المدى الطويل وليست آنية مثل ما يحدث مع الدول المصدرة للنفط التي تكون ناتجة عن الزيادة في أسعار النفط[2] .

**المطلب الثالث: دور الإنفاق الحكومي في تحقيق النمو الاقتصادي**

تعد مسألة تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي من المسائل الرئيسية لفهم كافة الأبعاد التي قد تؤثر على النمو، وذلك بسبب الدور الرئيسي والحكومي الذي يلعبه الانفاق كسياسة مالية في يد الدولة للتدخل في الاقتصاد واعادة التوازن وتحقيق أهداف الدولة.

**أولا: تأثير الانفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي**

يتضح تأثير الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي من خلال تحليل منحنى(IS-LM) ، حيث يوضح منحنى (IS) التراكيب الممكنة من سعر الفائدة والدخل والتي يتحقق عندها التوازن في سوق السلع عند تساوي الادخار مع الاستثمار، وهو منحنى ذو ميل سالب نظرا لكون انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق الاستثماري، أما منحنى (LM) فيبين نقاط أسعار الفائدة والناتج التي يتحقق عندها توازن سوق النقد، وهو ذو

[1] نرمين مجدي،"***مفاهيم اقتصادية أساسية : الناتج المحلي الإجمالي***"، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، العدد19، 2021، ص ص 19-20

[2] أسامة البشير الشتيوي، أنور عبد الكريم البصير،"***أثر الانفاق الحكومي على نسيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا: دراسة قياسية***"، المجلة الافريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 2ن العدد3،2023، ص161

ميل موجب على اعتبار أن زيادة أسعار الفائدة يؤدي إلى انخفاض الطلب على الأرصدة الحقيقية[1]، والشكل الآتي يوضح لنا التوازن الاقتصادي حسب منحنى (IS-LM ) .

**الشكل رقم (04): التوازن الاقتصادي حسب منحنى (IS-LM) .**

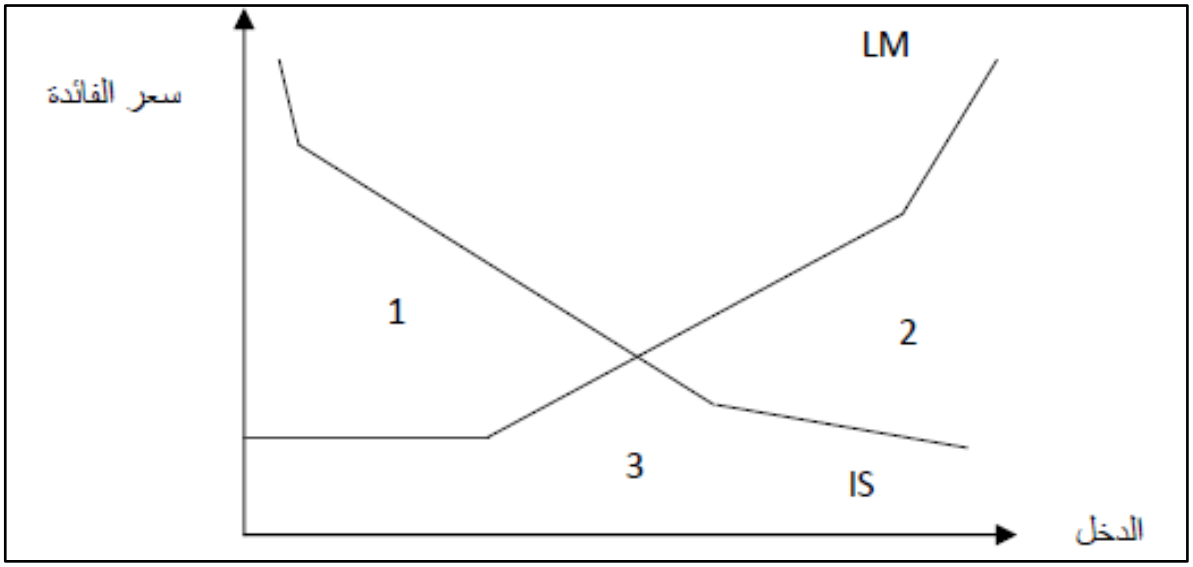


**المصدر**: وليد عبدالحميد عايب ، ***" الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"*** ، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص 141

ومن أجل النظر في آلية عمل سياسة الانفاق الحكومي، نفترض أن الاقتصاد يعمل دون مستوى التشغيل الكامل بمعنى وجود بطالة بنسبة معينة، فإن زيادة الانفاق الحكومي تؤدي إلى نقل المنحنى IS في الشكل أسفله من وضعه الأول يمينا إلى وضع جديد $IS_1$ ، وينقل نقطة تقاطعه مع منحنى LM من النقطة E إلى النقطة E' ، ويؤدي إلى زيادة الناتج أو الدخل من $Y_0$ إلى $Y_1$ وزيادة معدل الفائدة من $i_0$ إلى $i_1$[2].

[1] ضياء مجدي الموسوي، ***" إدارة السياسات الاقتصادية الكلية"***، مؤسسة كنوز الحكمة للطباعة والنشر،الجزائر، 2017، ص 209

[2] أحمد الأشقر، ***"الاقتصاد الكلي"***، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني، عمان، الأردن، 2007، ص 338

**الشكل رقم (05): أثر زيادة الانفاق الحكومي على زيادة الناتج**

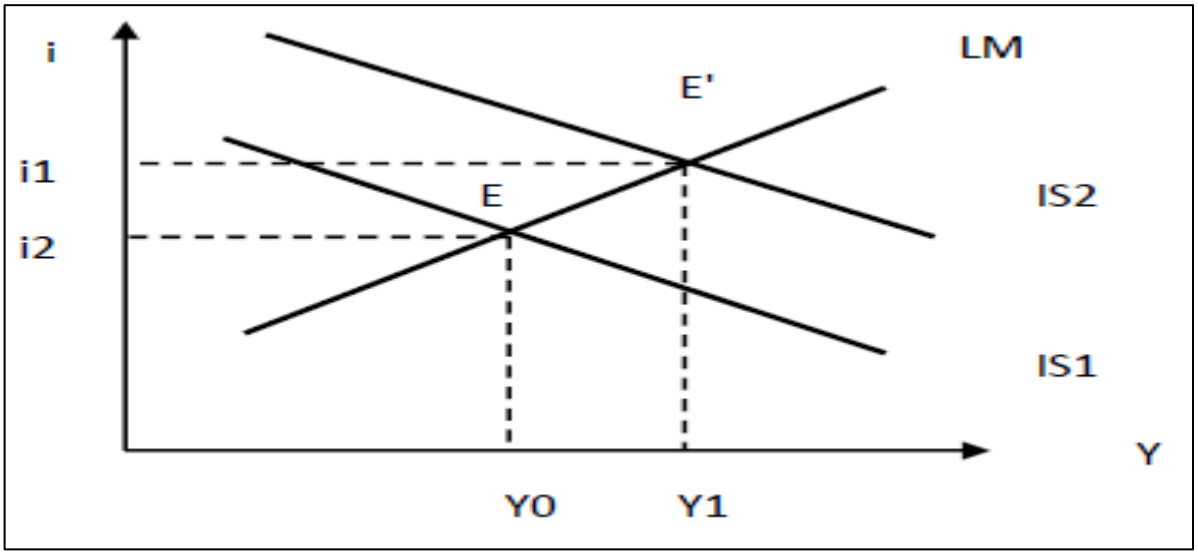


**المصدر**: أحمد الأشقر، ***"الاقتصاد الكلي"***، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني، عمان، الأردن، 2007، ص 338

حيث يترتب على ارتفاع الانفاق الحكومي زيادة في الدخل Y فيرتفع الطلب على النقود بدافع إتمام المعاملات والاحتياط، أي أن المنحنى الخاص بالطلب على النقود سينتقل يمينا وفي ظل ثبات كمية النقود المعروضة، فإنه لابد من ارتفاع أسعار الفائدة لكي ينخفض الطلب على النقود بدافع المضاربة لكي يستعيد سوق النقد توازنه من جديد[1].

**ثانيا : أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل**

يعتبر كل من النموذج الكينزي والنيوكلاسيكي من النماذج التي تفسر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي **على المدى القصير**. ووفقًا للنظرية الكينزية، فإن الإنفاق الحكومي هو عامل خارجي يؤثر على الناتج المحلي، حيث يؤدي تقليصه إلى انخفاض الطلب الكلي، مما يقلل الدخل ويزيد البطالة بسبب ما يُعرف بأثر المضاعف السلبي. كما أن تخفيض الإنفاق قد يؤدي إلى تراجع معدلات الفائدة وتدهور سعر الصرف في بعض الدول وتكون هنا العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي سلبية، خاصة عندما يوجه الإنفاق إلى قطاعات غير منتجة

[1] عبد الرحمن محمد سلطان، ***" النظرية الاقتصادية الكلية"***، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى محدثة،2018، ص 136

مثل القطاع العسكري بدلا من القطاعات التي تعزز الاقتصاد، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى ضعف تأثير الإنفاق على النمو[1].

كذلك أكد الكينزيون والكينزيون الجدد على أن التغيرات في الطلب الكلي سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة تؤثر **على الاقتصاد في الأجل القصير**، وبالتالي تغيرات الإنفاق الحكومي حتى لو كانت متوقعة تكون لها أثار إيجابية على الناتج بسبب جمود الأسعار والأجور، وأشار (Barro 1990) إلى أن الإنفاق الحكومي الممول من خلال الضرائب يؤثر بالسلب على معدل النمو الاقتصادي إذا كانت خدمات الحكومة موجهة لرفاهية الأفراد، أما في حالة النفقات الحكومية في دالة الإنتاج فإن الإنفاق الحكومي سوف يؤثر على معدل النمو الاقتصادي بالإيجاب في البداية عندما يكون حجم الحكومة صغيرا ،ويؤثر بالسلب في النهاية عندما يكبر حجم الحكومة[2].

**على المدى الطويل**، تستخدم الدولة الإنفاق الحكومي لتغيير هيكلة الاقتصاد وزيادة الطاقة الإنتاجية، مما يؤدي إلى نمو الدخل الوطني بمرور الوقت. يتم ذلك من خلال نوعين من الإنفاق[3]:

1. **الإنفاق المباشر** :يتمثل في استثمار الدولة في الموارد الطبيعية أو تطوير البنية التحتية، مما يعزز الإنتاجية والنمو الاقتصاد؛

2. **الإنفاق غير المباشر** :يؤثر على توزيع الموارد من خلال تغيير معدلات الربح في قطاعات معينة أو مناطق محددة، مما يدفع الاستثمارات والموارد نحو أنشطة اقتصادية معينة أو مناطق جغرافية معينة على حساب غيرها ويهدف هذا النوع من الإنفاق إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وتعزيز التوازن بين مختلف القطاعات والمناطق داخل الدول.

كما أن النفقات الإنتاجية أو الاستثمارية تؤدي إلى زيادة التراكم في رؤوس الأموال ومن ثم زيادة المقدرة الإنتاجية الوطنية، **خاصة في المدى الطويل**، إضافة إلى ما تحدثه من زيادة مباشرة في الدخل الوطني الجاري، ويجب الإشارة هنا من ناحية أثر الإنفاق الحكومي على مستوى الإنتاج الوطني إلى نقطتين مهمتين وهما:

---

[1] Kihaule,Arnold Mathias,***Fiscal Adjustement policies and fiscal deficit ; The caseof Tanzania***, diss . Curtin university,2006,p58 Avaibel at : https://espace.curtin.edu.au/handle/20.500.11937/53

[2] عبير شعبان عبدة عبد الحفيظ،"***دراسة تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الدول النامية"***، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية،المجلد 60، العدد الثالث، 2023،ص120

[3] علي منصور سعيد عطية،"***دور الانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا***"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، الطبعة الأولى، 2021، ص 54

-الزيادة في الإنفاق العام تصبح غير فعالة في زيادة مستوى الإنتاج الوطني في حالة التشغيل الكامل، لأن الإنتاج وصل إلى أقصى إمكانياته؛

-يجب استبعاد الآثار السلبية للإنفاق العام كالضغوط التضخمية بسبب طول فترة بعض المشاريع، وتجنب سوء استعمال الموارد الاقتصادية المتاحة باختيار المشاريع الإنتاجية المناسبة من حيث تكاليفها وعوائدها[1].

## المبحث الثاني: أثر الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل

تعتبر البطالة من الظواهر الطبيعية المتواجدة في أي اقتصاد ومن الصعب جدا الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل لكل أفراد القوى العاملة، الأمر الذي يستدعي من الدولة التدخل لزيادة حجم العمالة وتخفيف نسبة البطالة باستخدام سياساتها الاقتصادية خاصة السياسة الاتفاقية.

### المطلب الأول: مدخل مفاهيمي حول ظاهرة البطالة

سنحاول من خلال هذا الجزء من البحث إعطاء مفهوم بسيط للبطالة، خصائصها، إضافة إلى طريقة قياس حجمها ومعدلها بين أفراد المجتمع الواحد.

#### أولا: تعريف البطالة

تعرف البطالة بأنها: بقاء العامل خارج نطاق العمل المنتج رغم قدرته عليه و أيضا ندرة توافر العمل المناسب لشخص ما راغب فيه وقادر عليه نظرا لزيادة القوى البشرية المؤهلة عن حجم فرص العمل التي يتيحها المجتمع سوآءا كانت إنتاجية أم خدمية[2]؛

كما عرفت البطالة بالحالة التي تطلق على وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له وراغبين فيه وباحثين عنه وموافقين على العمل بالأجر السائد ولكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين وذلك في مجتمع معين لفترة زمنية معينة، نتيجة للقيود التي تعرضها حدود الطاقة و القدرة الاستيعابية لاقتصاديات هذا المجتمع [3]".

---

[1] حميد مقرني ، ***"العلاقة بين النفقات العامة بصنفيها والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة للفترة (1970-2018)"***، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد20، العدد01، 2020، ص 64

[2] طارق عبد الرؤوف عامر، ***"أسباب و أبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها"***،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن،2015، ص 12

[3] طاهري لخضر بن العيد، ***"ظاهرة البطالة في الجزائر و آثارها الاجتماعية على المجتمع"***، مجلة الحوار الفكري، المجلد16، العدد1، 2023، ص ص 9-8

استنادا لهذه التعاريف يمكننا تعريف البطالة على أنها ظاهرة اجتماعية ملازمة لاقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، وتتمثل في وجود أفراد في المجتمع قادرين على العمل بجميع شروطه لكنهم لا يستطيعون العثور عليه لأسباب عدة. وحتى يحتسب الفرد عاطلا عن العمل يجب أن تتوافر فيه الشروط التالية[1]:

- أن يكون قادرا وراغبا في العمل؛
- أن يكون باحث عن العمل؛
- أن يقبل الأجور السائدة في سوق العمل؛
- أن لا يجد من يوظفه.

**ثانيا: خصائص البطالة:**

من أهم خصائص البطالة نجد ما يلي[2]:

- تعد البطالة ظاهرة اجتماعية لها صفة العمومية التي تختلف من نشاط اقتصادي إلى آخر ومن زمن إلى زمن يتم فيه إنتاج هذا النشاط؛
- على الرغم من تنوع وتعدد التقديرات المحدودة لحجم هذه الظاهرة في أوقات مختلفة إلا أن التقدير الأساسي لهذا الحجم يتم من خلال المقارنات بين حجم ونوعية ما يبذله السكان النشطون اقتصاديا كقوة علم رئيسية في المجتمع.

**ثالثا: تقدير حجم ومعدل البطالة**

يتحدد حجم البطالة من خلال احتساب الفرق بين حجم ومجموع قوة العمل وحجم مجموع المشتغلين ويتم حساب حجم البطالة في البلدان الصناعية عادة من خلال الفرق بين حجم العمل المعروض عند مستوى الأجر السائد وحجم المستخدم عند ذلك المستوى خلال فترة زمنية معينة[3] ، أما نسبة البطالة فتقاس بما يسمى" **بمعدل البطالة**" وهي نسبة غير المشتغلين (المتعطلين) من القوة العاملة إلى إجمالي قوة العمل مضروبا في 100.

---

[1] مصطفى أحمد، خالد حسن، *" أثر الانفاق العام على االبطالة في السودان خلال الفترة (1992-2018)"*، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية، الجلد 17، العدد 2، 2021، ص 136

[2] طارق عبد الرؤوف محمد عامر، إيهاب عيسى المصري، *"البطالة: مفهومها، أسبابها، خصائص، اتجاهات"*، دار العلوم للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى،2017، ص ص 27-28

[3] ***المرجع نفسه***، ص23

**معدل البطالة= عدد العاطلين عن العمل/ إجمالي القوة العاملة × 100**

والقوة العاملة من السكان تمثل جميع القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال دون سن 15 وكبار السن والمتقاعدين والعاجزين وربات البيوت غير الراغبات في العمل والطلاب بمراحلهم المختلفة[1]، أما العاطلون فهم الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم [2]

**المطلب الثاني: أنواع البطالة وآثارها الاقتصادية**

للبطالة العديد من الأنواع تقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية تتمثل: في البطالة الدورية، الاحتكارية والهيكلية إلى جانب أنواع أخرى سنتطرق إليها بشيء من الاختصار في العنصر الموالي إلى جانب إبراز آثارها الاقتصادية على وجه التحديد.

**أولا: أنواع البطالة**

تقسم البطالة إلى ثلاثة أنواع رئيسية تتمثل في: البطالة الدورية، الهيكلية والاحتكارية

1. **البطالة الدورية** : تعتبر من اهم أنواع البطالة كونها ترتبط بالتقلبات الاقتصادية الدورية في الطلب الكلي والإنتاج الكلي، حيث ترتفع خلال فترات الركود الاقتصادي بانخفاض الطلب الكلي وحجم الإنتاج الكلي في الاقتصاد وتنخفض عادة خلال فترات الانتعاش الاقتصادي عند ارتفاع الطلب الكلي والانتاج[3].
2. **البطالة الاحتكارية** :يعرف هذا النوع من البطالة بظهوره لفترات قصيرة في العادة ، والناتجة عن تغير العمل من قبل العمال سعيا وراء ظروف عمل أفضل ويشمل الأشخاص القادرين على العمل غير الراغبين فيه عند مستويات الأجور السائدة في السوق لأسباب عديدة منها: الرغبة في الحصول على أجر أعلى مما هو

[1] حربي محمد موسى عريقات،"***مبادئ الاقتصاد –التحليل الكلي–***" ، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان–الأردن، 2006، ص143

[2] مفتاح محمد الأطرش، عمر المختار أبوزيد، "***تأثير أدوات السياسة المالية على معدلات البطالة دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2008–2021)***"، كجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والنقدية، المجلد 12، العدد1، 2024، ص23

[3] نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، "***الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات***" ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن–عمان، 2006، ص 246

مدفوع فعلا لفرص العمل المتاحة، البحث عن ظروف عمل أفضل تتناسب و مؤهلاتهم ورغباتهم ، الانتقال والعمل في مكان آخر مناسب[1].

3. **البطالة الهيكلية** : وتسمى في مراجع أخرى بالبطالة الفنية ، و أسبابها كثيرة منها التغير في هيكل الطلب على المنتجات فيترتب عليه تغير في هيكل العمالة المستخدمة أو إدخال تطور تقني معين في أعداد المكلفين بالعمل مما يؤدي على توفير الاعداد الزائدة من العمالة أو يسبب انتقال الصناعة من مكان إلى اخر فقد لا يستجيب بعض العمال لهذا الانتقال فيتعطلون عن العمل[2].

**كما يمكن تقسيم البطالة إلى أنواع أخرى جزئية نجيزها فيما يلي:**

1. **البطالة الشاملة والجزئية أو قطاعية:** سميت كذلك كونها تقتصر على قطاع إنتاجي او صناعي معين، كما يمكن لهذا النوع أن ينتشر في أجزاء واسعة ومتعددة في أقاليم البلد الواحد. و ينشأ هذا النوع نتيجة للتحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لأخر في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة وظهور سلع جديدة محل القديمة[3]؛
2. **البطالة الموسمية:** تنشأ عندما يكون الطلب على بعض الأنشطة ذات الطبيعية الموسمية مثل الأنشطة الزراعية أو السياحية، والعمالة في تلك المجالات قد تفضل الانتظار لمواسم العمل بدلا من البحث عن وظائف في مجالات أخرى[4]؛
3. **البطالة المقنعة أو المستترة:** تحدث عندما تكون القوى العاملة الزائدة دون زيادة مقابلة في الإنتاجية، وفي مثل هذه الحالات كثيرا مايقوم العمال بأدوار تتطلب ساعات أو جهد أقل مما يمكنهم توفيره، أو في وظائف لا تستخدم فيها مهاراتهم استخداما كافيا ويؤدي ذلك إلى وضع يخفى فيه المستوى الحقيقي للبطالة وراء أرقام العمالة المتضخمة بشكل مصطنع[5]؛

---

[1] مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، ***"مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي"*** ، وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004، ص330

[2] خالد الزواوي، ***"البطالة في الوطن العربي المشكلة...والحل"***، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2004، ص20

[3] عبد النور صديقي، ***"سياسات الحد من البطالة في الجزائر–دراسة مقارنة بين البرامج الحكومية وجهود مؤسسات المجتمع المدني"*** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017، ص 51

[4] سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبدة، ***" قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية"*** ، مكتبة وفاء القانونية، الطبعة الأولى،مصر، 2014، ص130

[5] سدينه اللافي عبد الله أسديره، ***"البطالة المقنعة و أثرها على الإنتاجية والنمو الاقتصادي"***، المجلة الآفروآسيوية للبحث العلمي، المجلد2، العدد4، 2024، ص 239

4. **البطالة السلوكية:** وهو نوع من البطالة ساد الاعتقاد برواجه نتيجة إحجام بعض العاطلين عن العمل عن الانخراط بوظائف دنيا خوفا من نظرة المجتمع، وبذلك تركت العديد من المهن التي صنفت ضمن الوظائف الدنيا كالعمل في تنظيف الشوارع وجمع القمامة ... للوافدين من الدول أخرى وبذلك بقاء بعض شباب هذه الدول دون عمل[1].

**ثانيا: الآثار الاقتصادية لظاهرة البطالة**

يمكن حصر الآثار الاقتصادية التي تسببها ظاهرة البطالة في النقاط التالية[2]:

1. تعتبر البطالة ضياعا حقيقيا للموارد الاقتصادية، فهي فقدان حقيقي للسلع والخدمات التي كان يمكن إنتاجها بواسطة العمال المتعطلين وحتى حينما يتاح لهؤلاء المتعطلين فرصا للعمل ويصبح لهم إنتاج فإن عملهم هذا وإنتاجهم هذا لن يعوض ما فقد أثناء مرحلة البطالة؛
2. تراجع وتآكل في رأس المال البشري، حيث أن تعطل الإنسان وتوقفه عن العمل، لفترات طويلة لا يؤدي إلى وقف عملية اكتساب هذه الخبرات وتراكمها فحسب، بل إلى تآكلها وإصابتها بالصدأ والاضمحلال؛
3. تبديد أموال الدولة، خاصة تلك المتمثلة في إعانات البطالين المقدمة في شكل إنفاق حكومي لصالح الطبقة البطالة؛
4. إن العمل يعتبر عنصرا إنتاجيا وبالتالي فإن تعطله يعني عدم إسهامه في العملية الإنتاجية ومن ثم تكون مقدرته على الإنفاق ضئيلة أو معدومة، وبالتالي فإن حجم الأنفاق الوطني سينخفض مما يؤذي إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي مما ينتج عنه انخفاض الإنتاج وزيادة البطالة[3]؛
5. تؤدي البطالة إلى افتقاد وانعدام الأمن الاقتصادي بحيث ينظر للمجتمع الذي ترتفع فيه معدلات البطالة بأنه مجتمع فقير أو غير منتج أو متخلف لا يتوافر فيه الأمن الاقتصادي[4].

---

[1] صفية بوزار، سمير كسيرة ،*" آثار البطالة على النمو الاقتصادي"*، مجلة المناجر، المجلد1، العدد1، 2014، ص 3

[2] صالح أحمد علي، *" الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق"*، جي تاون للنشر، السودان، الطبعة الأولى ، 2018، ص ص 267-268

[3] بلال الحمزة ، نور الدين عبد الفتاح،*" البطالة والسباب: منبع التهميش وتزايد السلوك المنحرف "*، مجلة إدارة الأعمال التنظيم والاستراتيجية، المجلد6، العدد1، 2024، ص 43

[4] هشام مصطفى محمد سالم الجمل، *"الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ظاهرة البطالة وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي"*، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، العدد35، الجزء الأول، 2020، ص ص 76-77

**المطلب الثالث: دور الإنفاق الحكومي في الحد من ظاهرة البطالة**

يساهم الانفاق الحكومي بصورة مهمة في تخفيض معدلات البطالة وزيادة نسب التشغيل، وعليه سنحاول من خلال ما يأتي إبراز نوعية العلاقة التي تربط بينهما وكذا تبيان الآلية التي يؤثر بها الإنفاق الحكومي على سوق العمل.

**أولا: العلاقة بين الانفاق الحكومي والبطالة كظاهرة**

اختلفت نظرة المدارس الاقتصادية للعلاقة بين الإنفاق العام البطالة حيث سنبين فيما يلي نظرة كل من المدرسة الكلاسيكية، النقديون والنظرة الكينزية إلى هذه العلاقة .ويهمل الاقتصاديون الكلاسيك العلاقة بين الإنفاق والبطالة، لأنهم يتصورون أن الاقتصاد لا يمكن أن يكون إلا في حالة التوظيف الكامل وهي الحالة التي يكون فيها الإنتاج عند حده الأقصى واستغلال عوامل الإنتاج مثاليا والبطالة عند مستواها الطبيعي، أي أن اقتصادهم بإمكانه أن يوفر فرص توظيف، هذه الرؤية يصاحبها اعتقاد بأن اقتصاد الكلاسيك يتوازن عند حالة الاستخدام التام من دون تدخل الدولة مهملين بذلك دور الحكومة في تحقيق التوازن و التأثير على مخرجات النشاط الاقتصادي حيث يرون أن السياسات المالية التوسعية سوف لن تؤثر إلا على ميزانية الدولة وأن السياسة النقدية التوسعية لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتوظيف بل إلى ارتفاع الأسعار[1].

أما أصحاب الفكر النقدوي فيولون أهمية ببالغة للسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي، وأن كل التقلبات في مستويات الدخل والناتج والتشغيل ناتجة عن تغير عرض النقود، والى أخطاء السياسة النقدية الناتجة عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مما أدى إلى الحد من آلية السوق ويتأثر الطلب الكلي عندهم بتغير الإنفاق النقدي، إذ يفسر النقديون البطالة الدورية من خلال العوامل النقدية وأن علاجها يتم من خلال استخدام السياسة النقدية[2].

وحسب النظرية الكينزية فإن التوازن الاقتصادي يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة من التوظيف تقل عن مستوى التشغيل الكامل ، و أن الطلب الكلي الفعال هو الذي يحدد حجم الناتج والدخل والتوظيف أي أن

[1] فضل المولى معيوف الحباشنة، ***" الإنفاق الحكومي و اثره في الحد من البطالة في الأردن في الفترة 1990-2015"***،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة 2018، ص81

[2] محمد العلي، ***"أثر تغير الانفاق العام في معدل البطالة في سوريا دراسة تحليلية (2000-2012)"***، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا،2015، ص51

زيادة التشغيل تتطلب العمل على زيادة حجم الطلب الكلي ،كما ان العمالة الكاملة حسب كنيز ليست إلا حالة خاصة نادرا ما تتحقق في الحياة العملية[1].

**ثانيا: آلية تأثير الانفاق الحكومي على مستوى التشغيل**

يعتبر الإنفاق الحكومي نظريا المحرك الأساسي الذي يمكن من خلاله للحكومة أن تخلق مناصب شغل تمتص بها جزءا من البطالة وتخفف من حدتها، وهذا يعني أن العلاقة بين الإنفاق والبطالة عكسية أي كلما زادت الحكومة من حجم إنفاقها كلما انخفضت معدلات البطالة[2]، ويمكن للدولة أن تتفادى هذه الظاهرة من خلال الإنفاق[3]. وعليه يتطلب علاج البطالة اتباع سياسات اقتصادية توسعية تهدف إلى زيادة مستوى الطلب الكلي من خلال تشجيع زيادة كل من الاستثمار والصادرات والإنفاق الحكومي/او تخفيض كل من الواردات والضرائب. ونظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الدول النامية وعدم قدرتها لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي ، وبالتالي يتطلب العلاج التأثير في جانب العرض الكلي من خلال زيادة الإنتاج واستغلال الموارد المعطلة وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الدخول ومن ثم زيادة الطلب الكلي[4].

كما يقترح كينز لمعالجة مشكلة البطالة وسائل معينة لزيادة الإنفاق الكلي من خلال زيادة الاستثمار الخاص في أوقات الكساد وذلك من خلال تخفيض سعر الفائدة[5]. و أيضا ينصح الحكومة عن طريق السياسة المالية التوسعية التي تتبعها من احتواء حالة الاستخدام غير الكامل عن طريق الدور الفعال في التأثير البالغ لمضاعفات السياسة المالية (مضاعف الانفاق ) وزيادة الإنتاج و خلق فرص عمل عن طريق العلاقة العكسية بين الانفاق و البطالة فكلما زادت الحكومة من نفقاتها أدى ذلك الى خلق فرص عمل إضافية وبالتالي يقل عدد العاطلين و ينخفض معدل البطالة[6].

---

[1] إبراهيم مشورب، ***"مبادئ اقتصادية"***، دار المنهل اللبناني، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2012، ص 246

[2] حمزة سعد،***"سياسة الانفاق العام وانعكاساتها على متغيرات مربع كالدور دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 2017-"1980"***، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر،2020، ص70

[3] محمد عرابي، و محمد ين سليمان،" ***قياس أثر الانفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2018-1990 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ.VECM"***، *مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد03*، 2020، ص 60

[4] علي عبد الوهاب نجا، ***"مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية"***، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص2

[5] مدحت القريشي، ***"تطور الفكر الاقتصادي"***، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص 250

[6] هاني عباس فاضل أل محمد أغا،***"تحليل أثر بعض متغيرات السياسة المالية في معدلات البطالةفي العراق للمدة (2004-2022)"***،رسالة ماجيستير،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية،جمهورية العراق، 2024، ص52

وبالتالي من خلال التحليل الكينزي نستنتج أن الطلب الكلي هو المحدد الرئيسي لحجم العمالة وهنا تظهر أهمية الانفاق الحكومي في معالجة مشكل البطالة والاختلال في سوق العمل ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل أسفله.

**الشكل رقم (06): آلية تأثير الانفاق الحكومي على سوق العمل**

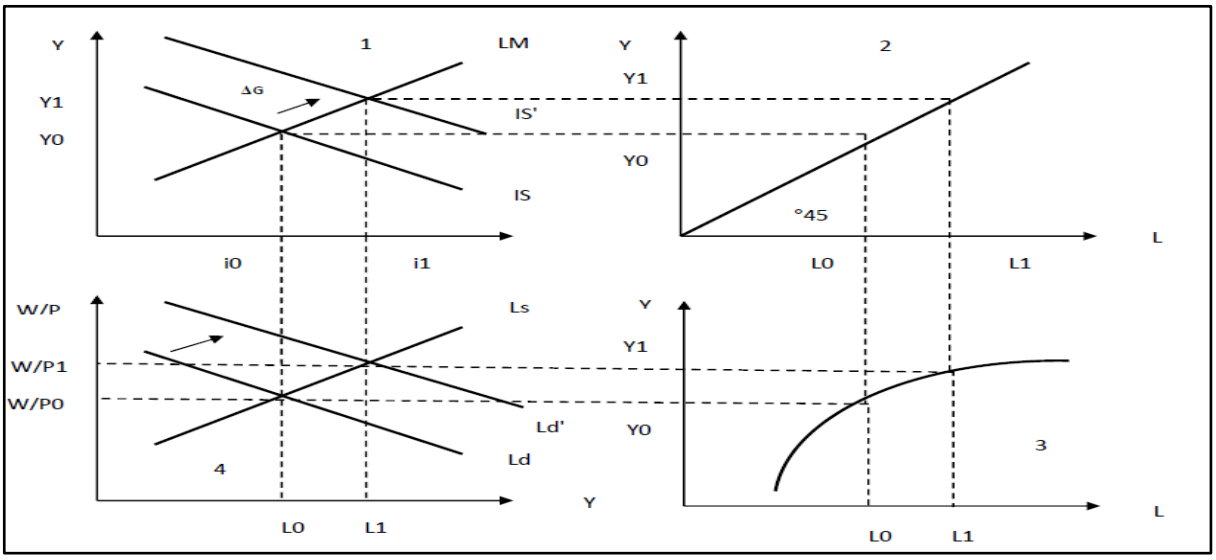


**المصدر**: ليندة كحل الراس،" ***سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة(2000-2010)***" ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2013، ص121

من خلال الشكل يتضح انه عند اتباع سياسة مالية توسعية من قبل الحكومة عن طريق الانفاق الحكومي بالمقدار ($\Delta G$)، فإنه سيؤدي على انتقال منحنى (IS) إلى اليمين وإلى وضع توازني جديد (IS') ، وهذا الإجراء سيمكن من ارتفاع الدخل من $Y_0$ إلى $Y_1$ و ينتقل سعر الفائدة من $I_0$ إلى $I_1$ ، وتتم آلية انتقاله عن طريق كل من مضاعف الدخل و مضاعف سعر الفائدة، ومن خلال هذه الزيادة في الانفاق الحكومي سيؤدي ذلك إلى انتقال الناتج من $Y_1$ إلى $Y_2$ وهو ما سيساهم في زيادة مستوى العمالة وانتقالها من $L_0$ إلى $L_1$ . وعن طريق منحنى التوازن في سوق العمل يلاحظ انتقال منحنى الطلب على العمل من Ld إلى Ld' ، هذا الانتقال يعكس جليا حجم العمالة المطلوبة التي يحتاج إليها الاقتصاد للوصول إلى الناتج الفعلي من السلع والخدمات، ويقصد بذلك اقتصاديا أنه في حالة اختلال سوق العمل الناجم عن الانكماش الاقتصادي الذي تنتج عنه البطالة الإجبارية، فإن زيادة الإنفاق الحكومي ستقضي إلى ارتفاع مستوى الطلب على العمالة من طرف المؤسسات نتيجة الارتفاع في الطلب الكلي مما يسهم في ارتفاع مستوى العمالة بالمقدار ($\Delta L=L1-L0$). وبناء على ذلك

فإن سياسة الإنفاق الحكومي تعتبر أحد أوجه معالجة الاختلال في سوق العمل حيث ترفع من التشغيل والأداء الاقتصادي بشكل عام[1].

وكنتيجة لما سبق فإن الانفاق الحكومي يمارس **آثارا ظرفية (قصير الأجل)** تتجلى في اتباع سياسة إنعاش للخروج من حالات الكساد التي ترتفع فيها نسب البطالة، **وآثارا هيكلية (طويلة الأجل)** عبر الاستثمارات العامة والمشاريع الهيكلية التي تدعم خلق فرص عمل مستدامة[2].

وعليه، فإن الإنفاق الحكومي يعد أداة محورية لمعالجة اختلالات سوق العمل ودفع الاقتصاد نحو مستويات أعلى من التشغيل والنمو.

## المبحث الثالث: أثر الإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار

يعد التضخم من بين الظواهر الاقتصادية التي تأثرا بشكل كبير على الأداء الاقتصادي، حيث يتعكس تأثيرها على كافة جوانب الاقتصاد، وفي هذا المبحث سنسلط الضوء لدراسة أثر الانفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار ودوره في توليد التضخم أو التخفيف من حدته

### المطلب الأول: ماهية التضخم

من خلال هذا المطلب سنعطي تعريفا للتضخم، أنواعه، وكذلك طرق قياسه حتى يمكننا فيما بعد تحديد أسبابه وتأثيراته المختلفة على الاقتصاد.

#### أولا: تعريف التضخم

لقد تعددت المفاهيم الاقتصادية في تحديد معنى لكلمة التضخم، ذلك لتعدد المعايير والاسباب المنشئة للظواهر الاقتصادية فمنهم من بنى تحديده لهذه الكلمة بناء على الأسباب، ومنهم من بنى تحديده على الخصائص

[1] محمد عرابي ، ***"أثر الانفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول المغرب العربي خلال الفترة (1990-2017)"***، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور –الجلفة الجزائر،2019، ص ص 102-101

[2] آمنة بومعزة ، ***" دور سياسة الانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر "***، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي ، الجزائر ، 2024 ص120

والاثار المترتبة عليه، فالتعريف المبني على أسباب التضخم ينص على أن التضخم هو:( زيادة معدل الانفاق والدخل )، أما التعريف المبني على خصائص التضخم فينص على أن التضخم هو:( الارتفاع المستمر في الاسعار)[1]؛

وفي مرجع آخر يعني التضخم: " وجود ارتفاع مستديم وعام في الأسعار وبإمكانه أن يعرف باللاتوازن الاقتصادي في سوق السلع والخدمات والذي يتميز بارتفاع مستمر للمستوى العام للأسعار" [2]؛

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن التضخم باختصار هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار بصورة مستمرة بفعل زيادة المعروض النقدي أو وجود اختلال في جانبي العرض والطلب.

**ثانيا: أنواع التضخم**

توجد عدة أنواع للتضخم يمكننا عرضها بشكل موجز استنادا لعدة معايير على النحو التالي:

1. **من حيث تدخل الدولة وإشرافها على نظام الأسعار:** ويعني ذلك وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد مع عدم ارتفاع الأسعار نتيجة لقيام الدولة بفرض رقابتها على الأسعار والخدمات ذات الأهمية الاقتصادية في حياة المستهلك او المنتج[3].

وهناك نوعين للتضخم المرتبط بهذا المعيار تتمثل في:

- **التضخم الظاهر:** يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع الأسعار والأجور ويكون دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه ا لارتفاعات [4]؛
- **التضخم المكبوت:** لا يعد هذا النوع من التضخم تضخما بالمعنى المتعارف عليه- وذلك لعدم وجود ارتفاع محسوس في المستوى العام للأسعار ويظهر هذا النوع على اثر التدخل الحكومي ومحاولة كبح جماح الارتفاع المستمر في الاسعار[5].

---

[1] أنس قريب الله احمد ابراهيم و زينب بشير علي عبدالله، "***نموذج قياسي للعوامل المؤثرة على التضخم في السودان بإستخدام السببية خلال 1990-2015م***"،مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث ،العدد 10 ، 2017، ص 63.

[2] جيرارد فونوني-فارد، ترجمة محمد هيثم أحمد العزاوي، ***" مقدمة في التحليل الاقتصادي –الاقتصاد للجميع"***، المنظمة العربية للترجمة، بيروت-لبنان ، الطبعة الأولى،2013 ص284

[3] صالح أحمد علي جامح، ***"الاقتصاد الكلي (بين النظرية والتطبيق)"***، فهرسة المكتبة الوطنية للنشر، السودان، 2018، ص227

[4] مصطفى فيطس ، ***"السياسات المالية والضريبية للحد من أثر التضخم في الجزائر"***، مجلة الاقتصاد الحديث و التنمية المستدامة، المجلد 5، العدد2 ،2022، ص 77

[5]مرتضى حسين لفتة البديري، ***"أثر الإنفاق العام على التضخم في العراق للمدة (2003-2017)"***، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد خاص، 2022، ص 272

2. **من حيث تباين واختلاف القطاعات الاقتصادية:** يقسم التضخم حسب هذا المعيار إلى نوعين هما:

- **التضخم السلعي:** هو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك ويحقق أرباحا مؤقتة لدى منتجي هذه السلع[1]؛
- **التضخم الرأسمالي:** هو التضخم الذي يصيب أسعار السلع الاستثمارية، والذي يولد معه أرباحا مؤقتة لدى منتج هذه السلع الاستثمارية.

3. **من حيث حدة الضغط التضخمي:** يسمى ايضاً بالدورة الخبيثة للتضخم ويحدث نتيجة لارتفاع الأسعار بشكل كبير يقود إلى زيادة الأجور بشكل ينسجم مع هذه الزيادة في الأسعار، وارتفاع تكاليف الإنتاج في القطاعات الإنتاجية، مما يتسبب في تقليل أرباح هذه القطاعات ويدفعها إلى زيادة أسعار منتجاتها[2]، وتندرج ضمن هذا المعيار الأنواع التالية:

- **التضخم العادي:** عند زيادة عدد السكان تزداد احتياجاتهم، فتضطر الدولة إلى تمويل جانب من الإنفاق العام عن طريق إصدار نقود بلا غطاء، مما يؤدى بالنتيجة إلى ارتفاع الأسعار، وهذا النوع من التضخم تعاني منه الغالبية العظمى من الدول، لذا تخطط الدول إلى تنظيم الأسرة وتحديد الولادات؛
- **التضخم الجامح:** في ظل هذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار بسرعة فائقة، وهذا النوع من التضخم يؤدي إلي تدهور العملة المحلية وانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية والذهب وانتشار ظاهرة الدولرة – أي جعل الدولار مخزن للقيمة وذلك بشرائه بالعملة المحلية مما يؤدي إلي زيادة سعره مقابل العملات الوطنية[3]؛
- **التضخم الزاحف:** يتميز هذا النوع من التضخم بالارتفاع البطيء في المستوى العام للأسعار بدون توقف ، مما يترتب عنه زيادة في تداول النقد وبالتالي يصعب على السلطات المعنية التحكم في الوضع، فتفقد النقود قوتها الشرائية ودورها كوسيط للتبادل وصفتها كمستودع للقيمة الأمر الذي

---

[1] فيطس مصطفى، ***مرجع سبق ذكره***، ص 77

[2] صالح أحمد علي جامح، ***مرجع سبق ذكره***، ص228

[3] ماهر عبد الوهاب حامد أبو زيادة ، ***" تطور معدلات التضخم في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990–2021)"***، مجلة مستخرج مصر المعاصرة، العدد544، 2021، ص 394

يدفع بالأفراد نحو التخلص منها واستثمارها في قطاعات غير إنتاجية مبددة للثروة مثل : الأراضي والمباني ، الأجهزة الكهربائية وغيرها أو يتجهون نحو الاستثمار في شراء الأسهم والسندات[1]؛

### 4. من حيث مصدر الضغط التضخمي

يحدث الارتفاع في المستوى العام للأسعار حسب هذا المعيار نتيجة لمصدرين هما كالاتي:

- **تضخم نتيجة فائض الطلب:** ويحدث نتيجة زيادة الطلب الكلي [2]، يرافقه عرض ثابت من السلع والخدمات مما يؤدى إلى ارتفاع الأسعار[3]، كما يمكن أن يحدث هذا النوع نتيجة لعوامل أخرى نذكر منها[4]:
  - **فجوة الناتج الحقيقي:** تؤثر فجوة الناتج الحقيقي المتمثلة في الفرق بين الناتج الاقتصادي الفعلي والمحتمل، بشكل كبير على التضخم، حيث يتجاوز الطلب العرض عندما يتجاوز الاقتصاد ناتجه المحتمل، مما يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية؛
  - **المعروض النقدي:** يلعب مستوى المعروض النقدي في الاقتصاد دورًا حاسمًا في تحديد التضخم يمكن أن تؤدي زيادته دون زيادة مقابلة في الناتج إلى فائض في السيولة وارتفاع الأسعار؛
  - **الإنفاق الحكومي:** يؤثر إجمالي الإنفاق الحكومي بشكل مباشر على التضخم حيث يمكن أن يؤدي ارتفاعه إلى تحفيز الطلب والضغط على الأسعار لرفعها؛
  - **إجمالي الواردات:** يمكن أن يؤدي ارتفاع الواردات إلى ارتفاع الطلب على السلع الأجنبية، مما قد ينجم عنه حدوث ضغوط تضخمية.
- **تضخم نتيجة ارتفاع النفقات الإنتاجية:** يحدث نتيجة ارتفاع نفقة الإنتاج، دون ان تكون هناك زيادة في الطلب على السلع والخدمات، والسبب في ارتفاع تكلفة أو نفقة الإنتاج يعود في الغالب إلى ارتفاع أجور العمال عن طريق النقابات، دون ان يقابل ذلك الارتفاع زيادة في الإنتاج[5].

---

[1] بلقاسم بلقاضي، " ***التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر"***، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد28، المجلد2، 2013، ص 146

[2] Zegeye Mulu ,Semeneh Bessie & Gemechu Mulatu, ***"Inflation Threshold and Economic Growth of Ethiopia"***, ***J. Soci. Sci. & Hum. Res., Jan. – June, 2025, 1(1),*** **P3**3

[3] جمال الدين صادقي ، ***"محددات النمو الاقتصادي وعلاقتها بتحولات التنمية المستدامة 8حالة الجزائر_"***، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2023، ص 48

[4] Okon E. A., Eke A. F. and Morgan M. O. ***, "INFLATION THEORY: A THEORETICAL REVIEW OF DEMAND-PULL AND COST-PUSH INFLATION EFFECT ON NIGERIA ECONOMY"***, African Journal of Economics and Sustainable Development , Volume 6, Issue 3, 2023 ,P36

[5] أحمد محمد أحمد أبو طه، ***"التضخم النقدي"***، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية –مصر، 2012، ص86

**ثالثا: طرق قياس معدلات التضخم**

يتمثل قياس التضخم في العملية التي يتم فيها تحديد معدل التغير في الأسعار في الاقتصاد على مر الزمن، وهناك عدة طرق لقياسه أبرزها نجد:

- **مؤشر أسعار المستهلك (CPI) Consumer Price index**: يعتبر من أهم مقاييس التضخم والذي يقيس تغيرات أسعار التجزئة لسلة مكونة من عدد كبير من السلع والخدمات التي يستهلكها القطاع العائلي، ويعد مؤشر أسعار المستهلك المؤشر الأكثر أهمية لقياس مدى تأثر مستويات المعيشة للمستهلكين بتغيرات الأسعار[1].
- **الرقم القياسي لأسعار المنتج (PPI) Producer Price Index**: يقيس هذا الرقم أسعار السلع عند المراحل المختلفة لعملية الإنتاج، فهناك أرقاماً قياسية لكل من السلع النهائية والسلع والوسيطة والمواد الأولية، وتُعد هذه الأرقام أكثر دقّة من الرقم القياسي لكل السلع، فالأسلوب الأخير يؤدّي إلى المبالغة في التغيّرات السعرية، فإذا حدث ارتفاع في سعر سلعة معيّنة، وكانت هذه السلعة تدخل في مراحل صناعية عدّة، فعندما تحتسب الرقم القياسي لسعر هذه السلعة، فإن السلعة السعرية ستكرر بعدد استخدامات هذه السلعة بالمراحل الصناعية المختلفة، وعادة ما تؤدي حركات الأرقام القياسية هذه إلى تغيرات الرقم القياسي لأسعار المستهلك، مما تمنح فرصة إمكانية التنبؤ مسبقاً بذلك[2].
- **المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي IDP** : هو رقم قياسي يستخدم لقياس التغير في أسعار السلع والخدمات المتاحة والتي تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي ويمكن الحصول عليه من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة وضرب حاصل القسمة في المئة (100)، حيث تولي العديد من المنظمات الدولية وبالأخص صندوق النقد الدولي كمؤشر أو دليل لوجود ضغوط تضخمية كونه يحتوي على كافة السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد المحلي.

[1] عبد الرحمن محمد السلطان، ***مرجع سبق ذكره***، ص19

[2] مرتضى حسين لفتة البديري، ***مرجع سبق ذكره***، ص273

## المطلب الثاني: أسباب التضخم وآثاره الاقتصادية

يعد التضخم من أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول لما له من آثار مباشرة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ويعود ظهوره إلى مجموعة من الأسباب تتعلق بعوامل داخلية وخارجية، نقدية وهيكلية، تؤثر في العرض والطلب.

### أولا: أسباب التضخم

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى نشوء التضخم، وتختلف باختلاف طبيعة الاقتصاد والسياسات المتبعة. ويمكن تصنيف هذه الأسباب إلى المحاور التالية [1]:

- **تضخم ناشئ عن التكاليف؛** ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في المؤسسات الاقتصادية، كمساهمة إدارات الشركات في رفع رواتب مناسبيها من العمال ولاسيما الذين يعملون في المواقع الإنتاجية، إضافة إلى ارتفاع تكاليف مختلف مراحل الدورة الإنتاجية) تخزين استغلال، توزيع، الخ؛
- **تضخم ناشئ عن الطلب؛** ينشأ هذا النوع لما تكون هناك زيادة في الطلب النقدي تفوق العرض المتاح من السلع والخدمات، أي أن الزيادة في الطلب لن تقابل بزيادة في الإنتاج عند وصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل فالنتيجة إذن هي ارتفاع الأسعار دون أن تتوقف عند حد معين ، لأنه في نفس الوقت سوف تستفاد بعض الفئات وتتضرر الأخرى على الرغم من محاولاتها أن تحافظ على مستوى معيشتها و ذلك من خلال الاستعانة بمدخراتهم أو مكتنزاتهم السابقة أو الاقتراض ،كل هذا سيؤدي إلى حدوث زيادة جديدة في الأسعار إضافة إلى المطالبة بزيادة الأجور مما يؤدي إلى زيادة التكاليف ثم الأسعار مرة اخرى[2]؛
- **تضخم ناتج من تغيرات كلية في تركيب الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني؛** حتى لو كان هذا الطلب مفرطاً أو لم يكن هناك تركز اقتصادي، إذ تكون الأسعار قابلة للارتفاع وغير قابلة للانخفاض على الرغم من انخفاض الطلب؛

---

[1] علي مكيد، علاء الدين عشيط، ***"أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم حالة الاقتصاد الجزائري (1990-2015)"***، بحوث اقتصادية عربية، العددان 78-79، 2017، ص 73

[2] زينة أكرم عبد اللطيف النداوي ، ***" تأثير أهم العوامل الاقتصادية في معدلات التضخم في العراق"***، مجلة العلوم الإحصائية، العدد الثامن عشر، 2023، ص 27

- **تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دولة أخرى؛** حيث ينعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي، ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم الذي يتجلى في انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بمعدلات كبيرة[1].

**وتجدر الإشارة إلى وجود عوامل أخرى تدعوا لحدوث التضخم نذكر منها:**

- أيضا قيام الدولة بتنفيذ مشاريع تنموية اقتصادية واجتماعية، حيث تستدعي هذه الأخيرة إنفاقا على أوسع نطاق من القطاعين العام والخاص ، وكل إنفاق يولد دخلا وكل دخل جديد يظهر يؤدي إلى مزيدا من الإنفاق و إذ لم يستجب القطاع الإنتاجي بسرعة لزيادة الطلب فإنه لا بد أن يظهر لون من التضخم مصاحب للتنمية الاقتصادية والاجتماعية[2]؛
- وتعتبر سياسة احداث عجز في الميزانية العامة من بين الأسباب الرئيسية لتفشي الظاهرة التضخمية والتمويل بالعجز هو وسيلة متعمدة تلجا اليها الحكومات وهي على علم بآثارها الضارة، ومن قبيل الافتراض أن ذلك سبيل لإنعاش الحركة الاقتصادية وتوفير رواج الاشغال وتنفيذ برا مجها المدنية أو العسكرية؛
- كذلك توسع البنوك في إصدار الائتمان هي أحد أسباب التضخم فقد ترى الحكومة أن السياسة المالية الحكيمة تقتضي في ظروف معينة إصدار القوانين التي تؤدي بالبنوك الى التوسع في الائتمان وفتح الاعتمادات ومنح القروض فتنص مثلاً على تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي الذي تلتزم بنوك الودائع بإيداعه للبنك المركزي أو تخفيض الغطاء الذهبي، وبذلك تزداد قدرة البنوك في خلق الائتمان فيؤدي ذلك الى تضخم ينشأ عنه ارتفاع في الأسعار[3].

**ثانيا: الآثار الاقتصادية للتضخم**

يؤثر التضخم بشكل واسع اقتصاديا و على جوانب اجتماعية و حتى سياسية في الدول التي ينشأ بها، وعليه يمكننا إيجاز أهم الآثار المترتبة عن هذه الظاهرة في النقاط التالية[4]:

---

[1] على مكيد، علاء الدين عشيط، ***مرجع سبق ذكره***، ص 73

[2] عون خير الله عون، "***مبادئ الاقتصاد***"، مكتبة بستان المعرفة، مصر، 2015، ص 170

[3] أنس قريب الله أحمد إبراهيم، زينب بشير علي عبد الله، "***نموذج قياسي للعوامل المؤثرة على التضخم في السودان باستخدام السببية خلال الفترة(1990-2015)***"، مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث- العدد 10 – 2017م.، ص64

[4] ميس توفيق مسلم، "***استخدام أسلوب استهداف التضخم في الدول النامية وإمكانية تطبيقه في سورية***"، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين – سورية، 2015، ص ص 32-33

- تؤدي الارتفاعات المستمرة في الأسعار إلى فقدان النقود لقوتها الشرائية، ومنه فقدان الأفراد ثقتهم بعملتهم الوطنية وهو ما يفقدها وظيفتها كمخزن للقيمة؛
- يؤدي الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً دون أن يترافق ذلك مع ارتفاع في أسعار السلع الأجنبية المنتجة في الخارج، ما يؤثر سلباً على الطلب العالمي على السلع المحلية أي على حجم الصادرات ويترافق ذلك مع زيادة الطلب المحلي على السلع الأجنبية لانخفاض قيمتها مقارنة مع السلع وتؤثر هذه العملية على الميزان التجاري حيث تسبب في زيادة عجزه وبالتالي زيادة في عجز ميزان المدفوعات؛
- توسيع الفروق الطبقية في المجتمع حيث أن الفئة المتضررة بشكل أكبر من التضخم هي أصحاب الدخول المنخفضة التي يزيد فقرهاً فقرا مقارنة مع أصحاب الدخول المرتفعة التي تزداد غنا ما يؤدي إلى خلق مشاكل اجتماعية وأخلاقية وحالة من عدم المساواة في المجتمع؛
- يؤثر سلبا على الاستثمار من عدة جوانب[1]:

– تشجيع استخدام المدخرات في شراء المعادن النفيسة وشراء العقارات والتحف بدلا من استخدام المدخرات في الاستثمار المنتجة نظرا لارتفاع الاسعار هذه الاصول في أوقات التضخم؛

– يشجع التضخم الانشطة الاستثمارية سريعة الدوران مثل الانشطة الصناعية والزراعية وذلك لانخفاض معدل دوران راس المال فيها وصعوبة التنبؤ باتجاهات الاسعار في المستقبل.

## المطلب الثالث: دور الانفاق الحكومي في ضبط مستويات التضخم

يعد الإنفاق الحكومي أداة فعالة للسياسة المالية في توجيه الاقتصاد وتحقيق الاستقرار السعري خاصة في مواجهة التضخم. وعليه يعد فهم هذه العلاقة أمرا ضروريا لتقييم فعالية الانفاق في مواجهة التضخم وتحقيق الاستقرار السعري.

### أولا: تحديد العوامل المؤثرة في علاقة الإنفاق الحكومي بالتضخم

يتوقف تأثير الإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار على مجموعة من المحددات والعوامل الاقتصادية، التي قد تُعزز هذا التأثير أو تُقيده. فليس كل إنفاق حكومي يؤدي بالضرورة إلى التضخم، بل تختلف النتائج باختلاف الظروف الاقتصادية وطبيعة الإنفاق ووسائل تمويله. فيما يلي شرح مفصل لأهم هذه المحددات:

[1] Ebtihag Hashim Mohammed Algzoli, ***"The inflation function in the Sudanese economy for the period (1992-2022)"***, Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences (JEALS) • Vol 8, Issue 2 (2024),p61

1- **الوضع الاقتصادي العام:** يعتبر الإنفاق ورقة رابحة في يد الحكومة تعمل من خلاله على إعادة ضبط الوضع الاقتصادي وتحقيق التوازن، حيث يمكنها من التدخل بفعالية لإعادة التوازن عند حدوث اختلالات اقتصادية. ففي حالات الركود أو الانكماش، تلجأ الحكومة إلى زيادة الإنفاق لتحفيز الطلب الكلي وتشجيع الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة مما يساعد على تنشيط الدورة الاقتصادية. أما في حالات التضخم حيث يتجاوز الطلب الكلي القدرات الإنتاجية للاقتصاد، فإن الحكومة تعمل على خفض الإنفاق بهدف تقليل الضغوط على الأسعار والحد من تفاقم التضخم وذلك إما برفعه أو خفضه حسب الوضع الاقتصادي السائد سواء كان تضخما أو انكماشا[1].

2- **أساليب تمويل الإنفاق الحكومي:** يتأثر المستوى العام للأسعار بدرجة كبيرة بطريقة تمويل الإنفاق، فعندما ترتفع مستويات هذا الأخير بشكل مستمر تصبح الإيرادات الضريبية غير كافية لتغطيته، مما يدفع الحكومات إلى البحث عن مصادر تمويل بديلة. وفي هذا الإطار تلجأ العديد من الدول إلى الاقتراض سواء من الداخل أو من الخارج لتلبية احتياجاتها التمويلية، كما قد تتجه بعض الدول إلى إصدار نقدي جديد وهو ما يعرف بالتمويل التضخمي، الذي يؤدي عادة إلى زيادة الكتلة النقدية في الاقتصاد وبالتالي يساهم في تصاعد الضغوط التضخمية. وكقاعدة عامة فإن تمويل الإنفاق من خلال الإصدار النقدي الجديد يؤدي غالبا إلى ارتفاع ملحوظ في المستوى العام للأسعار، لا سيما إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى التشغيل الكامل أو إذا كان الجهاز الإنتاجي يعاني من ضعف في المرونة وعدم القدرة على الاستجابة السريعة للطلب المتزايد. أما إذا تم تمويل الإنفاق من خلال تحويل جزء من القوة الشرائية من القطاع الخاص إلى القطاع العام، فإن الأثر التضخمي يكون محدودا وقد لا يظهر إطلاقا لأن الطلب الكلي لا يشهد زيادة فعلية بل يعاد توجيهه فقط[2].

3- **نوعية الإنفاق الحكومي ومدى إنتاجيته:** يمكن للإنفاق أن يحدث ضغوطا تضخمية، لاسيما إذا تم توجيهه على شكل تحويلات نقدية مباشرة لصالح الفئات الفقيرة، دون مراعاة لانعكاسات هذه التحويلات على القدرة الشرائية لتلك الفئات.

---

[1] إيمان بن زروق، "***التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري***"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2020 ،ص 76.

[2] آمنة بومعزة، ***مرجع سبق ذكره***، ص123

فعندما ترتفع الدخول النقدية دون أن يقابلها توسع في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي خصوصا على السلع الأساسية وإذا لم يتم مراعاته في التخطيط المالي مدى قدرة الجهاز الإنتاجي على تلبية هذا الطلب الإضافي، فإن النتيجة ستكون ظهور فائض في الطلب مما يدفع الأسعار إلى الارتفاع خاصة في فئة السلع الضرورية التي تتركز عليها هذه الزيادة في الإنفاق[1].

كذلك زيادة بعض أنواع الإنفاق خاصة في ظل ضعف إنتاجيتها، قد تؤدي إلى تفاقم الضغوط التضخمية. ويقصد هنا تحديدا ذلك الإنفاق غير المنتج أي الذي لا يحقق عائدا اقتصاديا مباشرا بعد صرفه، ولا يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أو في خلق قيمة مضافة ونخص بالذكر الانفاق الاستهلاكي لذلك وجب تخفيضه قدر الإمكان في حالات التضخم عكس الانفاق الاستثماري[2].

4- **حسب توقعات التضخم**: حيث تختلف آثار التضخم ونتائجه باختلافه ما إذا كان متوقعا أم لا، فالتضخم الغير متوقع يحدث إعادة توزيع الدخل الحقيقي فبعض الأفراد لا تتأثر دخولهم الحقيقية من التضخم وذلك لأن زيادة الأسعار قد تتوافق مع زيادة دخولهم، حيث تكون بنسبة تتوافق مع معدل الزيادة في الأسعار كذلك الحال بالنسبة لبعض الأصول التي ترتفع أسعارها بنسبة أكبر من الزيادة في المستوى العام للأسعار، ومن ناحية أخرى يخسر الأفراد الذين لا تتغير دخولهم أو تزداد بنسبة أقل من الارتفاع في الأسعار. أما في حالة التضخم المتوقع فإن الأفراد يحاولون حماية أنفسهم من آثار التضخم بتعديل توقعاتهم عن الأسعار[3].

## ثانيا: أثر الانفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار في إطار نموذج الطلب الكلي–العرض الكلي

كما هو معلوم أن نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي مهم جدا لدراسة وتحديد مستويات الناتج والتضخم، كون الأداتين الأساسيتين لتحديد الإنتاج والاسعار في الأسواق هما دالتي الطلب والعرض (IS-LM)، وبالتالي سنحاول توضيح انتقال منحنى الطلب الكلي بسبب تغيرات الإنفاق الحكومي ومنه أثر هذا الأخير على التضخم من خلال الشكل التالي:

---

[1] محمد شقره راجي، "***تقييم دور الإنفاق الحكومي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وفقا لمربع كالدور(دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوري)***" ، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد، جامعة طرطوس ، الجمهورية العربية السورية، 2023، ص 77

[2] عبد الكريم تقار ، "***آليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة –حالة الجزائر–***"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2013، ص76

[3] عادل محمد عطية ضو، "***أثر الانفاق الحكومي على التضخم وانمو في الناتج المحلي الإجمالي***" ، مجلة البيان العلمية،العدد18، 2024، ص113

**الشكل رقم (07): أثر التوسع في الإنفاق الحكومي على التضخم**

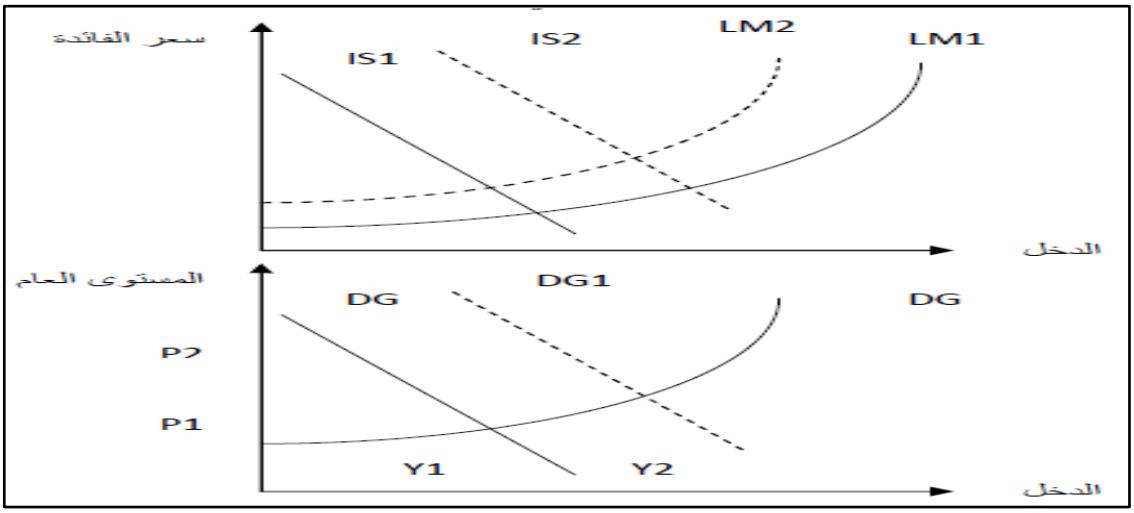


**المصدر**: آمنة بومعزة ،"***أثر سياسة الانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر***"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2024، ص124

من خلال الشكل يتضح أنه عند التوسع في الانفاق العام بمقدار سيؤدي ذلك إلى زيادة في الطلب الكلي، حيث ينتقل منحنى الطلب الكلي نحو اليمين وهذا يؤدي إلى زيادة في الاستثمار والعمالة الناتجة عن انخفاض أسعار نحو اليمين وفي الأخير تكون المحصلة الزيادة في المستوى العام IS الفائدة وارتفاع الدخل. وبالتالي انتقال منحنى للأسعار، وبما أن الأسعار مرنة فإن ارتفاعها سيؤدي إلى انخفاض قيمة العرض الحقيقي مما يعني انتقال منحنىLM نحو اليسار ليرتفع سعر الفائدة من جديد مع انخفاض الدخل الناتج عن انخفاض الطلب الكلي من جديد، وبالتالي انخفاض الأسعار ولكنه يبقى أعلى من الحالة الأولى[1].

وعليه نستنتج مما سبق أن المبالغة في الانفاق الحكومي تؤدي إلى ارتفاع مستويات التضخم في حالة عجز الاقتصاد الوطني عن تلبية الطلب المتزايد على السلع والخدمات ويستمر أثره في التزايد إذا لم يكن هناك تحسين في القدرات الإنتاجية للاقتصاد.

هذا و قد أضاف كنيز في تفسيره للعملية التضخمية من خلال التفاعل بين قوى الطلب الكلي والعرض الكلي، أي أن الزيادة في الطلب الكلي التي تتضمن زيادة الإنفاق الكلي بشقيه العام وبضمنه الاستثمار العام والخاص وكذلك زيادة صافي عائد التجارة الخارجية( الصادرات والواردات ) ستؤدي الى حالة تضخمية، إذ أكد

[1] محمد عرابي ، ***مرجع سبق ذكره***، ص ص 106-107

كينز أن اختلال العلاقة بين أسواق السلع والخدمات من جهة، وأسواق عناصر الإنتاج من جهة أخرى سينعكس بصورة فجوات تضخمية[1]. وميز حالتين اثنتين هما[2]:

- **حالة التشغيل الجزئي (الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل)**: وهي الحالة التي لم يصل فيها الاقتصاد إلى توظيف جميع عوامل إنتاجه، ومن ثم فإن أي زيادة تحدث في الإنفاق الحكومي (الطلب الكلي) سوف تؤدي إلى زيادة في الإنتاج وقد لا تؤدي إلى حدوث التضخم بالضرورة، حيث يمكن لهذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار أن يقع في الاقتصاد نتيجة جمود الجهاز الإنتاجي مما يقلل من الاستجابة الكاملة للأسعار أو الاستجابة التي تجعل هذه الزيادة تتحقق كلها في شكل زيادة في الإنتاج؛
- **حالة التشغيل الكامل (الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل)**: وهي الحالة التي يصل فيها الاقتصاد إلى توظيف كل عوامل الإنتاج، وبالتالي فأي زيادة في الطلب الكلي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار نظرا لثبات الناتج القومي الحقيقي.

وعلى اعتبار أن كل مدرسة اقتصادية تقوم بإعطاء نصائحها تجاه أوضاع اقتصادية معينة وتحت عنوان السياسة الاقتصادية فإن الكينزيه نصحت بزيادة الانفاق الحكومي في حالة الانكماش زيادة أكبر من الإيرادات الحكومية الجارية ويغطي العجز بالاقتراض من البنوك. أما في حالة التضخم فيجب العمل باتجاه عكسي أي باتجاه خلق فائض في الميزانية وعلى ذلك فانه في فترة التضخم حيث يزيد العرض على الطلب زيادة تفوق قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع و الخدمات عند مستوى التشغيل الكامل فانه لابد أن تتجه السياسة المالية إلى تقييد الطلب عن طريق خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب مع تكوين فائض بالميزانية لامتصاص جانب من القوة الشرائية وحجزه عن التداول حتى يمكن وقف الضغط التضخمي و إعادة التوازن والاستقرار إلى النظام الاقتصادي[3].

---

[1] سعود زايد مشكور العامري، ***"محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق"*** ،دار زهران للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية، الأردن ، 2014ص17

[2] رسول حميد، مولوج رمضان، " ***دراسة قياسية تحليلية لأثر تغير إحدى مكونات الطلب الكلي أو العرض الكلي على التضخم في الجزائر للفترة 2000-2017"***، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد04، العدد06، 2019 ص76

[3] حازم الببي، ***"الاقتصاد الكلي"*** ، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس- لبنان،2006، ص 272

## المبحث الرابع: أثر الإنفاق الحكومي على التوازن الخارجي

يساهم الإنفاق الحكومي في توجيه النشاط الاقتصادي داخل الدولة، لكن أثره لا يتوقف عند الحدود المحلية بل يمتد ليؤثر على العلاقات الاقتصادية الخارجية خاصة من خلال ميزان المدفوعات. ومن هنا تبرز أهمية دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتوازن الخارجي وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

### المطلب الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

تعد دراسة أثر الإنفاق الحكومي على التوازن الخارجي مدخلا مهما لفهم آليات تعامل الدولة مع العالم الخارجي ولا يمكن الوصول إلى تحليل دقيق دون الإلمام بأحد أبرز المفاهيم في الاقتصاد الدولي وهو ميزان المدفوعات. وانطلاقا من هذه الأهمية سوف نستعرض في هذا المطلب ماهية ميزان المدفوعات ومكوناته الأساسية.

#### أولا: تعريف ميزان المدفوعات

تعددت التعارف التي أعطت مفهوما لميزان المدفوعات وسنحاول عرض البعض منها فيما يأتي:

يعرف على أنه:" الصورة المكثفة للعلاقات الاقتصادية الدولية، وهو يبين صافي تعامل الاقتصاد في علاقته مع اقتصاديات العالم الأخرى، وبتعبير آخر يمثل ميزان المدفوعات الصورة المحاسبية لهذه العلاقة، والمعاملات التي يجري تسجيلها في ميزان المدفوعات يمكن تقسيمها إلى:

- **معاملات تجارية:** والتي تشمل حركة السلع والخدمات من وإلى الدولة، ويسمى الميزان التجاري أو الحساب الجاري؛
- **معاملات رأسمالية:** تشتمل على حركة رؤوس الأموال من وإلى الدولة ويسمى بالميزان الرأسمالي[1].

كما عرفه صندوق النقد الدولي سنة 1977 في مؤلف الشهير الذي صدر بعنوان:

(Manuel de la Balance des Paiements) كما يلي: "ميزان المدفوعات هو مجموعة من الحسابات التي تيتم ضمن فترة زمنية بتسجيل نظامي[2]؛

وبناء على ما سبق يمكن تعريف ميزان المدفوعات بشكل شامل ونقول: بأنه سجل محاسبي شامل يوثق كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين دولة معينة وبقية دول العالم خلال فترة زمنية محددة، غالبا ما تكون سنة. ويتضمن هذا السجل ما يتعلق بتبادل السلع والخدمات، وحركة رؤوس الأموال، بالإضافة إلى التحويلات المالية،

[1] حسن خلف فليح ، ***"العلاقات الاقتصادية الدولية"***، مؤسسة الوراق للنشر، مصر، 2001، ص 73

[2] وسام ملاك، " ***الظواهر النقدية على المستوى الدولي (قضايا نقدية ومالية)***، دار المنهل اللبناني، لبنان 2001، ص 16

سواء كانت جارية أو رأسمالي، كما يعد أداتا أساسية لقياس العلاقة الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي، حيث يعكس مدى قدرة الاقتصاد الوطني على التفاعل مع الاقتصاد العالمي، واستيعاب التغيرات المالية والتجارية الدولية.

**ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات**

تظهر أهمية ميزان المدفوعات في النقاط التالية:

- يسجل ميزان المدفوعات موارد الدولة واستخدامات العملات الأجنبية، وبالتالي يظهر عرض العملة والطلب عليها مقابل العملات الأجنبية وهذا ما يساهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي، هذا ويمكن الاعتماد عليه كمؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية؛
- يعتبر أداة هامة لمساعدة السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد ،مثل تخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي و الجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية[1]؛
- يعكس قوة الاقتصاد وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف والتكاليف ... إلخ؛
- يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات التي تتعلق بالمبادلات التي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير، أو تلك التي تتبع وسائل لتغطية هذه الالتزامات[2]؛
- يعتبر مرجع للمعلومات تبنى على أساسه القرارات النقدية والمالية؛
- يعكس قوة الاقتصاد الوطني من خلال حجم الصادرات والواردات[3].

**ثالثا: المكونات الأساسية لميزان المدفوعات**

بموجب التعديل الذي أجراه صندوق النقد الدولي عام 1993، تم إعادة هيكلة مكونات ميزان المدفوعات لتتوافق مع نظام المحاسبة القومية لعام 1993، ومع نظام الإحصاءات المالية العامة لعام 1997 الصادر عن

---

[1] وفاء بومدين ، " ***أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات –دراسة حالة الجزائر (1990–2018)***"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس ن الجزائر، 2020، ص ص97-98

[2] عمر مرزوق ، " ***أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات–دراسة مقارنة الجزائر تونس (2003–2023)***"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر ، 2023، ص 51

[3] جمال مساعدية ، "***أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1996–2016***" ، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر ، 2019 ، ص 118

الصندوق نفسه.وقد جاء هذا التعديل استجابة لتعقد وتشابك المعاملات الاقتصادية الدولية، الأمر الذي استدعى اعتماد تصنيف منهجي جديد، يقسم المعاملات إلى أقسام مستقلة، يخصص كل منها لنوع معين من المعاملات ذات الطبيعة الاقتصادية المتشابهة بهدف تسهيل التحليل ودقة التتبع الإحصائي[1].

وقد أدى هذا التطوير إلى اعتماد التقسيمات الرئيسية التالية لميزان المدفوعات يمكن تقديمها بشكل مختصر كما يلي:

1. **الحساب الجاري (الميزان التجاري)**: يعرف على أنه الحساب الذي يسجل جميع المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخول والتحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة[2]. ويتكون الحساب الجاري من الحسابات الفرعية التالية:
   - **حساب السلع والخدمات**: يتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية والتي تمر بحدود الدولة الجمركية وكافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والعالم الخارجي؛
   - **حساب الدخل الأولي**: يبين اساب الدخل الأولي تدفقات الدخل الأولي فيما بين الواردات المؤسسية المقيمة وغير المقيمة، وتمثل في العائد الذي يستحق للوحدات المؤسسية نظير مساهمتها في عملية الإنتاج أو مقابل توفير الأصول المالية وتأجير الموارد الطبيعية لوحدات مؤسسية أخرى، ويشمل الدخل الأولي المداخيل التالية: -تعويضات العاملين–توزيعات الأرباح–الأرباح المعاد استثمارها[3]؛
   - **حساب الدخل الثانوي**: يبين حساب الدخل الثانوي التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين، حيث يقيد فيه مختلف أنواع التحويلات الجارية لبيان دورها في عملية توزيع الدخل فيما بين الاقتصاديات، وقد تتخذ التحويلات شكلا نقديا أو عينيا، أما التحويلات الرأسمالية فتقيد في الحساب الرأسمالي[4].
2. **الحساب الرأسمالي والحساب المالي**: ويمكن إعطاء صورة مختصرة عن هذين الحسابين كما يلي:

---

[1] هبة طوال ، سهام محمدي، إحسان بن علي، "***سبل وآليات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري***"، مجلة البناء الاقتصادي، المجلد2، العدد 2، 2019، ص 5

[2] جهاد أحمد أبو السندس، عبد الناصر طلب نزال الزيود، " ***مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم وتطبيقات علمية***"، الطبعة الأولى، دار تسنيم للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2008، ص 279

[3] الحاج العربي منصوري، إلياس الشاهد، ***مرجع سبق ذكره***، ص 117

[4] صندوق النقد الدولي، ***"دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي"***، الطبعة السادسة.2009، ص 9

- **الحساب الرأسمالي:** يعرض هذا الحساب القيود الدائنة والمدينة للأصول غير المنتجة غير المالية والتحويلات الرأسمالية بين المقيمين وغير المقيمين، وكذلك التحويلات الرأسمالية دون حصوله في المقابل على أي قيمة اقتصادية كعائد مباشر كالمنح المقدمة من الحكومات أو المؤسسات المالية متعددة الأطراف إلى الاقتصاد المدين لاستخدامها في سداد الدين[1]؛
- **الحساب المالي:** يوضح هذا الحساب الصافي في عمليات اقتناء الأصول والخصوم المالية والتصرف فيها، ويمثل رصيده مجموع رصيدي الحسابين الجاري والرأسمالي أي صافي الإقراض (الفائض) او صافي الاقتراض (العجز) الذي يسجله الاقتصاد المعني في معاملاته مع العالم الخارجي[2].

3. **حساب السهو والخطأ:** يبنى ميزان المدفوعات على أساس القيد المزدوج الذي يكون فيه لكل عملية تتم مع الخارج قيدان أحدهما دائن والآخر مدين، وبالتالي يجب أن يكون متوازنا دائما أي ان المجموع الكلي للبنود المدينة لابد وأن يتساوى بالضبط مع المجموع الكلي للبنود الدائنة، وفي الواقع يكاد يكون مستحيل بالنسبة لمحاسبي ميزان المدفوعات أن يحصلوا على بيانات كاملة عن جانبي كل عملية تتم مع الخارج الأمر الذي يجعل هناك مجالات لعدم التوازن. وبالتالي فإن بند (السهو و الخطأ) يوازن هذا الاختلال لتحقيق التوازن المحاسبي[3].

**المطلب الثاني: آليات تعديل الاختلال في ميزان المدفوعات**

يعد ميزان المدفوعات أداة حيوية لقياس العلاقة الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي، إلا أن هذا الميزان لا يكون دائما في حالة توازن فقد تتعرض الدول لاختلالات يتطلب فهم أسبابها لتحديد الآليات الممكنة لمعالجته بما يضمن استقرار الاقتصاد الكلي. وفي هذا المطلب سيتم التطرق أولا إلى أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات ثم استعراض أبرز الآليات والسياسات التي تعتمدها الدول لإعادة التوازن لهذا الميزان.

---

[1] حميد سهير، «***دراسة قياسية لأثر تغير سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات*** *حالة* ***الجزائر***"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021، ص 44

[2] ***المرجع نفسه***، ص 44

[3] صالح أويابة، عبد الرزاق خليل، " ***أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990-2016***"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 2، 2018، ص169

**أولا: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات**

يظهر ميزان المدفوعات محاسبيا متزنا دائما، نتيجة لمبدأ القيد المزدوج المعتمد عند تسجيل كل عملية[1] ،وبالتالي عندما نتحدث عن الاختلال فإننا نتحدث عن وضعية العجز أو الفائض فيه، فالمقصود بذلك هو الرصيد الموجب أو السالب، وعادة ما يكون الاختلال في ميزان المدفوعات في صورة عجز في حسابه الجاري باعتباره من أكبر الحسابات التي يؤدي عجزها إلى أحداث آثار كبيرة على الاقتصاد الوطني[2]، و لهذا العجز أسباب عديدة أهمها ما يلي:

1. **أسباب موسمية:** تحدث الاختلالات الموسمية خاصة في الدول التي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على النشاطات الزراعية، ففي موسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض في معاملاتها مع الخارج، أما في آخر السنة فقد يتلاشى هذا الفائض و ربما يتحول إلى عجز، وفي مثل هذا الاختلال لا يتطلب ذلك سياسة معينة لمعالجته حيث من الممكن أن تتعدل هاته الاختلالات الموسمية على مدار السنة[3]؛
2. **أسباب دورية:** ترتبط الأسباب الدورية بالتقلبات الاقتصادية التي قد تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي متمثلة أساسا في فترات الانكماش التي يمر بها الاقتصاد العالمي وبالتالي ستشهد انخفاضا في جل المؤشرات الاقتصادية من الإنتاج والمدخلات والأسعار وتزداد معدلات البطالة وتنكمش الواردات وهو الأمر الذي قد يؤد إلى فائض في ميزان المدفوعات بشكل عام ، والعكس من ذلك تماما في فترات التضخم[4]؛
3. **أسباب هيكلية:** حيث تلازم اختلال ميزان المدفوعات لفترة طويلة وارتباطها يكون بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية إضافة إلى قدرتها الإنتاجية وبأساليب فنية متقدمة، وهذا ما ينطبق تماما على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي. حيث تتأثر هاته الصادرات في العادة بعوامل خارجية تتجسد في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية، و يعد

---

[1] منير خروف، ريم ثوامرية، ليندة فريحة، *" أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري:دراسة قياسية للفترة 2000-2016"*، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14، العدد 1، 2020، ص23

[2] محمود يونس، علي عبد الوهاب نجا، أسامة أحمد الفيل، *" التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية "*، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015، ص240

[3] وفاء بومدين، ***مرجع سبق ذكره***، ص130

[4] محمد زراقة ، *"آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية-حالة الجزائر 1990-2014"*، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015، ص51

الاختلال الهيكلي في ميزان المدفوعات السبب الرئيسي لتفشي ظاهرة التبعية الاقتصادية من طرف البلدان النامية اتجاه الدول المتقدمة[1]؛

4. **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:** توجد علاقة مباشرة بين سعر صرف العملة وميزان المدفوعات فارتفاع سعر الصرف فوق قيمته الحقيقية يجعل السلع المحلية أغلى بالنسبة للأجانب، مما يقلل الصادرات ويؤدي إلى عجز في الميزان. أما انخفاض سعر الصرف فيعزز الصادرات ويقلل الواردات ما قد يحقق فائضا لكنه قد يسبب ضغوطا تضخمية تؤثر على التوازن الخارجي. وبالتالي يمكن القول إنه إذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الذي يتناسب مع الأسعار السائدة في السوق المحلية، فإنه يؤدي إلى جعل السلع المحلية مرتفعة السعر مقارنة بالدول الأخرى، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الطلب الأجنبي عليها، وبالتالي ظهور عجز في ميزان المدفوعات والعكس صحيح في حالة تحديد القيمة الخارجية للعملة عند مستوى أقل مما يتناسب مع الأسعار السائدة في السوق المحلية مما ينتج عنه فائض في ميزان المدفوعات[2]؛
5. **الحركة المفاجئة لرؤوس الأموال:** حيث يؤثر هروب رؤوس الأموال في البلدان النامية إلى الخارج بصورة كمباشرة على ميزان المدفوعات، كونها تجعل البلد الذي يهرب منه رأس المال في عزوف دائم لرؤوس الأموال اللازمة للاستثمارات، ولاستيراد السلع الضرورية والوفاء بأعباء خدمة الدين وقد تؤدي الظاهرة إلى انخفاض معدلات الإنتاج والدخل والاستهلاك ، مما يؤثر بدوره في وضعية ميزان المدفوعات ويحدث عجزا متزايدا فيه[3]؛
6. **أسباب أخرى:** نجد أنه من بين الأسباب التي قد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات هو إقدام الدول على برامج تنموية اقتصادية واجتماعية، نتيجة انخفاض الإنتاجية لديها بسبب قلة أدوات الإنتاج، لذلك تقوم هاته الدول بمثل هذه البرامج أين تزداد وارداتها من الآلات والتجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج وغيرها من السلع التنموية لفترة طويلة نسبيا وقوم بتمويلها عنن طريق قروض طويلة الأجل تعقدها مسبقا، الأمر الذي سيؤثر على ميزان المدفوعات للدولة و بصفة خاصة على ميزان العمليات الجارية وميزان رأس المال طويل الأجل[4].

---

[1] جمال مساعدية، ***مرجع سبق ذكره***، ص ص 134-135

[2] عمر مرزوق ، ***مرجع سبق ذكره***، ص 68

[3] جمال مساعدية ، ***مرجع سبق ذكره***، ص 138

[4] سمية حاجي،" ***دور السياسة المالية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014***"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015، ص 141

**ثانيا: آليات تعديل اختلال التوازن في ميزان المدفوعات**

عند حدوث اختلال في ميزان المدفوعات فإن ذلك يتطلب تدخلا من خلال مجموعة من الآليات والسياسات الاقتصادية لإعادة التوازن. وسيتم عرض أبرز هاته الآليات المستخدمة لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات، وشرح كيفية تأثير كل منها في تصحيح وضع الاقتصاد الخارجي.

1. **التعديل عن طريق آلية السوق:** وها نميز حالتي اثنتين هما:

- **التعديل عن طريق آلية الأسعار:** يعد تعديل الأسعار من أبرز الآليات التقليدية لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات، خاصة في ظل نظام أسعار الصرف المرنة .وتعتمد هذه الآلية على التأثير المتبادل بين مستوى الأسعار المحلية وأسعار الصرف، بهدف استعادة التوازن الخارجي عبر تحسين ميزان المعاملات الجارية. ويرتبط نجاح هذه الآلية في استعادة التوازن مشروط بتحقق عامل أساسي، يتمثل في ثبات الأسعار المحلية أو عدم ارتفاعها بمعدل مماثل أو أعلى من معدل تغير سعر الصرف[1]؛
- **التعديل عن طريق الدخول:** تنطلق آلية الدخل في تحليلها لتوازن ميزان المدفوعات من الفرضية الأساسية التي تفيد بأن الاختلال في الميزان يؤدي إلى تغير حجم الدخل الوطني ومستوى التشغيل. وتعتمد هذه الآلية على مفهوم الميل الحدي للاستيراد ومضاعف التجارة لتفسير كيفية تأثير هاته المتغيرات على التوازن الخارجي، ويرتكز ها الاتجاه على الفرضيات الرئيسية التالية[2]:
  - يستقر الدخل الوطني عند مستوى اقل من التشغيل الكامل للموارد؛
  - الأسعار مرنة ولكن في اتجاه تصاعدي فقط؛
  - وجود نظام صرف ثابت، مما يتيح تسوية مدفوعات البلاد عن طريق استبدال عملتها مقابل عملات أجنبية أو ذهب، اما في حالة العجز فإنه يجب على السلطات بيع كمية من احتياطاتها من العملة الأجنبية أو الذهب من أجل الرفع في قيمة العملة الوطنية.

2. **التعديل عن طريق تدخل السلطات العامة:** في حالة اختلال ميزان المدفوعات، تلجأ السلطات الاقتصادية إلى مجموعة من السياسات التصحيحية. فعلى المستوى الداخلي، يتم استخدام أدوات مثل بيع الأسهم

---

[1] وفاء بوعون، "***تخفيضات العملة الوطنية بين إشكالية توازن ميزان المدفوعات ومعوقات العودة***"، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2015، ص ص 30،32

[2] محمد قواسمية، "***الاختيار الأمثل لنظام سعر الصرف ودوره في تحقيق توازن ميزان المدفوعات–دراسة حالة الجزائر للفترة 1990–2021)***"، أطروحة دكتوراهن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، الجزائر، 2024، ص ص 163-164

والسندات المحلية للأجانب لجذب النقد الأجنبي، وفرض رقابة على الصرف، وتطبيق الرسوم الجمركية أو نظام الحصص، إلى جانب دعم الصادرات أو خفض سعر صرف العملة. كما يمكن اللجوء إلى استخدام الاحتياطيات الدولية والذهب لتغطية العجز مؤقتًا. أما خارجيًا، فقد تعتمد الدولة على الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية أو البنوك الأجنبية، أو بيع جزء من احتياطاتها الخارجية، أو حتى بيع أصول تملكها السلطات العامة في مؤسسات أجنبية لمواطني تلك الدول بهدف الحصول على العملة الصعبة.[1].

**المطلب الثالث: دور الانفاق الحكومي في علاج العجز في ميزان المدفوعات**

يعتبر الإنفاق الحكومي أحد الأدوات الاقتصادية المهمة التي يمكن استخدامها لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات، وذلك من خلال تأثيره على الطلب الكلي، ومستوى الإنتاج والتجارة الخارجية.

حيث يتوقف دور الإنفاق الحكومي خاصة في التأثير على الصادرات والواردات من خلال التأثير على الطلب الكلي للمجتمع حيث أن تخفيض الإنفاق يؤدي إلى انخفاض كبير في الدخل ومن ثم انخفاض في الطلب الكلي ومنه الواردات، مما يساعد في توازن الميزان الخارجي للدولة مع وضع أثر المضاعف والمعجل في الحسبان كما أنه يمكن التأثير على الصادرات من خلال توجيه الإنفاق الحكومي إلى القطاعات الإنتاجية بالشكل الذي يدعم الصادرات[2] .

وللمحافظة على التوازن الخارجي تعمل السياسة الانفاقية للدولة على التأثير في ميزان المدفوعات والمحافظة على توازنه من خلال خفض الطلب الكلي عن طريق تخفيض الانفاق الحكومي الإجمالي وبالتالي انخفاض أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار الأجنبية ، حيث تصبح المحلية أكثر تنافسية منها في الأسواق الدولية مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي زيادة حجم الصادرات وانخفاض الواردات مما يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري و منه وضعية ميزان المدفوعات في حالة ما إذا كانت الدولة في حالة عجز ، ويحدث العكس في حالة الفائض وتكون بذلك سياسة الانفاق الحكومي مرغوبة خاصة في حالة مواجهة الدولة لعجز في ميزان مدفوعاتها[3].

---

[1] راجي محمد شقرة، ***مرجع سبق ذكره***، ص 46

[2] رضا مصطفى البدوي، "***الانفاق الحكومي في مصر و تأثيره على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة2020– 1991***."، *المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلد05* (العدد20)،2022، ص 214.

[3] إبراهيم محمد حسين، سندس بهجت جميل، « ***قياس وتحليل أثر الانفاق العام على متغيرات المربع السحري لكالدور في المملكة العربية السعودية بال ستخدام التقنية الإحصائية للانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ardl للمدة 1991–2017*** " ، مجلة جامعة دهوك ، ، المجلد 22، العدد 1، 2019، ص ص 341-342

كما أن النفقات الاستثمارية المتعلقة بالمنشآت القاعدية والنفقات الموجهة لإنعاش الاستثمار العمومي، سواء كان خاص أو أجنبي على غرار الإنفاق الجبائي الذي تقدمه الدولة للمؤسسات في شكل نفقات عامة غير مباشرة من اجل التحفيز على الاستثمار وبالتالي دفع عجلة التصدير، بالإضافة إلى الإعانات المباشرة المقدمة من طرف الدولة للمستثمرين في سبيل دفع عجلة الإنتاج ، تساهم بدريجة كبيرة في توازن ميزان المدفوعات[1].

ومما سبق يمكننا القول أنه عندما يستخدم الإنفاق الحكومي بشكل منتج واستراتيجي فإنه يلعب دورا فعالا في تقليص العجز في ميزان المدفوعات وبالتالي تحقيق التوازن الخارجي.

[1] لامية بوحصان، ***" أثر السياسة المالية التوسعية على متغيرات المربع السحري Nicholas Kaldor في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 "*** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعاوم التسيير، جامعة أكلي محند اولحاج-البويؤة ، الجزائر ، 2018، ص 140

**خلاصة الفصل :**

يتضح من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل أن الإنفاق الحكومي يعتبر أداة رئيسية وهامة في يد الدولة لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي المحددة وفق كالدور، وقد تناولنا العلاقة بين هذا المتغير وكل هدف من هذه الأهداف بشكل نظري اعتمادا على ما قدمته مختلف المدارس الاقتصادية من تحليلات.

حيث أظهرت النظريات الاقتصادية تباينا في المواقف فيما يخص دور الإنفاق الحكومي فبينما ترى المدرسة الكينزية أنه ضروري لتحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة فرص العمل، تحذر بعض الاتجاهات الأخرى من آثاره السلبية مثل ارتفاع التضخم أو حدوث اختلال في الميزان الخارجي خاصة عند التوسع المفرط في الإنفاق.

وانطلاقا من ذلك تبرز المعالجة النظرية ضرورة مراعاة التوازن بين الأهداف الأربعة لمربع كالدور عند تصميم السياسة المالية، حيث قد يساهم الإنفاق الحكومي في تحقيق هدف معين لكنه قد يؤدي في الوقت ذاته إلى إحداث خلل في هدف آخر. وبالتالي فإن فاعلية هذا الإنفاق ترتبط بمدى قدرة السياسات المتبعة للتوفيق بين تلك الأهداف في إطار متسق ومستدام.

# الفصل الثالث:

## دراسة تحليلية للإنفاق الحكومي و أهداف مربع كالدور في الجزائر للفترة (1990-2023)

**تمهيد:**

في ضوء ما تم عرضه في الفصل الأول من تأصيل نظري لمفهومي الإنفاق الحكومي ومربع كالدور الاقتصادي، الذي يعد إطارا مرجعيا يجمع بين أربعة أهداف رئيسية للسياسات الاقتصادية الكلية تتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي، تخفيض معدلات البطالة، استقرار المستوى العام للأسعار وضمان التوازن الخارجي يأتي هذا الفصل لاستكمال الطرح النظري من خلال توضيح أثر الإنفاق الحكومي على كل هدف من هذه الأهداف على حدى ضمن سياق النظريات الاقتصادية المختلفة.

ولذلك تم تخصيص هذا الفصل لتقديم دراسة نظرية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي وكل مكون من مكونات مربع كالدور، وذلك عبر أربعة مباحث رئيسية على النحو التالي:

- **المبحث الأول** :أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي
- **المبحث الثاني** :أثر الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل (البطالة)
- **المبحث الثالث** :أثر الإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار(التضخم)
- **المبحث الرابع** :أثر الإنفاق الحكومي على التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات)

## المبحث الأول: أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من بين أهم اهداف السياسات الاقتصادية كونه يعكس حقيقة الوضع الاقتصادي للدول ومدى رفاهية أفراده، ومن هنا تظهر أهمية الانفاق الحكومي في سعيه إلى الرفع من معدلاته. وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى جوانب النمو الاقتصادي النظرية من محددات وطرق القياس، إلى جانب الوقوف على العلاقة التي تربط بين هدف النمو الاقتصادي ودور الإنفاق الحكومي في تحقيقه.

### المطلب الأول: النمو الاقتصادي _مفاهيم أساسية_

نظريا توجد اختلافات كثيرة بين الباحثين وأدبيات تعريف النمو الاقتصادي كمتغير ضمن متغيرات الاقتصاد الكلية، وعليه سوف نحاول إعطاء تعريف مختصر وشامل لمفهومه، أنواعه وأهميته.

#### أولا: تعريف النمو الاقتصادي

يعرف على أنه العملية التي من خلالها يتم زيادة الدخل الحقيقي لرأس المال في أي بلد خلال مدة زمنية طويلة أو يقاس عن طريق زيادة كمية السلع والخدمات المنتجة في ذلك البلد بحيث ينتج البلد المزيد من السلع والخدمات خلال مدة زمنية متتابعة وبالتالي يرتفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع مما يترتب عليه عدالة في توزيع الدخول[1]. بمعنى أنه يمثل نمو الإنتاج الحقيقي لبلد ما في فترة زمنية معينة[2].

كما يعرف أيضا على أنه:" يعتبر النمو مفهوم كمي يشير إلى الزيادة المستمرة في إنتاج السلع الاقتصادية في بلد ما"[3]، ويعبر النمو أيضا عن التغير الكمي بالزيادة في المتغيرات الاقتصادية وخصوصا في الناتج القومي ونصيب الفرد منه[4].

---

[1] مهند خليفة عبيد، طيبة عباس عبد، " ***تاثير مؤشرات الانضباط المالي في النمو الاقتصادي في العراق: دراسة قياسية باستخدام انموذج ardl للمدة (2020–2004)"***، مجلة كلية المعارف الجامعة ، المجلد 33، العدد 4 ، 2022، ص302

[2] Dragoi ,Doina, « **Economic growth versus economic developement »,** Atlantic Review of economics (ARoEC) , Colegiode economistas dz ACoruna, (2020),Vol 4,ISS1,p3

[3] محمود احمد المتيم، أماني صلاح محمود المخزنجي،***"أثر الإدخار على النمو الاقتصادي: حالة اقتصاد نامي (بالتطبيق على مصر"***، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد1، العدد1، 2020، ص153

[4] رانيا محمود عبد العزيز عمارة،***"مبادئء علم الاقتصاد"***، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر ،2016، ص 336

وبناءا على المفاهيم السابقة يمكن تلخيص مفهوم النمو الاقتصادي في تعريف شامل ومختصر على النحو التالي: يعتبر النمو الاقتصادي من المؤشرات الكمية التي تعكس تطورات إنتاج السلع والخدمات داخل اقتصاد معين خلال فترة زمنية محددة والمصحوبة بالتحسن في المستوى المعيشي للأفراد إلى جانب التطور في نصيبهم من الدخل.

**ثانيا: خصائص النمو الاقتصادي**

أعطى كالدور Kaldor (1963) ستة خصائص تميز عملية النمو اقتصادي وهي كالتالي[1]:

- يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة نصيب الفرد مع الوقت ولا ينخفض؛
- رأس المال المادي للعامل الواحد ينمو مع مرور الزمن؛
- معدل العائد على أرس المال ثابت تقريبا؛
- نسبة رأس المال المادي إلى المخرجات ثابت تقريبا؛
- مساهمة العمل وأرس المال المادي في الدخل القومي ثابتة تقريبا بين الدول؛
- معدل نمو الناتج للعامل الواحد تختلف اختلافا كبيرا بين الدول.

بمعنى أن النمو الاقتصادي يتميز بزيادة معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفاع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، كما أنه يتميز بالامتداد الاقتصادي الدولي ومحدودية الانتشار.

**ثالثا: أهمية النمو الاقتصادي**

يؤدي النمو الاقتصادي إلى إحداث آثار ذات أهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد وتبرز أهميته باختصار في النقاط التالية[2]:

- يؤدي إلى تحسن المستوى المعيشي لأفراد المجتمع نتيجة إشباع حاجياتهم الإنسانية وخاصة الأساسية منها؛
- زيادة كميات السلع والخدمات المتاحة لأفراد المجتمع؛
- يساهم في القضاء على الفقر وتحسين كل مستوى الصحة والتعليم للسكان؛
- زيادة دخل الأفراد بصورة سريعة وتراكمية لفترة زمنية معينة إلى جانب الزيادة المستمرة في قيمة الناتج القومي وذلك من خلال تطويره للمشاريع الإنتاجية مما يساهم في زيادة الإنتاج ومنه الناتج.

---

[1] Kaldor, N. (1961). ***Capital Accumulation And Economic Growth, in F. A. Lutz and D. C. Hague (eds.)***, The Theory of Capital, New York: St. Martin's Press, P P 178-179

[2] قاسم عبد الستار عبد الرحمن العاني، ***"أثر الانفاق الاستثماري الحكومي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004_2020"***، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد18، العدد 59، الجزء 1، 2020، ص 435

**رابعا: أنواع النمو الاقتصادي**

تم تقسيم النمو الاقتصادي من طرف الاقتصاديين إلى ثلاثة أنوع هي كالتالي[1]:

1. **النمو التلقائي:** يحدث بشكل تلقائي عفوي في الاقتصاد بدون إتباع أي أسلوب أو مخطط اقتصادي مبرمج؛
2. **النمو العابر:** هو النمو الذي ليس له صفة الثبات والاستمرارية، وسبب ظهوره هي عوامل ظرفية ويزول بزوالها؛
3. **النمو المخطط:** هو ذلك النمو الاقتصادي الذي ينتج عن عملية تخطيط شامل لموارد ومتطلبات المجتمع، وهو ما يسمى **بالتخطيط القومي** الشامل لكل القطاعات، أي أن للحكومة دور مركزي فيه، ويعبر عن النمو الاقتصادي بعيد الأمد وفقا لخطة تتحدد فيها أهداف متناسقة وأولويات معينة.

**المطلب الثاني: مصادر النمو الاقتصادي وطرق قياسه**

هنالك العديد من المؤشرات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، كما أن طرق قياس النمو الاقتصادي تختلف وأكثرها شيوعا نجد الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه والتي سنتطرق لها في العناصر الموالية من البحث.

**أولا: مصادر النمو الاقتصادي**

تتمثل المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي في أغلب الدول في العناصر الأربعة التالية:

1. **العمل والموارد البشرية:** يمثل رأس المال البشري المهارات والقدرات والامكانيات التي يمتلكها الأفراد في مجتمع ما في وقت ما ، وتعتبر كل من القدرة على النمو والتطور من أبرز خصائصه ، من خلال الاستثمار في التعليم وتنمية المهارات الشخصية والاجتماعية والذهنية أو الاستثمار في الأصول غير الملموسة[2]، حيث تتكون مدخلات العمل من كميات العمالة ومستوى مهارات القوى العاملة، إذ يرى العديد من الاقتصاديين أن جودة هذه المدخلات، من حيث المهارات والمعرفة والانضباط المهني، تعد من أهم العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي لذا فإن تطوير مستويات التعليم، ومحو الأمية، وتعزيز النظام الصحي، إلى جانب ترسيخ الانضباط المهني، وزيادة

[1] علي عبد الكريم، حسين الجابري، ***" دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن"***، دار دجلة للنشر، عمان الأردن، 2012، ص ص52_53

[2] إيمان محمد إبراهيم علي، ***" دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة حالة بعض الدول العربية"***، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 22، العدد1، 2021، ص ص 35-36

قدرة العاملين على استخدام التكنولوجيا في مجالات العمل المختلفة، كلها عوامل تلعب دورًا حاسمًا في رفع الإنتاجية وتعزيز النمو الاقتصادي[1]؛

2. **الموارد الطبيعية:** تتمثل في كل ما يمكن استغلاله من المعطيات التي زودتنا بها الطبيعة كالتربة ومافي باطن الأرض والمياه والغابات وغيرها، مع الأخذ بعين الاعتبار كمية ونوعية الموارد الطبيعية [2]؛
3. **تكوين تراكم رأس المال:** رأس المال هو كل سلعة تستخدم لإنتاج سلعة او سلع أخرى، وهو كل ما يتوفر لدى الدولة من مادية أساسية (مصانع، مباني مطارات، موانئ و طرقات..)، وينتج التراكم الرأسمالي بادخار أو اقتطاع جزء من الدخل ليتم تحويله إلى أوجه استثمارية لإنتاج سلع رأسمالية تساعد على زيادة الإنتاج[3]؛
4. **التقدم التقني والابتكار:** يعتبره بعض الاقتصاديين من بين اهم عناصر النمو الاقتصادي ويتمثل في التقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج، حيث يعتبر التقدم التقني عامل خارجي في نظريات النمو التقليدية أما في النظريات الحديثة فيعتبر عامل داخلي[4].

**ثانيا: طرق قياس النمو الاقتصادي**

عادة ما يستخدم الاقتصاديون مؤشرات GDP (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) ونصيب الفرد من GDP بغية إجراء مقارنات حول الأداء الاقتصادي، مستويات المعيشة والتنمية الاقتصادية بين البلدان، و هنا يعرف النمو الاقتصادي أنه" التغير المئوي السنوي ل GDP الحقيقي أو لنصيب الفرد من GDP الحقيقي"، أما إذا أردنا قياس مدى سرعة توسع الاقتصاد الإجمالي، يعبر النمو الاقتصادي هنا عن تلك الزيادة الحاصلة في GDP الحقيقي، في حين يعكس معدل نمو نصيب الفرد من GDP الحقيقي (نمو GDP الحقيقي أسرع من النمو السكاني) مدى تطور متوسط مستوى معيشة بلد ما او متوسط مستوى الرفاهية المادية[5].

---

[1] محمد إسماعيل، سفيان قعلول و آخرون، ***"مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية***«،صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية، العدد ،106، 2022 ، ص1

[2] علي جدوع الشرفات، *" **التنمية الاقتصادية في العالم العربي: الواقع، العوائق وسبل النهوض"***، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، الأردن، 2010، ص 43

[3] عامر روابح ، ***"محددات النمو الاقتصادي المستدام دراسة تحليلية قياسية في الجزائر وبعض الدول الناشئة خلال الفترة (1990_2020)*** "، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسييرن جامعة زيان عاشور_الجلفة_، الجزائر، 2023،ص6، العدد1، 2021، ص ص 36-35

[4] المرجع نفسه، ص6

[5] أمين حواس،*" **نماذج النمو الاقتصادي"***، منشورات مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الجزائر، 2021، ص 4

1. **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(GDP)**: هو مقياس لحصيلة النشاط الانتاجي وحساب معدل نموهُ و هو ما اصطلح عليه تسمية" **معدل النمو**" و يمكن حساب الناتج المحلي بحساب الناتج المحقق في بلد وتقيمهُ بعملة ذلك البلد ومن ثم مقارنتهُ بنتائج الفترات السابقة. ويقيم معدل نمو الناتج المحلي وفق العناصر التالية:

- يُقاس الناتج المحلي النقدي أو الناتج المحلي بالأسعار الجارية بناءً على قيمة السلع والخدمات وفق الأسعار السائدة في السوق؛
- يشمل معدل نمو الناتج المحلي فقط السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها خلال سنة معينة، دون احتساب إنتاج السنوات الأخرى؛
- لضمان دقة قياس النشاط الاقتصادي، يتم احتساب السلع والخدمات النهائية فقط، مع استبعاد السلع الوسيطة؛
- يتم تحديد معدل نمو الناتج المحلي بناءً على قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود الدول[1].

وتجدر الإشارة إلى وجود عدة طرق لقياس إجمالي الناتج المحلي، إما **بطريقة "الإنفاق"** والتي يقاس فيها هذا الأخير كمجموع الاستهلاك، الاستثمار، الانفاق الحكومي وصافي الصادرات وتعتبر هذه الطريقة من الطرق الأكثر استخداما، أو **بطريقة "الدخل"** والذي يضيف جميع الدخل المكتسب من خلال الإنتاج ويشمل جانب الدخل من الحسابات الوطنية أنواع الدخل المختلفة التي تدخل في إجمالي الناتج المحلي ، في حين تتمثل الطريقة الثالثة في **طريقة "القيمة المضافة"** التي تقوم على قياس كل من السلع النهائية والخدمات التي أنتجت خلال السنة[2].

2. **معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي**: يشير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى نصيب كل شخص في الدولة من الناتج المحلي الإجمالي. ويتم استخدام هذا المقياس كأداة اقتصادية لمعرفة مدى قدرة الأفراد على الحصول على السلع والخدمات .كما يمكن اعتباره أحد المؤشرات لقياس مستوى رفاهية المجتمعات، كون الارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تعني قدرة المواطن على شراء المزيد

[1] هاشم علي حسنين ***"تأثير الانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي لدولة الامارات العربية المتحدة للمدة 1990_2018"***، بحث مقدم لنيل شهادة البكالوريوس، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل،العراق، 2019، ص21

[2] وهيبة شهات، «***النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات والافاق دراسة قياسية للفترة 1990_2019"***_ ، أطروحة دكتوراه كليةو العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2021، ص12

من السلع والخدمات و توجيه المزيد من الأموال الادخار والاستثمار ، ويتم حساب هذا المؤشر بالأسعار الثابتة على النحو التالي[1]:

**متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة = [(الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في سنة ما/ إجمالي عدد السكان في نفس السنة.**

وتؤدي الزيادة الحقيقية في الناتج المحلي (السلع والخدمات النهائية) إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل مع ضرورة توفر شروط أساسية أهمها أن معدل النمو في الناتج المحلي أكبر من معدل النمو السكاني .بالإضافة إلى أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية، أي ان الزيادة النقدية في متوسط نصيب الفرد تفوق الزيادة في المؤشر العام للأسعار (التضخم)، علاوة على ذلك أن تكون الزيادة مستدامة على المدى الطويل وليست آنية مثل ما يحدث مع الدول المصدرة للنفط التي تكون ناتجة عن الزيادة في أسعار النفط[2] .

**المطلب الثالث: دور الإنفاق الحكومي في تحقيق النمو الاقتصادي**

تعد مسألة تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي من المسائل الرئيسية لفهم كافة الأبعاد التي قد تؤثر على النمو، وذلك بسبب الدور الرئيسي والحكومي الذي يلعبه الانفاق كسياسة مالية في يد الدولة للتدخل في الاقتصاد واعادة التوازن وتحقيق أهداف الدولة.

**أولا: تأثير الانفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي**

يتضح تأثير الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي من خلال تحليل منحنى(IS-LM) ، حيث يوضح منحنى (IS) التراكيب الممكنة من سعر الفائدة والدخل والتي يتحقق عندها التوازن في سوق السلع عند تساوي الادخار مع الاستثمار، وهو منحنى ذو ميل سالب نظرا لكون انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق الاستثماري، أما منحنى (LM) فيبين نقاط أسعار الفائدة والناتج التي يتحقق عندها توازن سوق النقد، وهو ذو

[1] نرمين مجدي،"***مفاهيم اقتصادية أساسية : الناتج المحلي الإجمالي***"، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، العدد19، 2021، ص ص 19-20

[2] أسامة البشير الشتيوي، أنور عبد الكريم البصير،"***أثر الانفاق الحكومي على نسيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا: دراسة قياسية***"، المجلة الافريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 2ن العدد3،2023، ص161

ميل موجب على اعتبار أن زيادة أسعار الفائدة يؤدي إلى انخفاض الطلب على الأرصدة الحقيقية[1]، والشكل الآتي يوضح لنا التوازن الاقتصادي حسب منحنى (IS-LM ) .

**الشكل رقم (04): التوازن الاقتصادي حسب منحنى (IS-LM) .**

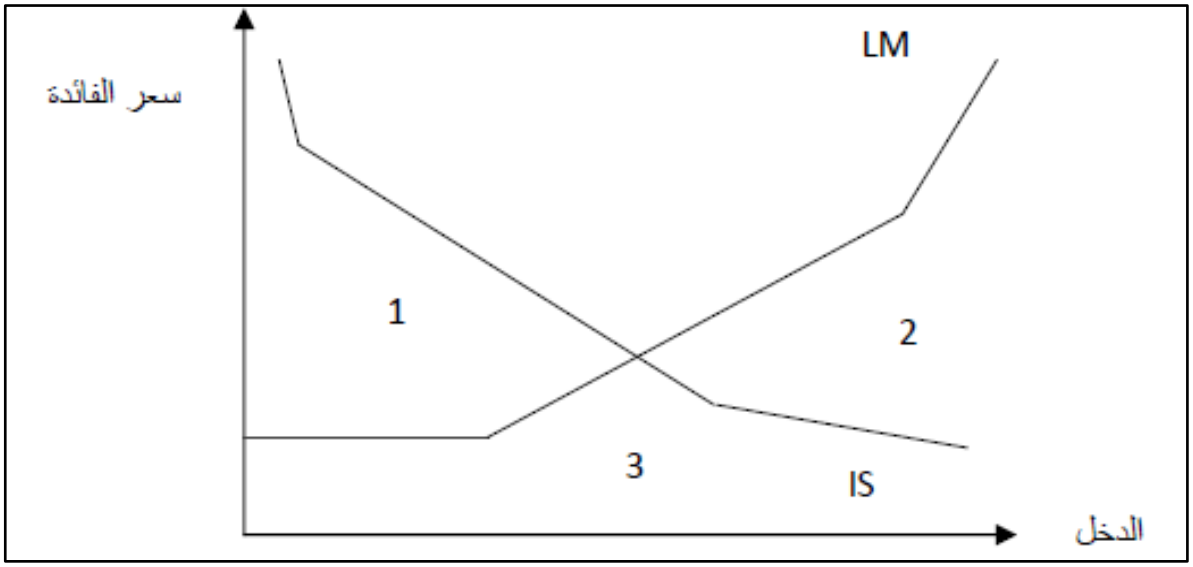


**المصدر**: وليد عبدالحميد عايب ، ***" الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"*** ، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص 141

ومن أجل النظر في آلية عمل سياسة الانفاق الحكومي، نفترض أن الاقتصاد يعمل دون مستوى التشغيل الكامل بمعنى وجود بطالة بنسبة معينة، فإن زيادة الانفاق الحكومي تؤدي إلى نقل المنحنى IS في الشكل أسفله من وضعه الأول يمينا إلى وضع جديد $IS_1$ ، وينقل نقطة تقاطعه مع منحنى LM من النقطة E إلى النقطة E' ، ويؤدي إلى زيادة الناتج أو الدخل من $Y_0$ إلى $Y_1$ وزيادة معدل الفائدة من $i_0$ إلى $i_1$[2].

[1] ضياء مجدي الموسوي، ***" إدارة السياسات الاقتصادية الكلية"***، مؤسسة كنوز الحكمة للطباعة والنشر،الجزائر، 2017، ص 209

[2] أحمد الأشقر، ***"الاقتصاد الكلي"***، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني، عمان، الأردن، 2007، ص 338

**الشكل رقم (05): أثر زيادة الانفاق الحكومي على زيادة الناتج**

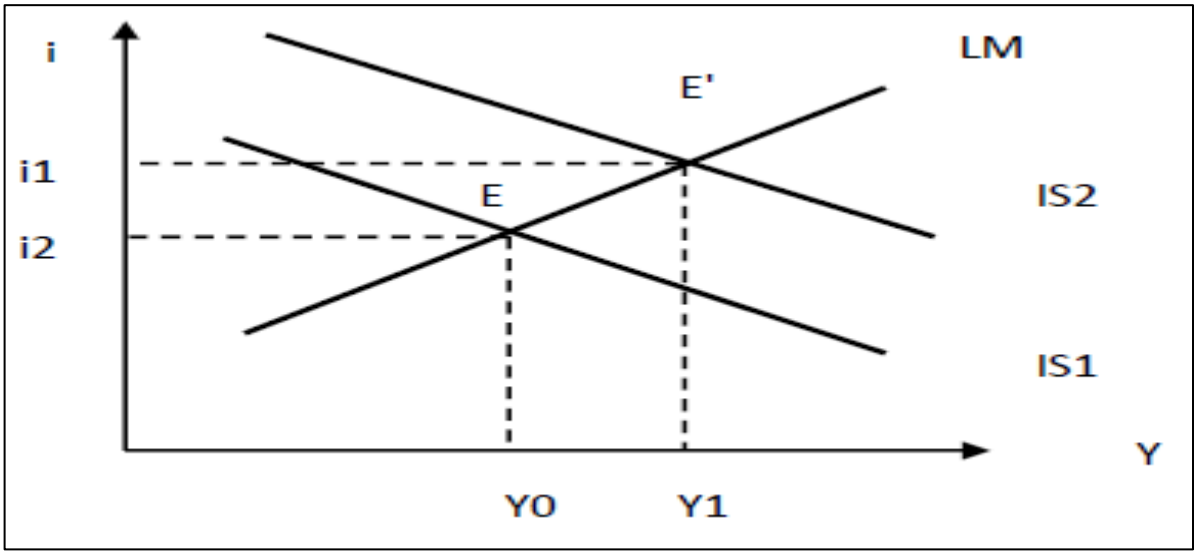


**المصدر**: أحمد الأشقر، ***"الاقتصاد الكلي"***، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني، عمان، الأردن، 2007، ص 338

حيث يترتب على ارتفاع الانفاق الحكومي زيادة في الدخل Y فيرتفع الطلب على النقود بدافع إتمام المعاملات والاحتياط، أي أن المنحنى الخاص بالطلب على النقود سينتقل يمينا وفي ظل ثبات كمية النقود المعروضة، فإنه لابد من ارتفاع أسعار الفائدة لكي ينخفض الطلب على النقود بدافع المضاربة لكي يستعيد سوق النقد توازنه من جديد[1].

**ثانيا : أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل**

يعتبر كل من النموذج الكينزي والنيوكلاسيكي من النماذج التي تفسر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي **على المدى القصير**. ووفقًا للنظرية الكينزية، فإن الإنفاق الحكومي هو عامل خارجي يؤثر على الناتج المحلي، حيث يؤدي تقليصه إلى انخفاض الطلب الكلي، مما يقلل الدخل ويزيد البطالة بسبب ما يُعرف بأثر المضاعف السلبي. كما أن تخفيض الإنفاق قد يؤدي إلى تراجع معدلات الفائدة وتدهور سعر الصرف في بعض الدول وتكون هنا العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي سلبية، خاصة عندما يوجه الإنفاق إلى قطاعات غير منتجة

[1] عبد الرحمن محمد سلطان، ***" النظرية الاقتصادية الكلية"***، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى محدثة،2018، ص 136

مثل القطاع العسكري بدلا من القطاعات التي تعزز الاقتصاد، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى ضعف تأثير الإنفاق على النمو[1].

كذلك أكد الكينزيون والكينزيون الجدد على أن التغيرات في الطلب الكلي سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة تؤثر **على الاقتصاد في الأجل القصير**، وبالتالي تغيرات الإنفاق الحكومي حتى لو كانت متوقعة تكون لها أثار إيجابية على الناتج بسبب جمود الأسعار والأجور، وأشار (Barro 1990) إلى أن الإنفاق الحكومي الممول من خلال الضرائب يؤثر بالسلب على معدل النمو الاقتصادي إذا كانت خدمات الحكومة موجهة لرفاهية الأفراد، أما في حالة النفقات الحكومية في دالة الإنتاج فإن الإنفاق الحكومي سوف يؤثر على معدل النمو الاقتصادي بالإيجاب في البداية عندما يكون حجم الحكومة صغيرا ،ويؤثر بالسلب في النهاية عندما يكبر حجم الحكومة[2].

**على المدى الطويل**، تستخدم الدولة الإنفاق الحكومي لتغيير هيكلة الاقتصاد وزيادة الطاقة الإنتاجية، مما يؤدي إلى نمو الدخل الوطني بمرور الوقت. يتم ذلك من خلال نوعين من الإنفاق[3]:

1. **الإنفاق المباشر** :يتمثل في استثمار الدولة في الموارد الطبيعية أو تطوير البنية التحتية، مما يعزز الإنتاجية والنمو الاقتصاد؛

2. **الإنفاق غير المباشر** :يؤثر على توزيع الموارد من خلال تغيير معدلات الربح في قطاعات معينة أو مناطق محددة، مما يدفع الاستثمارات والموارد نحو أنشطة اقتصادية معينة أو مناطق جغرافية معينة على حساب غيرها ويهدف هذا النوع من الإنفاق إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وتعزيز التوازن بين مختلف القطاعات والمناطق داخل الدول.

كما أن النفقات الإنتاجية أو الاستثمارية تؤدي إلى زيادة التراكم في رؤوس الأموال ومن ثم زيادة المقدرة الإنتاجية الوطنية، **خاصة في المدى الطويل**، إضافة إلى ما تحدثه من زيادة مباشرة في الدخل الوطني الجاري، ويجب الإشارة هنا من ناحية أثر الإنفاق الحكومي على مستوى الإنتاج الوطني إلى نقطتين مهمتين وهما:

---

[1] Kihaule,Arnold Mathias,***Fiscal Adjustement policies and fiscal deficit ; The caseof Tanzania***, diss . Curtin university,2006,p58 Avaibel at : https://espace.curtin.edu.au/handle/20.500.11937/53

[2] عبير شعبان عبدة عبد الحفيظ،"***دراسة تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الدول النامية"***، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية،المجلد 60، العدد الثالث، 2023،ص120

[3] علي منصور سعيد عطية،"***دور الانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا***"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، الطبعة الأولى، 2021، ص 54

-الزيادة في الإنفاق العام تصبح غير فعالة في زيادة مستوى الإنتاج الوطني في حالة التشغيل الكامل، لأن الإنتاج وصل إلى أقصى إمكانياته؛

-يجب استبعاد الآثار السلبية للإنفاق العام كالضغوط التضخمية بسبب طول فترة بعض المشاريع، وتجنب سوء استعمال الموارد الاقتصادية المتاحة باختيار المشاريع الإنتاجية المناسبة من حيث تكاليفها وعوائدها[1].

## المبحث الثاني: أثر الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل

تعتبر البطالة من الظواهر الطبيعية المتواجدة في أي اقتصاد ومن الصعب جدا الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل لكل أفراد القوى العاملة، الأمر الذي يستدعي من الدولة التدخل لزيادة حجم العمالة وتخفيف نسبة البطالة باستخدام سياساتها الاقتصادية خاصة السياسة الاتفاقية.

### المطلب الأول: مدخل مفاهيمي حول ظاهرة البطالة

سنحاول من خلال هذا الجزء من البحث إعطاء مفهوم بسيط للبطالة، خصائصها، إضافة إلى طريقة قياس حجمها ومعدلها بين أفراد المجتمع الواحد.

#### أولا: تعريف البطالة

تعرف البطالة بأنها: بقاء العامل خارج نطاق العمل المنتج رغم قدرته عليه و أيضا ندرة توافر العمل المناسب لشخص ما راغب فيه وقادر عليه نظرا لزيادة القوى البشرية المؤهلة عن حجم فرص العمل التي يتيحها المجتمع سوآءا كانت إنتاجية أم خدمية[2]؛

كما عرفت البطالة بالحالة التي تطلق على وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له وراغبين فيه وباحثين عنه وموافقين على العمل بالأجر السائد ولكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين وذلك في مجتمع معين لفترة زمنية معينة، نتيجة للقيود التي تعرضها حدود الطاقة و القدرة الاستيعابية لاقتصاديات هذا المجتمع [3]".

---

[1] حميد مقرني ، ***"العلاقة بين النفقات العامة بصنفيها والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة للفترة (1970-2018)"***، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد20، العدد01، 2020، ص 64

[2] طارق عبد الرؤوف عامر، ***"أسباب و أبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها"***،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن،2015، ص 12

[3] طاهري لخضر بن العيد، ***"ظاهرة البطالة في الجزائر و آثارها الاجتماعية على المجتمع"***، مجلة الحوار الفكري، المجلد16، العدد1، 2023، ص ص 9-8

استنادا لهذه التعاريف يمكننا تعريف البطالة على أنها ظاهرة اجتماعية ملازمة لاقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، وتتمثل في وجود أفراد في المجتمع قادرين على العمل بجميع شروطه لكنهم لا يستطيعون العثور عليه لأسباب عدة. وحتى يحتسب الفرد عاطلا عن العمل يجب أن تتوافر فيه الشروط التالية[1]:

- أن يكون قادرا وراغبا في العمل؛
- أن يكون باحث عن العمل؛
- أن يقبل الأجور السائدة في سوق العمل؛
- أن لا يجد من يوظفه.

**ثانيا: خصائص البطالة:**

من أهم خصائص البطالة نجد ما يلي[2]:

- تعد البطالة ظاهرة اجتماعية لها صفة العمومية التي تختلف من نشاط اقتصادي إلى آخر ومن زمن إلى زمن يتم فيه إنتاج هذا النشاط؛
- على الرغم من تنوع وتعدد التقديرات المحدودة لحجم هذه الظاهرة في أوقات مختلفة إلا أن التقدير الأساسي لهذا الحجم يتم من خلال المقارنات بين حجم ونوعية ما يبذله السكان النشطون اقتصاديا كقوة علم رئيسية في المجتمع.

**ثالثا: تقدير حجم ومعدل البطالة**

يتحدد حجم البطالة من خلال احتساب الفرق بين حجم ومجموع قوة العمل وحجم مجموع المشتغلين ويتم حساب حجم البطالة في البلدان الصناعية عادة من خلال الفرق بين حجم العمل المعروض عند مستوى الأجر السائد وحجم المستخدم عند ذلك المستوى خلال فترة زمنية معينة[3] ، أما نسبة البطالة فتقاس بما يسمى" **بمعدل البطالة**" وهي نسبة غير المشتغلين (المتعطلين) من القوة العاملة إلى إجمالي قوة العمل مضروبا في 100.

---

[1] مصطفى أحمد، خالد حسن، *" أثر الانفاق العام على االبطالة في السودان خلال الفترة (1992-2018)"*، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية، الجلد 17، العدد 2، 2021، ص 136

[2] طارق عبد الرؤوف محمد عامر، إيهاب عيسى المصري، *"البطالة: مفهومها، أسبابها، خصائص، اتجاهات"*، دار العلوم للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى،2017، ص ص 27-28

[3] ***المرجع نفسه***، ص23

**معدل البطالة= عدد العاطلين عن العمل/ إجمالي القوة العاملة × 100**

والقوة العاملة من السكان تمثل جميع القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال دون سن 15 وكبار السن والمتقاعدين والعاجزين وربات البيوت غير الراغبات في العمل والطلاب بمراحلهم المختلفة[1]، أما العاطلون فهم الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم [2]

**المطلب الثاني: أنواع البطالة وآثارها الاقتصادية**

للبطالة العديد من الأنواع تقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية تتمثل: في البطالة الدورية، الاحتكارية والهيكلية إلى جانب أنواع أخرى سنتطرق إليها بشيء من الاختصار في العنصر الموالي إلى جانب إبراز آثارها الاقتصادية على وجه التحديد.

**أولا: أنواع البطالة**

تقسم البطالة إلى ثلاثة أنواع رئيسية تتمثل في: البطالة الدورية، الهيكلية والاحتكارية

1. **البطالة الدورية** : تعتبر من اهم أنواع البطالة كونها ترتبط بالتقلبات الاقتصادية الدورية في الطلب الكلي والإنتاج الكلي، حيث ترتفع خلال فترات الركود الاقتصادي بانخفاض الطلب الكلي وحجم الإنتاج الكلي في الاقتصاد وتنخفض عادة خلال فترات الانتعاش الاقتصادي عند ارتفاع الطلب الكلي والانتاج[3].
2. **البطالة الاحتكارية** :يعرف هذا النوع من البطالة بظهوره لفترات قصيرة في العادة ، والناتجة عن تغير العمل من قبل العمال سعيا وراء ظروف عمل أفضل ويشمل الأشخاص القادرين على العمل غير الراغبين فيه عند مستويات الأجور السائدة في السوق لأسباب عديدة منها: الرغبة في الحصول على أجر أعلى مما هو

[1] حربي محمد موسى عريقات،"***مبادئ الاقتصاد –التحليل الكلي–***" ، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان–الأردن، 2006، ص143

[2] مفتاح محمد الأطرش، عمر المختار أبوزيد، "***تأثير أدوات السياسة المالية على معدلات البطالة دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2008–2021)***"، كجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والنقدية، المجلد 12، العدد1، 2024، ص23

[3] نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، "***الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات***" ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن–عمان، 2006، ص 246

مدفوع فعلا لفرص العمل المتاحة، البحث عن ظروف عمل أفضل تتناسب و مؤهلاتهم ورغباتهم ، الانتقال والعمل في مكان آخر مناسب[1].

3. **البطالة الهيكلية** : وتسمى في مراجع أخرى بالبطالة الفنية ، و أسبابها كثيرة منها التغير في هيكل الطلب على المنتجات فيترتب عليه تغير في هيكل العمالة المستخدمة أو إدخال تطور تقني معين في أعداد المكلفين بالعمل مما يؤدي على توفير الاعداد الزائدة من العمالة أو يسبب انتقال الصناعة من مكان إلى اخر فقد لا يستجيب بعض العمال لهذا الانتقال فيتعطلون عن العمل[2].

**كما يمكن تقسيم البطالة إلى أنواع أخرى جزئية نجيزها فيما يلي:**

1. **البطالة الشاملة والجزئية أو قطاعية:** سميت كذلك كونها تقتصر على قطاع إنتاجي او صناعي معين، كما يمكن لهذا النوع أن ينتشر في أجزاء واسعة ومتعددة في أقاليم البلد الواحد. و ينشأ هذا النوع نتيجة للتحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لأخر في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة وظهور سلع جديدة محل القديمة[3]؛
2. **البطالة الموسمية:** تنشأ عندما يكون الطلب على بعض الأنشطة ذات الطبيعية الموسمية مثل الأنشطة الزراعية أو السياحية، والعمالة في تلك المجالات قد تفضل الانتظار لمواسم العمل بدلا من البحث عن وظائف في مجالات أخرى[4]؛
3. **البطالة المقنعة أو المستترة:** تحدث عندما تكون القوى العاملة الزائدة دون زيادة مقابلة في الإنتاجية، وفي مثل هذه الحالات كثيرا مايقوم العمال بأدوار تتطلب ساعات أو جهد أقل مما يمكنهم توفيره، أو في وظائف لا تستخدم فيها مهاراتهم استخداما كافيا ويؤدي ذلك إلى وضع يخفى فيه المستوى الحقيقي للبطالة وراء أرقام العمالة المتضخمة بشكل مصطنع[5]؛

---

[1] مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، ***"مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي"*** ، وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004، ص330

[2] خالد الزواوي، ***"البطالة في الوطن العربي المشكلة...والحل"***، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2004، ص20

[3] عبد النور صديقي، ***"سياسات الحد من البطالة في الجزائر–دراسة مقارنة بين البرامج الحكومية وجهود مؤسسات المجتمع المدني"*** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017، ص 51

[4] سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبدة، ***" قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية"*** ، مكتبة وفاء القانونية، الطبعة الأولى،مصر، 2014، ص130

[5] سدينه اللافي عبد الله أسديره، ***"البطالة المقنعة و أثرها على الإنتاجية والنمو الاقتصادي"***، المجلة الآفروآسيوية للبحث العلمي، المجلد2، العدد4، 2024، ص 239

4. **البطالة السلوكية:** وهو نوع من البطالة ساد الاعتقاد برواجه نتيجة إحجام بعض العاطلين عن العمل عن الانخراط بوظائف دنيا خوفا من نظرة المجتمع، وبذلك تركت العديد من المهن التي صنفت ضمن الوظائف الدنيا كالعمل في تنظيف الشوارع وجمع القمامة ... للوافدين من الدول أخرى وبذلك بقاء بعض شباب هذه الدول دون عمل[1].

**ثانيا: الآثار الاقتصادية لظاهرة البطالة**

يمكن حصر الآثار الاقتصادية التي تسببها ظاهرة البطالة في النقاط التالية[2]:

1. تعتبر البطالة ضياعا حقيقيا للموارد الاقتصادية، فهي فقدان حقيقي للسلع والخدمات التي كان يمكن إنتاجها بواسطة العمال المتعطلين وحتى حينما يتاح لهؤلاء المتعطلين فرصا للعمل ويصبح لهم إنتاج فإن عملهم هذا وإنتاجهم هذا لن يعوض ما فقد أثناء مرحلة البطالة؛
2. تراجع وتآكل في رأس المال البشري، حيث أن تعطل الإنسان وتوقفه عن العمل، لفترات طويلة لا يؤدي إلى وقف عملية اكتساب هذه الخبرات وتراكمها فحسب، بل إلى تآكلها وإصابتها بالصدأ والاضمحلال؛
3. تبديد أموال الدولة، خاصة تلك المتمثلة في إعانات البطالين المقدمة في شكل إنفاق حكومي لصالح الطبقة البطالة؛
4. إن العمل يعتبر عنصرا إنتاجيا وبالتالي فإن تعطله يعني عدم إسهامه في العملية الإنتاجية ومن ثم تكون مقدرته على الإنفاق ضئيلة أو معدومة، وبالتالي فإن حجم الأنفاق الوطني سينخفض مما يؤذي إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي مما ينتج عنه انخفاض الإنتاج وزيادة البطالة[3]؛
5. تؤدي البطالة إلى افتقاد وانعدام الأمن الاقتصادي بحيث ينظر للمجتمع الذي ترتفع فيه معدلات البطالة بأنه مجتمع فقير أو غير منتج أو متخلف لا يتوافر فيه الأمن الاقتصادي[4].

---

[1] صفية بوزار، سمير كسيرة ،*" آثار البطالة على النمو الاقتصادي"*، مجلة المناجر، المجلد1، العدد1، 2014، ص 3

[2] صالح أحمد علي، *" الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق"*، جي تاون للنشر، السودان، الطبعة الأولى ، 2018، ص ص 267-268

[3] بلال الحمزة ، نور الدين عبد الفتاح،*" البطالة والسباب: منبع التهميش وتزايد السلوك المنحرف "*، مجلة إدارة الأعمال التنظيم والاستراتيجية، المجلد6، العدد1، 2024، ص 43

[4] هشام مصطفى محمد سالم الجمل، *"الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ظاهرة البطالة وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي"*، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، العدد35، الجزء الأول، 2020، ص ص 76-77

**المطلب الثالث: دور الإنفاق الحكومي في الحد من ظاهرة البطالة**

يساهم الانفاق الحكومي بصورة مهمة في تخفيض معدلات البطالة وزيادة نسب التشغيل، وعليه سنحاول من خلال ما يأتي إبراز نوعية العلاقة التي تربط بينهما وكذا تبيان الآلية التي يؤثر بها الإنفاق الحكومي على سوق العمل.

**أولا: العلاقة بين الانفاق الحكومي والبطالة كظاهرة**

اختلفت نظرة المدارس الاقتصادية للعلاقة بين الإنفاق العام البطالة حيث سنبين فيما يلي نظرة كل من المدرسة الكلاسيكية، النقديون والنظرة الكينزية إلى هذه العلاقة .ويهمل الاقتصاديون الكلاسيك العلاقة بين الإنفاق والبطالة، لأنهم يتصورون أن الاقتصاد لا يمكن أن يكون إلا في حالة التوظيف الكامل وهي الحالة التي يكون فيها الإنتاج عند حده الأقصى واستغلال عوامل الإنتاج مثاليا والبطالة عند مستواها الطبيعي، أي أن اقتصادهم بإمكانه أن يوفر فرص توظيف، هذه الرؤية يصاحبها اعتقاد بأن اقتصاد الكلاسيك يتوازن عند حالة الاستخدام التام من دون تدخل الدولة مهملين بذلك دور الحكومة في تحقيق التوازن و التأثير على مخرجات النشاط الاقتصادي حيث يرون أن السياسات المالية التوسعية سوف لن تؤثر إلا على ميزانية الدولة وأن السياسة النقدية التوسعية لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتوظيف بل إلى ارتفاع الأسعار[1].

أما أصحاب الفكر النقدوي فيولون أهمية ببالغة للسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي، وأن كل التقلبات في مستويات الدخل والناتج والتشغيل ناتجة عن تغير عرض النقود، والى أخطاء السياسة النقدية الناتجة عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مما أدى إلى الحد من آلية السوق ويتأثر الطلب الكلي عندهم بتغير الإنفاق النقدي، إذ يفسر النقديون البطالة الدورية من خلال العوامل النقدية وأن علاجها يتم من خلال استخدام السياسة النقدية[2].

وحسب النظرية الكينزية فإن التوازن الاقتصادي يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة من التوظيف تقل عن مستوى التشغيل الكامل ، و أن الطلب الكلي الفعال هو الذي يحدد حجم الناتج والدخل والتوظيف أي أن

[1] فضل المولى معيوف الحباشنة، ***" الإنفاق الحكومي و اثره في الحد من البطالة في الأردن في الفترة 1990-2015"***،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة 2018، ص81

[2] محمد العلي، ***"أثر تغير الانفاق العام في معدل البطالة في سوريا دراسة تحليلية (2000-2012)"***، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا،2015، ص51

زيادة التشغيل تتطلب العمل على زيادة حجم الطلب الكلي ،كما ان العمالة الكاملة حسب كنيز ليست إلا حالة خاصة نادرا ما تتحقق في الحياة العملية[1].

**ثانيا: آلية تأثير الانفاق الحكومي على مستوى التشغيل**

يعتبر الإنفاق الحكومي نظريا المحرك الأساسي الذي يمكن من خلاله للحكومة أن تخلق مناصب شغل تمتص بها جزءا من البطالة وتخفف من حدتها، وهذا يعني أن العلاقة بين الإنفاق والبطالة عكسية أي كلما زادت الحكومة من حجم إنفاقها كلما انخفضت معدلات البطالة[2]، ويمكن للدولة أن تتفادى هذه الظاهرة من خلال الإنفاق[3]. وعليه يتطلب علاج البطالة اتباع سياسات اقتصادية توسعية تهدف إلى زيادة مستوى الطلب الكلي من خلال تشجيع زيادة كل من الاستثمار والصادرات والإنفاق الحكومي/او تخفيض كل من الواردات والضرائب. ونظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الدول النامية وعدم قدرتها لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي ، وبالتالي يتطلب العلاج التأثير في جانب العرض الكلي من خلال زيادة الإنتاج واستغلال الموارد المعطلة وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الدخول ومن ثم زيادة الطلب الكلي[4].

كما يقترح كينز لمعالجة مشكلة البطالة وسائل معينة لزيادة الإنفاق الكلي من خلال زيادة الاستثمار الخاص في أوقات الكساد وذلك من خلال تخفيض سعر الفائدة[5]. و أيضا ينصح الحكومة عن طريق السياسة المالية التوسعية التي تتبعها من احتواء حالة الاستخدام غير الكامل عن طريق الدور الفعال في التأثير البالغ لمضاعفات السياسة المالية (مضاعف الانفاق ) وزيادة الإنتاج و خلق فرص عمل عن طريق العلاقة العكسية بين الانفاق و البطالة فكلما زادت الحكومة من نفقاتها أدى ذلك الى خلق فرص عمل إضافية وبالتالي يقل عدد العاطلين و ينخفض معدل البطالة[6].

---

[1] إبراهيم مشورب، ***"مبادئ اقتصادية"***، دار المنهل اللبناني، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2012، ص 246

[2] حمزة سعد،***"سياسة الانفاق العام وانعكاساتها على متغيرات مربع كالدور دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 2017-"1980"***، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر،2020، ص70

[3] محمد عرابي، و محمد ين سليمان،" ***قياس أثر الانفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2018-1990 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ.VECM"***، *مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد03*، 2020، ص 60

[4] علي عبد الوهاب نجا، ***"مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية"***، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص2

[5] مدحت القريشي، ***"تطور الفكر الاقتصادي"***، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص 250

[6] هاني عباس فاضل أل محمد أغا،***"تحليل أثر بعض متغيرات السياسة المالية في معدلات البطالةفي العراق للمدة (2004-2022)"***،رسالة ماجيستير،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية،جمهورية العراق، 2024، ص52

وبالتالي من خلال التحليل الكينزي نستنتج أن الطلب الكلي هو المحدد الرئيسي لحجم العمالة وهنا تظهر أهمية الانفاق الحكومي في معالجة مشكل البطالة والاختلال في سوق العمل ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل أسفله.

**الشكل رقم (06): آلية تأثير الانفاق الحكومي على سوق العمل**

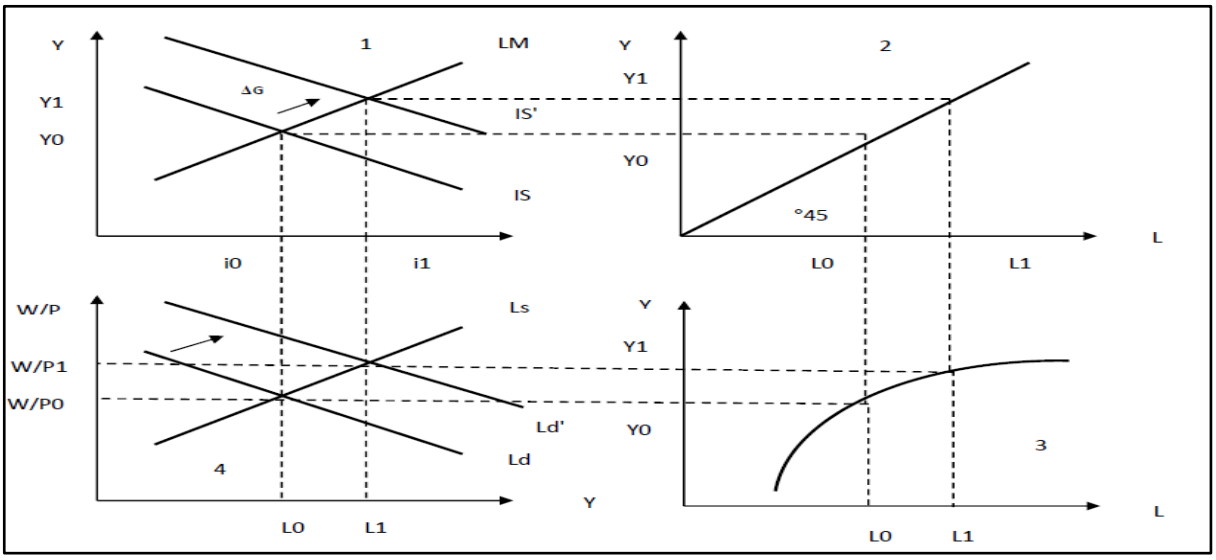


**المصدر**: ليندة كحل الراس،" ***سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة(2000-2010)***" ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2013، ص121

من خلال الشكل يتضح انه عند اتباع سياسة مالية توسعية من قبل الحكومة عن طريق الانفاق الحكومي بالمقدار ($\Delta G$)، فإنه سيؤدي على انتقال منحنى (IS) إلى اليمين وإلى وضع توازني جديد (IS') ، وهذا الإجراء سيمكن من ارتفاع الدخل من $Y_0$ إلى $Y_1$ و ينتقل سعر الفائدة من $I_0$ إلى $I_1$ ، وتتم آلية انتقاله عن طريق كل من مضاعف الدخل و مضاعف سعر الفائدة، ومن خلال هذه الزيادة في الانفاق الحكومي سيؤدي ذلك إلى انتقال الناتج من $Y_1$ إلى $Y_2$ وهو ما سيساهم في زيادة مستوى العمالة وانتقالها من $L_0$ إلى $L_1$ . وعن طريق منحنى التوازن في سوق العمل يلاحظ انتقال منحنى الطلب على العمل من Ld إلى Ld' ، هذا الانتقال يعكس جليا حجم العمالة المطلوبة التي يحتاج إليها الاقتصاد للوصول إلى الناتج الفعلي من السلع والخدمات، ويقصد بذلك اقتصاديا أنه في حالة اختلال سوق العمل الناجم عن الانكماش الاقتصادي الذي تنتج عنه البطالة الإجبارية، فإن زيادة الإنفاق الحكومي ستقضي إلى ارتفاع مستوى الطلب على العمالة من طرف المؤسسات نتيجة الارتفاع في الطلب الكلي مما يسهم في ارتفاع مستوى العمالة بالمقدار ($\Delta L=L1-L0$). وبناء على ذلك

فإن سياسة الإنفاق الحكومي تعتبر أحد أوجه معالجة الاختلال في سوق العمل حيث ترفع من التشغيل والأداء الاقتصادي بشكل عام[1].

وكنتيجة لما سبق فإن الانفاق الحكومي يمارس **آثارا ظرفية (قصير الأجل)** تتجلى في اتباع سياسة إنعاش للخروج من حالات الكساد التي ترتفع فيها نسب البطالة، **وآثارا هيكلية (طويلة الأجل)** عبر الاستثمارات العامة والمشاريع الهيكلية التي تدعم خلق فرص عمل مستدامة[2].

وعليه، فإن الإنفاق الحكومي يعد أداة محورية لمعالجة اختلالات سوق العمل ودفع الاقتصاد نحو مستويات أعلى من التشغيل والنمو.

## المبحث الثالث: أثر الإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار

يعد التضخم من بين الظواهر الاقتصادية التي تأثرا بشكل كبير على الأداء الاقتصادي، حيث يتعكس تأثيرها على كافة جوانب الاقتصاد، وفي هذا المبحث سنسلط الضوء لدراسة أثر الانفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار ودوره في توليد التضخم أو التخفيف من حدته

### المطلب الأول: ماهية التضخم

من خلال هذا المطلب سنعطي تعريفا للتضخم، أنواعه، وكذلك طرق قياسه حتى يمكننا فيما بعد تحديد أسبابه وتأثيراته المختلفة على الاقتصاد.

#### أولا: تعريف التضخم

لقد تعددت المفاهيم الاقتصادية في تحديد معنى لكلمة التضخم، ذلك لتعدد المعايير والاسباب المنشئة للظواهر الاقتصادية فمنهم من بنى تحديده لهذه الكلمة بناء على الأسباب، ومنهم من بنى تحديده على الخصائص

[1] محمد عرابي ، ***"أثر الانفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول المغرب العربي خلال الفترة (1990-2017)"***، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور –الجلفة الجزائر،2019، ص ص 102-101

[2] آمنة بومعزة ، ***" دور سياسة الانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر "***، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي ، الجزائر ، 2024 ص120

والاثار المترتبة عليه، فالتعريف المبني على أسباب التضخم ينص على أن التضخم هو:( زيادة معدل الانفاق والدخل )، أما التعريف المبني على خصائص التضخم فينص على أن التضخم هو:( الارتفاع المستمر في الاسعار)[1]؛

وفي مرجع آخر يعني التضخم: " وجود ارتفاع مستديم وعام في الأسعار وبإمكانه أن يعرف باللاتوازن الاقتصادي في سوق السلع والخدمات والذي يتميز بارتفاع مستمر للمستوى العام للأسعار" [2]؛

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن التضخم باختصار هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار بصورة مستمرة بفعل زيادة المعروض النقدي أو وجود اختلال في جانبي العرض والطلب.

**ثانيا: أنواع التضخم**

توجد عدة أنواع للتضخم يمكننا عرضها بشكل موجز استنادا لعدة معايير على النحو التالي:

1. **من حيث تدخل الدولة وإشرافها على نظام الأسعار:** ويعني ذلك وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد مع عدم ارتفاع الأسعار نتيجة لقيام الدولة بفرض رقابتها على الأسعار والخدمات ذات الأهمية الاقتصادية في حياة المستهلك او المنتج[3].

وهناك نوعين للتضخم المرتبط بهذا المعيار تتمثل في:

- **التضخم الظاهر:** يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع الأسعار والأجور ويكون دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه ا لارتفاعات [4]؛
- **التضخم المكبوت:** لا يعد هذا النوع من التضخم تضخما بالمعنى المتعارف عليه- وذلك لعدم وجود ارتفاع محسوس في المستوى العام للأسعار ويظهر هذا النوع على اثر التدخل الحكومي ومحاولة كبح جماح الارتفاع المستمر في الاسعار[5].

---

[1] أنس قريب الله احمد ابراهيم و زينب بشير علي عبدالله، "***نموذج قياسي للعوامل المؤثرة على التضخم في السودان بإستخدام السببية خلال 1990-2015م***"،مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث ،العدد 10 ، 2017، ص 63.

[2] جيرارد فونوني-فارد، ترجمة محمد هيثم أحمد العزاوي، ***" مقدمة في التحليل الاقتصادي –الاقتصاد للجميع"***، المنظمة العربية للترجمة، بيروت-لبنان ، الطبعة الأولى،2013 ص284

[3] صالح أحمد علي جامح، ***"الاقتصاد الكلي (بين النظرية والتطبيق)"***، فهرسة المكتبة الوطنية للنشر، السودان، 2018، ص227

[4] مصطفى فيطس ، ***"السياسات المالية والضريبية للحد من أثر التضخم في الجزائر"***، مجلة الاقتصاد الحديث و التنمية المستدامة، المجلد 5، العدد2 ،2022، ص 77

[5]مرتضى حسين لفتة البديري، ***"أثر الإنفاق العام على التضخم في العراق للمدة (2003-2017)"***، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد خاص، 2022، ص 272

2. **من حيث تباين واختلاف القطاعات الاقتصادية:** يقسم التضخم حسب هذا المعيار إلى نوعين هما:

- **التضخم السلعي:** هو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك ويحقق أرباحا مؤقتة لدى منتجي هذه السلع[1]؛
- **التضخم الرأسمالي:** هو التضخم الذي يصيب أسعار السلع الاستثمارية، والذي يولد معه أرباحا مؤقتة لدى منتج هذه السلع الاستثمارية.

3. **من حيث حدة الضغط التضخمي:** يسمى ايضاً بالدورة الخبيثة للتضخم ويحدث نتيجة لارتفاع الأسعار بشكل كبير يقود إلى زيادة الأجور بشكل ينسجم مع هذه الزيادة في الأسعار، وارتفاع تكاليف الإنتاج في القطاعات الإنتاجية، مما يتسبب في تقليل أرباح هذه القطاعات ويدفعها إلى زيادة أسعار منتجاتها[2]، وتندرج ضمن هذا المعيار الأنواع التالية:

- **التضخم العادي:** عند زيادة عدد السكان تزداد احتياجاتهم، فتضطر الدولة إلى تمويل جانب من الإنفاق العام عن طريق إصدار نقود بلا غطاء، مما يؤدى بالنتيجة إلى ارتفاع الأسعار، وهذا النوع من التضخم تعاني منه الغالبية العظمى من الدول، لذا تخطط الدول إلى تنظيم الأسرة وتحديد الولادات؛
- **التضخم الجامح:** في ظل هذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار بسرعة فائقة، وهذا النوع من التضخم يؤدي إلي تدهور العملة المحلية وانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية والذهب وانتشار ظاهرة الدولرة – أي جعل الدولار مخزن للقيمة وذلك بشرائه بالعملة المحلية مما يؤدي إلي زيادة سعره مقابل العملات الوطنية[3]؛
- **التضخم الزاحف:** يتميز هذا النوع من التضخم بالارتفاع البطيء في المستوى العام للأسعار بدون توقف ، مما يترتب عنه زيادة في تداول النقد وبالتالي يصعب على السلطات المعنية التحكم في الوضع، فتفقد النقود قوتها الشرائية ودورها كوسيط للتبادل وصفتها كمستودع للقيمة الأمر الذي

---

[1] فيطس مصطفى، ***مرجع سبق ذكره***، ص 77

[2] صالح أحمد علي جامح، ***مرجع سبق ذكره***، ص228

[3] ماهر عبد الوهاب حامد أبو زيادة ، ***" تطور معدلات التضخم في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990–2021)"***، مجلة مستخرج مصر المعاصرة، العدد544، 2021، ص 394

يدفع بالأفراد نحو التخلص منها واستثمارها في قطاعات غير إنتاجية مبددة للثروة مثل : الأراضي والمباني ، الأجهزة الكهربائية وغيرها أو يتجهون نحو الاستثمار في شراء الأسهم والسندات[1]؛

### 4. من حيث مصدر الضغط التضخمي

يحدث الارتفاع في المستوى العام للأسعار حسب هذا المعيار نتيجة لمصدرين هما كالاتي:

- **تضخم نتيجة فائض الطلب:** ويحدث نتيجة زيادة الطلب الكلي [2]، يرافقه عرض ثابت من السلع والخدمات مما يؤدى إلى ارتفاع الأسعار[3]، كما يمكن أن يحدث هذا النوع نتيجة لعوامل أخرى نذكر منها[4]:
  - **فجوة الناتج الحقيقي:** تؤثر فجوة الناتج الحقيقي المتمثلة في الفرق بين الناتج الاقتصادي الفعلي والمحتمل، بشكل كبير على التضخم، حيث يتجاوز الطلب العرض عندما يتجاوز الاقتصاد ناتجه المحتمل، مما يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية؛
  - **المعروض النقدي:** يلعب مستوى المعروض النقدي في الاقتصاد دورًا حاسمًا في تحديد التضخم يمكن أن تؤدي زيادته دون زيادة مقابلة في الناتج إلى فائض في السيولة وارتفاع الأسعار؛
  - **الإنفاق الحكومي:** يؤثر إجمالي الإنفاق الحكومي بشكل مباشر على التضخم حيث يمكن أن يؤدي ارتفاعه إلى تحفيز الطلب والضغط على الأسعار لرفعها؛
  - **إجمالي الواردات:** يمكن أن يؤدي ارتفاع الواردات إلى ارتفاع الطلب على السلع الأجنبية، مما قد ينجم عنه حدوث ضغوط تضخمية.
- **تضخم نتيجة ارتفاع النفقات الإنتاجية:** يحدث نتيجة ارتفاع نفقة الإنتاج، دون ان تكون هناك زيادة في الطلب على السلع والخدمات، والسبب في ارتفاع تكلفة أو نفقة الإنتاج يعود في الغالب إلى ارتفاع أجور العمال عن طريق النقابات، دون ان يقابل ذلك الارتفاع زيادة في الإنتاج[5].

---

[1] بلقاسم بلقاضي، " ***التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر"***، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد28، المجلد2، 2013، ص 146

[2] Zegeye Mulu ,Semeneh Bessie & Gemechu Mulatu, ***"Inflation Threshold and Economic Growth of Ethiopia"***, ***J. Soci. Sci. & Hum. Res., Jan. – June, 2025, 1(1),*** **P3**3

[3] جمال الدين صادقي ، ***"محددات النمو الاقتصادي وعلاقتها بتحولات التنمية المستدامة 8حالة الجزائر_"***، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2023، ص 48

[4] Okon E. A., Eke A. F. and Morgan M. O. ***, "INFLATION THEORY: A THEORETICAL REVIEW OF DEMAND-PULL AND COST-PUSH INFLATION EFFECT ON NIGERIA ECONOMY"***, African Journal of Economics and Sustainable Development , Volume 6, Issue 3, 2023 ,P36

[5] أحمد محمد أحمد أبو طه، ***"التضخم النقدي"***، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية –مصر، 2012، ص86

**ثالثا: طرق قياس معدلات التضخم**

يتمثل قياس التضخم في العملية التي يتم فيها تحديد معدل التغير في الأسعار في الاقتصاد على مر الزمن، وهناك عدة طرق لقياسه أبرزها نجد:

- **مؤشر أسعار المستهلك (CPI) Consumer Price index**: يعتبر من أهم مقاييس التضخم والذي يقيس تغيرات أسعار التجزئة لسلة مكونة من عدد كبير من السلع والخدمات التي يستهلكها القطاع العائلي، ويعد مؤشر أسعار المستهلك المؤشر الأكثر أهمية لقياس مدى تأثر مستويات المعيشة للمستهلكين بتغيرات الأسعار[1].
- **الرقم القياسي لأسعار المنتج (PPI) Producer Price Index**: يقيس هذا الرقم أسعار السلع عند المراحل المختلفة لعملية الإنتاج، فهناك أرقاماً قياسية لكل من السلع النهائية والسلع والوسيطة والمواد الأولية، وتُعد هذه الأرقام أكثر دقّة من الرقم القياسي لكل السلع، فالأسلوب الأخير يؤدّي إلى المبالغة في التغيّرات السعرية، فإذا حدث ارتفاع في سعر سلعة معيّنة، وكانت هذه السلعة تدخل في مراحل صناعية عدّة، فعندما تحتسب الرقم القياسي لسعر هذه السلعة، فإن السلعة السعرية ستكرر بعدد استخدامات هذه السلعة بالمراحل الصناعية المختلفة، وعادة ما تؤدي حركات الأرقام القياسية هذه إلى تغيرات الرقم القياسي لأسعار المستهلك، مما تمنح فرصة إمكانية التنبؤ مسبقاً بذلك[2].
- **المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي IDP** : هو رقم قياسي يستخدم لقياس التغير في أسعار السلع والخدمات المتاحة والتي تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي ويمكن الحصول عليه من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة وضرب حاصل القسمة في المئة (100)، حيث تولي العديد من المنظمات الدولية وبالأخص صندوق النقد الدولي كمؤشر أو دليل لوجود ضغوط تضخمية كونه يحتوي على كافة السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد المحلي.

[1] عبد الرحمن محمد السلطان، ***مرجع سبق ذكره***، ص19

[2] مرتضى حسين لفتة البديري، ***مرجع سبق ذكره***، ص273

## المطلب الثاني: أسباب التضخم وآثاره الاقتصادية

يعد التضخم من أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول لما له من آثار مباشرة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ويعود ظهوره إلى مجموعة من الأسباب تتعلق بعوامل داخلية وخارجية، نقدية وهيكلية، تؤثر في العرض والطلب.

### أولا: أسباب التضخم

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى نشوء التضخم، وتختلف باختلاف طبيعة الاقتصاد والسياسات المتبعة. ويمكن تصنيف هذه الأسباب إلى المحاور التالية [1]:

- **تضخم ناشئ عن التكاليف؛** ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في المؤسسات الاقتصادية، كمساهمة إدارات الشركات في رفع رواتب مناسبيها من العمال ولاسيما الذين يعملون في المواقع الإنتاجية، إضافة إلى ارتفاع تكاليف مختلف مراحل الدورة الإنتاجية) تخزين استغلال، توزيع، الخ؛
- **تضخم ناشئ عن الطلب؛** ينشأ هذا النوع لما تكون هناك زيادة في الطلب النقدي تفوق العرض المتاح من السلع والخدمات، أي أن الزيادة في الطلب لن تقابل بزيادة في الإنتاج عند وصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل فالنتيجة إذن هي ارتفاع الأسعار دون أن تتوقف عند حد معين ، لأنه في نفس الوقت سوف تستفاد بعض الفئات وتتضرر الأخرى على الرغم من محاولاتها أن تحافظ على مستوى معيشتها و ذلك من خلال الاستعانة بمدخراتهم أو مكتنزاتهم السابقة أو الاقتراض ،كل هذا سيؤدي إلى حدوث زيادة جديدة في الأسعار إضافة إلى المطالبة بزيادة الأجور مما يؤدي إلى زيادة التكاليف ثم الأسعار مرة اخرى[2]؛
- **تضخم ناتج من تغيرات كلية في تركيب الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني؛** حتى لو كان هذا الطلب مفرطاً أو لم يكن هناك تركز اقتصادي، إذ تكون الأسعار قابلة للارتفاع وغير قابلة للانخفاض على الرغم من انخفاض الطلب؛

---

[1] علي مكيد، علاء الدين عشيط، ***"أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم حالة الاقتصاد الجزائري (1990-2015)"***، بحوث اقتصادية عربية، العددان 78-79، 2017، ص 73

[2] زينة أكرم عبد اللطيف النداوي ، ***" تأثير أهم العوامل الاقتصادية في معدلات التضخم في العراق"***، مجلة العلوم الإحصائية، العدد الثامن عشر، 2023، ص 27

- **تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دولة أخرى؛** حيث ينعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي، ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم الذي يتجلى في انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بمعدلات كبيرة[1].

**وتجدر الإشارة إلى وجود عوامل أخرى تدعوا لحدوث التضخم نذكر منها:**

- أيضا قيام الدولة بتنفيذ مشاريع تنموية اقتصادية واجتماعية، حيث تستدعي هذه الأخيرة إنفاقا على أوسع نطاق من القطاعين العام والخاص ، وكل إنفاق يولد دخلا وكل دخل جديد يظهر يؤدي إلى مزيدا من الإنفاق و إذ لم يستجب القطاع الإنتاجي بسرعة لزيادة الطلب فإنه لا بد أن يظهر لون من التضخم مصاحب للتنمية الاقتصادية والاجتماعية[2]؛
- وتعتبر سياسة احداث عجز في الميزانية العامة من بين الأسباب الرئيسية لتفشي الظاهرة التضخمية والتمويل بالعجز هو وسيلة متعمدة تلجا اليها الحكومات وهي على علم بآثارها الضارة، ومن قبيل الافتراض أن ذلك سبيل لإنعاش الحركة الاقتصادية وتوفير رواج الاشغال وتنفيذ برا مجها المدنية أو العسكرية؛
- كذلك توسع البنوك في إصدار الائتمان هي أحد أسباب التضخم فقد ترى الحكومة أن السياسة المالية الحكيمة تقتضي في ظروف معينة إصدار القوانين التي تؤدي بالبنوك الى التوسع في الائتمان وفتح الاعتمادات ومنح القروض فتنص مثلاً على تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي الذي تلتزم بنوك الودائع بإيداعه للبنك المركزي أو تخفيض الغطاء الذهبي، وبذلك تزداد قدرة البنوك في خلق الائتمان فيؤدي ذلك الى تضخم ينشأ عنه ارتفاع في الأسعار[3].

**ثانيا: الآثار الاقتصادية للتضخم**

يؤثر التضخم بشكل واسع اقتصاديا و على جوانب اجتماعية و حتى سياسية في الدول التي ينشأ بها، وعليه يمكننا إيجاز أهم الآثار المترتبة عن هذه الظاهرة في النقاط التالية[4]:

---

[1] على مكيد، علاء الدين عشيط، ***مرجع سبق ذكره***، ص 73

[2] عون خير الله عون، "***مبادئ الاقتصاد***"، مكتبة بستان المعرفة، مصر، 2015، ص 170

[3] أنس قريب الله أحمد إبراهيم، زينب بشير علي عبد الله، "***نموذج قياسي للعوامل المؤثرة على التضخم في السودان باستخدام السببية خلال الفترة(1990-2015)***"، مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث- العدد 10 – 2017م.، ص64

[4] ميس توفيق مسلم، "***استخدام أسلوب استهداف التضخم في الدول النامية وإمكانية تطبيقه في سورية***"، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين – سورية، 2015، ص ص 32-33

- تؤدي الارتفاعات المستمرة في الأسعار إلى فقدان النقود لقوتها الشرائية، ومنه فقدان الأفراد ثقتهم بعملتهم الوطنية وهو ما يفقدها وظيفتها كمخزن للقيمة؛
- يؤدي الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً دون أن يترافق ذلك مع ارتفاع في أسعار السلع الأجنبية المنتجة في الخارج، ما يؤثر سلباً على الطلب العالمي على السلع المحلية أي على حجم الصادرات ويترافق ذلك مع زيادة الطلب المحلي على السلع الأجنبية لانخفاض قيمتها مقارنة مع السلع وتؤثر هذه العملية على الميزان التجاري حيث تسبب في زيادة عجزه وبالتالي زيادة في عجز ميزان المدفوعات؛
- توسيع الفروق الطبقية في المجتمع حيث أن الفئة المتضررة بشكل أكبر من التضخم هي أصحاب الدخول المنخفضة التي يزيد فقرهاً فقرا مقارنة مع أصحاب الدخول المرتفعة التي تزداد غنا ما يؤدي إلى خلق مشاكل اجتماعية وأخلاقية وحالة من عدم المساواة في المجتمع؛
- يؤثر سلبا على الاستثمار من عدة جوانب[1]:

– تشجيع استخدام المدخرات في شراء المعادن النفيسة وشراء العقارات والتحف بدلا من استخدام المدخرات في الاستثمار المنتجة نظرا لارتفاع الاسعار هذه الاصول في أوقات التضخم؛

– يشجع التضخم الانشطة الاستثمارية سريعة الدوران مثل الانشطة الصناعية والزراعية وذلك لانخفاض معدل دوران راس المال فيها وصعوبة التنبؤ باتجاهات الاسعار في المستقبل.

## المطلب الثالث: دور الانفاق الحكومي في ضبط مستويات التضخم

يعد الإنفاق الحكومي أداة فعالة للسياسة المالية في توجيه الاقتصاد وتحقيق الاستقرار السعري خاصة في مواجهة التضخم. وعليه يعد فهم هذه العلاقة أمرا ضروريا لتقييم فعالية الانفاق في مواجهة التضخم وتحقيق الاستقرار السعري.

### أولا: تحديد العوامل المؤثرة في علاقة الإنفاق الحكومي بالتضخم

يتوقف تأثير الإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار على مجموعة من المحددات والعوامل الاقتصادية، التي قد تُعزز هذا التأثير أو تُقيده. فليس كل إنفاق حكومي يؤدي بالضرورة إلى التضخم، بل تختلف النتائج باختلاف الظروف الاقتصادية وطبيعة الإنفاق ووسائل تمويله. فيما يلي شرح مفصل لأهم هذه المحددات:

[1] Ebtihag Hashim Mohammed Algzoli, ***"The inflation function in the Sudanese economy for the period (1992-2022)"***, Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences (JEALS) • Vol 8, Issue 2 (2024),p61

1- **الوضع الاقتصادي العام:** يعتبر الإنفاق ورقة رابحة في يد الحكومة تعمل من خلاله على إعادة ضبط الوضع الاقتصادي وتحقيق التوازن، حيث يمكنها من التدخل بفعالية لإعادة التوازن عند حدوث اختلالات اقتصادية. ففي حالات الركود أو الانكماش، تلجأ الحكومة إلى زيادة الإنفاق لتحفيز الطلب الكلي وتشجيع الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة مما يساعد على تنشيط الدورة الاقتصادية. أما في حالات التضخم حيث يتجاوز الطلب الكلي القدرات الإنتاجية للاقتصاد، فإن الحكومة تعمل على خفض الإنفاق بهدف تقليل الضغوط على الأسعار والحد من تفاقم التضخم وذلك إما برفعه أو خفضه حسب الوضع الاقتصادي السائد سواء كان تضخما أو انكماشا[1].

2- **أساليب تمويل الإنفاق الحكومي:** يتأثر المستوى العام للأسعار بدرجة كبيرة بطريقة تمويل الإنفاق، فعندما ترتفع مستويات هذا الأخير بشكل مستمر تصبح الإيرادات الضريبية غير كافية لتغطيته، مما يدفع الحكومات إلى البحث عن مصادر تمويل بديلة. وفي هذا الإطار تلجأ العديد من الدول إلى الاقتراض سواء من الداخل أو من الخارج لتلبية احتياجاتها التمويلية، كما قد تتجه بعض الدول إلى إصدار نقدي جديد وهو ما يعرف بالتمويل التضخمي، الذي يؤدي عادة إلى زيادة الكتلة النقدية في الاقتصاد وبالتالي يساهم في تصاعد الضغوط التضخمية. وكقاعدة عامة فإن تمويل الإنفاق من خلال الإصدار النقدي الجديد يؤدي غالبا إلى ارتفاع ملحوظ في المستوى العام للأسعار، لا سيما إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى التشغيل الكامل أو إذا كان الجهاز الإنتاجي يعاني من ضعف في المرونة وعدم القدرة على الاستجابة السريعة للطلب المتزايد. أما إذا تم تمويل الإنفاق من خلال تحويل جزء من القوة الشرائية من القطاع الخاص إلى القطاع العام، فإن الأثر التضخمي يكون محدودا وقد لا يظهر إطلاقا لأن الطلب الكلي لا يشهد زيادة فعلية بل يعاد توجيهه فقط[2].

3- **نوعية الإنفاق الحكومي ومدى إنتاجيته:** يمكن للإنفاق أن يحدث ضغوطا تضخمية، لاسيما إذا تم توجيهه على شكل تحويلات نقدية مباشرة لصالح الفئات الفقيرة، دون مراعاة لانعكاسات هذه التحويلات على القدرة الشرائية لتلك الفئات.

---

[1] إيمان بن زروق، "***التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري***"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2020 ،ص 76.

[2] آمنة بومعزة، ***مرجع سبق ذكره***، ص123

فعندما ترتفع الدخول النقدية دون أن يقابلها توسع في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي خصوصا على السلع الأساسية وإذا لم يتم مراعاته في التخطيط المالي مدى قدرة الجهاز الإنتاجي على تلبية هذا الطلب الإضافي، فإن النتيجة ستكون ظهور فائض في الطلب مما يدفع الأسعار إلى الارتفاع خاصة في فئة السلع الضرورية التي تتركز عليها هذه الزيادة في الإنفاق[1].

كذلك زيادة بعض أنواع الإنفاق خاصة في ظل ضعف إنتاجيتها، قد تؤدي إلى تفاقم الضغوط التضخمية. ويقصد هنا تحديدا ذلك الإنفاق غير المنتج أي الذي لا يحقق عائدا اقتصاديا مباشرا بعد صرفه، ولا يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أو في خلق قيمة مضافة ونخص بالذكر الانفاق الاستهلاكي لذلك وجب تخفيضه قدر الإمكان في حالات التضخم عكس الانفاق الاستثماري[2].

4- **حسب توقعات التضخم**: حيث تختلف آثار التضخم ونتائجه باختلافه ما إذا كان متوقعا أم لا، فالتضخم الغير متوقع يحدث إعادة توزيع الدخل الحقيقي فبعض الأفراد لا تتأثر دخولهم الحقيقية من التضخم وذلك لأن زيادة الأسعار قد تتوافق مع زيادة دخولهم، حيث تكون بنسبة تتوافق مع معدل الزيادة في الأسعار كذلك الحال بالنسبة لبعض الأصول التي ترتفع أسعارها بنسبة أكبر من الزيادة في المستوى العام للأسعار، ومن ناحية أخرى يخسر الأفراد الذين لا تتغير دخولهم أو تزداد بنسبة أقل من الارتفاع في الأسعار. أما في حالة التضخم المتوقع فإن الأفراد يحاولون حماية أنفسهم من آثار التضخم بتعديل توقعاتهم عن الأسعار[3].

## ثانيا: أثر الانفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار في إطار نموذج الطلب الكلي–العرض الكلي

كما هو معلوم أن نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي مهم جدا لدراسة وتحديد مستويات الناتج والتضخم، كون الأداتين الأساسيتين لتحديد الإنتاج والاسعار في الأسواق هما دالتي الطلب والعرض (IS-LM)، وبالتالي سنحاول توضيح انتقال منحنى الطلب الكلي بسبب تغيرات الإنفاق الحكومي ومنه أثر هذا الأخير على التضخم من خلال الشكل التالي:

---

[1] محمد شقره راجي، "***تقييم دور الإنفاق الحكومي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وفقا لمربع كالدور(دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوري)***" ، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد، جامعة طرطوس ، الجمهورية العربية السورية، 2023، ص 77

[2] عبد الكريم تقار ، "***آليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة –حالة الجزائر–***"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2013، ص76

[3] عادل محمد عطية ضو، "***أثر الانفاق الحكومي على التضخم وانمو في الناتج المحلي الإجمالي***" ، مجلة البيان العلمية،العدد18، 2024، ص113

**الشكل رقم (07): أثر التوسع في الإنفاق الحكومي على التضخم**

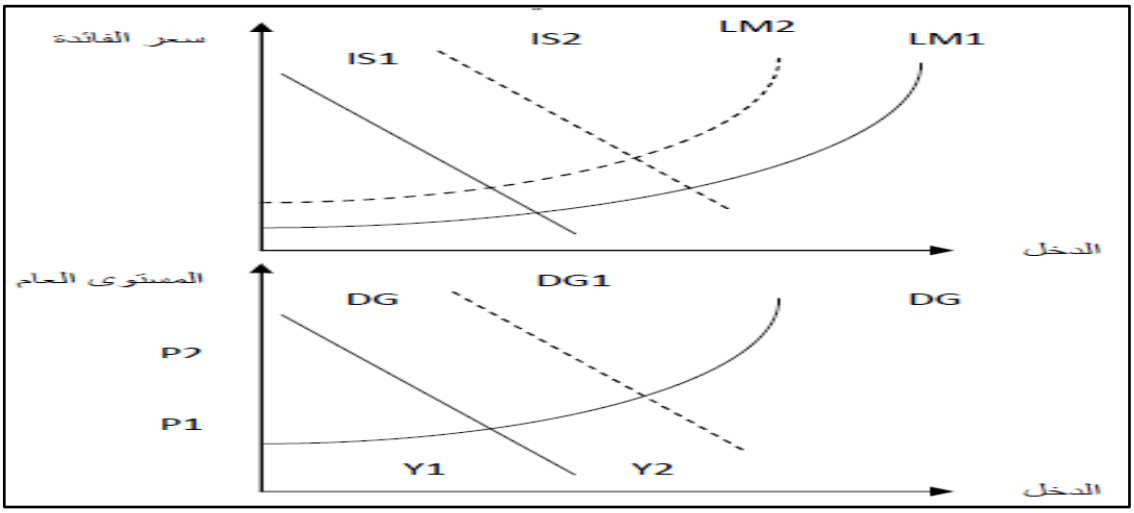


**المصدر**: آمنة بومعزة ،"***أثر سياسة الانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر***"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2024، ص124

من خلال الشكل يتضح أنه عند التوسع في الانفاق العام بمقدار سيؤدي ذلك إلى زيادة في الطلب الكلي، حيث ينتقل منحنى الطلب الكلي نحو اليمين وهذا يؤدي إلى زيادة في الاستثمار والعمالة الناتجة عن انخفاض أسعار نحو اليمين وفي الأخير تكون المحصلة الزيادة في المستوى العام IS الفائدة وارتفاع الدخل. وبالتالي انتقال منحنى للأسعار، وبما أن الأسعار مرنة فإن ارتفاعها سيؤدي إلى انخفاض قيمة العرض الحقيقي مما يعني انتقال منحنىLM نحو اليسار ليرتفع سعر الفائدة من جديد مع انخفاض الدخل الناتج عن انخفاض الطلب الكلي من جديد، وبالتالي انخفاض الأسعار ولكنه يبقى أعلى من الحالة الأولى[1].

وعليه نستنتج مما سبق أن المبالغة في الانفاق الحكومي تؤدي إلى ارتفاع مستويات التضخم في حالة عجز الاقتصاد الوطني عن تلبية الطلب المتزايد على السلع والخدمات ويستمر أثره في التزايد إذا لم يكن هناك تحسين في القدرات الإنتاجية للاقتصاد.

هذا و قد أضاف كنيز في تفسيره للعملية التضخمية من خلال التفاعل بين قوى الطلب الكلي والعرض الكلي، أي أن الزيادة في الطلب الكلي التي تتضمن زيادة الإنفاق الكلي بشقيه العام وبضمنه الاستثمار العام والخاص وكذلك زيادة صافي عائد التجارة الخارجية( الصادرات والواردات ) ستؤدي الى حالة تضخمية، إذ أكد

[1] محمد عرابي ، ***مرجع سبق ذكره***، ص ص 106-107

كينز أن اختلال العلاقة بين أسواق السلع والخدمات من جهة، وأسواق عناصر الإنتاج من جهة أخرى سينعكس بصورة فجوات تضخمية[1]. وميز حالتين اثنتين هما[2]:

- **حالة التشغيل الجزئي (الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل)**: وهي الحالة التي لم يصل فيها الاقتصاد إلى توظيف جميع عوامل إنتاجه، ومن ثم فإن أي زيادة تحدث في الإنفاق الحكومي (الطلب الكلي) سوف تؤدي إلى زيادة في الإنتاج وقد لا تؤدي إلى حدوث التضخم بالضرورة، حيث يمكن لهذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار أن يقع في الاقتصاد نتيجة جمود الجهاز الإنتاجي مما يقلل من الاستجابة الكاملة للأسعار أو الاستجابة التي تجعل هذه الزيادة تتحقق كلها في شكل زيادة في الإنتاج؛
- **حالة التشغيل الكامل (الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل)**: وهي الحالة التي يصل فيها الاقتصاد إلى توظيف كل عوامل الإنتاج، وبالتالي فأي زيادة في الطلب الكلي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار نظرا لثبات الناتج القومي الحقيقي.

وعلى اعتبار أن كل مدرسة اقتصادية تقوم بإعطاء نصائحها تجاه أوضاع اقتصادية معينة وتحت عنوان السياسة الاقتصادية فإن الكينزيه نصحت بزيادة الانفاق الحكومي في حالة الانكماش زيادة أكبر من الإيرادات الحكومية الجارية ويغطي العجز بالاقتراض من البنوك. أما في حالة التضخم فيجب العمل باتجاه عكسي أي باتجاه خلق فائض في الميزانية وعلى ذلك فانه في فترة التضخم حيث يزيد العرض على الطلب زيادة تفوق قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع و الخدمات عند مستوى التشغيل الكامل فانه لابد أن تتجه السياسة المالية إلى تقييد الطلب عن طريق خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب مع تكوين فائض بالميزانية لامتصاص جانب من القوة الشرائية وحجزه عن التداول حتى يمكن وقف الضغط التضخمي و إعادة التوازن والاستقرار إلى النظام الاقتصادي[3].

---

[1] سعود زايد مشكور العامري، ***"محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق"*** ،دار زهران للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية، الأردن ، 2014ص17

[2] رسول حميد، مولوج رمضان، " ***دراسة قياسية تحليلية لأثر تغير إحدى مكونات الطلب الكلي أو العرض الكلي على التضخم في الجزائر للفترة 2000-2017"***، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد04، العدد06، 2019 ص76

[3] حازم الببي، ***"الاقتصاد الكلي"*** ، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس- لبنان،2006، ص 272

## المبحث الرابع: أثر الإنفاق الحكومي على التوازن الخارجي

يساهم الإنفاق الحكومي في توجيه النشاط الاقتصادي داخل الدولة، لكن أثره لا يتوقف عند الحدود المحلية بل يمتد ليؤثر على العلاقات الاقتصادية الخارجية خاصة من خلال ميزان المدفوعات. ومن هنا تبرز أهمية دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتوازن الخارجي وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

### المطلب الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

تعد دراسة أثر الإنفاق الحكومي على التوازن الخارجي مدخلا مهما لفهم آليات تعامل الدولة مع العالم الخارجي ولا يمكن الوصول إلى تحليل دقيق دون الإلمام بأحد أبرز المفاهيم في الاقتصاد الدولي وهو ميزان المدفوعات. وانطلاقا من هذه الأهمية سوف نستعرض في هذا المطلب ماهية ميزان المدفوعات ومكوناته الأساسية.

#### أولا: تعريف ميزان المدفوعات

تعددت التعارف التي أعطت مفهوما لميزان المدفوعات وسنحاول عرض البعض منها فيما يأتي:

يعرف على أنه:" الصورة المكثفة للعلاقات الاقتصادية الدولية، وهو يبين صافي تعامل الاقتصاد في علاقته مع اقتصاديات العالم الأخرى، وبتعبير آخر يمثل ميزان المدفوعات الصورة المحاسبية لهذه العلاقة، والمعاملات التي يجري تسجيلها في ميزان المدفوعات يمكن تقسيمها إلى:

- **معاملات تجارية:** والتي تشمل حركة السلع والخدمات من وإلى الدولة، ويسمى الميزان التجاري أو الحساب الجاري؛
- **معاملات رأسمالية:** تشتمل على حركة رؤوس الأموال من وإلى الدولة ويسمى بالميزان الرأسمالي[1].

كما عرفه صندوق النقد الدولي سنة 1977 في مؤلف الشهير الذي صدر بعنوان:

(Manuel de la Balance des Paiements) كما يلي: "ميزان المدفوعات هو مجموعة من الحسابات التي تيتم ضمن فترة زمنية بتسجيل نظامي[2]؛

وبناء على ما سبق يمكن تعريف ميزان المدفوعات بشكل شامل ونقول: بأنه سجل محاسبي شامل يوثق كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين دولة معينة وبقية دول العالم خلال فترة زمنية محددة، غالبا ما تكون سنة. ويتضمن هذا السجل ما يتعلق بتبادل السلع والخدمات، وحركة رؤوس الأموال، بالإضافة إلى التحويلات المالية،

[1] حسن خلف فليح ، ***"العلاقات الاقتصادية الدولية"***، مؤسسة الوراق للنشر، مصر، 2001، ص 73

[2] وسام ملاك، " ***الظواهر النقدية على المستوى الدولي (قضايا نقدية ومالية)***، دار المنهل اللبناني، لبنان 2001، ص 16

سواء كانت جارية أو رأسمالي، كما يعد أداتا أساسية لقياس العلاقة الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي، حيث يعكس مدى قدرة الاقتصاد الوطني على التفاعل مع الاقتصاد العالمي، واستيعاب التغيرات المالية والتجارية الدولية.

**ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات**

تظهر أهمية ميزان المدفوعات في النقاط التالية:

- يسجل ميزان المدفوعات موارد الدولة واستخدامات العملات الأجنبية، وبالتالي يظهر عرض العملة والطلب عليها مقابل العملات الأجنبية وهذا ما يساهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي، هذا ويمكن الاعتماد عليه كمؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية؛
- يعتبر أداة هامة لمساعدة السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد ،مثل تخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي و الجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية[1]؛
- يعكس قوة الاقتصاد وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف والتكاليف ... إلخ؛
- يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات التي تتعلق بالمبادلات التي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير، أو تلك التي تتبع وسائل لتغطية هذه الالتزامات[2]؛
- يعتبر مرجع للمعلومات تبنى على أساسه القرارات النقدية والمالية؛
- يعكس قوة الاقتصاد الوطني من خلال حجم الصادرات والواردات[3].

**ثالثا: المكونات الأساسية لميزان المدفوعات**

بموجب التعديل الذي أجراه صندوق النقد الدولي عام 1993، تم إعادة هيكلة مكونات ميزان المدفوعات لتتوافق مع نظام المحاسبة القومية لعام 1993، ومع نظام الإحصاءات المالية العامة لعام 1997 الصادر عن

---

[1] وفاء بومدين ، " ***أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات –دراسة حالة الجزائر (1990–2018)***"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس ن الجزائر، 2020، ص ص97-98

[2] عمر مرزوق ، " ***أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات–دراسة مقارنة الجزائر تونس (2003–2023)***"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر ، 2023، ص 51

[3] جمال مساعدية ، "***أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1996–2016***" ، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر ، 2019 ، ص 118

الصندوق نفسه.وقد جاء هذا التعديل استجابة لتعقد وتشابك المعاملات الاقتصادية الدولية، الأمر الذي استدعى اعتماد تصنيف منهجي جديد، يقسم المعاملات إلى أقسام مستقلة، يخصص كل منها لنوع معين من المعاملات ذات الطبيعة الاقتصادية المتشابهة بهدف تسهيل التحليل ودقة التتبع الإحصائي[1].

وقد أدى هذا التطوير إلى اعتماد التقسيمات الرئيسية التالية لميزان المدفوعات يمكن تقديمها بشكل مختصر كما يلي:

1. **الحساب الجاري (الميزان التجاري)**: يعرف على أنه الحساب الذي يسجل جميع المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخول والتحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة[2]. ويتكون الحساب الجاري من الحسابات الفرعية التالية:
   - **حساب السلع والخدمات**: يتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية والتي تمر بحدود الدولة الجمركية وكافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والعالم الخارجي؛
   - **حساب الدخل الأولي**: يبين اساب الدخل الأولي تدفقات الدخل الأولي فيما بين الواردات المؤسسية المقيمة وغير المقيمة، وتمثل في العائد الذي يستحق للوحدات المؤسسية نظير مساهمتها في عملية الإنتاج أو مقابل توفير الأصول المالية وتأجير الموارد الطبيعية لوحدات مؤسسية أخرى، ويشمل الدخل الأولي المداخيل التالية: -تعويضات العاملين–توزيعات الأرباح–الأرباح المعاد استثمارها[3]؛
   - **حساب الدخل الثانوي**: يبين حساب الدخل الثانوي التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين، حيث يقيد فيه مختلف أنواع التحويلات الجارية لبيان دورها في عملية توزيع الدخل فيما بين الاقتصاديات، وقد تتخذ التحويلات شكلا نقديا أو عينيا، أما التحويلات الرأسمالية فتقيد في الحساب الرأسمالي[4].
2. **الحساب الرأسمالي والحساب المالي**: ويمكن إعطاء صورة مختصرة عن هذين الحسابين كما يلي:

---

[1] هبة طوال ، سهام محمدي، إحسان بن علي، "***سبل وآليات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري***"، مجلة البناء الاقتصادي، المجلد2، العدد 2، 2019، ص 5

[2] جهاد أحمد أبو السندس، عبد الناصر طلب نزال الزيود، " ***مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم وتطبيقات علمية***"، الطبعة الأولى، دار تسنيم للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2008، ص 279

[3] الحاج العربي منصوري، إلياس الشاهد، ***مرجع سبق ذكره***، ص 117

[4] صندوق النقد الدولي، ***"دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي"***، الطبعة السادسة.2009، ص 9

- **الحساب الرأسمالي:** يعرض هذا الحساب القيود الدائنة والمدينة للأصول غير المنتجة غير المالية والتحويلات الرأسمالية بين المقيمين وغير المقيمين، وكذلك التحويلات الرأسمالية دون حصوله في المقابل على أي قيمة اقتصادية كعائد مباشر كالمنح المقدمة من الحكومات أو المؤسسات المالية متعددة الأطراف إلى الاقتصاد المدين لاستخدامها في سداد الدين[1]؛
- **الحساب المالي:** يوضح هذا الحساب الصافي في عمليات اقتناء الأصول والخصوم المالية والتصرف فيها، ويمثل رصيده مجموع رصيدي الحسابين الجاري والرأسمالي أي صافي الإقراض (الفائض) او صافي الاقتراض (العجز) الذي يسجله الاقتصاد المعني في معاملاته مع العالم الخارجي[2].

3. **حساب السهو والخطأ:** يبنى ميزان المدفوعات على أساس القيد المزدوج الذي يكون فيه لكل عملية تتم مع الخارج قيدان أحدهما دائن والآخر مدين، وبالتالي يجب أن يكون متوازنا دائما أي ان المجموع الكلي للبنود المدينة لابد وأن يتساوى بالضبط مع المجموع الكلي للبنود الدائنة، وفي الواقع يكاد يكون مستحيل بالنسبة لمحاسبي ميزان المدفوعات أن يحصلوا على بيانات كاملة عن جانبي كل عملية تتم مع الخارج الأمر الذي يجعل هناك مجالات لعدم التوازن. وبالتالي فإن بند (السهو و الخطأ) يوازن هذا الاختلال لتحقيق التوازن المحاسبي[3].

**المطلب الثاني: آليات تعديل الاختلال في ميزان المدفوعات**

يعد ميزان المدفوعات أداة حيوية لقياس العلاقة الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي، إلا أن هذا الميزان لا يكون دائما في حالة توازن فقد تتعرض الدول لاختلالات يتطلب فهم أسبابها لتحديد الآليات الممكنة لمعالجته بما يضمن استقرار الاقتصاد الكلي. وفي هذا المطلب سيتم التطرق أولا إلى أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات ثم استعراض أبرز الآليات والسياسات التي تعتمدها الدول لإعادة التوازن لهذا الميزان.

---

[1] حميد سهير، «***دراسة قياسية لأثر تغير سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات*** *حالة* ***الجزائر***"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021، ص 44

[2] ***المرجع نفسه***، ص 44

[3] صالح أويابة، عبد الرزاق خليل، " ***أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990-2016***"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 2، 2018، ص169

**أولا: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات**

يظهر ميزان المدفوعات محاسبيا متزنا دائما، نتيجة لمبدأ القيد المزدوج المعتمد عند تسجيل كل عملية[1] ،وبالتالي عندما نتحدث عن الاختلال فإننا نتحدث عن وضعية العجز أو الفائض فيه، فالمقصود بذلك هو الرصيد الموجب أو السالب، وعادة ما يكون الاختلال في ميزان المدفوعات في صورة عجز في حسابه الجاري باعتباره من أكبر الحسابات التي يؤدي عجزها إلى أحداث آثار كبيرة على الاقتصاد الوطني[2]، و لهذا العجز أسباب عديدة أهمها ما يلي:

1. **أسباب موسمية:** تحدث الاختلالات الموسمية خاصة في الدول التي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على النشاطات الزراعية، ففي موسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض في معاملاتها مع الخارج، أما في آخر السنة فقد يتلاشى هذا الفائض و ربما يتحول إلى عجز، وفي مثل هذا الاختلال لا يتطلب ذلك سياسة معينة لمعالجته حيث من الممكن أن تتعدل هاته الاختلالات الموسمية على مدار السنة[3]؛
2. **أسباب دورية:** ترتبط الأسباب الدورية بالتقلبات الاقتصادية التي قد تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي متمثلة أساسا في فترات الانكماش التي يمر بها الاقتصاد العالمي وبالتالي ستشهد انخفاضا في جل المؤشرات الاقتصادية من الإنتاج والمدخلات والأسعار وتزداد معدلات البطالة وتنكمش الواردات وهو الأمر الذي قد يؤد إلى فائض في ميزان المدفوعات بشكل عام ، والعكس من ذلك تماما في فترات التضخم[4]؛
3. **أسباب هيكلية:** حيث تلازم اختلال ميزان المدفوعات لفترة طويلة وارتباطها يكون بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية إضافة إلى قدرتها الإنتاجية وبأساليب فنية متقدمة، وهذا ما ينطبق تماما على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي. حيث تتأثر هاته الصادرات في العادة بعوامل خارجية تتجسد في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية، و يعد

---

[1] منير خروف، ريم ثوامرية، ليندة فريحة، *" أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري:دراسة قياسية للفترة 2000-2016"*، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14، العدد 1، 2020، ص23

[2] محمود يونس، علي عبد الوهاب نجا، أسامة أحمد الفيل، *" التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية "*، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015، ص240

[3] وفاء بومدين، ***مرجع سبق ذكره***، ص130

[4] محمد زراقة ، *"آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية-حالة الجزائر 1990-2014"*، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015، ص51

الاختلال الهيكلي في ميزان المدفوعات السبب الرئيسي لتفشي ظاهرة التبعية الاقتصادية من طرف البلدان النامية اتجاه الدول المتقدمة[1]؛

4. **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:** توجد علاقة مباشرة بين سعر صرف العملة وميزان المدفوعات فارتفاع سعر الصرف فوق قيمته الحقيقية يجعل السلع المحلية أغلى بالنسبة للأجانب، مما يقلل الصادرات ويؤدي إلى عجز في الميزان. أما انخفاض سعر الصرف فيعزز الصادرات ويقلل الواردات ما قد يحقق فائضا لكنه قد يسبب ضغوطا تضخمية تؤثر على التوازن الخارجي. وبالتالي يمكن القول إنه إذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الذي يتناسب مع الأسعار السائدة في السوق المحلية، فإنه يؤدي إلى جعل السلع المحلية مرتفعة السعر مقارنة بالدول الأخرى، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الطلب الأجنبي عليها، وبالتالي ظهور عجز في ميزان المدفوعات والعكس صحيح في حالة تحديد القيمة الخارجية للعملة عند مستوى أقل مما يتناسب مع الأسعار السائدة في السوق المحلية مما ينتج عنه فائض في ميزان المدفوعات[2]؛
5. **الحركة المفاجئة لرؤوس الأموال:** حيث يؤثر هروب رؤوس الأموال في البلدان النامية إلى الخارج بصورة كمباشرة على ميزان المدفوعات، كونها تجعل البلد الذي يهرب منه رأس المال في عزوف دائم لرؤوس الأموال اللازمة للاستثمارات، ولاستيراد السلع الضرورية والوفاء بأعباء خدمة الدين وقد تؤدي الظاهرة إلى انخفاض معدلات الإنتاج والدخل والاستهلاك ، مما يؤثر بدوره في وضعية ميزان المدفوعات ويحدث عجزا متزايدا فيه[3]؛
6. **أسباب أخرى:** نجد أنه من بين الأسباب التي قد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات هو إقدام الدول على برامج تنموية اقتصادية واجتماعية، نتيجة انخفاض الإنتاجية لديها بسبب قلة أدوات الإنتاج، لذلك تقوم هاته الدول بمثل هذه البرامج أين تزداد وارداتها من الآلات والتجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج وغيرها من السلع التنموية لفترة طويلة نسبيا وقوم بتمويلها عنن طريق قروض طويلة الأجل تعقدها مسبقا، الأمر الذي سيؤثر على ميزان المدفوعات للدولة و بصفة خاصة على ميزان العمليات الجارية وميزان رأس المال طويل الأجل[4].

---

[1] جمال مساعدية، ***مرجع سبق ذكره***، ص ص 134-135

[2] عمر مرزوق ، ***مرجع سبق ذكره***، ص 68

[3] جمال مساعدية ، ***مرجع سبق ذكره***، ص 138

[4] سمية حاجي،" ***دور السياسة المالية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014***"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015، ص 141

**ثانيا: آليات تعديل اختلال التوازن في ميزان المدفوعات**

عند حدوث اختلال في ميزان المدفوعات فإن ذلك يتطلب تدخلا من خلال مجموعة من الآليات والسياسات الاقتصادية لإعادة التوازن. وسيتم عرض أبرز هاته الآليات المستخدمة لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات، وشرح كيفية تأثير كل منها في تصحيح وضع الاقتصاد الخارجي.

1. **التعديل عن طريق آلية السوق:** وها نميز حالتي اثنتين هما:

- **التعديل عن طريق آلية الأسعار:** يعد تعديل الأسعار من أبرز الآليات التقليدية لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات، خاصة في ظل نظام أسعار الصرف المرنة .وتعتمد هذه الآلية على التأثير المتبادل بين مستوى الأسعار المحلية وأسعار الصرف، بهدف استعادة التوازن الخارجي عبر تحسين ميزان المعاملات الجارية. ويرتبط نجاح هذه الآلية في استعادة التوازن مشروط بتحقق عامل أساسي، يتمثل في ثبات الأسعار المحلية أو عدم ارتفاعها بمعدل مماثل أو أعلى من معدل تغير سعر الصرف[1]؛
- **التعديل عن طريق الدخول:** تنطلق آلية الدخل في تحليلها لتوازن ميزان المدفوعات من الفرضية الأساسية التي تفيد بأن الاختلال في الميزان يؤدي إلى تغير حجم الدخل الوطني ومستوى التشغيل. وتعتمد هذه الآلية على مفهوم الميل الحدي للاستيراد ومضاعف التجارة لتفسير كيفية تأثير هاته المتغيرات على التوازن الخارجي، ويرتكز ها الاتجاه على الفرضيات الرئيسية التالية[2]:
  - يستقر الدخل الوطني عند مستوى اقل من التشغيل الكامل للموارد؛
  - الأسعار مرنة ولكن في اتجاه تصاعدي فقط؛
  - وجود نظام صرف ثابت، مما يتيح تسوية مدفوعات البلاد عن طريق استبدال عملتها مقابل عملات أجنبية أو ذهب، اما في حالة العجز فإنه يجب على السلطات بيع كمية من احتياطاتها من العملة الأجنبية أو الذهب من أجل الرفع في قيمة العملة الوطنية.

2. **التعديل عن طريق تدخل السلطات العامة:** في حالة اختلال ميزان المدفوعات، تلجأ السلطات الاقتصادية إلى مجموعة من السياسات التصحيحية. فعلى المستوى الداخلي، يتم استخدام أدوات مثل بيع الأسهم

---

[1] وفاء بوعون، "***تخفيضات العملة الوطنية بين إشكالية توازن ميزان المدفوعات ومعوقات العودة***"، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2015، ص ص 30،32

[2] محمد قواسمية، "***الاختيار الأمثل لنظام سعر الصرف ودوره في تحقيق توازن ميزان المدفوعات–دراسة حالة الجزائر للفترة 1990–2021)***"، أطروحة دكتوراهن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، الجزائر، 2024، ص ص 163-164

والسندات المحلية للأجانب لجذب النقد الأجنبي، وفرض رقابة على الصرف، وتطبيق الرسوم الجمركية أو نظام الحصص، إلى جانب دعم الصادرات أو خفض سعر صرف العملة. كما يمكن اللجوء إلى استخدام الاحتياطيات الدولية والذهب لتغطية العجز مؤقتًا. أما خارجيًا، فقد تعتمد الدولة على الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية أو البنوك الأجنبية، أو بيع جزء من احتياطاتها الخارجية، أو حتى بيع أصول تملكها السلطات العامة في مؤسسات أجنبية لمواطني تلك الدول بهدف الحصول على العملة الصعبة.[1].

**المطلب الثالث: دور الانفاق الحكومي في علاج العجز في ميزان المدفوعات**

يعتبر الإنفاق الحكومي أحد الأدوات الاقتصادية المهمة التي يمكن استخدامها لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات، وذلك من خلال تأثيره على الطلب الكلي، ومستوى الإنتاج والتجارة الخارجية.

حيث يتوقف دور الإنفاق الحكومي خاصة في التأثير على الصادرات والواردات من خلال التأثير على الطلب الكلي للمجتمع حيث أن تخفيض الإنفاق يؤدي إلى انخفاض كبير في الدخل ومن ثم انخفاض في الطلب الكلي ومنه الواردات، مما يساعد في توازن الميزان الخارجي للدولة مع وضع أثر المضاعف والمعجل في الحسبان كما أنه يمكن التأثير على الصادرات من خلال توجيه الإنفاق الحكومي إلى القطاعات الإنتاجية بالشكل الذي يدعم الصادرات[2] .

وللمحافظة على التوازن الخارجي تعمل السياسة الانفاقية للدولة على التأثير في ميزان المدفوعات والمحافظة على توازنه من خلال خفض الطلب الكلي عن طريق تخفيض الانفاق الحكومي الإجمالي وبالتالي انخفاض أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار الأجنبية ، حيث تصبح المحلية أكثر تنافسية منها في الأسواق الدولية مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي زيادة حجم الصادرات وانخفاض الواردات مما يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري و منه وضعية ميزان المدفوعات في حالة ما إذا كانت الدولة في حالة عجز ، ويحدث العكس في حالة الفائض وتكون بذلك سياسة الانفاق الحكومي مرغوبة خاصة في حالة مواجهة الدولة لعجز في ميزان مدفوعاتها[3].

---

[1] راجي محمد شقرة، ***مرجع سبق ذكره***، ص 46

[2] رضا مصطفى البدوي، "***الانفاق الحكومي في مصر و تأثيره على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة2020– 1991***."، *المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلد05* (العدد20)،2022، ص 214.

[3] إبراهيم محمد حسين، سندس بهجت جميل، « ***قياس وتحليل أثر الانفاق العام على متغيرات المربع السحري لكالدور في المملكة العربية السعودية بال ستخدام التقنية الإحصائية للانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ardl للمدة 1991–2017*** " ، مجلة جامعة دهوك ، ، المجلد 22، العدد 1، 2019، ص ص 341-342

كما أن النفقات الاستثمارية المتعلقة بالمنشآت القاعدية والنفقات الموجهة لإنعاش الاستثمار العمومي، سواء كان خاص أو أجنبي على غرار الإنفاق الجبائي الذي تقدمه الدولة للمؤسسات في شكل نفقات عامة غير مباشرة من اجل التحفيز على الاستثمار وبالتالي دفع عجلة التصدير، بالإضافة إلى الإعانات المباشرة المقدمة من طرف الدولة للمستثمرين في سبيل دفع عجلة الإنتاج ، تساهم بدريجة كبيرة في توازن ميزان المدفوعات[1].

ومما سبق يمكننا القول أنه عندما يستخدم الإنفاق الحكومي بشكل منتج واستراتيجي فإنه يلعب دورا فعالا في تقليص العجز في ميزان المدفوعات وبالتالي تحقيق التوازن الخارجي.

[1] لامية بوحصان، ***" أثر السياسة المالية التوسعية على متغيرات المربع السحري Nicholas Kaldor في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 "*** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعاوم التسيير، جامعة أكلي محند اولحاج-البويؤة ، الجزائر ، 2018، ص 140

**خلاصة الفصل :**

يتضح من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل أن الإنفاق الحكومي يعتبر أداة رئيسية وهامة في يد الدولة لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي المحددة وفق كالدور، وقد تناولنا العلاقة بين هذا المتغير وكل هدف من هذه الأهداف بشكل نظري اعتمادا على ما قدمته مختلف المدارس الاقتصادية من تحليلات.

حيث أظهرت النظريات الاقتصادية تباينا في المواقف فيما يخص دور الإنفاق الحكومي فبينما ترى المدرسة الكينزية أنه ضروري لتحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة فرص العمل، تحذر بعض الاتجاهات الأخرى من آثاره السلبية مثل ارتفاع التضخم أو حدوث اختلال في الميزان الخارجي خاصة عند التوسع المفرط في الإنفاق.

وانطلاقا من ذلك تبرز المعالجة النظرية ضرورة مراعاة التوازن بين الأهداف الأربعة لمربع كالدور عند تصميم السياسة المالية، حيث قد يساهم الإنفاق الحكومي في تحقيق هدف معين لكنه قد يؤدي في الوقت ذاته إلى إحداث خلل في هدف آخر. وبالتالي فإن فاعلية هذا الإنفاق ترتبط بمدى قدرة السياسات المتبعة للتوفيق بين تلك الأهداف في إطار متسق ومستدام.

# الفصل الرابع:

## دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على أهداف مربع كالدور في الجزائر للفترة (1990-2023)

**تمهيد:**

بعد أن تناولت الدراسة في الفصول السابقة الإطار النظري لمتغيراتها ومساراتها المختلفة، ننتقل في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي، حيث سنعمل على قياس أثر الإنفاق الحكومي على متغيرات مربع كالدور الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2023). وسيتم ذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة(ARDL) ، الذي يعد من بين الأدوات القياسية الحديثة والفعالة في تحليل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات على المديين القصير والطويل.

وانطلاقا من أهداف الدراسة ومتطلباتها المنهجية، ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث رئيسية عناوينها جاءت كالتالي:

- **المبحث الأول** :الإطار النظري لمنهجية القياس والنموذج المعتمد.
- **المبحث الثاني** :تحديد وبناء النماذج القياسية للدراسة.
- **المبحث الثالث** :تطبيق نموذج ARDL لقياس أثر الإنفاق الحكومي على أهداف مربع كالدور في الجزائر.
- **المبحث الرابع** :اختبار جودة النماذج المقدّرة

## المبحث الأول: الإطار النظري لمنهجية القياس والنموذج المعتمد

سوف نتطرق في هذا المبحث لتقديم الإطار النظري لمنهجية القياس والنموذج المعتمد في هذه الدراسة، بداية بتعريف الاقتصاد القياسي، أهدافه ومنهجيته، ومن ثم عرض نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)، الذي سنعتمد عليه لاحقا في تحليل العلاقات الاقتصادية المختلفة بين الإنفاق الحكومي وأهداف مربع كالدور في الجزائر.

### المطلب الأول: الاقتصاد القياسي: الأهداف والمنهجية

يعد الاقتصاد القياسي أحد الأدوات الأساسية في التحليل الاقتصادي، حيث يجمع بين النظرية الاقتصادية والأساليب الرياضية والإحصائية بهدف دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية. ويكمن الهدف الرئيسي للاقتصاد القياسي في تفسير الظواهر الاقتصادية، تقدير العلاقات الكمية، والتنبؤ بالتطورات المستقبلية.

#### أولا: تعريف الاقتصاد القياسي وأهدافه

سنتناول فيمايلي تعريف الاقتصاد القياسي بشكل عام، بالإضافة إلى أهدافه المختلفة.

1. **تعريف الاقتصاد القياسي** يعتبر الاقتصاد القياسي أحد فروع علم الاقتصاد الذي يختص بالتقدير أو القياس الكمي وذلك لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية مستخدما في ذلك كل من: النظرية الاقتصادية ، المعادلات الرياضية و الأساليب الرياضية[1].

وللإشارة فإن لفظ الاقتصاد القياسي قد استعمل لأول مرة سنة 1926م، بفضل الاقتصادي Frisch Rangerالذي يهتم بقياس العلاقة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية لرسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتنبؤ بالقيم المستقبلية للظاهرة موضوع البحث[2].

2. **أهداف الاقتصاد القياسي**: يمكن حصر أهداف الاقتصاد القياسي في النقاط الثلاثة الآتية[3]:

- **تحليل واختبار النظريات الاقتصادية المختلفة**: إن تحليل واختيار النظريات الاقتصادية يتم بناءا على أهداف اقتصادية محددة، ولا يمكن قبول أي نظرية اقتصادية[4] إلا إذا كانت صحيحة ومنطقية، وذلك

---

[1] سمير خالد صافي، "***مقدمة في تحليل نماذج الانحدار باستخدام EVIEWS***" ، دار الافاق للنشر، فلسطين ، الجزء الأول، 2015، ص3

[2] فريد طهراوي ، " ***مطبوعة جامعية في الاقتصاد القياسي- محاضرات و أمثلة***"، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة علوم اقتصادية، تخصص كمي، جامعة آكلي محند اولحاج-البويرة-، الجزائر، 2016، ص9

[3] حسين علي بخيت، سحر فتح الله، ***"الاقتصاد القياسي"***، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2009، ص 19

من خلال اجتيازها للاختبارات التي تُظهر قوة النموذج وترتبط بشكل واضح بالعلاقات بين النظريات الاقتصادية المختلفة؛

- **رسم السياسات واتخاذ القرارات**: يساهم في رسم السياسات واتخاذ القرارات الاقتصادية من خلال الحصول على المعلومات اللازمة حول العلاقات الاقتصادية بين الدول، مما يساعد الحكومات في اتخاذ قرارات جيدة، هذه الأخيرة تهدف إلى تحسين الوضع الاقتصادي الداخلي مثل استقرار العمالة والنمو وتحسين رفاهية المجتمع؛
- **التنبؤات بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل**: يساعد الاقتصاد القياسي رجال الأعمال والحكومات في وضع السياسات من خلال توفير القيم التقديرية للمتغيرات الاقتصادية، وبالتالي تساهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية في المستقبل، كما توفر هذه التنبؤات معايير لمتغيرات الاقتصاد الكلي مما يساعد على التنبؤ بكيفية تأثير التغيرات في المتغيرات الاقتصادية على المستقبل.

**ثانيا: منهجية البحث في الاقتصاد القياسي**

تمر أي دراسة قياسية بأربعة مراحل رئيسية يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

1. **توصيف النموذج القياسي**: المقصود بتعيين النموذج هو صياغة العلاقات الاقتصادية محل البحث في صورة رياضية حتى يتسنى قياس معاملاتها باستخدام ما يعرف بالطرق القياسية وتمر هذه المرحلة على عدة خطوات أهمها:
   - تحديد متغيرات النموذج؛
   - تحديد الشكل الرياضي للنموذج؛
   - تحديد التوقعات القبلية.
2. **تقدير معلمات النموذج القياسي**: في هاته المرحلة يقوم الباحث بتقدير المعلمات بعد الانتهاء من صياغة العلاقات محل البحث في شكل رياضي خلال مرحلة التعيين، ويتم الاعتماد في تقدير المعلمات على بيانات واقعية يتم جمعها عن المتغيرات التي يتضمنها النموذج وعلى فنون قياسية تستخدم في عملية القياس تدعى "مقدرات" Estimators وتنطوي هذه المرحلة على ثلاثة خطوات على الأقل تتمثل في:
   - تجميع البيانات؛

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، ***"الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"***، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص ص 16، 21

- حل مشاكل التجميع؛
- اختيار طريقة القياس الملائمة.

3. **تقييم المعلمات المقدرة في النموذج:** بعد معالجة المشاكل القياسية التي قد يتضمنها النموذج المقدر، تأتي المرحلة الموالية والمتمثلة في تقييم النموذج وتنقسم هذه المرحلة إلى عدة معايير يمكن من خلالها تقييم النموذج المقدر، وتصنّف عادة إلى ثلاثة أقسام رئيسية[1]:

- **اختبار المعنوية الاقتصادية:** تتحدد هذه المعايير تبعا للنظرية الاقتصادية، وتهتم بقيم وإشارات معاملات الانحدار للنموذج القياسي، ومعرفة مدى اتفاق تلك الإشارات والقيم المقدرة لتلك المعاملات مع مثيلتها في النظرية الاقتصادية. وعلى هذا الأساس يتم غما قبول النموذج أو رفضه أو تعديله؛
- **اختبار المعنوية الإحصائية:** يوجد نوعان من المعايير ضمن هذا المجال هما:
- اختبار معنوية معادلة الانحدار المقدرة؛
- اختبار معنوية كل معامل من معاملات الانحدار المقدرة.
- **اختبار كفاءة النموذج القياسي المقدر بشكل عام:** وهنالك نوعان من المقاييس الإحصائية المستخدمة في اختبار كفاءة النموذج تتمثل في:
- معامل التحديد الذي يفسر نسبة التغيرات الكلية في المتغير التابع التي تم تفسيرها من خلال التغيرات الكلية في المتغيرات المستقلة، أي مدى قدرة المتغيرات المستقلة في تفسير تغيرات المتغير التابع؛
- الخطأ المعياري للتقدير ويمثل درجة تباين التقدير عن القيمة الحقيقية للمعلمة، بحيث أنه كلما قل الخطأ المعياري كلما زادت درجة الثقة في التقدير.

4. **تقييم مقدرة النموذج على التنبؤ:** وتتمثل المرحلة الأخيرة في اختبار مدى استقرار المعلمات المقدرة عبر الزمن واختبار مدى حساسية هذه التقديرات للتغير في حجم العينة، كما تجدر الإشارة إلى ان النموذج القياسي يمكن أن يجتاز جميع الاختبارات بنجاح لكنه لا يكون صالحا للتنبؤ، بحيث لو حدثت تغيرات هيكلية سريعة في الظروف الاقتصادية للمجتمع فالنموذج ربما لا يكون قادرا على التنبؤ بها لذلك تعتبر هاته المرحلة مهمة جدا [2].

[1] سمير خالد صافي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 14-15

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،***مرجع سبق ذكره***، ص 44

## المطلب الثاني: تقديم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL

يعد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) من النماذج القياسية الفعّالة في تحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في الأجلين القصير والطويل، وعليه سيتم في هذا المطلب تقديم نظرة عامة حول هذا النموذج من خلال تعريفه، صيغته العامة، وأبرز مميزاته.

### أولاً: تعريف نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL

قدمت منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة من قبل كل من ( Persaan2001 and Shin 1995) ، كخليط بين نماذج الانحدار مع نماذج فترات الإبطاء الموزعة ويعرف على أنه نموذج انحدار يحتوي على القيم المتباطئة للمتغير التابع وقيم المتغيرات المستقلة الحالية و المبطئة لفترة أو أكثر [1]، وتتم كتابة النموذج الأساسي لنموذج ARDL كما يلي[2]:

$$\Delta y_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{p} \delta k \, \Delta y_{t-i} + \sum_{j=1}^{q} \beta k \, \Delta x_{1t-i} + \psi_1 y_{t-1} + \psi_2 x_{t-1} + u_t$$

حيث يمثل:

$y_t$: المتغير التابع؛ $x_1$: متجه المتغيرات التفسيرية، $(p,q)$: الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغيرات في النموذج؛ $\Delta$ تمثل الفروقات، $\delta k$ و $\beta k$ تشير إلى معلمات الأجل القصير، $\psi_1$ و $\psi_2$ تمثل معلمات الأجل الطويل.

### ثانيا: مميزات نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL

يمكننا تلخيص أهم مميزات نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL في العناصر التالية:

---

[1] عبد الرحيم عوض عبد الخالق بسيوني، " ***المفاضلة بين النموذج الخطي وغير الخطي للانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة (دراسة تطبيقية)***»، مجلة التجارة والتمويل، العدد الرابع، 2022، ص867

[2] إسماعيل صديقي، عبد الرحيم شيبي، "***التنسيق بين السياسة المالية و السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017) دراسة قياسية باستخدام نموذج ardl***"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد09، العدد1، 2022، ص93

- لا تتطلب هذه التقنية ضرورة استقرار السلاسل الزمنية عند نفس الدرجة وإنما تمكننا من التعامل مع المتغيرات المتكاملة بترتيب مختلفة إما عند المستوى أو عند الفرق الأول أو مزيج بينهما[1]؛
- يمكن اشتقاق نموذج UECM بسهولة منها من خلال تحويل خطي بسيط، ويتضمن هذا النموذج ديناميكيات المدى القصير والطويل في معادلة واحدة[2]؛
- يعتبر نموذجا فعالا خاصة في حالة العينات الصغيرة عكس نماذج التكامل المشترك الأخرى التي تتطلب عينات كبيرة لإعطاء نتائج صحيحة[3]؛
- يتم التعبير عن المتغير التابع من خلال القيم المتأخرة والقيم الحالية للمتغير المستقل وقيمة التأخر الخاصة به في نموذج ARDL[4] .
- نستطيع من خلال منهجية ARDL تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المدى القصير والطويل( Short run and Long run ) بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع؛
- المقدرات الناتجة عن هذا النموذج تتصف بخاصية عدم التحيز والكفاءة، فضلا عن انه يساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات ا لارتباط الذاتي[5].

---

[1] Emeka Nkoro and Aham Kelvin Uko, ***Autoregressive Destributed lag (ARDL) integration technique: application and interprectation***, Journal of statistical and economitric methods, vol5, No4,2016, p64

[2] -Henry Kipsang Too, Hillary Kiplangat Bett, Raphael Gitau, ***What Explains the Trends of Wheat Imports in Kenya; A Cointegration Analysis Using ARDL-ECM Modelling,*** Journal of Economics and Sustainable Development ,Vol.12, No.16, 2021, P89

[3] Mosayeb Pahlavani, E, Wilson, A.C Worthington, ***Trade-GDP Nexus in Iran: Aplication of the Autoregressive Distributed lag (ARDL) model***, American journal of Sciences, 2(7), 2005,p 7

[4] Ghulam Ghouse, Saud Ahmed Khan, Atiq Ur Rehman, ***ARDL Model as a remedy for spurious regression: Problems performante and prospectus***, MPRRA paper,2019,p14

[5] حسن علي عثمان فطر، سفيان أبو البشر آدم سعد، "***استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL لقياس محددات النمو الاقتصادي في السودان دراسة قياسية إحصائية للمدة 1990-2020***" ، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد السادس، العدد التاسع عشر، 2022، ص36

## المطلب الثالث: مراحل تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL

يتطلب تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL اتباع مجموعة من الخطوات المنهجية المتسلسلة، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية.

### أولا: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

من الشروط الأولية لتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ألا يكون هناك سلاسل زمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2) و للتأكد من هذا الشرط قمنا باستخدام كل من اختباري ديكي فولر الموسع (ADF)واختبار فيليبس – بيرون (PP)[1].

و تعرف السلسلة الزمنية على أنها السلسلة التي تحتوي على عدد من المقاسات لمتغير ما عند نقاط زمنية مختلفة، وهي بذلك تصف سلوك المتغير الاقتصادي عبر الزمن[2]، وتعتبر سلسلة زمنية ما مستقرة Stationary إذا توفرت فيها الخصائص التالية[3]:

- ثبات متو سط القيم عبر الزمن $Ey_i=\mu$ ؛

- ثبات التباين عبر الزمن $V(y_t)= \sigma^2$؛

–أن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الإبطاء بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير أي أن:

$$\gamma\ k= E(y_t- \mu)\ (y_{t+k}- \mu)$$

بحيث تمثل: Kفترة الإبطاء.

وهناك عدة معايير يمكن الاعتماد عليها في دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، أهمها:

1. **دالة الارتباط الذاتي(ACF) Auto-correlation function:** تعرف دالة الارتباط الذاتي بانها مقياس لدرجة العلاقة بين قيم السلسلة مع نفسها لمدة زمنية مزاحة، وتعد الارتباطات الذاتية صفة مميزة للعملية العشوائية وهي ذات اهمية كبيرة لأنها أحد أساليب التحديد، فيما إذا كانت العملية العشوائية

[1] عبد الرحيم عوض عبد الخالق بسيوني، ***مرجع سبق ذكره***، ص 728

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، ***" الحديث في الاقتصاد القياسي"***، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 2000، ص 620

[3] أحمد سلطان محمد، " ***اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية الخاصة بالمنشآت الصناعية الكبيرة في العراق***"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 80، 2013، ص 384

مستقرة أم لا، فاذا كانت كذلك فيتم اختيار أحد النماذج المناسبة من مجموع نماذج العمليات العشوائية المستقرة[1] ، حيث نهتم في دراسة الارتباط بقوة العلاقة الخطية بين المتغيرات من خلال تقدير معامل الارتباط r الذي تكون قيمته في جميع الحالات محصورة بين($-1 \leq r \leq +1$) ، ونحكم على نوع وقوة الارتباط بمجرد النظر إلى قيمة و إشارة معامل الارتباط[2].

2. **اختبارات جذر الوحدة** : والتي تستخدم للتحقق من الفرضية العدمية التي تنص على أن السلسلة الزمنية $Y_t$ متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ في المقابل تهدف اختبارات الاستقرارية إلى اختبار الفرضية العدمية بأن $Y_t$ ساكنة $I(0)$ و من أهمها نجد اختباري كل من ديكي –فولر و فيليبس– بيرون،[3].

**1.2 اختبار ديكي– فولر الموسع (ADF)**: يعتبر اختبار ديكي فولر الموسع تعديل لاختبار ديكي فولر البسيط (DF) وأكثر كفاءة منه، كونه يستخدم متغير ذو إبطاء ضمن المتغيرات المفسرة ويعطى بالعلاقة التالية[4]:

$$\Delta y_t = \theta \ \delta y_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \theta i \ \Delta y\, t - i \ + \varepsilon t$$

وبعد تقدير هاته العلاقة يتم استخراج إحصائية ديكي فولر – الموسعة كما يلي:

$$\tau = \delta\hat{} / S\delta\hat{}$$

حيث أن: $S\delta\hat{}$ تمثل لانحراف المعياري للمعلمة المقدرة

وتكون السلسة مستقرة إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لديكي فولر الموسع تحت مستوى معين ودرجة حرية مساوية إلى حجم العينة وبالتالي رفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة.

---

[1] حسنين علي هاشم السرحان "،***"استعمال بعض الأساليب الإحصائية للتنبؤ بالطاقة الكهربائية الضائعة (دراسة تطبيقية***" ، رسالة ماجيستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، جمهورية العراق، 2018، ص16

[2] آلاء فلاح حسن عطوان،***"دراسة الارتباط القانوني في نماذج الانحدار الخطي و اللاخطي –دراسة تطبيقية***"، رسالة ماجيستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، العراق، 2017، ص19

[3] Roman Kozhan, **Financial Econometrics with Eviews**, Ventus Publishing ApS,Colorado USA,2010,p74

[4] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، ***"الحديث في الاقتصاد القياسي المتقدم بين النظرية والتطبيق"***، الدار الجامعية، القاهرة، مصر ، 2004، ص 658

ويتطلب القيام باختبار (ADF) للتأكد من إمكانية سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة من عدمه ثلاثة معادلات كالتالي[1]:

- إمكانية وجود حد ثابت وبدون اتجاه زمني $\Delta Y_t = \mu + \delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots.(1)$
- إمكانية وجود حد ثابت واتجاه زمني $\Delta Y_t = \mu + \alpha T + \delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots.(2)$
- بدون حد ثابت واتجاه عام $\Delta Y_t = \delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots..(3)$

ووفقا للمعادلات أعلاه يكون قبول الفرضية الصفرية ($H_0$:P=1) التي تعني أن السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة تتضمن جذر الوحدة، وبالعكس إمكانية قبول الفرضية البديلة ($H_1$ :P< 1) التي تعني سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة، ويتم التحقق من اختبار (ADF)بالمقارنة بين القيمة المحتسبة tau مع القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (1% ,5% ,10%)[2].

**2.2 اختبار فيليبس –بيرون (PP)**: يُعَدّ هذا الاختبار من الاختبارات غير المعملية الفعّالة، إذ يأخذ في الحسبان احتمال وجود ترابط زمني في الأخطاء. ويتيح هذا الاختبار بناء اختبارات مشتقة من النماذج المخصّصة للسلاسل الزمنية العشوائية، اعتماداً على توزيع اختبار ديكي–فولر الموسَّع وقد قدّم Phillips and Perron (1988) منهجيتهم بالاستناد إلى نفس التوزيع، مع تعديل حدود اختبار ADF[3] .

**ثانيا: تحديد فترة الإبطاء المثلى**

يعتبر نموذج Ardl من النماذج الديناميكية التي يتم تحديد عدد فترات الإبطاء (أو التأخيرات) المثلى فيها بالاعتماد على معايير المعلومات التي تعتمد على اختيار الصيغة التي تحقق أدنى قيمة لأحد هذه المعايير و من أكثرها شيوعا و استخداما نجد: معيار أكايك(AIC) ،معيار شوارتز أو المعيار البايزي(SIC) أو( BIC ) معيار هانان

[1] Dickey, D. A. and Fuller, W. A. ***Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root***, Journal of the American Statistical Association, . USA, vol.74, 1979, 428.

[2] Wooldridge, Jeffrey M, ***Introductory Econometrics: A Modern Approach,*** Fifth Edition, U.S.A: United States of America, 2013, P349

[3] **محمد** شيخي، "***طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات***«، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2011، ص212

وكوي (HQ) [1]، و تساعد هذه المعايير في اختيار النموذج الذي يقلل من خطأ التنبؤ مع تجنب الإفراط في التعديل[2].

### ثالثا: اختبار الحدود (Bounds –Test)

بموجب هذا الاختبار يتم التحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه من خلال تطبيق اختبار الحدود (Bounds-Test) الذي يستند على اختبار (Wald) للكشف عن العلاقة التوازنية بين المتغيرات على المدى الطويل، و من أجل ذلك يتطلب تحويل النموذج العام المتحصل عليه نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (Model Correction Error Unrestricted UECM) ويتم اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات من خلال الفروض الآتية[3]:

- فرض العدم: $H_0$ لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات في الأمد الطويل
- الفرض البديل: $H_1$ يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات في الأمد الطويل أي وجود علاقة توازنيه في الأمد الطويل

و يتم تفسير نتائج اختبار الحدود من خلال مقارنة قيمة إحصائية F المحسوبة مع القيم الحدية الحرجة (Critical Bounds Values)عند مستويات دلالة مختلفة كالتالي[4]:

- إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من الحد الأدنى (I(0))، نقبل الفرضية الصفرية ويُستنتج أن التكامل المشترك غير موجود ؛

---

[1] Jonas Kibala Kuma, **Modélisation ARDL, Test de cointégration aux bornes et Approche de Toda-Yamamoto : éléments de théorie et pratiques sur logiciels,**Licence. Congo-Kinshasa. 2018. P7

[2] Issolah Fatiha, Djemaci Brahim, Kertous Mourad, Education, ***Santé et croissance économique en Algérie: Étude économétrique via le modèle ARDL*, Dirassat Journal Economic Issue, 2021, 12 (1),p 764**

[3] علي يوسف علي، فاطمة المبروك سعيد ، ***" قياس أثر ومساهمة كل من الناتج الصناعي والزراعي وعائدات الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي الليبي خلال الفترة 1990–2020 )"***، المجلة الدولية للعلوم والتقنية، المجلد 1، العدد 36، 2025، ص 17-18

[4] Dave Giles , ***AutoRegressive Distributed Lag (ARDL) Estimation. Part 1 – Theory,***2017, https://blog.eviews.com/2017/04/autoregressive-distributed-lag-ardl.html (consulté le 15/03/2024)

- إذا كانت القيمة أعلى من الحد الأعلى ((1) I)، نرفض الفرضـــية الصـــفرية ونؤكد وجود علاقة طويلة الأجل ويُستنتج أن التكامل المشترك موجود بالفعل؛

- أما إذا وقعت القيمة بين القيمتين الحديتين فتكون النتيجة غير حاسمة.

**رابعا: تقدير نموذج ARDLومعلمة تصحيح الخطأ**

بعد التأكيد على وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات تأتي الخطوة الموالية و المتمثلة في تحديد نماذج ARDL و نموذج تصحيح الخطأ (ECM) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية(OLS) استنادا إلى فترات الإبطاء التي تم تحديدها مسبقا، ومن خلال تطبيق نموذج ARDL مع نموذج تصحيح الخطأ(ECM) يتم الحصول على نموذج متكامل يعكس كلا من الديناميكيات قصيرة الأجل والعلاقة الطويلة الأجل للمتغيرات مما يوفر رؤية شاملة حول التفاعل بين المتغيرات عبر الزمن[1]؛

**خامسا: الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر**

بعد عملية التقدير الخاصة بالنموذج يجب القيام بحملة من الاختبارات التشخيصية لمعرفة ما إذا كان النموذج المقدر صالح أم لا، ويمكن تلخيص هاته في الاختبارات في النقاط التالية:

- **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاءAutocorrelation** : يشير وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء إلى أن المتغير التابع Y لا يعتمد فقط على المتغيرات التفسيرية $X_1, X_2$بل يعتمد كذلك على القيم السابقة لحد الخطأ العشوائي U، وهو ما يُعد انتهاكًا لفرضية استقلال الأخطاء في نماذج الانحدار. وتُعد هذه المشكلة شائعة في بيانات السلاسل الزمنية حيث تعتمد قيمة الخطأ العشوائي في لحظة زمنية معينة على قيمه السابقة مما يؤثر على دقة التقديرات الإحصائية واستنتاجاتها[2].
- **اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test** : يستخدم هذا الاختبار للكشف عن وجود مشكلة عدم ثبات التباين، وذلك من خلال القيمة الخاصة ب (F-statistic) فإذا كانت غير معنوية يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل[3]؛

[1] Emeka Nkoro, and Aham Kelvin Uko, (***as referenced earlier),*** pp 85-86

[2] أحمد أديب أجمد، ***" تطبيقات في الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج Eviews المستوى الأول"***، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، الطبعة الأولى، سوريا، 2020، ص89

[3] علي منصور سعيد عطية، ***مرجع سبق ذكره***، ص 150

- **اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test** : يستخدم هذا الاختبار للتأكد من البواقي تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، فإن كانت قيمة البواقي غير معنوية فتكون النتيجة أن التوزيع الطبيعي للبواقي قد تحقق[1] ؛
- **اختبار الاستقرار الهيكلي Stability** : تعتبر هاته الخطوة مهمة بحيث يجب التأكد من استقرارية معالم النموذج وكذلك التأكد من عدم وجود تغيير هيكلي (Structural Change) في بياناته، أي عدم وجود قفزات مفاجئة في هذه البيانات خلال فترة الدراسة[2]، و للتأكد ما إذا كانت علاقات المدى الطويل والمدى القصير مستقرة طوال فترة الدراسة يتم تقييم استقرار النموذج باستخدام اختبار البواقي التراكمية (CUSUM)ومجموع مربعات البواقي التراكمية (CUSUMSQ) المقترح من قبل براون وآخرون (1975) لفحص الاستقرار الهيكلي[3].

## المبحث الثاني: تحديد وبناء النموذج القياسي للدراسة

يمثل بناء النموذج القياسي خطوة محورية في الدراسات التطبيقية حيث يمكننا من الانتقال من الطرح النظري إلى التقدير الكمي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية. ومن خلال هذا المبحث سيتم تحديد المتغيرات ومصادرها، ثم صياغة الشكل الرياضي للنماذج المقترحة، مع التحقق من خصائص واستقرار السلاسل الزمنية قبل الشروع في عملية التقدير.

### المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة ومصادرها

تعتبر عملية تحديد المتغيرات خطوة أساسية في أي دراسة قياسية حيث تضمن ملاءمة النموذج مع أهداف البحث وتسمح بتقدير العلاقات بشكل دقيق.

---

[1] إيمان عدنان حسين الأسدي،" ***أثر سياسة ترشيد الانفاق العام في ضبط الموازنة – تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة 2004-2021***"، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة كربلاء ، جمهورية العراق، 2022، ص 66

[2] أشرف الصوفي، طارق خاطر، عمر المختار،" ***تحليل دوال الاستجابة للصدمات الاقتصادية ومكونات التباين في علاقة التنمية المالية بالنمو الاقتصادي –دراسة قياسية لحالة الجزائر***"، مجلة جامعة الأزهر- غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 2 ، 2021 ، ص16

[3] Sufian Eltayeb Mohamed , ***FINANCE-GROWTH NEXUS IN SUDAN: EMPIRICAL ASSESSMENT BASED ON AN APPLICATION OF THE AUTOREGRESSIVE DISTRIBUTED LAG (ARDL) MODEL*** ,Working Papers Series, Arab Planning Institute, Kuwait Arab Planning Institute in Kuwait, Kuwait,2008, p22

**أولا: متغيرات الدراسة ومصادرها**

بما أن الدراسة تهدف إلى معرفة دور الإنفاق الحكومي في تحقيق أهداف مربع كالدور في الجزائر، فإن متغيرات الدراسة تتمثل في:

- **المتغير المستقل:** ويتمثل في الإنفاق الحكومي الإجمالي معبرا عنه بالدينار الجزائري (مليار د.ج)
- **المتغيرات التابعة:** ويتكون النموذج القياسي للدراسة من أربعة متغيرات تابعة، يمكن تعريفها حسب التعريفات الصادرة عن البنك الدولي على النحو التالي:

- **النمو الاقتصادي:** وتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعملة المحلية (مليار د.ج) كمؤشر للنمو الاقتصادي، ويمثل حسب البنك الدولي مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافا إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوما منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية؛
- **البطالة:** تشير البطالة إلى نسبة أفراد القوى العاملة الذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف. ويختلف تعريف القوى العاملة والبطالة تبعا للبلد، وقد تم التعبير عن قيم هذا المتغير بالنسب المئوية؛
- **التضخم:** كمؤشر للمستوى العام للأسعار، والذي يعكس كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغير السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة ككل سنة، وقد تم التعبير عنه أيضا بمعدلات التضخم (نسبة مئوية)؛
- **ميزان المدفوعات:** اخترنا الاعتماد على رصيد الميزان التجاري الذي يعبر عن مجموع صاف صادرات السلع، والخدمات، وصافي الدخل، وصافي التحويلات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي كنسبة مئوية لتمثيل التوازن الخارجي، كونه يعتبر أحد أهم بنود ميزان المدفوعات التي تعكس الحالة الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي.

والجدول الموالي يلخص متغيرات الدراسة ومصادرها كما يلي :

**الجدول رقم (05): متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها**

| المتغيرات | مصادر البيانات المستخدمة |
|---|---|
| **الإنفاق الحكومي الإجمالي (G)** | تم الاعتماد على الإنفاق الحكومي الإجمالي بالأسعار الجارية للعملة المحلية (د.ج) وتم الحصول عليه من تقارير بنك الجزائري و الديوان الوطني للإحصائيات ONS |
| **معدل النمو الاقتصادي(PIB)** | تم الاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الجارية للعملة المحلية (د.ج) تم الحصول عليه من قاعدة البيانات المفتوحة للبنك الدولي. |
| **معدل البطالة (UNM)** | تم الحصول على معدل البطالة من قاعدة البيانات المفتوحة للبنك الدولي |
| **معدل التضخم (INF)** | تم الحصول على معدل التضخم من قاعدة البيانات المفتوحة للبنك الدولي |
| **التوازن الخارجي(BP)** | تم الاعتماد على رصيد الميزان التجاري إلى إجمالي الناتج المحلي لتمثيل التوزان الخارجي وتحصلنا عليه من قاعدة البيانات المفتوحة للبنك الدولي |

**المصدر**: من إعداد الطالبة

### ثانيا: تعيين الشكل الرياضي للنماذج المعتمدة

تم تحديد الشكل الرياضي لنماذج الدراسة بالاعتماد على النظرية الاقتصادية التي قدمت لنا تفسيرات مختلفة لمتغيراتها، ولملائمته أكثر اطلعت الباحثة على مجموعة من الدراسات السابقة التي عالجت أثر الانفاق الحكومي على متغيرات أهداف مربع كالدور، وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم استخدام سلسلة زمنية تمتد على طول الفترة (1990-2023) بمجموع 34مشاهدة (T=34)، كما تم الاعتماد على الصيغة اللوغاريتمية ونخص بالذكر المتغيرين الإنفاق الحكومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي لأنها تعتبر ذات أهمية عالية في تقدير النماذج القياسية ، كونها تعطي المرونات طويلة الأجل للمتغيرات الاقتصادية المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع، بالإضافة إلى أنها تقلل من تشتت البيانات[1]. وإمكانية التعبير عن التغير في القيم باستخدام النسب المئوية بدلا من الوحدات المستخدمة، بينما لم يتم أخذ اللوغاريتم الطبيعي لباقي المتغيرات لأنه تم التعبير عنها بنسب مئوية، وإذا قمنا بإدخال اللوغاريتم عليها يصبح تفسيرها غير منطقي.

[1] محمد مازن محمد الأسطل، ***"العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين (1996-2012)"***، رسالة ماجيستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2014، ص 123

وانطلاقا من العينة محل الدراسة وبالاعتماد على Pesaran and Pesaran (1997) و etPesaran et al (2001) تمت كتابة الصيغة النهائية للنماذج الرياضية المستخدمة في الدراسة كالتالي:

$$\Delta Lgdp_t=\beta_0+\sum_{i=1}^{p}\beta_1\Delta \text{Lgdp}_{t-i}+\sum_{t=0}^{q}\beta_2\Delta \text{LG}_{t-i}+\alpha_1\ \text{Lgdp}_{t-1}+\alpha_2\ \text{LG}_{t-1}+\varepsilon t \quad \text{النموذج الأول} \quad (01)$$

$$\Delta Unm_t=\beta_0+\sum_{i=1}^{p}\beta_1\Delta Unm_{t-i}+\sum_{t=0}^{q}\beta_2\Delta \text{LG}_{t-i}+\alpha_1\ Unm_{t-1}+\alpha_2\ \text{LG}_{t-1}+\varepsilon t \quad \text{النموذج الثاني} \quad (02)$$

$$\Delta Inf_t=\beta_0+\sum_{i=1}^{p}\beta_1\Delta Inf_{t-i}+\sum_{t=0}^{q}\beta_2\Delta \text{LG}_{t-i}+\alpha_1\ Inf_{t-1}+\alpha_2\ \text{LG}_{t-1}+\varepsilon t \quad \text{النموذج الثالث} \quad (03)$$

$$\Delta Bp_t=\beta_0+\sum_{i=1}^{p}\beta_1\Delta Bp_{t-i}+\sum_{t=0}^{q}\beta_2\Delta \text{LG}_{t-i}+\alpha_1\ Bp_{t-1}+\alpha_2\ \text{LG}_{t-1}+\varepsilon t \quad \text{النموذج الرابع} \quad (04)$$

**حيث $\Delta$:** تمثل الفروق الأولى، $\mathbf{p,q}$ الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل.

$\beta_0$ ,$\beta_1$ ....$\beta_{k+1}$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ).

$\alpha 1,\alpha 2,\ldots\ \alpha_{k+1}$:معاملات العلاقة طويلة الأجل العلاقة طويلة

$\varepsilon t$ حد الخطأ العشوائي، $\mathbf{t}$ اتجاه الزمن.

**المطلب الثاني: الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة**

نقوم في المرحلة الأولى من تحليل بيانات الدراسة بإجراء التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيراتها خلال الفترة محل القياس، وذلك بالاعتماد على كل من المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والقيمتين الدنيا والعليا لكل متغير. ثم نتناول دراسة استقراريتها عبر الزمن من خلال التمثيل البياني لمشاهدات السلاسل الزمنية بالاعتماد على المنحنيات البيانية ومعاملات دالة الارتباط الذاتي.

**أولا: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة**

لتتبع الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المدروسة، يظهر الشكل الآتي أهم مقاييس النزعة المركزية:

**الجدول رقم (06): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة بصيغتيها الخطية واللوغاريتمية**

| | G | BP | GDP | INF | UNM |
|---|---|---|---|---|---|
| Mean | 3934.271 | 3.218824 | 11621.19 | 8.602619 | 17.86188 |
| Median | 2780.750 | 2.450000 | 9405.000 | 4.821519 | 13.92350 |
| Maximum | 11721.50 | 23.50000 | 33640.00 | 31.66966 | 31.84000 |
| Minimum | 136.5000 | -14.50000 | 555.8000 | 0.339163 | 9.800000 |
| Std. Dev. | 3295.682 | 10.10118 | 9519.867 | 8.898502 | 7.509929 |
| Skewness | 0.523150 | 0.146646 | 0.608755 | 1.536832 | 0.453592 |
| Kurtosis | 2.055721 | 2.393460 | 2.317671 | 4.007938 | 1.554428 |
| | | | | | |
| Jarque-Bera | 2.814078 | 0.643041 | 2.759531 | 14.82308 | 4.126270 |
| Probability | 0.244867 | 0.725046 | 0.251638 | 0.000604 | 0.127055 |
| | | | | | |
| Sum | 133765.2 | 109.4400 | 395120.3 | 292.4891 | 607.3040 |
| Sum Sq. Dev. | 3.58E+08 | 3367.114 | 2.99E+09 | 2613.050 | 1861.168 |
| | | | | | |
| Observations | 34 | 34 | 34 | 34 | 34 |

| | LG | BP | LGDP | INF | UNM |
|---|---|---|---|---|---|
| Mean | 7.753981 | 3.218824 | 8.873010 | 8.602619 | 17.86188 |
| Median | 7.923481 | 2.450000 | 9.147773 | 4.821519 | 13.92350 |
| Maximum | 9.369180 | 23.50000 | 10.42347 | 31.66966 | 31.84000 |
| Minimum | 4.916325 | -14.50000 | 6.320409 | 0.339163 | 9.800000 |
| Std. Dev. | 1.197127 | 10.10118 | 1.151644 | 8.898502 | 7.509929 |
| Skewness | -0.565296 | 0.146646 | -0.572722 | 1.536832 | 0.453592 |
| Kurtosis | 2.312233 | 2.393460 | 2.201628 | 4.007938 | 1.554428 |
| | | | | | |
| Jarque-Bera | 2.480954 | 0.643041 | 2.761709 | 14.82308 | 4.126270 |
| Probability | 0.289246 | 0.725046 | 0.251364 | 0.000604 | 0.127055 |
| | | | | | |
| Sum | 263.6353 | 109.4400 | 301.6824 | 292.4891 | 607.3040 |
| Sum Sq. Dev. | 47.29271 | 3367.114 | 43.76740 | 2613.050 | 1861.168 |
| | | | | | |
| Observations | 34 | 34 | 34 | 34 | 34 |

**المصدر**: مخرجات برنامج Eviews 12

الجدول أعلاه يوضح نتائج حساب أهم المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات النماذج القياسية المستخدمة في الدراسة، بغرض وصف طبيعة المتغيرات. وفيما يلي عرض تحليلي لهذه المقاييس لكل متغير على حدى:

- **التحليل الوصفي لمتغير الإنفاق الحكومي(G)**: عرفت سلسلة الإنفاق الحكومي تسجيل أعلى قيمة لها سنة 2023 قدرت ب 11721 مليار دينار جزائري في حين سجلت سنة 1990 أدنى قيمة لها ب 137 مليار دينار جزائري بمتوسط سنوي بلغ 3934 مليار دينار جزائري، وانحراف مختلف المشاهدات عن هذا المتوسط قدر ب 3296، مما يدل على وجود تشتت كبير لهده المشاهدات، لكن بعد إدخال اللوغاريتم على كافة قيم الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة (1990-2023) أدى ذلك إلى انخفاض الانحراف المعياري إلى 1.1971؛
- **التحليل الوصفي للنمو الاقتصادي (Gdp)**: يتبين لنا من خلال قيم إجمالي الناتج المحلي أن النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة كان محصور بين قيمة عليا مقدرة ب 33460 مليار دينار سجلت سنة 2023 وقيمة دنيا قدرت ب 556 مليار دينار جزائري مسجلة سنة 1990، بمتوسط حسابي بلغ 11621.19 مليار د.ج، وبانحراف معياري قدره 9519.86 مما يدل على وجود تشتت كبير لهذه المشاهدات عن وسطها الحسابي، لكن بعد إدخال اللوغاريتم النيبيري على جميع قيم الناتج المحلي الإجمالي انخفض الانحراف المعياري إلى 1.1516؛
- **التحليل الوصفي لمعدل التضخم(Inf)**: من خلال الشكل نلاحظ أن معدل التضخم بلغ في المتوسط 8.6 %بانحراف معياري قدره 8.9، فيما بلغت أعلى قيمة له % 31.7 سجلت سنة 1992 وأدنى قيمة له 0.34 % سنة 2000؛
- **التحليل الوصفي لمعدل البطالة (Unm)**: يتضح من خلال قيم البطالة ومن الجدول أعلاه أنها كانت محصورة بين 31.34 %كأعلى قيمة سجلت سنة 1995 و9.8 %كأدنى قيمة لها خلال فترة الدراسة تم تسجيلها سنة 2013، وبلغ متوسط معدل البطالة السنوي 17.86% بانحراف معياري قدره 7.51؛
- **التحليل الوصفي لميزان المدفوعات (BP)**: حسب قيم المتغير رصيد الميزان التجاري إلى إجمالي الناتج المحلي، سجل ميزان المدفوعات الجزائري قيمة عليا قدرت ب 23.5% تم تسجيلها سنة 2006، فيما بلغت أدنى قيمة له 14.5-% سنة 2016، هذا وقد بلغ متوسطه السنوي 3.22% بانحراف معياري قدر ب 10.10.

ونستنتج من خلال ما سبق عرضه أن السلاسل الزمنية التي تم تحويلها إلى اللوغاريتم النيبيري Lg, Lgdp أكثر تجانسا من السلاسل الزمنية الأصليةG ،Gdp على التوالي.

**ثانيا: الأشكال البيانية لمتغيرات الدراسة:**

تمّ تمثيل سلاسل متغيرات الدراسة بيانيا والمتمثلة في الإنفاق الحكومي الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، معدل التضخم ورصيد الميزان التجاري إلى إجمالي الناتج المحلي كما هو موضح في الشكل الموالي.

**الشكل رقم (22): الأشكال البيانية لمتغيرات نماذج الدراسة**

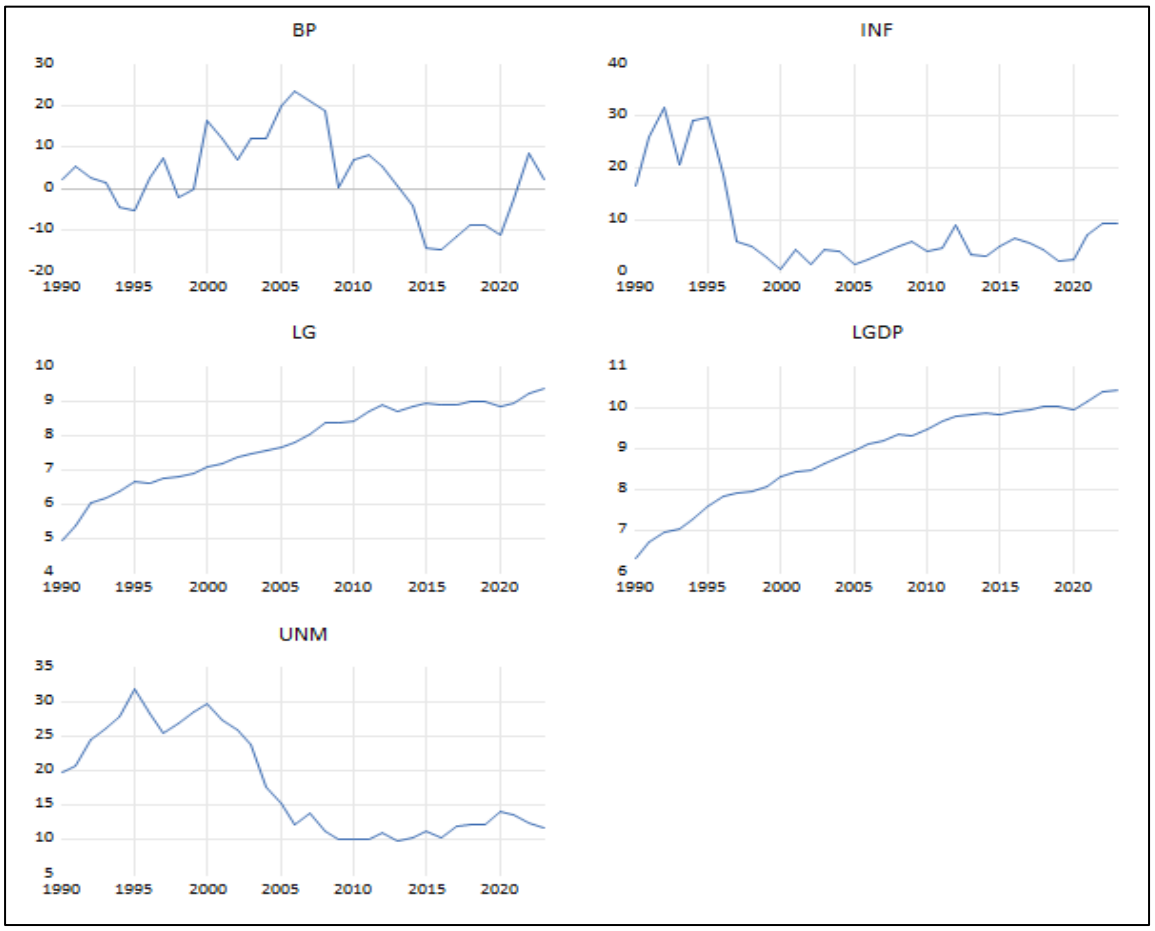


**المصدر**: مخرجات برنامج Eviews 12

يتضح من خلال الأشكال البيانية للسلاسل الزمنية محل الدراسة Lg, Inf, Lgdp، Unm وBP المدرجة في الإطار أعلاه وجود تذبذبات في هذه السلاسل، مما يدل على أنها قد تحتوي على اتجاه زمني، وبالتالي قد تكون غير مستقرة عند المستوى، وعليه سنقوم باختبار الاستقرارية لهاته السلاسل في العنصر الموالي للتأكد من خصائصها الإحصائية قبل. الشروع في النمذجة القياسية.

## المطلب الثالث: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

سوف نقوم في هذه المرحلة بعرض مصفوفة معامل الارتباط الخطي بين متغيرات الد راسة، بغرض تحديد قوة الارتباط فيما بينها ومن ثم اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية.

### أولا: الارتباط الجبري بين متغيرات الدراسة

يوضح معامل الارتباط استنادا إلى إشارته (موجبة أو سالبة) إلى وجود علاقة طردية أو عكسية بين المتغيرات، في حين تبين قيمة معامل الارتباط r الذي تتراوح قيمته بين -1 و 1 مرورا بالصفر قوة العلاقة بين المتغيرين [1]، وفيما يأتي نضع أمامكم الجدول الذي يوضح مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

**الجدول رقم (07): مصفوفة معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة**

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 04/17/25 Time: 23:27
Sample: 1990 2023
Included observations: 34

| Correlation<br>Probability | BP | INF | LGDP | UNM | LG |
|---|---|---|---|---|---|
| BP | 1.000000<br>----- | | | | |
| INF | -0.188973<br>0.2845 | 1.000000<br>----- | | | |
| LGDP | -0.167213<br>0.3445 | -0.659178<br>0.0000 | 1.000000<br>----- | | |
| UNM | 0.108020<br>0.5431 | 0.450234<br>0.0075 | -0.784853<br>0.0000 | 1.000000<br>----- | |
| LG | -0.215723<br>0.2205 | -0.609956<br>0.0001 | 0.993481<br>0.0000 | -0.782550<br>0.0000 | 1.000000<br>----- |

**المصدر**: مخرجات برنامج Eviews 12

[1] مومن بكوش الجمعوي مومن ، أحمد فرحات، ***" معامل الارتباط البسيط بيرسون والاختبارات البديلة"***، دراسات نفسية وتربوية، المجلد16، العدد 2، 2023، ص 268

من خلال النتائج المدرجة في الجدول أعلاه نلاحظ:

- وجود ارتباط قوي جدا بإشارة موجبة يؤكد على وجود علاقة طردية قوية تجمع بين المتغير التابع (النمو الاقتصادي) والمتغير المستقل (الانفاق الحكومي)، حيث بلغت درجة الارتباط 99.35% بمعنوية 0%. وهذا يعني أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى احداث ارتفاع مطرد في معدلات النمو الاقتصادي؛
- في حين توجد علاقة عكسية بين الانفاق الحكومي ومعدل التضخم تعكسها الإشارة السالبة لمعامل الارتباط القوي والذي قدر ب 0.61-% ذو معنوية أكبر من 5% (0.0001)، وتشير هذه النتيجة إلى أنه كلما ارتفع الإنفاق الحكومي انخفضت معدلات التضخم، وهو ما يعكس دور الإنفاق في تحفيز العرض الكلي وتقليص الضغوط التضخمية؛
- وفيما يخص علاقة الانفاق الحكومي بالبطالة نلاحظ وجود ارتباط سلبي قوي بينهما، حيث بلغ معامل الارتباط 0.78- % ذو معنوية 0% وهي أكبر من 5%، وهذا يشير إلى أن الزيادة في الانفاق الحكومي تؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة؛
- أما عن علاقة الإنفاق الحكومي بميزان المدفوعات فهي ضعيفة وسالبة جدا، حيث بلغ معامل الارتباط حوالي **22%-**بقيمة احتمال تفوق 5% (p=0.22تقريباً). وهذا يعني أن العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية، وبالتالي لا يمكن الجزم بوجود تأثير واضح للإنفاق الحكومي على ميزان المدفوعات خلال الفترة المدروسة وهذا يدل على أن التوسع في الإنفاق الحكومي قد يؤدي بدرجة طفيفة إلى تراجع رصيد ميزان المدفوعات إلا أن هذه العلاقة تظل ضعيفة وغير مؤثرة بشكل كبير في التحليل.

### ثانيا: اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة Unit Root Test

لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها قمنا بإجراء اختبار جذر الوحدة وذلك بالاعتماد على اختباري ديكي _فولر (ADF) الموسع ، وفيليبس _بيرون (PP) كونهما الأكثر انتشارا واستخداما في الدراسات القياسية المختلفة ، والنتائج تم عرضها بالتفصيل في الجدول الموالي:

**الجدول رقم (08): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات عند المستوى**

| رمز المتغير | عند المستوى- Level | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) | | | اختبار فيليبس -بيرون(PP) | | |
| | حد ثابت فقط | حد ثابت واتجاه عام | بدون حد ثابت واتجاه عام | حد ثابت فقط | حد ثابت واتجاه عام | بدون حد ثابت واتجاه عام |
| | Intercept | Trend and Intercept | None | Intercept | Trend and Intercept | None |
| | Prob.* | Prob.* | Prob.* | Prob.* | Prob.* | Prob.* |
| **Lg** | **0.0141** | **0.0512** | 0.9999 | **0.0016** | 0.0668 | **0.9992** |
| **Lgdp** | **0.0032** | 0.1794 | 1.0000 | **0.0000** | **0.0441** | **1.0000** |
| **Inf** | 0.4210 | 0.7386 | 0.1438 | 0.4328 | 0.7235 | **0.1404** |
| **Unm** | 0.8543 | **0.0370** | 0.3471 | 0.7767 | 0.5157 | **0.3586** |
| **Bp** | 0.3148 | 0.5609 | 0.0611 | 0.3148 | 0.5609 | **0.0611** |

*أنظر الملحقين (08) و (09)

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال قراءة نتائج الجدول نلاحظ أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى لاحتوائها على جذر وحدوي، ولإزالة حالة عدم استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات، قمنا بأخذ الفروقات من الدرجة الأولى كما هو موضح في الجدول التالي:

**الجدول رقم (09): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات عند الفرق الأول**

| رمز المتغير | عند الفرق الأول – *1st Defference* | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) | | | اختبار فيليبس -بيرون(PP) | | |
| | حد ثابت ف قط | حد ثابت واتجاه عام | بدون حد ثابت واتجاه عام | حد ثابت فقط | حد ثابت واتجاه عام | بدون حد ثابت واتجاه عام |
| | Intercept | Trend and Intercept | None | Intercept | Trend and Intercept | None |

| Prob.* | Prob.* | Prob.* | Prob.* | Prob.* | Prob.* | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0.0022 | **0.0037** | **0.0014** | **0.0338** | **0.0003** | **0.0013** | **Lg** |
| 0.0000 | **0.0000** | **0.0005** | **0.0024** | **0.0002** | **0.0005** | **Lgdp** |
| 0.0000 | **0.0001** | **0.0000** | **0.0000** | **0.0002** | **0.0000** | **Inf** |
| 0.0003 | **0.0189** | **0.0037** | **0.0002** | **0.0178** | **0.0034** | **Unm** |
| 0.0000 | **0.0006** | **0.0001** | **0.0000** | **0.0006** | **0.0001** | **Bp** |

*أنظر الملحقين (08) و (09)

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

كشفت نتائج اختباري (ADF) و (PP)، أن السلاسل الزمنية محل الدراسة تحتوي على جذر الوحدة عند المستوى، أي أنها غير مستقرة عنده خلال السنوات (1990-2023). ولكن بعد أخذ الفروق الأولى لها استقرت السلاسل جميعها عند مستوى المعنوية 5%، أي أنها مستقرة عند الفرق الأول ونقول أن جميع متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة (1)، وعليه بناءا على نتائج الاستقرارية فإنه يمكننا استخدام منهج التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود في إطار نموذج ARDL لتحقق شرط استقرار السلاسل الزمنية المكونة للنموذج عند نفس الدرجة.

## المبحث الثالث: تطبيق نموذج (ARDL) لقياس أثر الإنفاق الحكومي على أهداف مربع في الجزائر

من خلال هذا المبحث سوف يتم تقدير النماذج القياسية لتحليل أثر الإنفاق الحكومي على أهداف مربع كالدور في الجزائر، بداية باختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، ثم تقدير النماذج وفقا لأفضل فترة تأخير مع التمييز بين التأثيرات قصيرة الأجل وتلك الممتدة على المدى الطويل.

### المطلب الأول: تحديد فترة الإبطاء المثلى وتقدير نماذجARDL

قبل تقدير نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) من الضروري تحديد فترة الإبطاء المثلى لكل نموذج من نماذج الدراسة كمرحلة أولى، حيث تم الاعتماد على أهم المعايير التي تستخدم في الأدبيات القياسية وهي معيار أكايك (AIC).

## أولاً: تحديد فترة الإبطاء المثلى(Lag Selection)

تم الاعتماد على معيار (Akaike Information Criterion – AIC)لاختيار النموذج الأمثل لكل علاقة بين الإنفاق الحكومي وأهداف مربع كالدور الاقتصادية (النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، وميزان المدفوعات)، وفيما يلي سيتم عرض نتائج اختيار فترة الإبطاء المثلى لكل نموذج على حدى.

### 1. تحديد فترة الإبطاء المثلى لنموذج الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

يبين الشكل في الأسفل أنه قد تم اختيار النموذج ARDL(4, 1)كأنسب نموذج لتمثيل العلاقة بين الإنفاق الحكومي كمتغير مستقل والنمو الاقتصادي كمتغير تابع مقاس بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (LGDP) ، والذي يتضمن أربعة تأخيرات زمنية للمتغير التابع (النمو الاقتصادي) و تأخير زمني واحد للمتغير المستقل (الإنفاق الحكومي) والذي تم تقييمه واختياره من بين 20 نموذج حسب معيار (AIC) المعتمد لتحديد فترات الإبطاء ، و الذي بلغ أدنى قيمة له عند 2.40، أي أن طول الإبطاء الأمثل لمتغيرات النموذج هو عند (4, 1) وهو ما يدل على أن التأثيرات السابقة للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي تظهر آثارا واضحة على مدى أربع فترات زمنية متتالية.

**الشكل رقم (23): فترة الإبطاء المثلى حسب معيار (AIC) لنموذج النمو الاقتصادي**

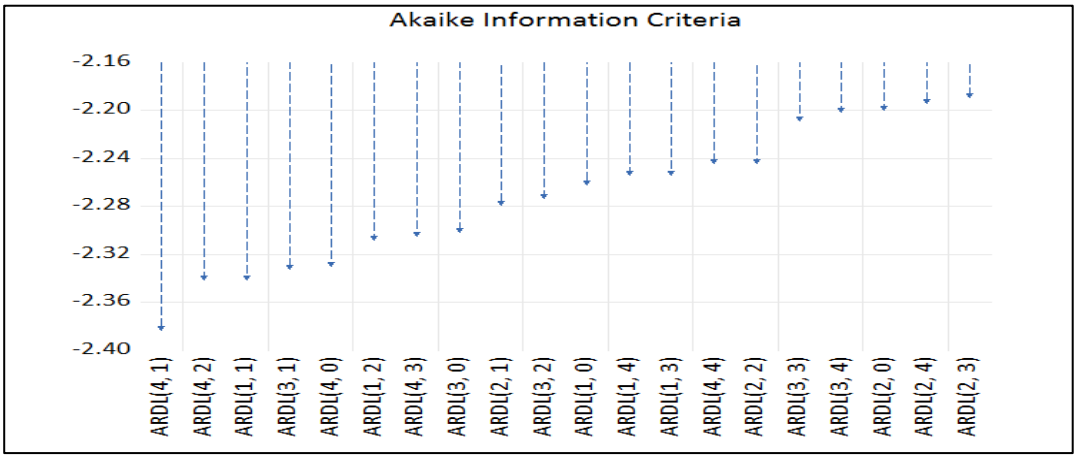


**المصدر**: مخرجات برنامج Eviews 12

### 2. تحديد فترة الإبطاء المثلى لنموذج الانفاق الحكومي والبطالة

نلاحظ حسب الشكل رقم (24)أنه قد تم تحديد النموذج ARDL (4,3)كأفضل نموذج لتمثيل العلاقة بين متغيري الدراسة (الإنفاق الحكومي و البطالة ) ،حيث يحقق هذا النموذج أدنى قيمة لمعيار (AIC)

ويتضمن النموذج أربعة تأخيرات (lags) لمتغير البطالة (المتغير التابع) وثلاثة تأخيرات لمتغير الإنفاق الحكومي (المتغير المستقل) وهو ما يسمح بتتبع التأثير الديناميكي للإنفاق الحكومي على البطالة بدقة على مدى عدة فترات زمنية.

**الشكل رقم (24): فترة الإبطاء المثلى حسب معيار (AIC) لنموذج البطالة**

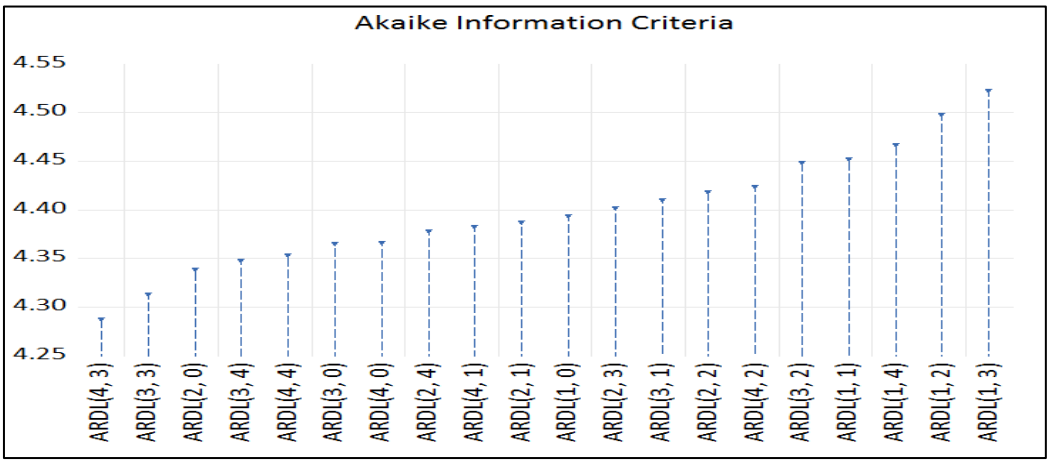


**المصدر**: مخرجات برنامج Eviews 12

### 3. تحديد فترة الإبطاء المثلى لنموذج الانفاق الحكومي والتضخم

بناءً على نتائج اختبار (AIC) المعروض في الرسم البياني أسفله يمكن تحديد النموذج الأمثل لتحليل العلاقة بين التضخم كمتغير تابع والإنفاق الحكومي كمتغير مستقل، وعليه من خلال فحص القيم المعروضة على المحور الرأسي نلاحظ أن النموذج ARDL (1,7) هو الذي يمتلك أقل قيمة لـ AICمقارنة ببقية النماذج حيث يشير التأخير (7, 1) إلى أن التأثيرات السابقة للإنفاق الحكومي قد تم أخذها بعين الاعتبار عبر تأخير واحد للإنفاق الحكومي في الفترة الزمنية الحالية، بالإضافة إلى سبعة تأخيرات تمتد إلى فترات زمنية لاحقة.

**الشكل رقم (25): فترة الإبطاء المثلى حسب معيار (AIC) لنموذج التضخم**

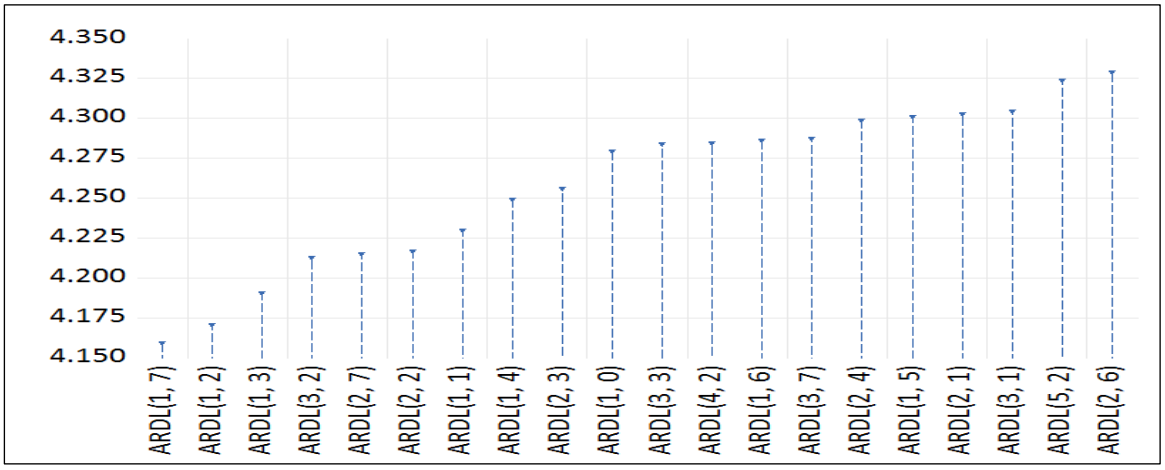


**المصدر**: مخرجات برنامج Eviews 12

### 4. تحديد فترة الإبطاء المثلى لنموذج الانفاق الحكومي وميزان المدفوعات

اعتمادا على نتائج معيار (AIC) تم تحديد نموذج ARDL (3, 4) كأنسب نموذج لتقدير العلاقة بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الجزائر، ويشير هذا التحديد إلى اعتماد ثلاث فترات إبطاء للمتغير التابع (ميزان المدفوعات) مما يعكس وجود أثر زمني متأخر ومستمر لقيمه السابقة على قيمته الحالية، أما اعتماد أربع فترات إبطاء للمتغير المستقل (الإنفاق الحكومي) فيعني أن التغيرات في هذا الإنفاق لا تؤثر بشكل فوري على ميزان المدفوعات بل يمتد تأثيرها تدريجيا على مدى أربع فترات زمنية متتالية.

ويتوافق هذا السلوك مع الخصائص البنيوية للاقتصاد الجزائري حيث أن آثار السياسة المالية خاصة تلك المتعلقة بالإنفاق الحكومي لا تنعكس بشكل مباشر على المؤشرات الخارجية وإنما تتأخر بفعل عوامل هيكلية تتعلق ببطء تنفيذ البرامج العمومية وضعف سرعة استجابة مختلف القطاعات الاقتصادية للتغيرات في حجم الإنفاق.

**الشكل رقم (26): فترة الإبطاء المثلى حسب معيار (AIC)لنموذج ميزان المدفوعات**

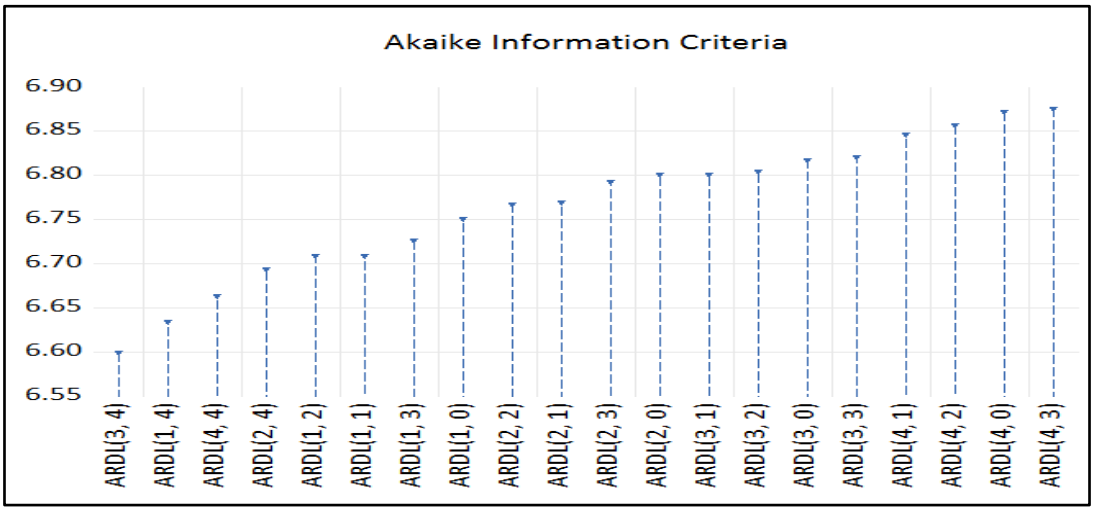


**المصدر**: مخرجات برنامج Eviews 12

**ثانياً: تقدير نماذجARDL**

بعد تحديد فترات الإبطاء المثلى لكل نموذج من نماذج الدراسة، سوف نقوم فيما يأتي بتقدير نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(**ARDL**) .

**1. تقدير نموذج ARDL للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي**

إذن حسب النموذج المختار لدالة الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، فإن الجدول رقم (10) يبين نتائج تقدير النموذج ARDL (4, 1).و انطلاقا من النتائج المتحصل عليها من تقدير نموذج ARDLالخاص بالنمو الاقتصادي نلاحظ أن معامل التحديد(R-squared) في هذا النموذج قد سجل قيمة مرتفعة جدا بلغت 0.995651، مما يعني أن النموذج يفسر حوالي 99.57%من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع LGDP (الناتج المحلي الإجمالي بصيغته اللوغاريتمية) خلال فترة الدراسة، وبالتالي وجود علاقة قوية جدا بين المتغير المستقل LGوالمتغير التابع LGDP وهو ما يدل أيضا على أن LGيشكل محددا رئيسيا في تفسير سلوك الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري. أما فيما يخص إحصائية فيشر(F-statistic) فقد سجل النموذج قيمة مرتفعة جدا بلغت 877.52 بقيمة معنوية قدرها (0.0000) وهذا يشير إلى أن النموذج ككل ذو معنوية إحصائية.

**الجدول رقم (10): نتائج تقدير نموذج ARDL للنمو الاقتصادي**

Dependent Variable: LGDP
Method: ARDL
Date: 04/09/25 Time: 00:29
Sample (adjusted): 1994 2023
Included observations: 30 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LG
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(4, 1)

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|---|
| LGDP(-1) | 0.594874 | 0.210803 | 2.821950 | 0.0097 |
| LGDP(-2) | -0.141628 | 0.265362 | -0.533718 | 0.5987 |
| LGDP(-3) | -0.029944 | 0.252352 | -0.118659 | 0.9066 |
| LGDP(-4) | 0.297290 | 0.175299 | 1.695897 | 0.1034 |
| LG | 0.428202 | 0.133154 | 3.215833 | 0.0038 |
| LG(-1) | -0.232075 | 0.135736 | -1.709747 | 0.1008 |
| C | 1.117382 | 0.262556 | 4.255789 | 0.0003 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.995651 | Mean dependent var | 9.153397 |
| Adjusted R-squared | 0.994516 | S.D. dependent var | 0.898186 |
| S.E. of regression | 0.066514 | Akaike info criterion | -2.381838 |
| Sum squared resid | 0.101755 | Schwarz criterion | -2.054892 |
| Log likelihood | 42.72756 | Hannan-Quinn criter. | -2.277245 |
| F-statistic | 877.5207 | Durbin-Watson stat | 2.079407 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

**المصدر**: مخرجات برنامج Eviews 12

وعليه تشير هذه النتيجة إلى أن النموذج يتمتع بدرجة عالية من الملاءمة الإحصائية، ويعكس قوة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ويمكننا الاعتماد عليه.

### 2. تقدير نموذج ARDL للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة

تشير نتائج التقدير إلى أن النموذج يتمتع بدرجة تفسيرية عالية، حيث بلغت قيمة معامل التحديد $R^2$ (0.9593) مما يعني أن ما يقارب 96% من التغيرات في معدل البطالة يتم تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج (الانفاق الحكومي الإجمالي).

من جهة أخرى فإن القيمة المرتفعة لـ إحصائية (F = 61.9511) مصحوبة بمستوى معنوية قدره (0.0001)، تعني أن النموذج ككل معنوي من الناحية الإحصائية، أي أن الإنفاق الحكومي كمتغير مستقل يساهم بشكل واضح في تفسير التغيرات في معدل البطالة كمتغير تابع. وهذا يعكس قوة النموذج ويدعم الاعتماد عليه في فهم العلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة.

**الجدول رقم (11): نتائج تقدير نموذج ARDL للبطالة**

Dependent Variable: UNM
Method: ARDL
Date: 04/10/25 Time: 23:24
Sample (adjusted): 1994 2023
Included observations: 30 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LG
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(4, 3)

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|---|
| UNM(-1) | 0.853576 | 0.198362 | 4.303124 | 0.0003 |
| UNM(-2) | -0.030517 | 0.274993 | -0.110973 | 0.9127 |
| UNM(-3) | -0.079662 | 0.276745 | -0.287855 | 0.7763 |
| UNM(-4) | -0.242249 | 0.170096 | -1.424188 | 0.1691 |
| LG | -1.443182 | 3.447433 | -0.418625 | 0.6797 |
| LG(-1) | -4.720776 | 4.402270 | -1.072350 | 0.2957 |
| LG(-2) | -4.590021 | 4.408394 | -1.041200 | 0.3096 |
| LG(-3) | 6.804560 | 3.126288 | 2.176562 | 0.0411 |
| C | 41.12599 | 12.75750 | 3.223670 | 0.0041 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.959350 | Mean dependent var | 17.21313 |
| Adjusted R-squared | 0.943865 | S.D. dependent var | 7.712852 |
| S.E. of regression | 1.827397 | Akaike info criterion | 4.286987 |
| Sum squared resid | 70.12699 | Schwarz criterion | 4.707347 |
| Log likelihood | -55.30481 | Hannan-Quinn criter. | 4.421464 |
| F-statistic | 61.95114 | Durbin-Watson stat | 1.927417 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

**المصدر**: مخرجات برنامج Eviews 12

### 3. تقدير نموذج ARDL للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم

تظهر النتائج الموضحة في الجدول رقم(12) ، أن معامل التحديد(R-squared) بلغ 0.660468 وهو ما يدل على أن النموذج المقدر يفسر 66 %من التغيرات في التضخم.

كما أن إحصائية فيشر (F-statistic) التي بلغت 6.3742 مع احتمال قدره 0.0000 (أقل من 0.05) تدعم دلالة النموذج الإحصائية. ومن هنا يمكننا التأكيد على أن الإنفاق الحكومي يلعب دورا مهما في تفسير التغيرات في معدلات التضخم في الجزائر خلال سنوات الدراسة.

**الجدول رقم (12): نتائج تقدير نموذج ARDL للتضخم**

Dependent Variable: INF
Method: ARDL
Date: 06/19/25 Time: 22:31
Sample (adjusted): 1997 2023
Included observations: 27 after adjustments
Maximum dependent lags: 7 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (7 lags, automatic): LG
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 56
Selected Model: ARDL(1, 7)
HAC standard errors & covariance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|---|
| INF(-1) | 0.345359 | 0.142549 | 2.422739 | 0.0269 |
| LG | 7.580215 | 4.050224 | 1.871555 | 0.0786 |
| LG(-1) | -1.256547 | 5.608835 | -0.224030 | 0.8254 |
| LG(-2) | -6.206325 | 3.038764 | -2.042384 | 0.0569 |
| LG(-3) | -3.700860 | 3.375362 | -1.096434 | 0.2882 |
| LG(-4) | 7.825709 | 3.963042 | 1.974672 | 0.0648 |
| LG(-5) | -6.724929 | 5.398469 | -1.245710 | 0.2298 |
| LG(-6) | 9.383936 | 3.765886 | 2.491827 | 0.0233 |
| LG(-7) | -5.339758 | 2.178595 | -2.451010 | 0.0254 |
| C | -10.98382 | 3.847195 | -2.855020 | 0.0110 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.660468 | Mean dependent var | 4.453103 |
| Adjusted R-squared | 0.480715 | S.D. dependent var | 2.337192 |
| S.E. of regression | 1.684213 | Akaike info criterion | 4.158592 |
| Sum squared resid | 48.22177 | Schwarz criterion | 4.638531 |
| Log likelihood | -46.14099 | Hannan-Quinn criter. | 4.301303 |
| F-statistic | 3.674320 | Durbin-Watson stat | 1.726182 |
| Prob(F-statistic) | 0.010100 | | |

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

**المصدر**: مخرجات برنامج Eviews 12

### 4. تقدير نموذج ARDL للعلاقة بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات

تشير نتائج تقدير نموذج ARDL (3, 4) إلى أن معامل التحديد بلغ $R^2 = 0.7292$، مما يعني أن النموذج يُفسر نحو 78.29% من التغيرات في ميزان المدفوعات خلال الفترة المدروسة. من جهة أخرى أظهرت إحصائية فيشر F-statistic الخاصة بجودة النموذج ككل قيمة بلغت بالتقريب 9.83بمستوى معنوية (0.000034)، مما يدل أن النموذج ككل معنوي إحصائيا، أي أن المتغيرات المدرجة فيه تساهم فعليا في تفسير التغير في ميزان المدفوعات.

**الجدول رقم (13): نتائج تقدير نموذج ARDL لميزان المدفوعات**

Dependent Variable: BP
Method: ARDL
Date: 04/11/25 Time: 00:53
Sample (adjusted): 1994 2023
Included observations: 30 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LG
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(3, 4)

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|---|
| BP(-1) | 0.704194 | 0.203258 | 3.464527 | 0.0023 |
| BP(-2) | -0.222441 | 0.242654 | -0.916702 | 0.3697 |
| BP(-3) | 0.362855 | 0.189576 | 1.914038 | 0.0693 |
| LG | 20.10795 | 11.69226 | 1.719766 | 0.1002 |
| LG(-1) | -42.16614 | 14.78524 | -2.851909 | 0.0095 |
| LG(-2) | 9.095632 | 13.36207 | 0.680705 | 0.5035 |
| LG(-3) | -15.28921 | 13.02587 | -1.173758 | 0.2536 |
| LG(-4) | 24.18744 | 9.133911 | 2.648092 | 0.0150 |
| C | 36.66512 | 13.40361 | 2.735466 | 0.0124 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.789299 | Mean dependent var | 3.258000 |
| Adjusted R-squared | 0.709032 | S.D. dependent var | 10.76267 |
| S.E. of regression | 5.805539 | Akaike info criterion | 6.598827 |
| Sum squared resid | 707.7899 | Schwarz criterion | 7.019186 |
| Log likelihood | -89.98241 | Hannan-Quinn criter. | 6.733304 |
| F-statistic | 9.833412 | Durbin-Watson stat | 2.005362 |
| Prob(F-statistic) | 0.000014 | | |

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

**المصدر**: مخرجات برنامج Eviews 12

## المطلب الثاني: تحليل التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود (Bounds Test)

للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، تم اعتماد اختبار الحدود للتكامل المشترك. وفيما يلي نعرض الجدول رقم (15) الذي يلخص نتائج اختبار الحدود المطبق على نماذج الدراسة الأربعة (النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم وميزان المدفوعات) كما يلي:

**الجدول رقم (14): نتائج اختبار الحدود Bounds Test لنماذج الدراسة**

| النموذج | القيمة المحسوبة F-Statistc | القيم الجدولية للاختبار Critical Value Bounds | | | النتيجة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | مستوى المعنوية Signficance | الحد الأدنى I(0) | الحد الأعلى I(1) | |
| الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي | 6.813007 | %10 | 3.02 | 3.51 | يوجد تكامل مشترك |
| الإنفاق الحكومي والبطالة | 4.088387 | %5 | 3.62 | 4.16 | يوجد تكامل مشترك |
| الإنفاق الحكومي والتضخم | 9.153365 | %2.5 | 4.18 | 4.79 | يوجد تكامل مشترك |
| الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات | 3.208310 | %1 | 4.94 | 5.58 | لا يوجد تكامل مشترك |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

بناءا على النتائج الموضحة في الجدول أعلاه لاختبار التكامل المشترك لنماذج الدراسة، نستنتج ما يلي:

- **وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي**، حيث بلغت القيمة المحسوبة للإحصاء(6.813007) F وهي أعلى من الحدود العليا للقيم الحرجة I(1) عند جميع مستويات المعنوية(1%،2.5%،5%،10%) ، و بناءا على هذه النتائج نرفض فرضية العدم ونقول أنه توجد علاقة تكامل مشترك ما بين الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي و الإنفاق الحكومي الإجمالي؛
- كما تبين **وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والبطالة** كون قيمة F المحسوبة (4.088) أكبر من الحد الأعلى البالغ 4.16 عند مستوى المعنوية 5%، مما يعني رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي والبطالة. وبالتالي يمكن القول انه يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين.؛
- وبالنسبة **لنموذج الإنفاق الحكومي والتضخم**، فقد أظهرت النتائج **وجود علاقة تكامل مشترك** بين المتغيرين، حيث بلغت القيمة المحسوبة (9.153365) وهي أكبر من الحد الأعلى I(1)عند جميع

مستويات المعنوية 10٪ و 5٪ و 2.5٪ و 1٪، وهذا يعني أننا نرفض فرضية العدم ونقول أن هناك علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر.؛

- في المقابل **لا توجد علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات**، حيث تشير نتائج اختبار الحدود إلى أن القيمة المحسوبة لإحصاء (3.2083) F تقع بين الحدين الأدنى والأعلى (I(0)) و ((I(1)، مما يعني أن الاختبار لا يُعطينا دليلاً على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات وبالتالي لا يمكننا رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل.

## المطلب الثالث: تقدير نماذج ARDL طويلة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ ECM

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك)، سيتم في هذا المطلب الانتقال إلى تقدير معلمات النماذج في كل من الأجلين الطويل و أيضا سيتم تقدير معامل تصحيح الخطأ الذي يعكس سرعة التكيف نحو التوازن طويل الأجل في حال حدوث اختلال مؤقت.

### 1. تقدير معلمات نموذج النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل

يعرض الجدول رقم (16) نتائج التقدير الخاصة بكل من الأجل القصير والأجل الطويل لدالة النمو الاقتصادي

**الجدول رقم (15): نتائج تقدير معلمات نموذج النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل**

| *الأجل الطويل* | | |
|---|---|---|
| **Variables** المتغيرات | **Coefficents** المعلمات المقدرة | ***Prob*** *الاحتمال* |
| LG | 0.7019 | ***0.0000*** |
| C | 3.9991 | ***0.0043*** |
| *معادلة الأجل الطويل:(**Long-run Equation**)* LGDP=0.7019·LG+3.9991 | | |
| *الأجل القصير* | | |
| **Variables** المتغيرات | **Coefficients** المعلمات المقدرة | ***Prob*** *الاحتمال* |

| | | |
|---|---|---|
| ***0.0009*** | 0.4282 | D(LG) |
| *0.4409* | -0.1257 | D(LGDP(-1)) |
| *0.0884* | -0.2673 | D(LGDP(-2)) |
| *0.0845* | -0.2973 | D(LGDP(-3)) |
| ***0.0001*** | **-0.2794** | **CointEq(-1)** |

***معادلة الأجل القصير:(ECM – Short-run)***

$$\Delta LGDPt = -0.1257 \cdot \Delta LGDP_{t-1} + 0.2673 \cdot \Delta LGDP_{t-2} - 0.2973 \cdot \Delta LGDP_{t-3} + 0.4282 \cdot \Delta LG_t - 0.2794 \cdot ECM_t - 1 + \varepsilon t$$

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال نتائج تقدير نموذج ARDL الخاص بالنمو الاقتصادي والموضحة في الجدول رقم () نستنتج مايلي:

- **في الأجل القصير**: معامل Δ(LG) الذي يمثل التغير الآني في الإنفاق الحكومي جاء موجبا ومعنويا إحصائيا حيث بلغ 0.4282 بقيمة احتمالية (P-value = 0.0007 )، ويعني ذلك أن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النمو الاقتصادي) بنسبة تقارب 0.43% في الأجل القصير ،أي أن التغير في الإنفاق الحكومي ( (D(LG)له تأثير فوري وإيجابي على النمو في نفس السنة وهذه النتائج تتماشى مع التوجه الكينزي الذي يؤكد على دور الإنفاق في تحفيز النمو في المدى القصير.
- أما **بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ(CointEq (-1)** ، فقد جاء سالبا (-0.2795) ومعنوي إحصائيا(p-value ≈ 0.00001) ، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي. حيث يشير هذا المعامل إلى أن حوالي 28% من الاختلال الناتج عن الصدمات الاقتصادية يتم تصحيحه سنويا، وهذا يوضح أن الاقتصاد الجزائري يحتاج حوالي 3.5 سنوات (1 / 0.279) للعودة إلى توازنه بعد حدوث صدمة اقتصادية.
- **في الأجل الطويل**: كما أظهرت نتائج تقدير معادلة الأجل الطويل لنموذج ARDL (4,1)وجود علاقة طردية ومعنوية إحصائيا بين الإنفاق الحكومي الحقيقي (LG)والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(LGDP)حيث بلغ معامل الإنفاق الحكومي في الأجل الطويل نحو 0.7019، وهو معنوي إحصائيا عند 5%، مما يدل على أن الزيادة بنسبة 1% في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة تفدر بحوالي 0.70%. وتعكس هذه النتيجة الدور المهم الذي تلعبه السياسة المالية عبر الإنفاق الحكومي في دعم وتحفيز النمو الاقتصادي بما يتوافق مع ما تطرحه النظرية الكينزية التي تؤكد على قدرة الإنفاق الحكومي خاصة في الدول النامية والريعية مثل الجزائر على تحفيز النشاط الاقتصادي بشرط أن يتم توجيه هذا الإنفاق بكفاءة نحو القطاعات الإنتاجية والاستثمارية بما يساهم في رفع الناتج الوطني وتحقيق نمو اقتصادي مستمر إلى المدى الطويل.

### 2. تقدير معلمات نموذج البطالة في الأجلين القصير والطويل

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين ، ننتقل إلى العنصر الموالي الذي يوضح نتائج تقدير ARDL (4, 3)، الذي تم استخدامه لقياس أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر، وذلك في الأجلين القصير والطويل. والنتائج المتحصل عليها من هذا التقدير تم عرضها في الجدول الموالي.

**الجدول رقم (16): نتائج تقدير معلمات نموذج البطالة في الأجلين القصير والطويل**

| *الأجل الطويل* | | |
|---|---|---|
| **Variables** المتغيرات | **Coefficents** المعلمات المقدرة | ***Prob*** *الاحتمال* |
| LG | -7.91701 | *0.0000* |
| C | 82.4412 | *0.0000* |
| *معادلة الأجل الطويل:(**Long-run Equation**)* *UNM = -7.91701 × LG + 82.4412* | | |
| *الأجل القصير* | | |
| **Variables** المتغيرات | **Coefficients** المعلمات المقدرة | ***Prob*** *الاحتمال* |
| D(UNM(-1)) | 0.352428 | *0.0435* |
| D(UNM(-2)) | 0.242249 | *0.1897* |
| D(UNM(-3)) | 0.242249 | *0.1384* |
| D(LG) | -1.441382 | *0.5932* |

| | | |
|---|---|---|
| *0.0340* | -2.214539 | D(LG(-1)) |
| *0.0195* | -6.804560 | D(LG(-2)) |
| ***0.0014*** | **-0.498652** | **CointEq(-1)** |

**معادلة الأجل القصير**:(**ECM – Short-run**)

$$\Delta UNM_t = 0.3524 \cdot \Delta UNM_{t-1} + 0.2422 \cdot \Delta UNM_{t-2} + 0.2422 \cdot \Delta UNM_{t-3} - 1.4414 \cdot \Delta LG - 2.2145 \cdot \Delta LG_{t-1} - 6.8046 \cdot \Delta LG_{t-2} - 0.4987 \cdot ECM_{t-1} + \varepsilon t$$

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

أسفرت نتائج تقدير علاقات الأجلين القصير والطويل الموضحة في الجدول رقم (16) عما يلي:

- **في الأجل الطويل**: وجود أثر سلبي ومعنوي للإنفاق الحكومي على معدلات البطالة في الجزائر، وهو ما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين. حيث أظهرت التقديرات أن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بحوالي 0.07% في الأجل الطويل. وتتوافق هذه النتيجة مع التوجه الكينزي الذي يعتبر السياسات المالية التوسعية أداة فعّالة لمعالجة اختلالات سوق العمل من خلال تحفيز الطلب الكلي وخلق فرص العمل خاصة على المدى الطويل.
- **معامل تصحيح الخطأ**: جاء سالبا ومعنويا بقيمة تقدر بـ 0.4977-، ما يدل على وجود آلية تصحيح في الاقتصاد الجزائري. ويعني هذا أن حوالي 50% تقريبا من الاختلال الناتج عن أي صدمة يتم تصحيحه في كل فترة زمنية، وهو ما يقدر بحوالي سنتين لاستعادة النظام توازنه الكامل بمعنى أن جزءا كبيرا من الاختلالات الناتجة عن الصدمات الاقتصادية يصحح تدريجيا بفضل تأثير الإنفاق الحكومي.
- **في الأجل القصير**: أظهرت التغيرات في الإنفاق الحكومي تأثيرات سلبية ومعنوية إحصائيا، خاصة بعد فترة تأخر واحدة (D (LG (-1)) واثنتين (D (LG (-2))، مما يشير إلى أن تأثير الإنفاق الحكومي على البطالة لا يظهر بشكل فوري بل يتراكم تدريجيا مع مرور الوقت. وهذا يعزز الطرح الكينزي القائل بأن آثار السياسة المالية تحتاج إلى فترة زمنية قبل أن تنعكس بوضوح على سوق العمل، كما يعكس هذا التباطؤ في ظهور الأثر ما ورد في الجانب النظري بخصوص ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي في الدول النامية بما فيها الجزائر الأمر الذي يؤخر استجابة سوق العمل للسياسات الحكومية التوسعية.

### 3. تقدير معلمات نموذج التضخم في الأجلين القصير والطويل

في ضوء نتائج اختبار التكامل المشترك التي أكدت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والتضخم، سوف نقوم إذا بتحديد معلمات الأجل الطويل، بالإضافة إلى معلمة تصحيح الخطأ.

**الجدول رقم (17): نتائج تقدير معلمات نموذج التضخم في الأجلين القصير والطويل**

| *الأجل الطويل* | | |
|---|---|---|
| **Variables** المتغيرات | **Coefficents** المعلمات المقدرة | ***Prob*** *الاحتمال* |
| **LG** | 15.6541 | ***0.0003*** |
| **C** | -10.98382 | ***0.0392*** |
| ***معادلة الأجل الطويل:(Long-run Equation)*** INF = 15.6541 × LG - 10.98382 | | |
| *الأجل القصير* | | |
| **Variables** المتغيرات | **Coefficients** المعلمات المقدرة | ***Prob*** *الاحتمال* |
| **D(LG)** | 7.580215 | **0.0184** |
| **D(LG(-1))** | 4.762228 | **0.1052** |
| **D(LG(-2))** | -1.444097 | **0.6344** |
| **D(LG(-3))** | -5.144497 | **0.1340** |
| **D(LG(-4))** | 2.808752 | **0.3666** |
| **D(LG(-5))** | 4.167136 | **0.2291** |
| **D(LG(-6))** | 5.339758 | **0.0300** |
| **CointEq(-1)** | -0.654641 | **0.0000** |

***معادلة الأجل القصير:(ECM – Short-run)***

$$\Delta INF_t = 7.5802 \cdot \Delta LG + 4.7622 \cdot \Delta LG_{t-1} - 1.4441 \cdot \Delta LG_{t-2} - 5.1445 \cdot \Delta LG_{t-3} + 2.8088 \cdot \Delta LG_{t-4} + 4.1671 \cdot \Delta LG_{t-5} + 5.3398 \cdot \Delta LG_{t-6} - 0.6546 \cdot ECM_{t-1} + \varepsilon t$$

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجEviews 12

استنادا إلى نتائج الجدول ننتقل الآن إلى تحليل أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الأجلين القصير والطويل كما يلي:

- **في الأجل الطويل**: وجود علاقة طردية قوية بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الأجل الطويل تعكسها الإشارة الموجبة والمعنوية لمعامل الإنفاق، وتدل على أن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع مستويات التضخم بـ 0.16 % .و تتماشى هذه النتيجة مع ما تطرّقت إليه النظرية الكينزية التي ترى أن التوسع في الإنفاق الحكومي خصوصًا في ظل ظروف اقتراب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي يؤدي إلى ضغوط تضخمية في الأجل الطويل إذا لم ترافقه زيادات موازية في العرض الكلي أو في الطاقة الإنتاجية وهذا ما حدث في الاقتصاد الجزائري حيث أدت الزيادة الكبيرة في الإنفاق الحكومي لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية إلى ضغوط تضخمية على الأسعار، موازاتا مع وجود نقص في العرض الكلي والقدرة الإنتاجية المحلية، هذا التفاوت بين الطلب المتزايد نتيجة للإنفاق الحكومي والعرض المحدود يفاقم ظاهرة التضخم. بالإضافة إلى ذلك فإن الاعتماد الكبير على إيرادات النفط والغاز يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات أسعار النفط مما يؤثر بشكل كبير على قدرة الحكومة على تمويل الإنفاق الحكومي بصورة مستدامة؛
- تشير **نتائج نموذج تصحيح الخطأ(ECM)** إلى أن قيمة المعامل المقدرة بلغت (0.6546-) وهي سالبة ومعنوية إحصائيا، ومن الناحية الكمية تعني أن حوالي 65.46% من الاختلالات يتم تصحيحها تلقائيا خلال الفترة الزمنية الموالية وبالتالي يتطلب الاقتصاد الجزائري في المتوسط حوالي سنة ونصف إلى سنتين لاستعادة التوازن الكامل؛
- **في الأجل القصير**: التغير الآني في الإنفاق الحكومي ($\Delta LG$) له أثر موجب ومعنوي على التضخم في الجزائر، ما يعني أن أي زيادة فورية في الإنفاق تؤدي مباشرة إلى ارتفاع معدلات التضخم. هذا الأثر يتماشى مع التفسيرين الكينزي والنقدي، حيث يؤدي توسع الطلب الكلي في ظل ضعف العرض والإنتاج المحلي إلى ضغوط تضخمية تظهر بسرعة وهو أمر شائع في الاقتصادات النامية مثل الجزائر؛
- كما أن الأثر المتأخر للإنفاق الحكومي على البطالة بعد ست سنوات ($LG_{(-6)}$) معنوي وموجب، يعكس الطبيعة التراكمية للسياسات المالية وآثارها طويلة الأجل على الأسعار خاصة في ظل بطء مرونة الجهاز الإنتاجي الجزائري.

### 1. تقدير معلمات نموذج ميزان المدفوعات في الأجلين القصير والطويل

نظرا لعدم وجود دليل حاسم على العلاقة طويلة الأجل حسب اختبار الحدود، سيتم التركيز فقط على تحليل الديناميكيات قصيرة الأجل بين المتغيرات. والجدول الموالي يوضح نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) المشتق من نموذج(3,4) ARDL مع التركيز على المعاملات قصيرة الأجل ودلالة معامل تصحيح الخطأ على التغيرات المباشرة والفورية التي قد تحدث في الميزان التجاري نتيجة لتغيرات الإنفاق الحكومي.

ومن خلال الجدول رقم (18) يمكننا ان نستنتج مايلي:

- أن **معامل تصحيح الخطأ** (**CointEq(-1)**) سالب ومعنوي إحصائيا وهو ما يعتبر من الناحية النظرية مؤشرا على وجود ميل لتصحيح الاختلالات، حيث تشير القيمة المقدّرة (0.1553-) أن الاقتصاد الجزائري يقوم بتصحيح ما نسبته 15.53% من اختلالات ميزان المدفوعات سنويا باتجاه التوازن.
- أظهرت نتائج **معادلة الأجل القصير** أن التغير الحالي في الإنفاق الحكومي $\Delta LG_t$ له تأثير معنوي موجب على التغير في ميزان المدفوعات، حيث بلغ معامل هذا المتغير 20.11 وهو دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 5% ( P-value = 0.0451). هذه النتيجة تُشير إلى أنه عندما تزيد الحكومة من إنفاقها خلال الفترة الحالية، ينعكس ذلك بشكل مباشر وفوري على ميزان المدفوعات بتحسن نسبي في الأجل القصير أي أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى تحسن مؤقت في الميزان التجاري غير أن الآثار المتأخرة($\Delta LG(-2)$) ، ($\Delta LG(-3)$) كانت سالبة و تدل على أن الاستمرار في التوسع في الإنفاق يولد ضغوطا على الواردات ويضعف الميزان بعد فترة زمنية. وهو ما يتوافق مع الإطار النظري الذي يشير إلى أن السياسات المالية التوسعية من خلال رفع الإنفاق الحكومي تساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة الطلب الكلي الأمر الذي ينعكس إيجابا على الميزان الخارجي خاصة في الاقتصادات التي تعتمد بدرجة كبيرة على الإنفاق كمحرك رئيسي للنشاط الاقتصادي كما هو الحال بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

إلا أن هاته السياسات احدثت انعكاسات سلبية لاحقة ناجمة عن زيادة الاستيراد وتراجع التوازن الخارجي وحدوث العجز فيه وهو ما يبرز الطبيعة المزدوجة للإنفاق الحكومي: إذ يدعم الطلب الكلي

ويحفز التدفقات المالية في الأجل القصير، لكنه قد يفاقم الاختلالات الهيكلية إذا لم يتم توجيهه نحو القطاعات الإنتاجية القادرة على تقليص التبعية للواردات.

**الجدول رقم (18): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لميزان المدفوعات في الجزائر**

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(BP)
Selected Model: ARDL(3, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/22/25 Time: 23:07
Sample: 1990 2023
Included observations: 30

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(BP(-1)) | -0.140414 | 0.168676 | -0.832449 | 0.4145 |
| D(BP(-2)) | -0.362855 | 0.169289 | -2.143405 | 0.0439 |
| D(LG) | 20.10795 | 9.436090 | 2.130962 | 0.0451 |
| D(LG(-1)) | -17.99386 | 8.337622 | -2.158153 | 0.0426 |
| D(LG(-2)) | -8.898231 | 7.441506 | -1.195757 | 0.2451 |
| D(LG(-3)) | -24.18744 | 8.594451 | -2.814309 | 0.0104 |
| CointEq(-1)* | -0.155392 | 0.047860 | -3.246781 | 0.0039 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.504577 | Mean dependent var | 0.020000 |
| Adjusted R-squared | 0.375337 | S.D. dependent var | 7.018840 |
| S.E. of regression | 5.547385 | Akaike info criterion | 6.465494 |
| Sum squared resid | 707.7899 | Schwarz criterion | 6.792440 |
| Log likelihood | -89.98241 | Hannan-Quinn criter. | 6.570087 |
| Durbin-Watson stat | 2.005362 | | |

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

**المصدر**: مخرجات برنامج Eviews 12

وبالاعتماد على الجدول رقم (18) يمكننا كتابة معادلة الأجل القصير لنموذج ميزان المدفوعات كمايلي:

**معادلة الاجل القصير:**

$$\Delta BP_t = -0.14\Delta BP_{t-1} - 0.36\Delta BP_{t-2} + 20.11\Delta LG_t + 20.20\Delta LG_{t-1} - 8.90\Delta LG_{t-2} - 24.18\Delta LG_{t-3} - 0.16CointEq_{t-1} + \varepsilon t$$

ويمكننا تفسير الأثر السلبي للإنفاق الحكومي على ميزان المدفوعات أساسا بوجود اختلال في هيكل التجارة الخارجية، إلى جانب ضعف القدرات الإنتاجية الوطنية وعدم قدرتها على استيعاب الزيادة في الإنفاق وبدل أن يوجه هذا الإنفاق إلى تلبية الطلب محليا، فإنه يؤدي إلى زيادة الواردات مما يؤدي إلى زيادة العجز الخارجي. والجدول الموالي يوضح ذلك:

**الجدول رقم (19): تطور بعض مؤشرات ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (1990-2023)**

**الوحدة: مليار دولار**

| *السنوات* | الواردات | صادرات المحروقات | الصادرات خارج المحروقات | رصيد الميزان التجاري |
|---|---|---|---|---|
| *1990* | -9,770 | 12,350 | 0,530 | 1,350 |
| *1991* | -7,770 | 11,970 | 0,470 | 2,390 |
| *1992* | -8,300 | 10,980 | 0,530 | 1,300 |
| *1993* | -7,990 | 9,880 | 0,530 | 0,800 |
| *1994* | -9,150 | 8,610 | 0,280 | -1,840 |
| *1995* | -10,100 | 9,730 | 0,530 | -2,240 |
| *1996* | -9,090 | 12,650 | 0,570 | 1,260 |
| *1997* | -8,130 | 13,180 | 0,640 | 3,450 |
| *1998* | -8,630 | 9,770 | 0,370 | -0,910 |
| *1999* | -8,960 | 11,910 | 0,410 | 0,020 |
| *2000* | -9,350 | 21,060 | 0,590 | 8,930 |
| *2001* | -9,480 | 18,530 | 0,560 | 7,060 |
| *2002* | -12,011 | 18,109 | 0,610 | 4,371 |
| *2003* | -13,322 | 23,993 | 0,472 | 8,840 |
| *2004* | -17,950 | 31,550 | 0,670 | 11,120 |
| *2005* | -19,850 | 45,590 | 0,740 | 21,230 |
| *2006* | -20,680 | 53,610 | 1,130 | 28,950 |
| *2007* | -26,350 | 59,610 | 0,980 | 30,540 |
| *2008* | -37,993 | 77,194 | 1,395 | 34,450 |
| *2009* | -37,402 | 44,415 | 0,771 | 0,402 |
| *2010* | -38,885 | 56,121 | 0,969 | 12,149 |
| *2011* | -46,927 | 71,661 | 1,227 | 17,766 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 12,418 | 1,153 | 70,583 | -51,569 | *2012* |
| 1,152 | 1,051 | 63,816 | -54,987 | *2013* |
| -9,278 | 1,667 | 58,462 | -59,670 | *2014* |
| -27,295 | 1,485 | 33,081 | -52,649 | *2015* |
| -26,550 | 1,391 | 27,918 | -49,437 | *2016* |
| -22,320 | 1,367 | 33,202 | -48,981 | *2017* |
| -16,884 | 2,249 | 38,897 | -48,573 | *2018* |
| -16,911 | 2,079 | 33,244 | -44,632 | *2019* |
| -18,681 | 1,916 | 20,016 | -35,547 | *2020* |
| -4,512 | 4,579 | 34,058 | -37,466 | *2021* |
| 19,453 | 5,980 | 59,738 | -38,868 | *2022* |
| 5,431 | 5,059 | 49,922 | -42,962 | *2023* |

**المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:**

- البيانات المفتوحة للبنك الدولي على الموقع https://www.albankaldawli.org/ext/ar/home
- *أرشيف ميزان المدفوعات السنوي 1977-2023 ، بنك الجزائر على الموقع* https://www.bank-of-algeria.dz ( وثيقة اكسيل)

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه، نجد أن الاختلال الهيكلي للتجارة الخارجية الجزائرية يظهر بشكل واضح، حيث تهيمن صادرات المحروقات على هيكل الصادرات الكلي في حين تبقى الصادرات خارج المحروقات ضعيفة جدا و سجلت أقل من 2 مليار دولار طول فترة الدراسة تقريبا حتى سنة 2019 ، ثم ارتفعت قليلا إلى 5 و 6 مليارات بالتقريب في آخر سنتين (2022و 2023)، أما عن الواردات فاتبعت منحنى تصاعدي من حوالي 9 مليار دولار بداية التسعينات إلى 40 و 50 مليار دولار بعد سنة 2012 وهو ما يعكس محدودية القدرات الإنتاجية المحلية وعدم قدرتها على تلبية الطلب الداخلي. وتؤكد هذه المؤشرات في مجملها عجز الإنفاق الحكومي على تحسين إنتاجية الاقتصاد الوطني وتنويع قاعدته التصديرية خارج المحروقات ومن ثم فشله في إحداث أثر إيجابي مستدام على ميزان المدفوعات.

إذن في ضوء النتائج المتحصل عليها من نموذج تصحيح الخطأ، يمكن القول أن الإنفاق الحكومي يؤثر على ميزان المدفوعات في الجزائر في الأجل القصير فقط، حيث أظهرت التغيرات الحالية في الإنفاق الحكومي أثرا معنويا

مباشرا على التغير في ميزان المدفوعات، أما على المدى الطويل فلا يمكن تأكيد وجود علاقة مستقرة ودائمة بين المتغيرين استنادا إلى المعطيات المتوفرة في هذا النموذج.

## المبحث الرابع: اختبار جودة النماذج المقدرة

بعد الانتهاء من تقدير النماذج القياسية باستخدام منهجيةARDL ، تأتي مرحلة التحقق من جودتها وصلاحيتها للاستخدام في التحليل الاقتصادي وذلك من خلال الاعتماد على جملة من الاختبارات الضرورية لتشخيص النموذج ومن ثم التأكد من سلامة شكله الدالي واستقرار علاقاته عبر الزمن.

### المطلب الأول: الاختبارات التشخيصية لنماذج الدراسة

للتحقق من مدى صلاحية النماذج المقدرة من الناحية الإحصائية يجب إخضاعها لسلسلة من الاختبارات التشخيصية، والمتمثلة في: فحص وجود الارتباط التسلسلي للبواقي، تجانس التباين، وكذلك التحقق من طبيعة توزيع البواقي.

#### أولا: اختبار الارتباط التسلسلي وعدم ثبات التباين لنماذج الدراسة

تم الاعتماد على اختبار Breusch-Godfrey للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، حيث يعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج (Lagrange Multiplier – LM) الذي يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي من درجة أكبر من الواحد[1] ،و قد تم اختياره هذا بدلا من اختبار دوربن–واتسون التقليدي كونه أكثر ملاءمة للنماذج التي تتضمن متغيرات متأخرة من المتغير التابع مثل نموذجARDL .

1. **اختبار الارتباط التسلسلي وعدم ثبات التباين لنموذج النمو الاقتصادي**

بناء على النتائج الموضحة في الجدول رقم (21) أدناه، يمكن الاستنتاج أن النموذج المقدر للنمو الاقتصادي خالي من مشكلتي الارتباط التسلسلي وعدم ثبات التباين، حيث كانت القيم الاحتمالية لكل من إحصائية F و Chi-Squareأكبر بكثير من مستوى المعنوية 5% في كلا الاختبارين. وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، مما يدل على أن النموذج لا يعاني من أي مشاكل تتعلق بالارتباط التسلسلي أو عدم ثبات التباين.

[1] محمد شيخي، ***مرجع سبق ذكره***، ص100

**الجدول رقم (20): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي وعدم ثبات التباين لنموذج النمو الاقتصادي**

| الاختبار | اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Correlation LM Test | | |
|---|---|---|---|
| **Breusch-Godfrey Serial** | الإحصائية | القيمة | الاحتمال (**Prob**) |
| | F.Statistic | 0.799367 | **0.4628** |
| | Chi-Square | 2.122332 | **0.3461** |
| اختبار عدم ثبات التباين **Heteroskedasticity Test** | | | |
| **ARCH** | الإحصائية | القيمة | الاحتمال (**Prob**) |
| | F.Statistic | 0.423761 | **0.5206** |
| | Chi-Square | 0.448118 | **0.5032** |
| **Breusch-Pagan-Godfrey** | الإحصائية | القيمة | الاحتمال (**Prob**) |
| | F.Statistic | 1.253649 | **0.3167** |
| | Chi-Square | 7.393276 | **0.2860** |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

### 2. اختبار الارتباط التسلسلي وعدم ثبات التباين لنموذج البطالة

أظهرت نتائج اختبار Breusch-Godfrey لوجود ارتباط تسلسلي بين البواقي أن القيمة الاحتمالية للإحصائية F.Statistic (0.2256) والإحصائية Chi-Square (0.0644) أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي في النموذج، أما بالنسبة لاختباري ARCH و Breusch-Pagan-Godfrey لعدم ثبات التباين، فقد أظهرت النتائج أن القيم الاحتمالية لكل من F. Statistic و Chi-Square أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة التباين المتغير.

وبناءا على النتيجتين فإن النموذج لا يعاني من مشاكل تتعلق بالارتباط التسلسلي أو تباين البيانات، مما يعزز مصداقية النتائج المستخلصة.

**الجدول رقم (21): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي وعدم ثبات التباين لنموذج البطالة**

| الاختبار | اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Correlation LM Test | | |
|---|---|---|---|
| **Breusch-Godfrey Serial** | **الإحصائية** | **القيمة** | **الاحتمال (Prob)** |
| | F.Statistic | 1.569964 | **0.2256** |
| | Chi-Square | 14.74161 | **0.0644** |
| | **اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test** | | |
| **ARCH** | **الإحصائية** | **القيمة** | **الاحتمال (Prob)** |
| | F.Statistic | 0.150103 | **0.7015** |
| | Chi-Square | 0.160330 | **0.6889** |
| **Breusch-Pagan-Godfrey** | **الإحصائية** | **القيمة** | **الاحتمال (Prob)** |
| | F.Statistic | 1.989778 | **0.0987** |
| | Chi-Square | 12.93526 | **0.1141** |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

### 3. اختبار الارتباط التسلسلي وعدم ثبات التباين لنموذج التضخم

بناء على نتائج الاختبارات الإحصائية الموضحة في الجدول رقم (22)، يمكن استنتاج أن النموذج المستخدم لا يعاني من مشاكل تتعلق بالارتباط الزمني أو التباين غير المتجانس. حيث أظهرت نتائج اختبار LM Testأن القيمة الاحتمالية المقابلة له قد بلغت 0.1110 وهي بذلك أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبناءً عليها نفشل في رفض الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود ارتباط زمني.

من ناحية أخرى أظهرت نتائج اختباريARCH و Breusch-Pagan-Godfrey لعدم ثبات التباين، أن القيم الاحتمالية لكل من F.Statistic و Chi-Square أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي عدم وجود تباين غير متجانس في البيانات.

**الجدول رقم (22): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي وعدم ثبات التباين لنموذج التضخم**

| الاختبار | اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Correlation LM Test | | |
|---|---|---|---|
| **Breusch-Godfrey Serial** | **الإحصائية** | **القيمة** | **الاحتمال (Prob)** |
| | F.Statistic | 1.458660 | **0.2637** |
| | Chi-Square | 4.396174 | **0.1110** |

| اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test | | | |
|---|---|---|---|
| **ARCH** | **الإحصائية** | **القيمة** | **الاحتمال (Prob)** |
| | F.Statistic | 0.000823 | **0.9773** |
| | Chi-Square | 0.000892 | **0.9762** |
| **Breusch-Pagan-Godfrey** | **الإحصائية** | **القيمة** | **الاحتمال (Prob)** |
| | F.Statistic | 0.792671 | **0.6275** |
| | Chi-Square | 7.981213 | **0.5360** |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

إذن تشير جميع نتائج الاختبارات إلى أن النموذج لا يعاني من مشاكل تتعلق بالارتباط الزمني أو التباين غير المتجانس، مما يتيح استخدامه بشكل مباشر في تحليل البيانات دون الحاجة إلى تصحيحات إضافية.

### 4. اختبار الارتباط التسلسلي وعدم ثبات التباين لنموذج ميزان المدفوعات

تظهر نتائج اختبارات الارتباط التسلسلي وثبات التباين أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلات إحصائية تضعف دقته، حيث أظهر اختبار Breusch-Godfrey للارتباط التسلسلي أن القيمة الاحتمالية لإحصائية F بلغت 0.8626 بينما بلغت قيمة Chi-Square (0.7933)، وهي قيم مرتفعة تفوق مستوى المعنوية 5%، مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي.

أما فيما يتعلق باختبارات تجانس التباين، فقد أظهرت نتائج اختبار ARCH أن القيمة الاحتمالية لإحصائية F بلغت 0.7965، في حين بلغت قيمة Chi-Square (0.7875) ، وهو ما يشير إلى ثبات تباين البواقي. كما أكدت نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey نفس النتيجة، حيث بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية F نحو 0.1929 و Chi-Square نحو 0.1887، وهي كلها تفوق مستوى المعنوية 5%.

**الجدول رقم (23): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي وعدم ثبات التباين لنموذج ميزان المدفوعات**

| الاختبار | اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Correlation LM Test | | |
|---|---|---|---|
| **Breusch-Godfrey Serial** | **الإحصائية** | **القيمة** | **الاحتمال (Prob)** |
| | F.Statistic | 0.148981 | **0.8626** |
| | Chi-Square | 0.463201 | **0.7933** |
| **اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test** | | | |
| **ARCH** | **الإحصائية** | **القيمة** | **الاحتمال (Prob)** |
| | F.Statistic | 0.067818 | **0.7965** |
| | Chi-Square | 0.072659 | **0.7875** |
| **Breusch-Pagan-Godfrey** | **الإحصائية** | **القيمة** | **الاحتمال (Prob)** |
| | F.Statistic | 1.571832 | **0.1929** |
| | Chi-Square | 11.23584 | **0.1887** |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

إذن بناءا على هذه النتائج يمكن التأكيد على أن النموذج يستوفي شروط الاستقلالية وثبات تباين البواقي، ما يعزز من صحة التقديرات ويؤكد ملاءمة النموذج لتحليل العلاقة قصيرة الأجل بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الجزائر.

**ثانيا: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Normality Test لنماذج الدراسة**

تم الكشف عن طبيعة توزيع البواقي عبر اختبار الفرضية التي مفادها أن:البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا ، من خلال تطبيق اختبار Jarque–Bera الذي يقارن بين إحصائية الاختبار المحسوبة والقيمة الجدولية لتوزيع Chi-Square بدرجة حرية (2) ومستوى معنوية 5%[1].

[1] زكرياء جرفي، نبيل بن مرزوق،" ***قياس أثر الانفاق الاستثماري على الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في الجزائر باستخدام نموذج ARDL للفترة 2000-2020***"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، المجلد7، العدد1، 2022، ص37

### 1. اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test لنموذج النمو الاقتصادي

من خلال نتائج الجدول رقم (29) نلاحظ أن قيمة اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera بلغت (0.3114)بقيمة احتمالية (p-value) أكبر مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نستنتج أن البواقي في نموذج النمو الاقتصادي تتبع التوزيع الطبيعي مما يعزز من صلاحية النموذج المقدر

**الشكل رقم (27): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test لنموذج النمو الاقتصادي**

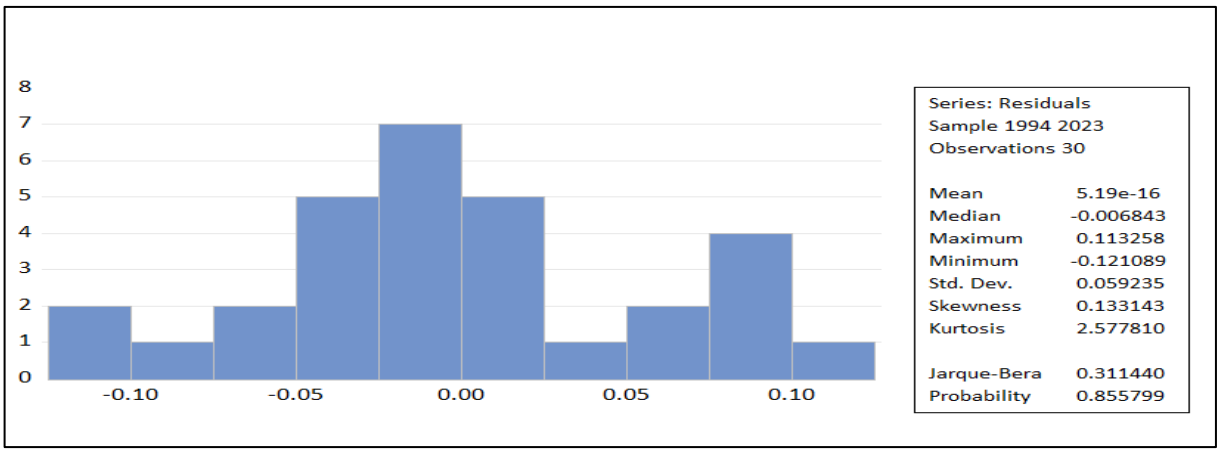


**المصدر**: مخرجات برنامج Eviews 12

### 2. اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test لنموذج البطالة

من خلال الشكل رقم (28) في الأسفل، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera أكبر من مستوى المعنوية 5% ( 0.8363>0.05 ) ، مما يدل على عدم وجود انحرافات كبيرة عن التوزيع الطبيعي، وبالتالي لا يمكننا رفض الفرضية الصفرية و نقول أن البواقي لنموذج البطالة بدلالة الانفاق الحكومي تتبع التوزيعً الطبيعي.

**الشكل رقم (28): نتائج اختبار التوزيع الطبيعيNormality -Test لنموذج البطالة**

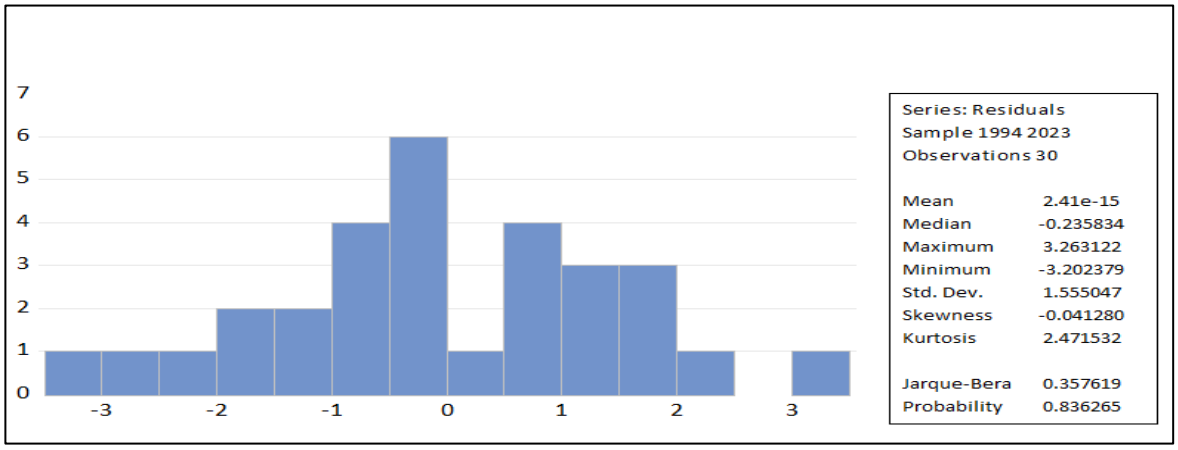


المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

### 3. اختبار التوزيع الطبيعيNormality Test لنموذج التضخم

بناءا على نتائج اختبار (Jarque-Bera)، التي أظهرت قيمة إحصائية قدرها 0.424827 واحتمالية بلغت 0.808630 ، نستنتج أن بيانات نموذج التضخم تتوزع بشكل طبيعي كون القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يعني أنه لا يوجد دليل لرفض الفرضية الصفرية التي تفيد بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

**الشكل رقم (29): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Normality -Testلنموذج التضخم**

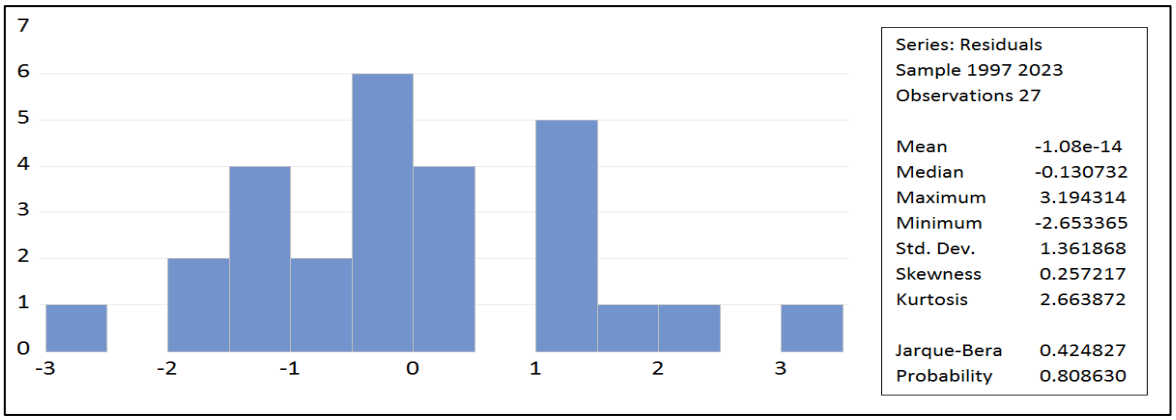


**المصدر**: مخرجات برنامج Eviews 12

### 4. اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test لنموذج ميزان المدفوعات

تشير نتائج اختبار Jarque-Bera إلى أن بواقي النموذج تتبع التوزيعا الطبيعي وهو ما تؤكده القيمة الاحتمالية المرتفعة (0.8682) المصاحبة للاختبار والتي تفوق مستوى المعنوية (5%). ويعزز هذا الاستنتاج من موثوقية التقديرات الناتجة عن نموذج ARDL خاصة فيما يتعلق بدقة الاستدلال الإحصائي على معاملات العلاقة قصيرة الأجل بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الجزائر.

**الشكل رقم (30): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Normality -Test لنموذج ميزان المدفوعات**

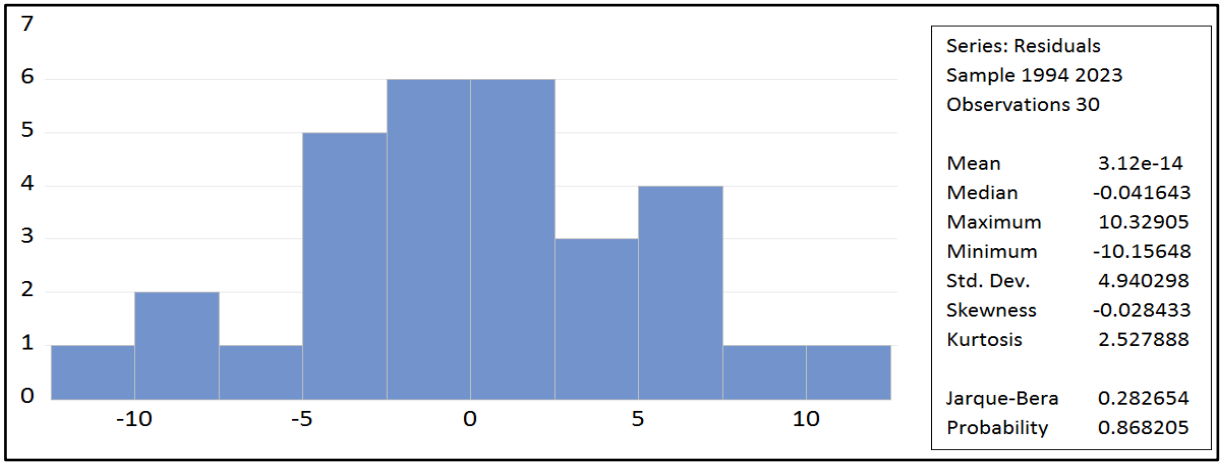


**المصدر**: مخرجات برنامج Eviews 12

### المطلب الثاني: اختبار صحة الشكل الدالي للنماذج المقدرة

لاختبار صحة الشكل الدالي لنماذج الدراسة التي تم اعتمادها سوف نقوم بإجراء اختبار Test RAMSEY (RESET) و الذي يستخدم للتعرف على مدى ملائمة النموذج من حيث شكله الدالي للتعبير عن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، بمعنى مدى ملائمة الصيغة المقترحة للتعبير عن العلاقة بين المتغيرات المدروسة[1].

[1] مولود بن حركات ،رشيد بوعافية ، "***أثر مساهمة العمالة السياحية في التنويع الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة (1995-2016)***" ، دفاتر البحوث العلمية، المجلد9، العدد2،2021، ص370

### 1. اختبار تحديد الشكل الدالي RAMSEY (RESET) Test لنموذج النمو الاقتصادي

تم إجراء اختبار Ramsey RESETللكشف عن وجود أخطاء محتملة في تحديد النموذج الخاص بالنمو الاقتصادي بدلالة الإنفاق الحكومي. وقد أظهرت النتائج المدرجة في الجدول أدناه أن إحصائية F قد بلغت 0.0436 مع قيمة احتمالية (p-value) قدرها 0.8364، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%. وبناءً عليه لا يوجد دليل إحصائي على وجود خطأ في تحديد النموذج و أن مواصفاته الحالية مقبولة.

**الجدول رقم (24): نتائج اختبار الشكل الدالي لنموذج النمو الاقتصادي**

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: LGDP LGDP(-1) LGDP(-2) LGDP(-3) LGDP(-4) LG LG(-1) C

| | Value | df | Probability |
|---|---|---|---|
| t-statistic | 0.208908 | 22 | 0.8364 |
| F-statistic | 0.043643 | (1, 22) | 0.8364 |
| Likelihood ratio | 0.059454 | 1 | 0.8074 |

**المصدر**: مخرجات برنامج Eviews 12

### 2. اختبار تحديد الشكل الدالي RAMSEY (RESET) Test لنموذج البطالة

بينت نتائج اختبار الشكل الدالي لنموذج قياس أثر الانفاق الحكومي على البطالة ARDL (4,3) ، أ ن القيمة الاحتمالية المرتبطة ب F تتجاوز بشكل واضح مستوى المعنوية 5%. وبناء عليه يمكن اعتبار النموذج المحدد سليما من حيث البنية الشكلية.

**الجدول رقم (25): نتائج اختبار الشكل الدالي لنموذج البطالة**

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: UNM UNM(-1) UNM(-2) UNM(-3) UNM(-4) LG LG(-1) LG(-2) LG(-3) C

| | Value | df | Probability |
|---|---|---|---|
| t-statistic | 0.158376 | 20 | 0.8757 |
| F-statistic | 0.025083 | (1, 20) | 0.8757 |
| Likelihood ratio | 0.037601 | 1 | 0.8462 |

**المصدر**: مخرجات برنامج Eviews 12

### 3. اختبار تحديد الشكل الدالي RAMSEY (RESET) Test لنموذج التضخم

من خلال الجدول المبين أدناه يتضح أن قيمة الاحتمال ل F المحسوبة هي (0.95 ) أكبر من مستوى المعنوية 5%، ، وبالتالي النموذج لا يعاني من أخطاء في التحديد لعدم وجود أدلة إحصائية كافية لرفض الفرضية العدمية بمعنى أن الشكل الدالي المحدد والمستخدم صحيح.

**الجدول رقم (26): نتائج اختبار تحديد الشكل الدالي لنموذج التضخم**

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: INF INF(-1) LG LG(-1) LG(-2) LG(-3) LG(-4) LG(-5) LG(-6) LG(-7) C

| | Value | df | Probability |
|---|---|---|---|
| t-statistic | 0.069711 | 16 | 0.9453 |
| F-statistic | 0.004860 | (1, 16) | 0.9453 |
| Likelihood ratio | 0.008199 | 1 | 0.9278 |

**المصدر**: مخرجات برنامج Eviews 12

### 4. اختبار تحديد الشكل الدالي RAMSEY (RESET) Test لنموذج ميزان المدفوعات

تشير نتائج اختبار الشكل الدالي لنموذج ميزان المدفوعات إلى أن القيمة الاحتمالية لإحصائية F مرتفعة وغير معنوية (0.85>5%)، مما يدل على عدم وجود أدلة إحصائية تشير إلى استبعاد متغيرات مهمة أو استخدام شكل دالي غير مناسب. وتعد هذه النتيجة مؤشرا إيجابيا يعزز من موثوقية النموذج خاصة فيما يتعلق بتحليل الديناميكيات قصيرة الأجل بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات.

**الجدول رقم (27): نتائج اختبار تحديد الشكل الدالي لنموذج ميزان المدفوعات**

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: BP BP(-1) BP(-2) BP(-3) LG LG(-1) LG(-2) LG(-3) LG(-4) C

| | Value | df | Probability |
|---|---|---|---|
| t-statistic | 0.186231 | 20 | 0.8541 |
| F-statistic | 0.034682 | (1, 20) | 0.8541 |
| Likelihood ratio | 0.051978 | 1 | 0.8197 |

**المصدر**: مخرجات برنامج Eviews 12

## المطلب الثالث: اختبار الاستقرار الهيكلي للنماذج المقدرة

لاختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات نماذج الدراسة استخدمنا اختبارين هما: اختبار (CUSUM) الذي يتعلق بسلوك المجموع التراكمي للبواقي، واختبار (CUSUM of Square) الخاص بسلوك المجموع التراكمي لمربعات البواقي.

### 1. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات نموذج النمو الاقتصادي

تظهر نتائج الاختبارين أن نموذج النمو يتمتع بدرجة عالية من الاستقرار خلال الفترة الزمنية المدروسة. وهو ما يعكسه بقاء منحنيي الاختبارين ضمن حدود الثقة عند مستوى 5%، مما يشير إلى غياب أي تغيرات هيكلية في النموذج المقدر واستقرار معلماته مما يعزز موثوقية نتائج التقدير ويدعم صحة المواصفات القياسية للنموذج المستخدم.

**الشكل رقم (31): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج النمو الاقتصادي**

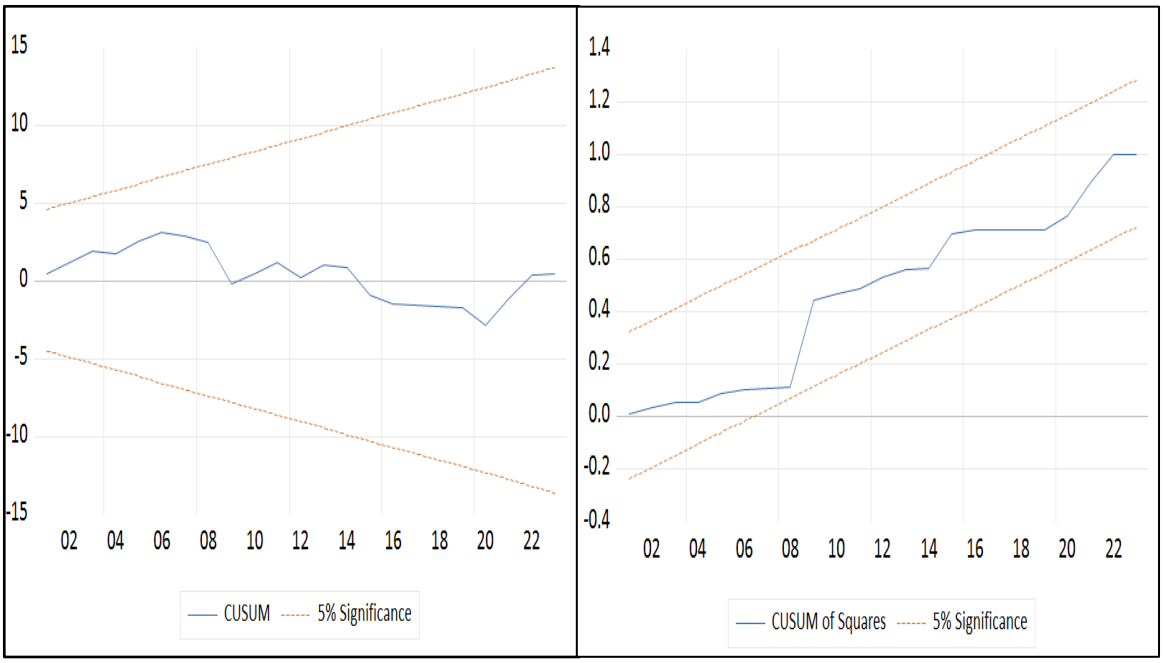


**المصدر**: مخرجات برنامج Eviews 12

### 2. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات نموذج البطالة

تشير نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج البطالة، المبينة في الشكل رقم (34)، إلى أن منحنيات الاختبار بقيت بالكامل داخل حدود فاصل الثقة عند مستوى المعنوية 5%. ويدل ذلك على أن معاملات النموذج مستقرة إحصائيا خلال فترة الدراسة ولا توجد تغيرات مفاجئة أو اختلالات تؤثر على نتائج التقدير، وبالتالي فإن النموذج يعد موثوقا وقابلا للاستخدام في التحليل والتنبؤ.

**الشكل رقم (32): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج البطالة**

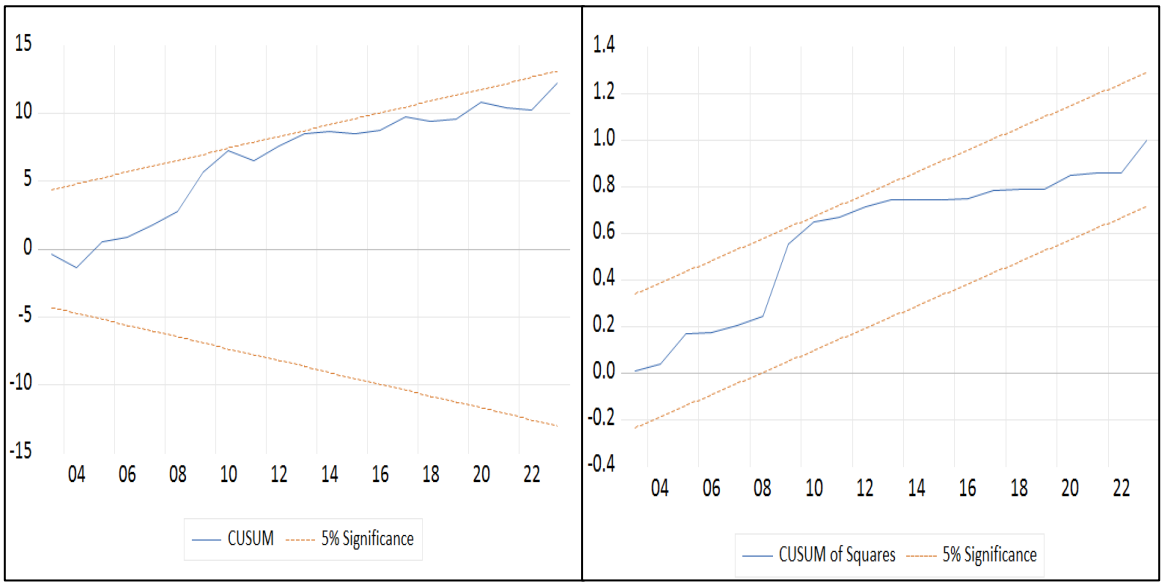


**المصدر**: مخرجات برنامج Eviews 12

### 3. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات نموذج التضخم

أظهرت نتائج اختبار CUSUMلنموذج التضخم الموضحة في الشكل رقم (35)، أن المنحنى بقي داخل حدود الثقة عند مستوى المعنوية 5% في معظم الفترات، مما يشير إلى استقرار هيكلي في العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم. أما بالنسبة لـ CUSUM of Squares، فقد تم ملاحظة انحراف طفيف في بعض الفترات لكنه لم يتجاوز الحدود العليا بشكل كبير، مما يدل على وجود تباين مؤقت في البيانات دون حدوث تغييرات كبيرة في العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم.

**الشكل رقم (33): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج التضخم**

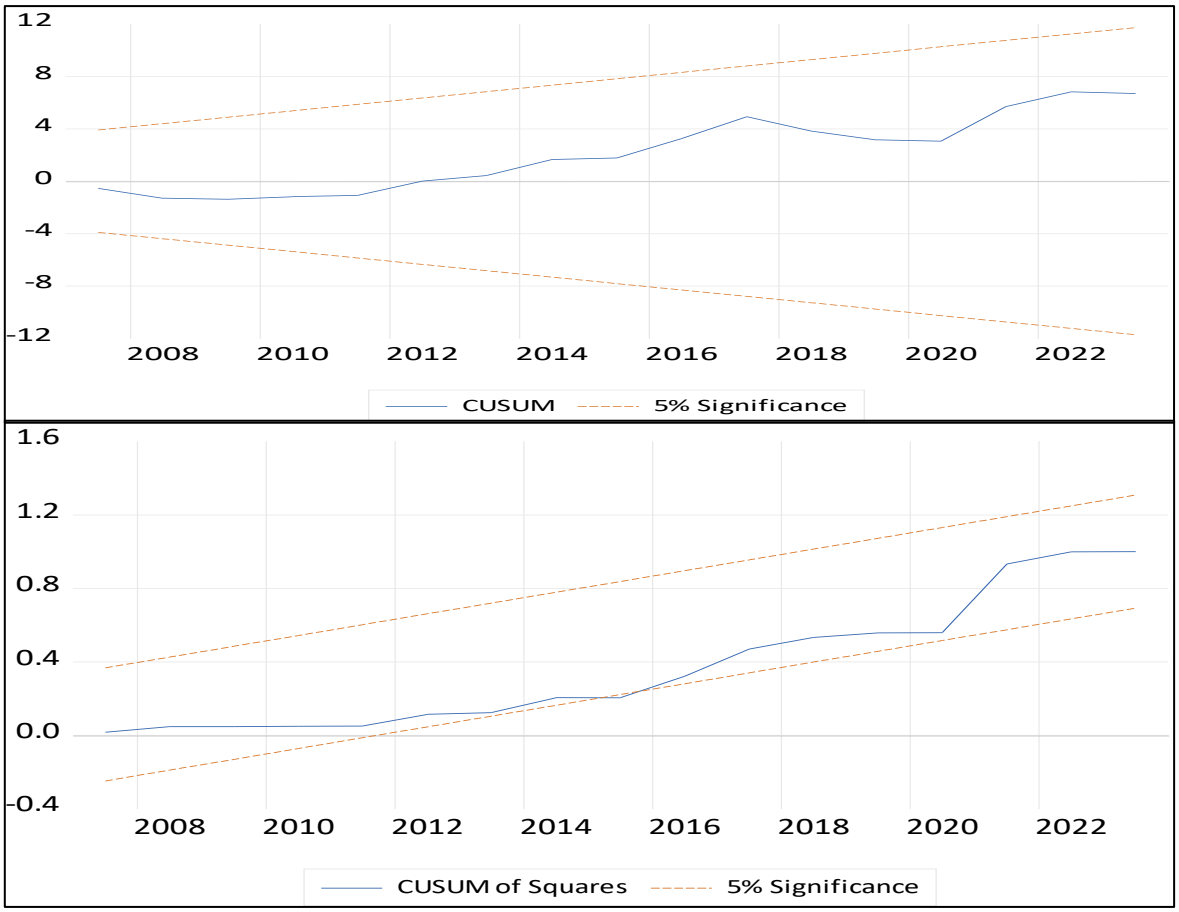


**المصدر**: مخرجات برنامج Eviews 12

### 4. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات نموذج ميزان المدفوعات

تظهر نتائج اختبار CUSUMفي الشكل رقم (36) أن منحنى الاختبار ظل بالكامل داخل حدود فواصل الثقة عند مستوى دلالة 5% طوال فترة الدراسة، مما يدل على استقرار معاملات النموذج وعدم وجود تغيرات فجائية في العلاقة بين المتغيرات. كما تُؤكد نتائج اختبار CUSUM of Squaresنفس النتيجة، وبالتالي تعزز هذه النتائج من مصداقية نموذج ARDL المستخدم وتؤكد أن تقديرات العلاقة قصيرة الأجل بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الجزائر مستقرة إحصائيا خلال فترة الدراسة.

**الشكل رقم (34): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ميزان المدفوعات**

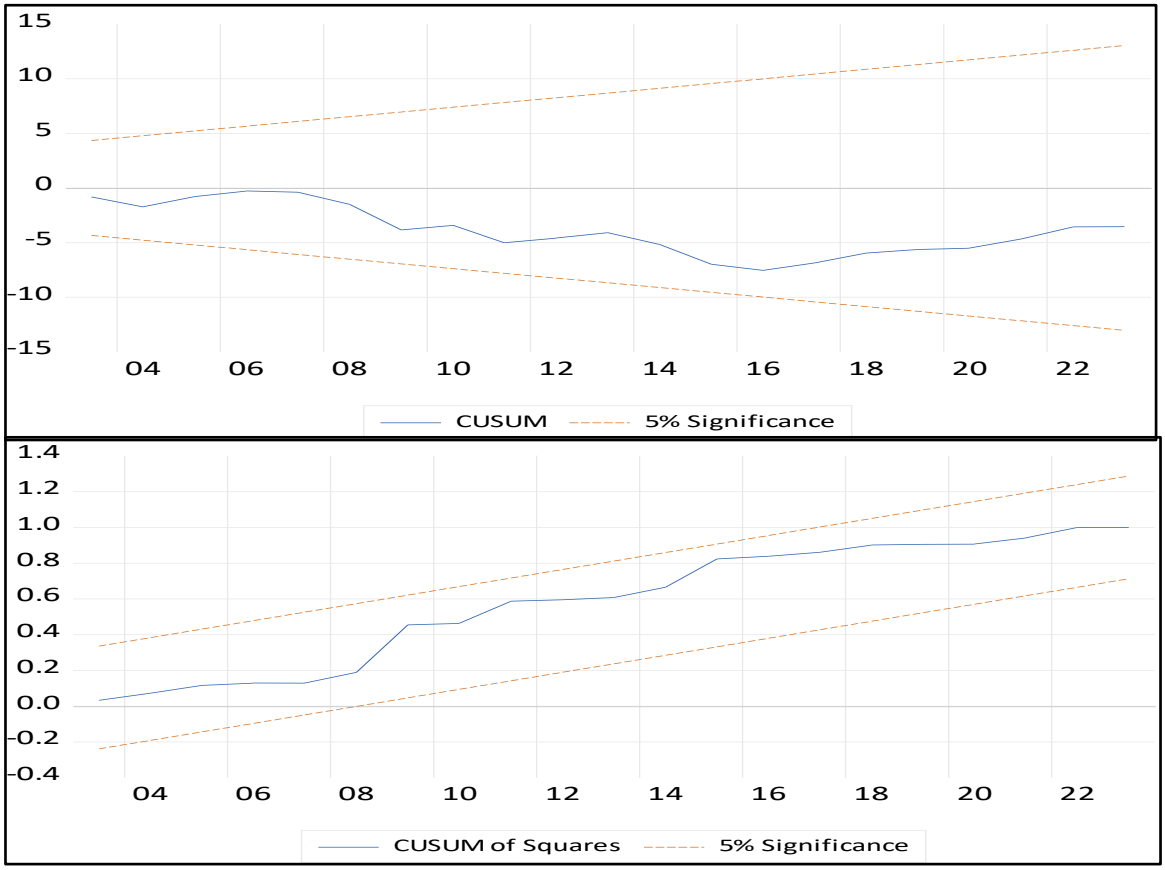


**المصدر**: مخرجات برنامج Eviews 12

**خلاصة الفصل:**

قمنا بتجسيد الجانب التطبيقي للدراسة في هذا الفصل الختامي وذلك من خلال اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) لقياس أثر الإنفاق الحكومي على متغيرات مربع كالدور الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2023). وقد مرّ التحليل بعدة مراحل شملت عرض الإطار النظري للمنهجية المستخدمة مع إعطاء لمحة مختصر عن القياس الاقتصادي ومراحله، ومن ثم تحديد وبناء النماذج القياسية الملائمة وأخيرا تطبيق النموذج على البيانات المتاحة واختبار جودتها.

وقد أظهرت نتائج التقدير وجود أثر إيجابي للإنفاق الحكومي على بعض أهداف مربع كالدور خاصة على النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة، في حين كان أثره على استقرار الأسعار والتوازن الخارجي محدودا.

كما أثبت اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (Bounds Test) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي وكل من النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم، في حين غابت هذه العلاقة مع ميزان المدفوعات، وهو ما يعكس طبيعة الاقتصاد الجزائري القائم بدرجة كبيرة على الريع النفطي والتقلبات الخارجية.

# الخاتمة

وفي الختام بعدما قمنا بعرض الإطار النظري والتطبيقي ثم تحليل البيانات المرتبطة بالإنفاق الحكومي وهيكله وكذا مؤشرات مربع كالدور الاقتصادية للفترة الممتدة من 1990 إلى غاية سنة 2023 وصياغة النموذج القياسي المناسب لتقدير أثر الإنفاق الحكومي على متغيرات مربع كالدور في الجزائر على حدى ( نمو اقتصادي، بطالة ، تضخم وتوازن خارجي )، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL ؛

وبناءا عليه وصلنا إلى نهاية الدارسة ومرحلة التوقف عند أهم النتائج التي أسفرت عنها هاته الأخيرة، حيث أتاح لنا المسار الطويل الذي سلكه الاقتصاد الجزائري وماشهده من تقلبات وأزمات وفترات انتعاش فرصة لتحديد وتقييم الدور الفعلي للإنفاق الحكومي في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية التي حددها نيكولاس كالدور في الأضلاع المكونة لمربعه السحري؛

وقبل عرض النتائج المتوصل إليها سوف نقوم بداية باختبار صحة الفرضيات ومن ثم عرض النتائج النظرية والتطبيقية للدراسة وتقديم بعض التوصيات.

### ❖ اختبار صحة الفرضيات

- **الفرضية الأول:** والتي مضمونها "وجود أثر إيجابي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر ونجح في رفع معدلاته" وهي فرضية صحيحة بالاستناد إلى نتائج الدراسة القياسية حيث ساهم الإنفاق الحكومي في رفع معدل النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجلين القصير والطويل، ولكن هذه الزيادة كانت بنسب ضعيفة نوعا ما المقارنة مع المبالغ التي تم إنفاقها من طرف الحكومة بغية الرفع من وتيرة النمو الاقتصادي، وذلك لارتباطها بتقلبات قطاع المحروقات و الإيرادات المتأتية منه إلى جانب طبيعة الإنفاق في حد ذاته و الموجه غالبا إلى التسيير بدلا من الاستثمار في القطاعات المنتجة التي تخلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني؛
- **الفرضية الثانية:** تم إثباتها وهي صحيحة حيث ساهم الإنفاق الحكومي في التخفيض من معدلات البطالة في الجزائر وإيجاد فرص عمل جديدة خلال الفترة المدروسة، وهو ما يؤكد على الدور المحوري الذي تتمتع به الحكومة في استعادتها لتوازن سوق العمل عبر تدخلاتها المالية. ويعتبر الإنفاق الحكومي محفزا للطلب الكلي وبالتالي زيادة فرص التوظيف وهو ما يتوافق مع الطرح الكينزي. حيث ساهمت السياسة المالية التوسعية في الجزائر عبر زيادة نفقاتها على المشاريع التنموية والبنى التحتية إلى تقليص حجم البطالة وخلق فرص عمل بالرغم من كون معظمها مؤقت إلا أنها أدت إلى تخفيض معدل البطالة وزيادة مستوى التشغيل؛

- **الفرضية الثالثة:** والتي تتضمن مساهمة الإنفاق الحكومي الإيجابية على المستوى العام للأسعار وتخفيض معدلات التضخم وهي فرضية غير صحيحة بالاستناد إلى نتائج الدراسة القياسية التي تم التوصل إليها، حيث أدى التوسع في الإنفاق الحكومي في الجزائر إلى إحداث ضغوط تضخمية في ظل محدودية الطاقة الإنتاجية وانعكاس ذلك بشكل سلبي على معدلات التضخم التي باتت مرتفعة طيلة الفترة المدروسة؛
- **الفرضية الرابعة:** والتي تنص في مضمونها على مساهمة الانفاق الحكومي المحدودة على وضعية ميزان المدفوعات الجزائري وبالتالي فشله في تحقيق التوازن الخارجي وهي صحيحة حيث أثبتت نتائج الدراسة الأثر المباشر والفوري على ميزان المدفوعات في الأجل القصير مع عدم وجود أيه آثار عليه تذكر في الأجل الطويل بسب ضعف جهاز الإنتاج الجزائري وعدم قدرته على الاستجابة للزيادة المتنامية في الطلب الكلي الناتج عن الارتفاع في الانفاق الحكومي ، وبالتالي الاعتماد على الواردات لتغطيته مقابل وجد نقص في الصادرات مما انعكس سلبا على توازن ميزان المدفوعات و ظهور العجز فيه.

❖ **نتائج الدراسة**

أسفرت الدراسة عن جملة من النتائج بعضها يندرج ضمن الجانب النظري المرتبط بالإطار المفاهيمي، والبعض الآخر يتعلق بالجانب التطبيقي الذي أظهر دلالات عملية تستجيب لإشكالية البحث يمكننا عرضها على النحو التالي:

**أولا: النتائج النظرية**

- يعد الإنفاق الحكومي أداة رئيسية للسياسة المالية ذات فعالية كبيرة في التأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي سواء من حيث دعم النمو الاقتصادي، تعزيز مستوى التشغيل، ضبط التضخم وتحقيق التوازن الخارجي، حيث يكتسب فعالية ملموسة في توجيهها بشرط أن يتم استخدامه وفق أسس رشيدة؛
- يعتبر مربع كالدور كواجهة شاملة تجمع بين اهدا الاقتصادي الكلية الرئيسية، حيث اتضح لنا من التحليل أن هذه الأهداف مترابطة فيما بينها لكنها في كثير من الأحيان متعارضة وأن السعي نحو تحقيق هدف معين قد يكون سببا في إحداث آثار سلبية على هدف آخر ما يبرز صعوبة التوفيق بين الأهداف الأربعة وتحقيقها في آن واحد؛

- يرتبط نجاح السياسات الاقتصادية المختلفة وعلى رأسها السياسة المالية عبر الانفاق بمدى قدرتها على التقليل من حدة التعارضات بين أهداف مربع كالدور والاقتراب نحو تحقيق توازن مقبول بين أقطاب هذا الأخير؛
- ارتبط السياسة المالية الجزائرية بالطرف الخارجي ممثلا بأسعار النفط، حيث دفعتها الأزمات النفطية نحو اتباع سياسة مالية انكماشية (فترة التسعينات) بينما فترات الفوائض المالية دفعتها نحو سياسات مالية توسعية؛
- كمقارنة لفترة التسعينات والألفية الثالثة نستنتج أن السياسة المالية في الجزائر في الغالب كانت بمثابة رد فعل للأزمات بدلا من كونها أداة سباقة للتخطيط ودعم الاستقرار الكلي؛
- من بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة تقسيم الإنفاق الحكومي في الجزائر الذي شهد تحولا ملحوظا، حيث انتقل من مقاربة تقليدية مبنية على الفصل بين النفقات التسييرية والنفقات التجهيزية إلى مقاربة حديثة فرضها القانون العضوي 18-15 تقوم أساسا على البرامج والأهداف وقياس الأداء بما ينسجم مع المعايير الدولية لتسيير المالية العامة؛
- عرف الانفاق الحكومي في الجزائر ارتفاعا بوتيرة متسارعة طيلة فترة الدراسة وظل موجها بدرجة أكبر نفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز؛
- تستحوذ نفقات المستخدمين والتحويلات الاجتماعية على الحصة الأكبر ضمن نفقات التسيير بينما تبقى القطاعات المنتجة في الاقتصاد مهملة من ناحية حصصها ضمن نفقات التجهيز؛
- ظل معدل النمو الاقتصادي هشا ومتذبذبا طبلة مدة الدراسة، وارتفاعه كان مرتبطا بتحسن أسعار النفط على المستوى الدولي بدلا من الزيادة في الإنتاجية الداخلية؛
- أما بالنسبة لمعدلات البطالة فقد عرفت انخفاضا بعد سنة 2001 لكنها بقيت في مستويات غير مستقرة، مما يدل على ضعف قدرة الإنفاق على خلق مناصب عمل دائمة ومنتجة؛
- عرفت معدلات التضخم ارتفاعات محسوسة خلال الفترة محل الدراسة، وارتبطت أساسا بالتحولات المؤسسية الكبرى ومن أهمها نجد الانتقال نحو اقتصاد السوق، تحرير الأسعار، الأجور والدينار وهو ما يوضح التأثير المباشر للسياسة المالية الانفاقية على المستوى العام للأسعار؛

- بالنسبة للتوازن الخارجي فقد سجل ميزان المدفوعات فوائض معتبرة خلال فترات الطفرة النفطية مقابل تسجيله لعجز حاد بمجرد تراجع أسعار النفط، مما يؤكد على هشاشة البنية الخارجية للاقتصاد الجزائري وتبعيته لعوائد المحروقات؛
- غياب التنويع الاقتصادي بشكل حقيقي يبرز عدم تحول الانفاق الحكومي إلى استثمار منتج طويل الأجل، بل ظل موجها للاستهلاك والتحويلات الاجتماعية كما سبق وأشرنا أكثر من كونه أداة لتأسيس قاعدة إنتاجية قوية؛
- على العموم من خلال رسم مربع الأهداف الاقتصادية لكالدور اتضح أن الاقتصاد الجزائري عرف أداء جيدا في متوسط الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2023، حيث ساهمت الزيادة في الانفاق الحكومي في إحداث استقرار نسبي في أغلب مؤشرات المربع لكنها بدون فعالية واضحة مادام يعتمد في تمويله على مصدر خارجي مرهون بالتقلبات وعدم الاستقرار.

**ثانيا: النتائج التطبيقية**

بخصوص قياس أثر الانفاق الحكومي على متغيرات مربع كالدور الاقتصادية في الجزائر باستخدام نموذج Ardl، تم التوصل للنتائج التالية:

- أظهرت نتائج اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية لمتغيرات لبانات متغيرات الدراسة، انها متكاملة من الدرجة I(1) بعد ثبوت عدم استقراريتها عند المستوى I(0) والانتقال لاختبار الفروق الأولى؛
- أثبت اختبار الحدود Bounds-Test وجود علاقة تكامل مشترك بين كل من الانفاق الحكومي كمتغير مستقل ومعدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة ومعدل التضخم، في حين لم يثبت وجود تكامل مشترك وبالتالي علاقة توازنية طويلة أجل معدومة بينه وبين ميزان المدفوعات؛
- جاء معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي عند مستوى المعنوية 5% لجميع نماذج الدراسة، مما يوضح أن هناك آلية لتصحيح الاختلالات والعودة نحو التوازن؛
- قدر معامل التحديد $R^2$ =99.57% بالنسبة لنموذج النمو الاقتصادي بدلالة الانفاق الحكومي ، و بنسبة 96% ، 66% و أخيرا 78.29% بالنسبة لنماذج البطالة، التضخم و ميزان المدفوعات على التوالي . وهو مايدل على القوة التفسيرية للنماذج المعتمدة في الدراسة والتي توضح ان التغير في الانفاق

الحكومي كمتغير مستقل يساهم في تفسير التغيرات التي تحدق على اهداف مربع كالدور في الجزائر ويفسرها حسب النسب التي تم ذكرها في هذا السياق؛

- وجود أثر إيجابي للانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير بقيمة (0.4282) و بقية (0.7019) في الأجل الطويل؛
- وجود أثر سلبي ومعنوي للإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الأجلين القصير والطويل، حيث أظهرت التقديرات أنه كلما زاد الانفاق الحكومي ب 1% يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة 0.07% في الأجل الطويل؛
- دلت الإشارة الموجبة والمعنوية لمعامل الإنفاق الحكومي في الأجل القصير والطويل على وجود أثر إيجابي لهذا الأخير على معدلات التضخم في الأجلين القصير والطويل. حيث تؤدي الزيادة في الانفاق بنسبة 1% إلى ارتفاع التضخم في معدله بنسبة 0.16% في الأجل الطويل؛
- أثبتت الاختبارات التشخيصية الخاصة بنماذج الدراسة الأربعة والمتمثلة في اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي، اختبار عدم تجانس التباين وأخيرا اختبار التوزيع الطبيعي، أن نماذج الدراسة المقدرة لا تعاني من أية مشاكل قياسية ويمكن الاعتماد عليها في تحليل النتائج؛
- أكد اختبار صحة الشكل الدالي لنماذج الدراس صحتها وملائمة صيغها المقترحة لتمثيل العلاقة بين المتغيرات المدروسة؛
- أثبت اختبار الاستقرار الهيكلي أن معلمات النماذج المقدرة مستقرة طوال فترة الدراسة، وهو ما يعزز موثوقية النتائج في الأجلين الطويل والقصير ويؤكد إمكانية الاعتماد عليها لتمثيل العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة.

### ❖ توصيات الدراسة

بناءا على النتائج التي تم التوصل إليها يمكننا اقتراح جملة من التوصيات التي من شأنها أن ترفع من فعالية الانفاق الحكومي وكفاءته في تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي الجزائري ونوجزها في العناصر التالية:

- النظر إلى الانفاق الحكومي من حيث رشادته وذلك عن طريق إعطاء أهمية أكبر لنفقات التجهيز على حساب نفقات التسيير وتوجيهه نحو القطاعات المنتجة ليساهم بشكل أكثر فاعلية في عملية التنمية الاقتصادية وزيادة فرص الإنتاج وبالتالي تحقيق النمو؛

- محاولة دمج الجهود المالية والنقدية ضمن إطار السياسيتين المالية والنقدية على حد السواء بغرض استهداف التضخم كظاهرة والتخفيض من معدلاته؛
- ضرورة توسيع وتنويع القاعدة الجبائية لزيادة إيرادات الميزانية العامة بدلا من الاعتماد المطلق على إيرادات النفط؛
- تكمن المشكلة الأساسية في الاقتصاد الجزائري في ضعف العرض، وبالتالي التركيز يجب ان يكون على السياسات التي تساهم في تدعيم الإنتاج كون الزيادة في الانفاق الحكومي تؤدي إلى تضخم أكثر وواردات أعلى بدل دفع عجلة النمو الاقتصادي؛
- إعادة النظر في صندوق ضبط الإيرادات وإجراء إصلاحات عليه بتوسيع نشاطه نحو الاستثمار الخارجي مع تبني استراتيجية استثمارية ذات مرونة تسمح بتحويل عوائد النفط إلى أصول دائمة وتقوم بفصلها عن الإنفاق؛
- تطبيق مبادئ الحوكمة في الانفاق الحكومي وتوجيهاته خاصة الشفافية والمساءلة من أجل القضاء على الفساد المالي وتحسين جودة إدارة الأموال العمومية.

❖ **آفاق الدراسة**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم دور الإنفاق الحكومي في الجزائر في تحقيق أهداف مربع كالدور خلال الفترة (1990–2023). ورغم النتائج المهمة التي تم التوصل إليها والتي تعكس إلى حد كبير واقع الاقتصاد الجزائري، إلا أن الموضوع لا يزال يحوي أبعادا وجوانب متعددة لم تدرج جميعها ضمن نطاق هذه الدراسة وهو ما يفتح المجال أمام آفاق بحثية مستقبلية يمكن أن تشكل موضوعا لدراسات لاحقة.

وفي هذا الإطار نقترح مجموعة من المواضيع نرى أنها جديرة بالبحث والتحليل كما يلي:

- ✓ تحليل كيفية تأثير مستوى الشفافية والمساءلة في توجيه الانفاق الحكومي وزيادة فعاليته؛
- ✓ بناء نماذج ARDL أو SVAR مزدوجة تجمع بين السياستين المالية والنقدية لرصد التفاعلات بصورة معمقة؛
- ✓ إجراء دراسة مقارنة مع دول ريعية أخرى لقياس مدى تشابه أو اختلاف أثر الإنفاق الحكومي على ميزان المدفوعات؛

- ✓ ربط الإنفاق الحكومي بمؤشرات الجودة الاقتصادية مثل التكنولوجيا والابتكار لفهم مدى قدرته على تحقيق النمو واستدامته.
- ✓ التعمق أكثر في علاقة الإنفاق الحكومي بالتوازن الخارجي وإضافة مؤشرات تفسيرية أخرى لم يتم التطرق لها في دراستنا الحالية كأسعار النفط والصرف؛
- ✓ استخدام نماذج أخرى من أجل توضيح أثر الإنفاق الحكومي عبر الفترات المختلفة سواء في سياق الطفرات النفطية أو خلال أزمة تراجع أسعار وحتى أثناء جائحة كوفيد-19، بما يسمح بفهم ديناميكي للعلاقة وتفسير تباين النتائج بين المراحل الاقتصادية المتعاقبة.

"وفي نهاية هذا الجهد المتواضع لا يسعنا إلا أن نسأل الله العلي العظيم التوفيق والسداد راجين أن يكون هذا البحث لبنة نافعة في خدمة الباحثين والمهتمين ومساهمة متواضعة في إثراء المعرفة"

# قائمة المصادر والمراجع

**أولا: المراجع باللغة العربية**

❖ **الكتب:**


1. إبراهيم مشورب، ***"مبادئ اقتصادية"***، دار المنهل اللبناني، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2012.
2. أحمد أديب أجمد، ***"تطبيقات في الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج Eviews المستوى الأول"***، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، الطبعة الأولى، سوريا، 2020.
3. أحمد الأشقر، **"الاقتصاد الكلي"**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني، عمان، الأردن، 2007.
4. أحمد محمد أحمد أبو طه، ***"التضخم النقدي"***، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية –مصر، 2012.
5. الأخضر أبو علا عزي، ***"الواقعية النقدية في بلد بترولي"***، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، .
6. أعاد حمود القيسي، ***"المالية العامة والتشريع الضريبي"***، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،2015.
7. أمين حواس، ***" نماذج النمو الاقتصادي"***، منشورات مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الجزائر، 2021.
8. إياد عبد الفتاح النسور، ***" أساسيات الاقتصاد الكلي"***، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2014.
9. جمال لعمارة، ***"منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر"***، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2004.
10. جهاد أحمد أبو السندس، عبد الناصر طلب نزال الزيود، ***" مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم وتطبيقات علمية"***، الطبعة الأولى، دار تسنيم للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2008.
11. جيرارد فونوني–فارد، ترجمة محمد هيثم أحمد العزاوي، ***" مقدمة في التحليل الاقتصادي –الاقتصاد للجميع"***، المنظمة العربية للترجمة، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى،2013 .
12. حازم الببي، ***"الاقتصاد الكلي"***، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس– لبنان،2006
13. حربي محمد موسى عريقات، ***"مبادئ الاقتصاد –التحليل الكلي–"***، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان–الأردن، 2006.

14. حسين علي بخيت، سحر فتح الله، *"الاقتصاد القياسي"*، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2009.

15. حسين محمود الوادي، *"مبادئ المالية العامة"*، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

16. حيدر مجيد عبود الفتلاوي، *"دور السياسات المالية في معالجة الفقر في العراق"*، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،2017.

17. خالد الزواوي، *"البطالة في الوطن العربي المشكلة...والحل"*، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2004.

18. خالد سعد زغلول حلمي، إبراهيم الحمود، *" الوسيط في المالية العامة"*، دار النهضة العربية، مصر، الطبعة الثانية، 2002.

19. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، *" أسس المالية العامة"*، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2005.

20. خبازي فاطمة الزهراء، *"إدارة السياسة الاقتصادية في ظل ترتيبات سعر الصرف المختلفة "*، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن،2018.

21. خديجة الأعسر، *" اقتصاديات المالية العامة"* ، *دار الكتب المصرية*، مصر، 2016 .

22. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، *"مبادئ علم الاقتصاد"*، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر ،2016.

23. رجاء الربيعي، *" دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي"*، دار آمنة للنشر والتوزيع –عمان–، الأردن، 2013.

24. زيد حازم الزلزلي، *"عسكرة المجتمع–التأثيرات السياسية والأمنية"*، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2018.

25. سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبدة، *" قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية"*، مكتبة وفاء القانونية، الطبعة الأولى،مصر، 2014.

26. سعود جايد العامري، عقيل حميد الحلو، *" مدخل معاصر في علم المالية العامة"*، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2020.

27. سعود جايد مشكور، عقيل حميد جابر الحلو، *" مبادئ المالية العامة والتشريع المالي في العراق"*، العالمية–المثنى السماوة، العراق، الطبعة الأولى، 2016.

28. سعود زايد مشكور العامري، *"محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق"*،دار زهران للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية، الأردن، 2014.

29. سعيد عبد العزيز عثمان، ***" المالية العامة مدخل تحليلي معاصر"***، الدار الجامعية، مصر، 2008.

30. سعيد علي محمد العبيدي، ***"اقتصاديات المالية العامة"***، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

31. سلام عبد الكريم مهدي آل سميسم، ***" السياسة المالية في التاريخ الإسلامي –دراسة لعصري صدر الإسلام والدولة الأموية–"***، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن،2010.

32. سمير خالد صافي، ***"مقدمة في تحليل نماذج الانحدار باستخدام "EVIEWS***، دار الافاق للنشر، فلسطين، الجزء الأول، 2015.

33. سمير صلاح الدين حمدي، ***" المالية العامة"***، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، لبنان ، الطبعة الأولى، 2015.

34. سوزي عدلي ناشد، ***"أساسيات المالية العامة"***، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى،2008.

35. شيخي محمد، ***"طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات "***، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.

36. صالح أحمد علي جامح، ***" الاقتصاد الكلي (بين النظرية والتطبيق)"***، فهرسة المكتبة الوطنية للنشر، السودان، 2018.

37. صالح أحمد علي، ***" الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق"***، جي تاون للنشر، السودان، الطبعة الأولى، 2018.

38. صالح صالحي، ***"المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي (دراسة المفاهيم والأهداف والأولويات)"***، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع–القاهرة–، مصر، 2006.

39. صندوق ندوق النقد الدولي، ***" دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي"***، الطبعة السادسة.2009

40. ضياء مجدي الموسوي، **" إدارة السياسات الاقتصادية الكلية"**، مؤسسة كنوز الحكمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2017.

41. طارق عبد الرؤوف عامر، ***"أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها"*** ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن،2015.

42. طارق عبد الرؤوف محمد عامر، إيهاب عيسى المصري، ***" البطالة: مفهومها، أسبابها، خصائص، اتجاهات"***، دار العلوم للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى،2017.

43. عادل فليح العلي، ***"المالية العامة والقانون المالي والضريبي"***، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2011.

44. عبد الرحمن محمد سلطان، ***" النظرية الاقتصادية الكلية"***، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى محدثة،2018.

45. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، ***"الحديث في الاقتصاد القياسي المتقدم بين النظرية والتطبيق"***، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2004.

46. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، ***"الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"***، الدار الجامعية، مصر، 2005.

47. عبد القادر محمد عبد القادر عطية،***" الحديث في الاقتصاد القياسي"***، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 2000.

48. عبد الله خبابة، **"أساسيات في اقتصاديات المالية"**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2009.

49. عبد المطلب عبد الحميد، " ***اقتصاديات المالية العامة"***، الدار الجامعية، مصر، 2005.

50. عثمان سلمان غيلان العبودي، ***"الإشكالات الدستورية والقانونية في تنظيم الاختصاصات المالية الاتحادية (دراسة مقارنة)"***، المركز العربي للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى،2019.

51. علام أحمد عبد السميع،***"المالية العامة والمفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق"***، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2012 .

52. علي جدوع الشرفات، ***" التنمية الاقتصادية في العالم العربي: الواقع، العوائق وسبل النهوض"***، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010 .

53. علي زغدود، "المالية العامة"، ***ديوان المطبوعات الجامعية***، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2011. علي عبد الكريم، حسين الجابري،***" دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن"***، دار دجلة للنشر، عمان الأردن، ،2012.

54. علي عبد الوهاب نجا، ***"مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية"***، الدار الجامعية، مصر، 2005.

55. علي منصور سعيد عطية،***"دور الانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا"***، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، الطبعة الأولى، 2021.

56. عون خير الله عون، ***" مبادئ الاقتصاد"***، مكتبة بستان المعرفة، مصر، 2015.

57. فليح حسن خلف، ***"العلاقات الاقتصادية الدولية"***، مؤسسة الوراق للنشر، مصر، 2001.

58. لطيفة كلاخي، ***"أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة حالة بعض دول MENA"***، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، الطبعة الأولى، 2017.

59. مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، ***"مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي"*** ، وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004.

60. محمد أحمد الكايد،" ***الإدارة المالية الدولية والعالمية–التحليل المالي والاقتصادي"***، دار كنوز المعرفة، الأردن، الطبعة الأولى،2010.

61. محمد حلمي مراد، ***" مالية الدولة"***، مطبعة نهضة مصر، مصر، 1960.

62. محمد سلمان سلامة، ***"الإدارة المالية العامة"***، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن،2015.

63. محمد نجاة الله صديقين ترجمة عمر زهير حافظ، ***"تدريس علم الاقتصاد الإسلامي (المالية العامة")***، الطبعة الأولى، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز–جدة–، السعودية، 2007.

64. محمود محمد الدمراش، ***"اقتصاديات المالية العامة مع إشارة خاصة لتطور النظام المالي في المملكة العربية السعودية"***، مكتبة العالم العربي للنشر والتوزيع والطباعة، دار الإجادة للنشر والتوزيع والطباعة، العودية،2016.

65. محمود يونس، علي عبد الوهاب نجا، أسامة أحمد الفيل، ***" التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية "***، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015.

66. مدحت القريشي، ***" تطور الفكر الاقتصادي"***، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.

67. مدحت القريشي، *"التنمية الاقتصادية"، الطبعة الأولى*،دار وائل للنشر،عمان، 2007 .

68. مدني بن شهرة، ***" الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)"***، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

69. نرمين مجدي، ***"مفاهيم اقتصادية أساسية : الناتج المحلي الإجمالي"***، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، العدد19، 2021.

70. نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، ***"الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات "***، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن–عمان، 2006.

70. نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، ***"الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات "***، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن-عمان، 2006.

71. نزار عساف، ***"مفاهيم ومصطلحات اقتصادية"***، دار اليازوري العلمية، الأردن،2021.

72. هيفاء غدير ،***" السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري"***، منشو ا رت الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سورية ، 2010.

73. وسام ملاك، ***" الظواهر النقدية على المستوى الدولي (قضايا نقدية ومالية)***، دار المنهل اللبناني، لبنان 2001.

74. وليد بشيشي، مجلخ سليم، ***"دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي"***، دار الكتاب الجامعي – دولة الامارات العربية المتحدة-، الجمهورية اللبنانية، 2017.

75. وليد عبد الحميد عايب، ***" الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"***، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.

76. يحي عبد الغني أبو الفتوح،***" الجوانب الاقتصادية والمالية في الميزانية العامة للدولة"***، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية،2014.

❖ **الرسائل الجامعية:**

1. أسماء سامي محمد جواد اليساري، ***" تقييم السياسة التجارية باستخدام مربع كالدور- تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق"***، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، جمهورية العراق، 2023.

2. آلاء فلاح حسن عطوان،***"دراسة الارتباط القانوني في نماذج الانحدار الخطي و اللاخطي –دراسة تطبيقية"***، رسالة ماجيستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2017.

3. أمل حمدان خفاجة، ***" أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني 1996-2011"***، رسالة ماجيستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية –غزة، فلسطين، 2013.

4. أميرة مرابطي،***" استثمار الأموال الوقفية كآلية للتخفيف من ضغوط الانفاق الحكومي في الجزائر –مع استعراض تجارب رائدة-"***، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر، 2023.

5. آيت لعزيز فتيحة، "***دراسة العلاقة بين الانفاق العام وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية قياسية في الجزائر خلال الفترة 1985-2021***"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2023.

6. إيمان بن زروق، "***التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري***"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2020.

7. إيمان عدنان حسين الأسدي،" ***أثر سياسة ترشيد الانفاق العام في ضبط الموازنة – تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة 2004-2021***"، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة كربلاء، جمهورية العراق، 2022.

8. بصديق محمد،" ***النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية***"، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2009.

9. بن عمرة عبد الرزاق، "***السياسة النقدية والمالية و أثرهما على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)***"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس-، الجزائر، 2022

10. بن لشهب حمزة، "***السياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)***"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند اولحاج، بويرة، الجزائر،2020.

11. بوحصان لامية، " ***أثر السياسة المالية التوسعية على متغيرات المربع السحري Nicholas Kaldor في الجزائر خلال الفترة 2000-2018*** "، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعاوم التسيير، جامعة أكلي محند اولحاج-البويرة ، الجزائر، 2018.

12. بوخابية سليم،" ***إشكالية فعالية السياسة المالية والسياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري –دراسة قياسية***-"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطنبولي-معسكر-، الجزائر، 2023.

13. بوعكاز إيمان، ***أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي – د ا رسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2011)***"، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، الجزائر، 2011.

14. بوعون وفاء، " ***تخفيضات العملة الوطنية بين إشكالية توازن ميزان المدفوعات ومعوقات العودة "***، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2015.

15. بوكرشاوي إبراهيم،" ***فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الدول النامية دراسة لتجارب دولية– مع الإشارة للاقتصاد الجزائري"***، رسالة ماجيستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2016

16. بومدين وفاء، "***أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات –دراسة حالة الجزائر (1990–2018)"***، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس ن الجزائر، 2020.

17. بومعزة آمنة، " ***دور سياسة الانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر «***، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر ، 2024.

18. تقار عبد الكريم، "***آليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة –حالة الجزائر–"***، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2013.

19. جمات وسيلة، "***تحليل برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001–2019"***، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر ، 2022،

20. حاجي سمية،" ***دور السياسة المالية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990–2014"***، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015.

21. حسنين علي هاشم السرحان "،"***استعمال بعض الأساليب الإحصائية للتنبؤ بالطاقة الكهربائية الضائعة (دراسة تطبيقية*** "، رسالة ماجيستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، جمهورية العراق، 2018.

22. حمزة سعد،"***سياسة الإنفاق العام وانعكاساتها على متغيرات مربع كالدور –دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980–2017"***، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2020.

23. حميد سهير، «***دراسة قياسية لأثر تغير سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات*** *حالة* ***الجزائر"***، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021.

24. حميد عزري، ***"أثر النفقات العامة على التضخم-دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017***«، **أطروحة** دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2019.

25. داود سعد الله، ***"أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010"***، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011.

26. راجي محمد شقره، ***" تقييم دور الإنفاق الحكومي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وفقا لمربع كالدور (دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوري)»***، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد، جامعة طرطوس ، الجمهورية العربية السورية، 2023.

27. روابح عامر، ***"محددات النمو الاقتصادي المستدام دراسة تحليلية قياسية في الجزائر وبعض الدول الناشئة خلال الفترة (1990_2020)*** "، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2023، العدد1، 2021.

28. زراقة محمد، ***"آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية-حالة الجزائر 1990-2014"***، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015.

29. سومية فرقاني، ***"العوامل المؤثرة على نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1970-2015)"***، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2017.

30. شهات وهيبة، «***النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات والافاق دراسة قياسية للفترة 1990_2019***»، أطروحة دكتوراه كليةو العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2021.

31. صادقي جمال الدين، ***"محددات النمو الاقتصادي وعلاقتها بتحولات التنمية المستدامة -حالة الجزائر-"***، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2023.

32. صديقي عبد النور، "***سياسات الحد من البطالة في الجزائر–دراسة مقارنة بين البرامج الحكومية وجهود مؤسسات المجتمع المدني***"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017.

33. عبد القادر خليل، " ***محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر*** "، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر، الجزائر ، 2007.

34. عرابي محمد، ***"أثر الانفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول المغرب العربي خلال الفترة (2017–1990)"*** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور –الجلفة الجزائر،2019.

35. عرابي محمد،"***أثر الانفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر–دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول المغرب العربي خلال الفترة (1990–2017)"*** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2020.

36. علي طهراوي دومة، ***"تقييم مسار خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر"***، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر ، 2009.

37. العمري الحاج، "***دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو ا لاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2009–1995)"*** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -3-، 2017.

38. قواسمية محمد، " ***الاختيار الأمثل لنظام سعر الصرف ودوره في تحقيق توازن ميزان المدفوعات–دراسة حالة الجزائر للفترة 1990–2021)"*** ، أطروحة دكتوراهن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، الجزائر، 2024.

39. ليندة كحل الراس،" ***سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة(2000–2010)"*** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2013.

40. محمد العلي، ***"أثر تغير الانفاق العام في معدل البطالة في سوريا دراسة تحليلية (2012–2000)"***، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا،2015.

41. محمد مازن محمد الأسطل، ***"العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين (2012-1996)"***، رسالة ماجيستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2014.

42. مرزوق عمر، ***" أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات-دراسة مقارنة الجزائر تونس (2003-2023)"***، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر ، 2023.

43. مساعدية جمال، ***" أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1996-2016 "*** ، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر،2019.

44. منصور شريفة، ***" السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)"***، رسالة ماجيستير، جامعة وهران 2، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.

45. ميس توفيق مسلم، ***" استخدام أسلوب استهداف التضخم في الدول النامية وإمكانية تطبيقه في سورية"***، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين – سورية، 2015.

46.نور الهدى كردوسي، ***" أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2018"***، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي مغنية، الجزائر، 2021.

47. هاشم علي حسنين ***"تأثير الانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي لدولة الامارات العربية المتحدة للمدة 1990_2018"***، بحث مقدم لنيل شهادة البكالوريوس، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل،العراق، 2019.

48. هاني عباس فاضل أل محمد أغا، ***"تحليل أثر بعض متغيرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004-2022)"، رسالة*** ماجيستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، جمهورية العراق، 2024.

49.وسام عمرون، ***" أثر تقلبات أسعار النفط على الانفاق الحكومي في الجزائر دراسة قياسية (2000-2020)"***، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2022.

❖ **المقالات:**

1. إبراهيم محمد حسين، سندس بهجت جميل، «***قياس وتحليل أثر الانفاق العام على متغيرات المربع السحري لكالدور في المملكة العربية السعودية باستخدام التقنية الإحصائية للانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ardl للمدة 1991-2017***»، مجلة جامعة دهوك، المجلد 22، العدد 1 2019.
2. سلطان محمد، " ***اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية الخاصة بالمنشآت الصناعية الكبيرة في العراق***"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 80، 2013.
3. احميد بمحمود عبد الله، "***قياس أثر صدمة اسعار النفط على متغيرات مربع كالدور السحري فى الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2020-1980) باستخدام منجه الانحدار الذاتي» VAR***"، ***مجلة*** الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، المجلد8، العدد ،2025.
4. أدهم محمد البرماوي، أحمد محمد قمرة، ***"أثر جائحة كورونا COVID-19 على مؤشر الاقتصاد الكلي المشتق من المربع السحري لكالدور-بالتطبيق على الاقتصاد المصري"***، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، المجلد58، العدد 6، 2021.
5. أسامة البشير الشتيوي، أنور عبد الكريم البصير، ***" أثر الانفاق الحكومي على نسيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا: دراسة قياسية"***، المجلة الافريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 2، العدد 3، 2023.
6. أسماء سامي محمد اليساري، سلام كاظم شاني الفتلاوي، ***"تحليل العلاقة بين الاستيرادات والمتغيرات الاقتصادية باستخدام نموذج كالدور للمدة 2003-2020"***، مجلة الوريث العلمي، المجلد6، 2024.
7. إسماعيل حمادي مجبل، بركات حاتم عبد ناصر الزوبعي، "***فاعلية الإنفاق العام في تحقيق بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة(1995-2018)***"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،العدد70، 2022.
8. إسماعيل صاري، " ***مصادر تمويل الميزانية العامة بالجزائر وتحديات استدامتها في ظل انتشار جائحة كورونا***"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 13، العدد 01، 2022.
9. إسماعيل صديقي، عبد الرحيم شيبي، ***"التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-1970) دراسة قياسية باستخدام نموذج» ardl***، ***المجلة*** الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد09، العدد1، 2020.

**10.** ياسين العايب، ***"تقييم سياسة تمويل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر"***، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد2، 2012.

**11.** أشرف الصوفي، طارق خاطر، عمر المختار،" ***تحليل دوال الاستجابة للصدمات الاقتصادية ومكونات التباين في علاقة التنمية المالية بالنمو الاقتصادي –دراسة قياسية لحالة الجزائر"***، مجلة جامعة الأزهر– غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 2، 2021 .

**12.** أمينة بلعيد،***"محددات التضخم في الجزائر–دراسة تحليلية–"***، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد 04، عدد06 ، 2018.

**13.** أنس قريب الله احمد ابراهيم وزينب بشير علي عبدالله،***" نموذج قياسي للعوامل المؤثرة على التضخم في السودان بإستخدام السببية خلال 1990–2015*** «، مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث، العدد 10، 2017.

**14.** آيت بن عمر إلهام،" ***التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز الميزانية العمومية"*** ، مجلة المؤسسة، المجلد 10، العدد01، 2021 .

**15.** إيمان محمد إبراهيم علي،***" دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة حالة بعض الدول العربية"***، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 22، العدد1، 2021.

**16.** بحري محمد الغناي،***"أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1990–2009)"***، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد25، العدد3، 2015.

**17.** بلال محمد اسعد، عمار عبد الهادي شلال، ماثل كامل ثامر،***أثر إجمالي السكان على النفقات العامة في العراق–دراسة قياسية للمدة1991–2018***"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 11، العدد 27، 2019

**18.** بلقاضي بلقاسم،***"التضخم و آثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر"***، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير و التجارة، المجلد2، العدد28، 2013.

**19.** بلوافي محمد، يماني ليلى، ***"أداة الانفاق الحكومي في السياسة المالية 1992–2011"***، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد03، العدد05، 2013.

**20.** بن الحاج جلول ياسين، شريط عابد،***"تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010–2014 وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري"*** ، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد4، العدد4 ،2016.

**21.** بن حركات مولود، بوعافية رشيد، ***"أثر مساهمة العمالة السياحية في التنويع الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة (2016–1995)"***، دفاتر البحوث العلمية، المجلد9، العدد2 2021.

22. بن داودية وهيبة،" ***التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري في إطار برنامج النمو الاقتصادي الجديد للفترة (2016-2030)***" ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد28، 2022.

23. بن ذهبية محمد، "***برنامجي توطيد النمو الاقتصادي الأول و الثاني و أثرهما على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية***" ، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد4، 2023.

24. بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام ، "***ترشيد الإنفاق العام ودوره في احتواء عجز الموازنة العامة للبلد- حالة الجزائر-***" ، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 7، العدد1، 2019.

25. بوري محي الدين، "***مجالات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر 1990-2013***" ، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 02، 2016.

26. بوزار صفية، كسيرة سمير، "***آثار البطالة على النمو الاقتصادي***" ، مجلة المناجر، المجلد1، العدد1، 2014.

27. بوشيخي أحمد، سالمي رشيد، "***تأثير جائحة كورونا على تزايد النفقات العامة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة(2019-2022)***" ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 11، العدد1، 2022 .

28. بوطيب الناصر، غزازي عمر، "***أثر الجباية البترولية على النفقات العامة في الجزائر-دراسة قياسية للفترة (1990/2018 باستخدام نموذج "ardl***" ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الملجد 12، العدد2، 2019.

29. بوطيب الناصر، غزازي عمر، "***أثر الجباية البترولية على النفقات العامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990- 2018***" ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد2، 2019.

30. جعفر عبد الأمير الحسيني، "***تقييم أداء اقتصاد العراق باستخدام مربع كالدور: دراسة تحليلية للمدة 1991 – 2021***" ، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد الخامس، العدد 1، 2024.

31. الجمعوي مومن بكوش، أحمد فرحات، "***معامل الارتباط البسيط بيرسون والاختبارات البديلة***" ، دراسات نفسية وتربوية، المجلد16، العدد 2، 2023.

32. جوادي علي، "***دراسة قياسية لأثر الاقتطاعات الضريبية و الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر***" ، مجلة معارف،الجزائر، السنة العاشرة، العدد20، 2016 .

33. جوبر سارة، قويدري محمد، "***أثر السياسة النقدية على متغيرات المربع السحري لكالدور في الجزائر (1995-2019)***" ، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد2، 2021.

34. حاتم كريم أحمد، عبد الرزاق حمد حسين، "***أثر الإيرادات والنفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة (2010-2021)***" ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 60، الجزء 2، 2022.

35. الحاج العربي منصوري، إلياس الشاهد، "***دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الجزائر للفترة(2017-2000)-باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي "VAR***"، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد8،العدد1.

36. حسن علي عثمان فطر، سفيان أبو البشر آدم سعد، " ***استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL لقياس محددات النمو الاقتصادي في السودان دراسة قياسية إحصائية للمدة 1990-2020*** "، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد السادس، العدد التاسع عشر، 2022.

37. حسين ديكان درويش الدليمي، خضير عباس حسين الوائلي، "***قياس وتحليل ظاهرة زيادة النفقات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2021)***"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 14، العدد3، 2022.

38. حسين ديكان درويش،" ***قياس وتحليل هيكل النفقات العامة وآثارها في الاقتصاد الأردني للمدة(1990-2019)***"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد13، العدد3، 2021.

39. الحمزة بلال، نور الدين عبد الفتاح،" ***البطالة والسباب: منبع التهميش وتزايد السلوك المنحرف*** "، مجلة إدارة الأعمال التنظيم والاستراتيجية، المجلد6، العدد1، 2024.

40. حمزة سعد،"***سياسة الانفاق العام وانعكاساتها على متغيرات مربع كالدور دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980"-2017***"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر،2020.

41. حمزة شودار،" ***برنامج التمويل غير التقليدي في الجزائر: تحليل الدوافع وتقييم النتائج***"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 10، العدد01، 2023 .

42. رسول حميد، مولوج رمضان، " ***دراسة قياسية تحليلية لأثر تغير إحدى مكونات الطلب الكلي أو العرض الكلي على التضخم في الجزائر للفترة 2000-2017***"، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد04، العدد06، 2019 .

43. رضا مصطفى البدوي، "***الانفاق الحكومي في مصر وتأثيره على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة2020- 1991***»، ***المجلة*** الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلد05(العدد20)،2022.

44. رقوب نيمان،" ***تحليل ظاهرة تزايد النفقات في الجزائر وفق نموذجي-فاجنروويزمان بيكوك خلال الفترة (2000-2015)***"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد13، 2020.

45. روشو عبد القادر، راتول محمد، ***"أثر الانفاق العمومي على الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري خلال الفترة 2001-2017"***، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 21، 2017.

46. زرواط فاطمة الزهراء، مناد محمد،" ***تطور النفقات العامة في الجزائر و أثرها على النمو للفترة 1999-2014***"،مجلة المالية و الأسواق المجلد 1، العدد 2، 2015.

47. زرواط فاكمة الزهراء،مناد محمد،***"تطور النفقات العامة في الجزائر و أثرها على النمو الاقتصادي للفترة:1999-2014***"،مجلة المالية و الأسواق، المجلد 01، العدد02، 2015 .

48. زكرياء جرفي، نبيل بن مرزوق،" ***قياس أثر الانفاق الاستثماري على الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في الجزائر باستخدام نموذج ، العددARDL للفترة 200-2020"***، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، المجلد7، العدد1، 2022.

49. زينة أكرم عبد اللطيف النداوي ، ***" تأثير أهم العوامل الاقتصادية في معدلات التضخم في العراق"***، مجلة العلوم الإحصائية، العدد الثامن عشر، 2023.

50. سارة أكرم خطاب، أحمد عبد الكريم أحمد، ***"تحليل وقياس العوامل المؤثرة في النفقات العامة في العراق للمدة (2003-2017)"***، تنمية الرافدين، المجلد 38، العدد 122، 2019.

51. سدينه اللافي عبد الله أسديره، ***"البطالة المقنعة و أثرها على الإنتاجية والنمو الاقتصادي"***، المجلة الآفروآسيوية للبحث العلمي، المجلد2، العدد4، 2024.

52. سفيان هواري، فاطمة نقال،***"أثر سياسة الميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر (2020-1990) دراسة قياسية"***، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد5، العدد1، 2022.

53. سليم العمراوي وآخرون، ***"مساهمة السياسة المالية العامة في تحقيق الأهداف الاقتصادية بالجزائر-باستخدام مربع كالدور السحري للفترة 2000-2019 "***، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 6، العدد2، 2021.

54. صالح أويابة، عبد الرزاق خليل، ***" أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990-2016"***، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 2، 2018.

55. صدوقي يسمينة، بلاهدة مديحة،***" الإصلاحات الاقتصادية و سياسة الإقلال من الفقر في الجزائر"***، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية، المجلد31، العدد2، 2015.

56. طاهري لخضر بن العيد، ***"ظاهرة البطالة في الجزائر وآثارها الاجتماعية على المجتمع"***، مجلة الحوار الفكري، المجلد16، العدد1، 2023.

**57.** طوال هبة، سهام محمدي، إحسان بن علي، "***سبل وآليات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري***"، مجلة البناء الاقتصادي، المجلد2، العدد 2، 2019.

**58.** عادل عبد الله الكيلاني، أبو بكر خلبقة دلعاب، أحمد عثمان بن عمر، ***"استدامة السياسة المالية"***، مجلة الاقتصاد، ليبيا، العدد 58، 2017.

**59.** عادل محمد عطية ضو، ***"أثر الانفاق الحكومي على التضخم وانمو في الناتج المحلي الإجمالي"***، مجلة البيان العلمية،العدد18، 2024.

**60.** العالية مناد، مزريق عاشور، ***"مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019"***، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد16، العدد22، 2020.

**61.** عبد الرحيم عوض عبد الخالق بسيوني، ***" المفاضلة بين النموذج الخطي وغير الخطي للانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة (دراسة تطبيقية)"***، مجلة التجارة والتمويل، العدد الرابع، 2022.

**62.** عبد اللطيف حدادي، ***"تطور السياسة المالية في ظل النظم الاقتصادية"***، مجلة التكامل الاقتصادي، الجزائر، المجلد5، العدد 3، 2017.

**63.** عبير شعبان عبدة عبد الحفيظ،"***دراسة تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الدول النامية"***، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية،المجلد 60، العدد الثالث، 2023.

**64.** عدالة بن مهدي، صالح زياني،***"التشغيل و إشكالية البطالة في الجزائر(2010-2020) : دراسة تحليلية"***، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 06، العدد01، 2022.

**65.** عروبة معبن عايش،***"أثر السياسة الضريبية في تمويل الموازنة العامة في العراق للفترة 2011-2017"***، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد59، 2019.

**66.** عز الدين بن شرشار،***" تقييم سياسة الإيرادات العامة في الجزائر ودورها في توطيد النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية للفترة (2010-2020)***، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد8، العدد 1، 2021.

**67.** علي سيف المزروعي، إلياس نجمة، ***"أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي-دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات(1990-2009)"***، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد28، العدد الأول،2012.

**68.** علي مكيد، علاء الدين عشيط، ***أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم حالة الاقتصاد الجزائري (1990-2015)"***، بحوث اقتصادية عربية، العددان 78-79، 2017.

**69.**علي يوسف علي، فاطمة المبروك سعيد ، " ***قياس أثر ومساهمة كل من الناتج الصناعي والزراعي وعائدات الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي الليبي خلال الفترة 1990-2020*** "، المجلة الدولية للعلوم والتقنية، المجلد 1، العدد 36، 2025.

**70.**فريد بن عبيد، إنصاف قسوري، ***"آليات التمويل بالقرض السندي"***، مجلة الدراسات القانونية، المجلد8، العدد04، 2017.

**71.**فضل المولى معيوف الحباشنة، ***" الإنفاق الحكومي و أثره في الحد من البطالة في الأردن في الفترة 1990-2015"***،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة 2018.

**72.**فيطس مصطفى، ***"السياسات المالية والضريبية للحد من أثر التضخم في الجزائر"***، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 5، العدد2 ،2022.

**73.**قاسم عبد الستار عبد الرحمن العاني، ***"أثر الانفاق الاستثماري الحكومي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004_2020 "***، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد18، العدد 59، الجزء 1، 2020.

**74.**كارول فريد الصايغ ، ***" فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في سورية باستخدام مربع كالدور السحري للفترة (2000-2020)"***، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 41، العدد2، 2025.

**75.**لقاضي بلقاسم، " ***التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر"***، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد28، المجلد2، 2013.

**76.**ماحي زكرياء، ابنية صبرينة،***" أثر سياسات التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات : دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2020)"*** ، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد07، العدد02، 2022.

**77.**ماهر عبد الوهاب حامد أبو زيادة ، " ***تطور معدلات التضخم في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2021)"***، مجلة مستخرج مصر المعاصرة، العدد544، 2021.

**78.**ماهر عبد الوهاب حامد أبو زيادة، " تطور معدلات التضخم في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2021)"، مجلة مستخرج مصر المعاصرة، العدد544، 2021.

**79.**محمد إسماعيل، سفيان قعلول و آخرون، "***مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية*** «،صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية، العدد ،106، 2022 .

**80.**محمد راتول وصلاح الدين كروش، "***تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)***»، بحوث اقتصادية عربية، العدد2014،66.

81. محمد عرابي، ومحمد ين سليمان،" ***قياس أثر الانفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ" .VECM***، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد03، 2020.

82. محمد علي، موسى المعموري، "***تقييم أداء الاقتصاد العراقي باستخدام مربع KALDOR للمدة 2003-2012»، مجلة*** الإدارة والاقتصاد، المجلد38، العدد 102، العراق ،2015.

83. محمود احمد المتيم، أماني صلاح محمود المخزنجي،"***أثر الادخار على النمو الاقتصادي: حالة اقتصاد نامي (بالتطبيق على مصر"***، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد1، العدد1، 2020.

84. مرتضى حسين لفتة البديري، "***أثر الإنفاق العام على التضخم في العراق للمدة (2003-2017)"***، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد خاص، 2022.

85. مسيليتي نبيلة، بن زعمة سليمة،يزيد تقرارت، "***التمويل غير التقليدي بالجزائر –واقع وآفاق–"***، مجلة دراسات مالية معاصرة، العدد01، 2018.

86. مصطفى أحمد، خالد حسن، " ***أثر الانفاق العام على االبطالة في السودان خلال الفترة (1992-2018)"***، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية، المجلد 17، العدد 2، 2021.

87. مفتاح محمد الأطرش، عمر المختار أبوزيد، "***تأثير أدوات السياسة المالية على معدلات البطالة دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2008-2021)***، مجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والنقدية، المجلد 12، العدد1، 2024.

88. مقرين حميد، "***العلاقة بين النفقات العامة بصنفيها والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة للفترة (1970-2018)"***، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد20، العدد01، 2020.

89. ملاذ فائق مجيد،"***أثر السياسة الانفاقية في بعض المتغيرات في الاقتصاد العراقي"***، مجلة الجامعة العراقية ، المجلد41، العدد3، 2018.

90. منال علي متولي، هيام لبلاوي، " ***تقييم الأداء الاقتصادي في كينيا خلال الفترة (2000-2020) باستخدام منهجية مربع كالدور"***، مجلة الدراسات الإفريقية، المجلد 47، العدد 01، الجزء2، 2025.

91. منير خروف، ريم ثوامرية، ليندة فريحة، " ***أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري:دراسة قياسية للفترة 2000-2016"***، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14، العدد 1، 2020.

92. مهند خليفة عبيد، طيبة عباس عبد، " ***تأثير مؤشرات الانضباط المالي في النمو الاقتصادي في العراق: دراسة قياسية باستخدام انموذج ardl للمدة (2004-2020)"***، مجلة كلية المعارف الجامعة ، المجلد 33، العدد 4 ، 2022.

**93.** نادية العقون، أسماء ميخاليف، ***"تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (2017-1986)"***، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد5، العدد1، 2019.

**94.** هشام لبزة، محمد الهادي ضيف الله، ***"أثر السياسة النقدية على متغيرات المربع السحري لكالدور-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2014-1990)"***، مجلة الباحث، العدد17، 2017 .

**95.** هشام مصطفى محمد سالم الجمل، ***"الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ظاهرة البطالة وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي"، مجلة*** كلية الشريعة والقانون بطنطا، العدد35، الجزء الأول، 2020.

**96.** ياسر محمد أحمد أبو عيد، ***"مدى تأثير كل من النفقات العامة والمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة(2008-2017)"***، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد6، العدد1، 2020.

**97.** يوسف جيلالي، ***"الإطار التنظيمي و الميزانياتي لتسيير وتنفيذ نفقات التجهيز في الجزائر"***، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 11، العدد02، 2019.

❖ **الملتقيات والمؤتمرات**

1. طالبي صلاح الدين، ***"محاولة تقييم برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في ضوء المقاربة الكينزية خلال الفترة 2000-2010"***، ورقة بحثية مقدمة لأبحاث المؤتمر الدولي الموسوم ب: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر ،12/11 مارس 2013.
2. طلال عباسي، العربي يخلف، الربيع عيساني، ***"النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي"***، الملتقى الوطني العلمي حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، 14 نوفمبر 2019.

❖ **المطبوعات الجامعية**

1. طهراوي فريد، ***" مطبوعة جامعية في الاقتصاد القياسي- محاضرات وأمثلة"***، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة علوم اقتصادية، تخصص كمي، جامعة آكلي محند اولحاج-البويرة-، الجزائر، 2016
2. عبد الله نور الدين، ***" الاقتصاد الجزائري"***، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر،2022

❖ **المطبوعات الجامعية**

1. طهراوي فريد، " ***مطبوعة جامعية في الاقتصاد القياسي– محاضرات وأمثلة"***، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة علوم اقتصادية، تخصص كمي، جامعة آكلي محند اولحاج–البويرة–، الجزائر، 2016
2. عبد الله نور الدين، " ***الاقتصاد الجزائري"***، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر،2022

❖ **المراسيم والتقارير:**

**1.** قانون84–17 مؤرخ في 11 شوال عام 1404 الموافق ل10 يوليو سنة 1984 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28.

**2.** قانون84–17 مؤرخ في08 شوال عام 1404 الموافق ل07 يوليو سنة 1984 المتعلق بقوانين المالية ، الجريدة الرسمية، العدد28.

**3.** قانون عضوي رقم 18–15 متعلق بقوانين المالية، ***الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية***، المادة 01، العدد 53، المؤرخ في 22ذي الحجة عام1439 هـ الموافق ل2 سبتمبر سنة 2018.

**4.** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد86، الصادرة في 18 جمادى الثانية 1445هـ الموافق ل31 ديسمبر سنة 2023م،

5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **قانون رقم 84–17** مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 متعلق بقوانين المالية، المواد 11–15،
6. الجريدة الرسمية، ***قانون المالية التكميلي سنة 2006***، السنة الثالثة والأربعون، الأربعاء 23 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 19 يوليو سنة 2006م ، المادة 25.
7. الجريدة الرسمية، ***قانون المالية لسنة 2017***، السنة الثالثة والخمسون، الخميس 29 ربيع الأول عام 1438م الموافق 29 ديسمبر سنة 2016 م، العدد 77.
8. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، ***التطور الاقتصادي والنقدي***،2011.
9. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي، 2014.
10. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي، 2017.
11. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2022، ***التطور الاقتصادي والنقدي***، 2023.
12. بنك الجزائر، التقرير السنوي2008، ***التطور الاقتصادي والنقدي***،2009.
13. بنك الجزائر، التقرير السنوي2013، ***التطور الاقتصادي والنقدي***،2014
14. بنك الجزائر، التقرير السنوي2013، ***التطور الاقتصادي والنقدي***،2014.

15. بنك الجزائر، التقرير السنوي2015، ***التطور الاقتصادي والنقدي***،2016بنك الجزائر، التقرير السنوي2016، ***التطور الاقتصادي والنقدي***،2017

16. بنك الجزائر، التقرير السنوي2017، ***التطور الاقتصادي والنقدي***،2018

17. بنك الجزائر، التقرير السنوي2018، ***التطور الاقتصادي والنقدي***،2019.

18. بنك الجزائر، التقرير السنوي2023، ***التطور الاقتصادي والنقدي***،2024

19. بنك الجزائر، ***حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015***، ديسمبر 2015.

20. بنك الجزائر، ***حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة2018*** ، ديسمبر 2018.

21. تقرير آفاق الاقتصاد العربي، ***تقارير آفاق قطرية –الجزائر–***، *الإصدار* الثالث عشر، أفريل 2021

22. التقرير السنوي لبنك الجزائر2023، ***التطور الاقتصادي والنقدي، المالية العامة***، جوان 2024.

23. تقرير رصد الوضع الاقتصادي للجزائر، البنك الدولي، ***الملخص التنفيذي***، ربيع 2023.

❖ **مواقع الأنترنت:**

1. محمد خير العكام،" ***النفقات العامة «، الموسوعة*** العربية، (consulté le 28/07/2022)
http://arab-ency.com.sy/law/details/25625
2. تعريف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة،
ttps://www.cnac.dz/site_cnac_new/web%20pages/ar/AR_PresentationCNAC.aspx
3. أرشيف ميزان المدفوعات السنوي 1977-2023 ، بنك الجزائر على الموقع:
https://www.bank-of-algeria.dz
4. الديوان الوطني للإحصائيات ONS
(Rétrospective 1962 – 2011 – Office National des Statistiques)
- https://www.ons.dz/spip.php?rubrique393
5. تقارير بنك الجزائر للسنوات 2010،2013،2016،2018، 2023
https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm
6. البيانات المفتوحة للبنك الدولي على الموقع:
https://www.albankaldawli.org/ext/ar/home

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية:


❖ **livres**

1. H. LBhatia, ***Public Finance***, by vikas Publishing House Private Limited,Thirtieth Edition,2020.
2. Roman Kozhan, ***Financial Econometrics with Eviews***, Ventus Publishing ApS,Colorado USA,2010
3. Vanita agrawal ***macroeconomics theory and policy*** , 1st ed, published by dorling kindersley pvt.1td licensees of person education in south asia-india , (2010).
4. Wooldridge, Jeffrey M, ***Introductory Econometrics: A Modern Approach,*** Fifth Edition, U.S.A: United States of America, 2013

❖ **Articles et Rapports**

1. Bekhaled Aicha . Bouali Lynda, ***Essai D'evaluation De La Politique Monétaire De L'algérie à Travers « Le Carré Magique De Kaldor » Pendant La Période 2012-2021***, Algerian Business Performance Review(ABPR), ,Volume 11, Numéro 2, 2023.
2. Davis,JM,Ossowski,R.Daniel,J and Barnett.S,***stabilization and savings founds for non renewable resources ; Experiance and fiscal policy implations*** ,internationel monetary found occasional paper, 2001.
3. Dickey, D. A. and Fuller, W. A. ***Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root,*** Journal of the American Statistical Association, . USA, vol.74, 1979.
4. Dragoi ,Doina, « Economic growth versus economic developement », Atlantic Review of economics (ARoEC) , Colegiode economistas dz ACoruna, Vol 4,ISS1(2020).
5. Ebtihag Hashim Mohammed Algzoli,*" The inflation function in the Sudanese economy for the period (1992-2022)"*, Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences (JEALS) • Vol 8, Issue 2 (2024).
6. Emeka Nkoro and Aham Kelvin Uko, ***Autoregressive Destributed lag (ARDL) integration technique: application and interprectation***, Journal of statistical and economitric methods, vol5, No4,2016.

7. Ghulam Ghouse, Saud Ahmed Khan, Atiq Ur Rehman, ***ARDL Model as a remedy for spurious regression: Problems performante and prospectus***, MPRRA paper,2019.

8. Hamdini abdallah,Gaidi Khemiss,***Macroeconomic composite index for economic stability : A kaldorian analysis for the lgerian economy***, Dirassat journal economic , vol12,N1,2021.

9. Henry Kipsang Too, Hillary Kiplangat Bett, Raphael Gitau, ***What Explains the Trends of Wheat Imports in Kenya; A Cointegration Analysis Using ARDL-ECM Modelling,*** Journal of Economics and Sustainable Development ,Vol.12, No.16, 2021.

10. Issolah Fatiha, Djemaci Brahim, Kertous Mourad, ***Education, Santé et croissance économique en Algérie: Étude économétrique via le modèle ARDL***, Dirassat Journal Economic Issue, 2021, 12 (1).

11. James Daniel, Jeffrey Davis, Manal Foua, Caroline Van Rijckeghem; **Fiscal Adjustment for Stability and Growth** , Pamphlet Series, No. 55; International Monetary Fund, Washington, D.C; 2006.

12. Jonas Kibala Kuma, ***Modélisation ARDL, Test de cointégration aux bornes et Approche de Toda-Yamamoto : éléments de théorie et pratiques sur logiciels,Licence***. Congo-Kinshasa. 2018.

13. Kafi farida, Akli zakia,***Léconomie algérienne a la lumiére des retournements du marché pétrolier***,Revue Afak IImia, Volume 12, Numéro 01,2020

14. Kaldor, N. (1961) ***Capital Accumulation and Economic Growth. In: Hague***, D.C., Ed., The Theory of Economic Growth, St. Martin's Press, New York,

15. kaldor, n. **conflicts in national economic objectives**. the economic journal.81 (321),1971.

16. Mazeri Abdelhafid, Sadouni Mohammed , ***_The Role of Monetary Policy in Achieving the Objectives of Kaldor's Magic Square in Algeria during the Period 1990-2021***, European Economic Letters, Vol 13, Issue 1 (2023).

17. Mosayeb Pahlavani, E, Wilson, A.C Worthington, ***Trade-GDP Nexus in Iran: Aplication of the Autoregressive Distributed lag (ARDL) model,*** American journal of Sciences, 2(7), 2005.

18. Neantro Savedra-Rivani,Joanilio Rodolpho Teixeira, ***Magic hypercube and index of welfare and sustainabi*** Lity , Economia,Volume 18, Issue 1, 2017.

19. Okon E. A., Eke A. F. and Morgan M. O. , ***"INFLATION THEORY: A THEORETICAL REVIEW OF DEMAND-PULL AND COST-PUSH INFLATION EFFECT ON NIGERIA ECONOMY"***, African Journal of Economics and Sustainable Development , Volume 6, Issue 3, 2023 .

20. Sufian Eltayeb Mohamed , ***FINANCE-GROWTH NEXUS IN SUDAN: EMPIRICAL ASSESSMENT BASED ON AN APPLICATION OF THE AUTOREGRESSIVE DISTRIBUTED LAG (ARDL) MODEL*** ,Working Papers Series, Arab Planning Institute, Kuwait Arab Planning Institute in Kuwait, Kuwait,2008

21. Veniciue de Azevedo couto firm, Joanilio Rodolpho Teixeira, ***Index of macroeconomic performance for a subset of countries ;A kaldorian analysis from the magique sqaure approach focusing on brazilian economy in the period 1997-2012,*** PanoEconomicus, 5,specila Issue, 2014.

22. Zegeye Mulu ,Semeneh Bessie & Gemechu Mulatu, ***"Inflation Threshold and Economic Growth of Ethiopia", J. Soci. Sci. & Hum. Res., Jan. – June, 2025, 1(1).***

23. Banque d'algérie, "Evaluation Economique et monitaire en Algérie", ***Activité Economique et prix***, Rapport 2003,Avril 2004

24. Le Nouveau Modèle De Croissance (***Synthèse***), Ministère Des Finances, Juillet 2016

25. Banque d'algérie, "***Evaluation Economique et monitaire en Algérie***", ***Activité Economique et prix,*** Rapport 2003,Avril 2004

26. IMF, ***Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix***, IMF Staee Country Report No 98/87 , Washington ,D.C ,September 1998, P55

27. IMF, ***Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix,*** IMF Staee Country Report N°03/69 ,Washington ,D.C , March 2003, p:54.

28. FMI ,***Algeria : Selected Issues and Statistical*** Appendix,September 1998,op.cit ,p 53

❖ **Sites internet ;**

1. Kihaule,Amold Mathias,*Fiscal Adjustement policies and fiscal deficit ; The caseof Tanzania*, diss . Curtin university,2006,p58 Avaibel at : https://espace.curtin.edu.au/handle/20.500.11937/53
2. Dave Giles , ***AutoRegressive Distributed Lag (ARDL) Estimation. Part 1 – Theory,***2017, (consulté le 15/03/2024)

https://blog.eviews.com/2017/04/autoregressive-distributed-lag-ardl.html

# الملاحق

**الملحق رقم (01): تطور الإنفاق الحكومي الإجمالي في الجزائر للفترة(1990–2023)**

**الوحدة: مليار د. ج**

| السنوات | نفقات التسيير | نفقات التجهيز | إجمالي الانفاق الحكومي | معدل نمو الانفاق الحكومي % | نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي الانفاق الحكومي% | نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي الانفاق الحكومي% |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 88.8 | 47.7 | 136.5 | 9.6 | 65.05 | 34.95 |
| 1991 | 153.8 | 58.3 | 212.1 | 55.38 | 72.52 | 27.48 |
| 1992 | 276.1 | 144.0 | 420.1 | 98.06 | 65.73 | 34.27 |
| 1993 | 291.4 | 185.2 | 476.6 | 13.44 | 61.15 | 38.85 |
| 1994 | 330.4 | 235.9 | 566.3 | 18.82 | 58.35 | 41.65 |
| 1995 | 473.6 | 285.9 | 759.6 | 34.13 | 62.35 | 37.63 |
| 1996 | 550.5 | 174.0 | 724.6 | -4.60 | 75.97 | 24.01 |
| 1997 | 643.5 | 201.6 | 845.1 | 16.62 | 75.34 | 23.85 |
| 1998 | 663.8 | 211.8 | 875.7 | 3.62 | 72.37 | 24.18 |
| 1999 | 774.6 | 186.9 | 961.5 | 9.80 | 80.55 | 19.43 |
| 2000 | 856.1 | 321.9 | 1178.1 | 22.51 | 72.66 | 27.32 |
| 2001 | 963.6 | 357.3 | 1321.0 | 12.12 | 72.94 | 27.04 |
| 2002 | 1097.7 | 452.9 | 1550.6 | 17.38 | 70.79 | 29.20 |
| 2003 | 1122.7 | 516.5 | 1693.2 | 5.71 | 68.49 | 31.50 |
| 2004 | 1250.8 | 638.0 | 1888.9 | 15.23 | 66.21 | 33.77 |
| 2005 | 1245.1 | 806.9 | 2052.0 | 8.63 | 60.67 | 39.32 |
| 2006 | 1437.8 | 1015.1 | 2453.0 | 19.49 | 58.61 | 41.38 |
| 2007 | 1673.9 | 1434.6 | 3108.5 | 26.72 | 53.84 | 46.15 |
| 2008 | 2217.7 | 1973.3 | 4191.0 | 34.82 | 52.91 | 47.08 |
| 2009 | 2300.0 | 1946.3 | 4246.3 | 1.31 | 54.16 | 45.83 |
| 2010 | 2659.0 | 1807.9 | 4466.9 | 5.19 | 59.53 | 40.47 |
| 2011 | 3879.2 | 1974.4 | 5853.6 | 31.04 | 66.27 | 33.72 |
| 2012 | 4782.6 | 2275.5 | 7058.1 | 20.58 | 67.76 | 32.23 |

**المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:**

- الديوان الوطني للإحصائيات ONS (Rétrospective 1962 - 2011 - Office National des Statistiques)
https://www.ons.dz/spip.php?rubrique393
- تقارير بنك الجزائر للسنوات 2010،2013،2016،2018، 2023 https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

**الملحق رقم (02): تطور هيكل نفقات التسيير في الجزائر للفترة (1990-2021)**

**الوحدة: مليار د.ج**

| السنوات | نفقات المستخدمين(الرواتب و الأجور) | منح المجاهدين | مواد ولوازم | تحويلات جارية | خدمات عمومية | فوائد الدين العام |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1993 | 114.9 | 10 | 16.7 | 73.8 | 39.9 | 27 |
| 1994 | 145.2 | 12.8 | 18.2 | 78.5 | 42.3 | 41.1 |
| 1995 | 179.5 | 15.6 | 29.4 | 94.2 | 55.4 | 62.2 |
| 1996 | 213.3 | 18.9 | 34.7 | 115.4 | 69.9 | 89 |
| 1997 | 235 | 25 | 43.5 | 146.5 | 74 | 109.4 |
| 1998 | 268.6 | 37.9 | 47.5 | 123.9 | 75.2 | 110.8 |
| 1999 | 286.1 | 59.9 | 53.6 | 166.8 | 81.9 | 126.4 |
| 2000 | 261.6 | 60.6 | 54.6 | 300.4 | 95 | 161.7 |
| 2001 | 288.8 | 56.1 | 59.1 | 247.1 | 120.1 | 147.5 |
| 2002 | .301.1 | 74 | 69.8 | 387.7 | 133.6 | 143 |
| 2003 | 326.6 | 62.2 | 58.8 | 543.8 | 161.3 | 146.3 |
| 2004 | 391.4 | 69.2 | 71.7 | 633.6 | 176.5 | 85.2 |
| 2005 | 418.5 | 79.8 | 76 | 597.6 | 187.5 | 73.2 |
| 2006 | 447.8 | 92.5 | 95.7 | 733.3 | 215.6 | 68.6 |
| 2007 | 526.2 | 101.6 | 93.8 | 871.8 | 273 | 80.5 |
| 2008 | 838.7 | 103 | 117 | 1102.9 | 360.8 | 61.4 |
| 2009 | 910.9 | 130.7 | 112.5 | 1108.5 | 412.5 | 37.4 |
| 2010 | 1212.6 | 151.3 | 121.7 | 1140.2 | 513.3 | 33.2 |
| 2011 | 1174.7 | 163.2. | 129.7 | 1173.9 | 786.1 | 37.7 |
| 2012 | 1988.4 | 185.3 | 135.2 | 2431.7 | 786.7 | 42 |
| 2013 | 1855.3 | 226.5 | 149.1 | 1856.4 | 709.4 | 44.2 |
| 2014 | 2007.2 | 218.4 | 161.9 | 269 | 736 | 37.8 |
| 2015 | 2170.9 | 223 | 179.7 | 2000.8 | 730.2 | 42.6 |
| 2016 | 2313.1 | 226 | 185.5 | 1814.2 | 728.7 | 46.8 |
| 2017 | 2308.3 | 228 | 188.6 | 1783.2 | 777.8 | 169.1 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 101.8 | 795.3 | 1999.8 | 216.2 | 241.8 | 2254.1 | *2018* |
| 113.9 | 816.4 | 1958.6 | 216.4 | 252.7 | 2353.7 | *2019* |
| 171.7 | 806.4 | 2088.3 | 109.5 | 266.8 | 2373.1 | *2020* |
| 143.9 | 918.5 | 2386.2 | 170.9 | 266.1 | 2512.6 | *2021* |

**المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على :**

- *IMF, Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix, IMF Staee Country Report No 98/87 , Washington ,D.C ,September 1998, P55*
- *IMF, Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix, IMF Staee Country Report N°03/69 ,Washington ,D.C , March 2003, p:54.*
- تقارير بنك الجزائر للسنوات (2004.2008.2012.2015.2019.2021) https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

***الملحق رقم (03): تطور هيكل نفقات التجهيز في الجزائر (بالنسب المئوية من إجمالي نفقات التجهيز) للفترة (1993-1998)***

| السنوات | الزراعة +الصيد البحري و الموارد المائية | الصناعة والطاقة | التربية والتعليم | البنية التحتية | السكن | التنمية الحضرية | نفقات أخرى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1993 | 13.6 | 5.2 | 14.1 | 26.4 | 4.0 | 18.4 | 18.3 |
| 1994 | 12.9 | 4.3 | 13.0 | 25.5 | 5.9 | 15.2 | 23.3 |
| 1995 | 12.8 | 4.2 | 14.0 | 25.6 | 5.5 | 14.9 | 23.0 |
| 1996 | 11.5 | 4.4 | 13.7 | 25 | 3.4 | 13.7 | 27.9 |
| 1997 | 12.5 | 3.3 | 13.9 | 25.1 | 4.8 | 12.1 | 28.3 |
| 1998 | 15 | 3.5 | 14.6 | 25.2 | 4.9 | 10.9 | 25.9 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:
FMI, Algeria : Selected Issues and Statistical Appendix September 1998,op.cit ,p 53

الملحق رقم (04): تطور هيكل نفقات التجهيز في الجزائر (بالنسب المئوية من إجمالي نفقات التجهيز) للفترة (2013-2021)

| السنوات | المناجم والطاقات | الفلاحة-الموارد المائية | البنى التحتية الاقتصادية والإدارية | التربية-التكوين | البنى التحتية الاجتماعية والثقافية | السكن | نفقات أخرى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2013 | 0.15 | 14.4 | 37.2 | 10.8 | 6.1 | 13.5 | 10.9 |
| 2014 | 4.5 | 11.6 | 32.7 | 7.7 | 4.5 | 17.1 | 16.3 |
| 2015 | 3.8 | 10 | 34 | 7.5 | 4.5 | 20.3 | 13.1 |
| 2016 | 0.99 | 8.7 | 41.5 | 7.1 | 5.7 | 16.5 | 12.9 |
| 2017 | 0.98 | 10.44 | 28.25 | 6.06 | 5.06 | 20.33 | 8.34 |
| 2018 | 1.97 | 9.04 | 27.78 | 5.13 | 4.67 | 19.06 | 8.81 |
| 2019 | 0.72 | 9.13 | 43.67 | 5.96 | 3.17 | 18.06 | 14.17 |
| 2020 | 0.57 | 6.75 | 42.36 | 3.82 | 3.43 | 20.35 | 17.64 |
| 2021 | 0.59 | 10.58 | 55.13 | 5.02 | 3.06 | 23.05 | 10.44 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- تقارير بنك الجزائر للسنوات (2016،2022)

https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

الملحق رقم(05): تطور إيرادات الميزانية العامة ورصيدها في الجزائر للفترة (1990-2023)

الوحدة: مليار د. ج

| السنوات | إجمالي الإيرادات | إيرادات المحروقات | إيرادات خارج المحروقات | رصيد الميزانية |
|---|---|---|---|---|
| 1990 | 152.5 | 76.2 | 76.3 | 16 |
| 1991 | 248.9 | 161.5 | 87.4 | 36.8 |
| 1992 | 311.9 | 193.8 | 118.1 | -108.2 |
| 1993 | 313.9 | 179.2 | 134.8 | -162.6 |
| 1994 | 477.2 | 222.2 | 255 | -89.1 |
| 1995 | 611.7 | 336.1 | 275.6 | -147.9 |
| 1996 | 825.2 | 496 | 329.2 | 100.6 |
| 1997 | 926.7 | 564.8 | 361.9 | 81.5 |
| 1998 | 774.5 | 378.6 | 995.9 | -101.2 |
| 1999 | 950.5 | 560.1 | 390.04 | -11.2 |
| 2000 | 1578.1 | 1213.2 | 364.9 | 400 |

| 184.8 | 488.5 | 1001.4 | 1505.1 | 2001 |
|---|---|---|---|---|
| 52.6 | 595.1 | 1007.9 | 1603.2 | 2002 |
| 200.4 | 616.4 | 1350 | 1966.2 | 2003 |
| 377.9 | 652.5 | 1570.7 | 2229.7 | 2004 |
| 1030.6 | 724.2 | 2352.7 | 3082.6 | 2005 |
| 579.3 | 840.5 | 2799 | 3639.8 | 2006 |
| 1186.8 | 883.1 | 2796.8 | 3687.8 | 2007 |
| 999.5 | 1101.8 | 4088.6 | 5190.5 | 2008 |
| -570.3 | 1263.3 | 2412.7 | 3676 | 2009 |
| -74 | 1487.8 | 2905 | 4392.9 | 2010 |
| -63.5 | 1810.4 | 3979.7 | 5790.1 | 2011 |
| -718.8 | 2155 | 4184.3 | 6339.3 | 2012 |
| -66.6 | 2279.5 | 3678.1 | 5957.5 | 2013 |
| -1257.3 | 2279.5 | 3388.4 | 5738.4 | 2014 |
| -2583.3 | 2349.9 | 2373.5 | 5103 | 2015 |
| -2187.4 | 2729.5 | 1781.1 | 5110.1 | 2016 |
| -1234.8 | 3329 | 2177 | 6047.9 | 2017 |
| -905.2 | 3870.9 | 2887.1 | 6826.9 | 2018 |
| -1139.8 | 3939.7 | 2668.5 | 6601.6 | 2019 |
| -1261.9 | 3719.4 | 1921.6 | 5640.9 | 2020 |
| -838.5 | 3981.9 | 2609.2 | 6597.5 | 2021 |
| -411.5 | 4016.5 | 5507.7 | 9524.1 | 2022 |
| 1003.5 | 5141.1 | 5577 | 10718.1 | 2023 |

**المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:**

-تقارير بنك الجزائر للسنوات (2004.2008.2012.2015.2019.2023)

- الديوان الوطني للإحصائيات ONS، حوصلة (1962-2020)، ص ص247-248

https://www.ons.dz/spip.php?rubrique395

الملحق رقم (06): متغيرات مربع كالدور في الجزائر للفترة (1990–2023)

| السنوات | معدل النمو الاقتصادي% | معدل البطالة % | معدل التضخم % | نسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى إجمالي الناتج المحلي % |
|---|---|---|---|---|
| 1990 | 0.80 | 19.7 | 16.70 | –0.35 |
| 1991 | –1.20 | 20.6 | 25.90 | 1.09 |
| 1992 | 1.80 | 24.4 | 31.70 | 0.50 |
| 1993 | –2.10 | 26.20 | 20.50 | –0.02 |
| 1994 | –0.90 | 27.70 | 29 | –10.20 |
| متوسط الفترة 1990–1994 | –0.32 | 23.72 | 24.76 | –1.80 |
| 1995 | 3.80 | 31.84 | 29.80 | –15.11 |
| 1996 | 4.10 | 28.50 | 18.70 | 4.25 |
| 1997 | 1.10 | 25.40 | 5.70 | –2.41 |
| 1998 | 5.10 | 26.70 | 5 | –3.61 |
| 1999 | 3.20 | 28.30 | 2.60 | –4.89 |
| متوسط الفترة 1995–1999 | 3.3 | 28.14 | 12.36 | –4.35 |
| متوسط الفترة 1990–1999 | 1.57 | 25.93 | 18.56 | –3.08 |
| 2000 | 3.80 | 29.80 | 0.30 | 13.82 |
| 2001 | 3.00 | 27.30 | 4.20 | 12.74 |
| 2002 | 5.40 | 25.90 | 1.40 | 5.93 |
| 2003 | 6.50 | 23.70 | 4.30 | 10.17 |
| 2004 | 4.50 | 17.60 | 4 | 10.06 |
| متوسط الفترة2001 –2004 | 4.85 | 23.63 | 3.48 | 9.67 |
| 2005 | 5.40 | 15.30 | 1.40 | 15.82 |
| 2006 | 2.90 | 12.30 | 2.30 | 14.41 |
| 2007 | 3.10 | 13.80 | 3.70 | 20.74 |
| 2008 | 2.50 | 11.30 | 4.90 | 20.51 |

| 2.57 | 5.70 | 10.20 | 1.20 | 2009 |
|---|---|---|---|---|
| 14.81 | 3.6 | 12.58 | 3.02 | متوسط الفترة 2009–2005 |
| 8.62 | 3.90 | 10 | 4.80 | 2010 |
| 9.22 | 4.50 | 10 | 3 | 2011 |
| 5.31 | 8.90 | 11 | 2.40 | 2012 |
| 0.06 | 3.30 | 9.80 | 2.60 | 2013 |
| –2.46 | 2.90 | 10.20 | 4.10 | 2014 |
| 4.15 | 4.7 | 10.2 | 3.38 | متوسط الفترة 2014–2010 |
| –14.69 | 4.80 | 11.20 | 3.20 | 2015 |
| –14.40 | 6.40 | 10.20 | 3.90 | 2016 |
| –11.46 | 5.60 | 12.00 | 1.50 | 2017 |
| 8.13 | 4.30 | 12.20 | 1.40 | 2018 |
| –8.75 | 2 | 12.30 | 0.90 | 2019 |
| –8.23 | 4.62 | 11.58 | 2.18 | متوسط الفترة2019–2015 |
| –9.93 | 2.40 | 14.00 | –5.00 | 2020 |
| –0.79 | 7.20 | 13.60 | 3.80 | 2021 |
| 8.18 | 9.30 | 12.40 | 3.60 | 2022 |
| 2.65 | 9.30 | 11.80 | 4.10 | 2023 |
| 0.03 | 7.05 | 12.95 | 1.63 | متوسط الفترة 2023–2020 |
| 3.32 | 4.70 | 15.13 | 3.29 | متوسط الفترة 2023–2000 |
| 1.71 | 8.78 | 17.61 | 2.85 | متوسط الفترة1990–2023 |

**المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:**

- البيانات المفتوحة للبنك الدولي على الموقع

**https://www.albankaldawli.org/ext/ar/home**

*مصدر بيانات ميزان المدفوعات:*

*-أرشيف ميزان المدفوعات السنوي 1977-2023، بنك الجزائر على الموقع*

**https://www.bank-of-algeria.dz** ( وثيقة اكسيل)

**الملحق رقم(07): البيانات المستخدمة في الدراسة القياسية**

| السنوات | الانفاق الحكومي الإجمالي | إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية للعملة المحلية (مليار د.ج) | معدل البطالة % | معدل التضخم % | رصيد الميزان التجاري إلى Gdp% |
|---|---|---|---|---|---|
| **1990** | 136.5 | 555.8 | 19.7 | 16.70 | 2.2 |
| **1991** | 212.1 | 844.5 | 20.6 | 25.90 | 5.2 |
| **1992** | 420.1 | 1050 | 24.4 | 31.70 | 2.7 |
| **1993** | 476.6 | 1170 | 26.20 | 20.50 | 1.6 |
| **1994** | 566.3 | 1490 | 27.70 | 29 | -4.3 |
| **1995** | 759.6 | 1590 | 31.84 | 29.80 | -5.4 |
| **1996** | 724.6 | 2570 | 28.50 | 18.70 | 2.7 |
| **1997** | 845.1 | 2780 | 25.40 | 5.70 | 7.2 |
| **1998** | 875.7 | 2830 | 26.70 | 5 | -1.9 |
| **1999** | 961.5 | 3240 | 28.30 | 2.60 | 0.04 |
| **2000** | 1178.1 | 4120 | 29.80 | 0.34 | 16.3 |
| **2001** | 1321.0 | 4590 | 27.30 | 4.20 | 11.9 |
| **2002** | 1550.6 | 4900 | 25.90 | 1.40 | 7.1 |
| **2003** | 1693.2 | 5690 | 23.70 | 4.30 | 12 |
| **2004** | 1888.9 | 6620 | 17.60 | 4 | 12.1 |
| **2005** | 2052.0 | 7840 | 15.30 | 1.40 | 19.8 |
| **2006** | 2453.0 | 8940 | 12.30 | 2.30 | 23.5 |
| **2007** | 3108.5 | 9870 | 13.80 | 3.70 | 21.30 |
| **2008** | 4191.0 | 11650 | 11.30 | 4.90 | 18.80 |
| **2009** | 4246.3 | 10920 | 10.20 | 5.70 | 0.30 |
| **2010** | 4466.9 | 13220 | 10 | 3.90 | 6.90 |
| **2011** | 5853.6 | 15920 | 10 | 4.50 | 8.10 |
| **2012** | 7058.1 | 17610 | 11 | 8.90 | 5.30 |
| **2013** | 6024.1 | 18230 | 9.80 | 3.30 | 0.50 |
| **2014** | 6995.7 | 19250 | 10.20 | 2.90 | -3.90 |
| **2015** | 7656.3 | 18880 | 11.20 | 4.80 | -14.40 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| -14.50 | 6.40 | 10.20 | 19780 | 7297.5 | **2016** |
| -11.60 | 5.60 | 12.00 | 21070 | 7282.7 | **2017** |
| -8.70 | 4.30 | 12.20 | 22680 | 7732.1 | **2018** |
| -8.80 | 2 | 12.30 | 23090 | 7741.3 | **2019** |
| -11 | 2.40 | 14.00 | 20900 | 6902.9 | **2020** |
| -2.40 | 7.20 | 13.60 | 25150 | 7436.1 | **2021** |
| 8.60 | 9.30 | 12.40 | 32040 | 9935.7 | **2022** |
| 2.20 | 9.30 | 11.80 | 33460 | 11721.5 | **2023** |

**المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:**

-الديوان الوطني للإحصائيات ONS (Rétrospective 1962 - 2011 - Office National des Statistiques)

-تقارير بنك الجزائر للسنوات 2010،2013،2016،2018، 2023

https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

-البيانات المفتوحة للبنك الدولي على الموقع https://www.albankaldawli.org/ext/ar/home

**الملحق رقم (08): اختبار الاستقرارية ديكي–فولر ADF لمتغيرات الدراسة عند المستوى**

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: LG, LGDP, BP, UNM, INF
Date: 04/17/25 Time: 23:46
Sample: 1990 2023
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Total (balanced) observations: 160
Cross-sections included: 5

| Method | Statistic | Prob.** |
|---|---|---|
| ADF - Fisher Chi-square | 78.9095 | 0.0000 |
| ADF - Choi Z-stat | -7.47734 | 0.0000 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate ADF test results D(UNTITLED)

| Series | Prob. | Lag | Max Lag | Obs |
|---|---|---|---|---|
| D(LG) | 0.0013 | 0 | 7 | 32 |
| D(LGDP) | 0.0005 | 0 | 7 | 32 |
| D(BP) | 0.0001 | 0 | 7 | 32 |
| D(UNM) | 0.0034 | 0 | 7 | 32 |
| D(INF) | 0.0000 | 0 | 7 | 32 |

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: LG, LGDP, BP, UNM, INF
Date: 04/17/25 Time: 23:47
Sample: 1990 2023
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Total number of observations: 155
Cross-sections included: 5

| Method | Statistic | Prob.** |
|---|---|---|
| ADF - Fisher Chi-square | 84.1459 | 0.0000 |
| ADF - Choi Z-stat | -7.27708 | 0.0000 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate ADF test results D(UNTITLED)

| Series | Prob. | Lag | Max Lag | Obs |
|---|---|---|---|---|
| D(LG) | 0.0338 | 2 | 7 | 30 |
| D(LGDP) | 0.0838 | 3 | 7 | 29 |
| D(BP) | 0.0000 | 0 | 7 | 32 |
| D(UNM) | 0.0002 | 0 | 7 | 32 |
| D(INF) | 0.0000 | 0 | 7 | 32 |

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: LG, LGDP, BP, UNM, INF
Date: 04/17/25 Time: 23:47
Sample: 1990 2023
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Total number of observations: 158
Cross-sections included: 5

| Method | Statistic | Prob.** |
|---|---|---|
| ADF - Fisher Chi-square | 72.6346 | 0.0000 |
| ADF - Choi Z-stat | -7.05542 | 0.0000 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate ADF test results D(UNTITLED)

| Series | Prob. | Lag | Max Lag | Obs |
|---|---|---|---|---|
| D(LG) | 0.0003 | 1 | 7 | 31 |
| D(LGDP) | 0.0002 | 1 | 7 | 31 |
| D(BP) | 0.0006 | 0 | 7 | 32 |
| D(UNM) | 0.0178 | 0 | 7 | 32 |
| D(INF) | 0.0002 | 0 | 7 | 32 |

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

**الملحق رقم (09): اختبار الاستقرارية ديكي–فولر ADFلمتغيرات الدراسة عند المستوى عند الفرق الاول**

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: LG, LGDP, BP, UNM, INF
Date: 04/17/25 Time: 23:46
Sample: 1990 2023
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Total (balanced) observations: 160
Cross-sections included: 5

| Method | Statistic | Prob.** |
|---|---|---|
| ADF - Fisher Chi-square | 78.9095 | 0.0000 |
| ADF - Choi Z-stat | -7.47734 | 0.0000 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate ADF test results D(UNTITLED)

| Series | Prob. | Lag | Max Lag | Obs |
|---|---|---|---|---|
| D(LG) | 0.0013 | 0 | 7 | 32 |
| D(LGDP) | 0.0005 | 0 | 7 | 32 |
| D(BP) | 0.0001 | 0 | 7 | 32 |
| D(UNM) | 0.0034 | 0 | 7 | 32 |
| D(INF) | 0.0000 | 0 | 7 | 32 |

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: LG, LGDP, BP, UNM, INF
Date: 04/17/25 Time: 23:47
Sample: 1990 2023
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Total number of observations: 158
Cross-sections included: 5

| Method | Statistic | Prob.** |
|---|---|---|
| ADF - Fisher Chi-square | 72.6346 | 0.0000 |
| ADF - Choi Z-stat | -7.05542 | 0.0000 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate ADF test results D(UNTITLED)

| Series | Prob. | Lag | Max Lag | Obs |
|---|---|---|---|---|
| D(LG) | 0.0003 | 1 | 7 | 31 |
| D(LGDP) | 0.0002 | 1 | 7 | 31 |
| D(BP) | 0.0006 | 0 | 7 | 32 |
| D(UNM) | 0.0178 | 0 | 7 | 32 |
| D(INF) | 0.0002 | 0 | 7 | 32 |

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: LG, LGDP, BP, UNM, INF
Date: 04/17/25 Time: 23:47
Sample: 1990 2023
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Total number of observations: 155
Cross-sections included: 5

| Method | Statistic | Prob.** |
|---|---|---|
| ADF - Fisher Chi-square | 84.1459 | 0.0000 |
| ADF - Choi Z-stat | -7.27708 | 0.0000 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate ADF test results D(UNTITLED)

| Series | Prob. | Lag | Max Lag | Obs |
|---|---|---|---|---|
| D(LG) | 0.0338 | 2 | 7 | 30 |
| D(LGDP) | 0.0838 | 3 | 7 | 29 |
| D(BP) | 0.0000 | 0 | 7 | 32 |
| D(UNM) | 0.0002 | 0 | 7 | 32 |
| D(INF) | 0.0000 | 0 | 7 | 32 |

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

**الملحق رقم (10): اختبار الاستقرارية فيليبس–بيرون PP لمتغيرات الدراسة عند المستوى**

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: LG, LGDP, BP, UNM, INF
Date: 04/17/25 Time: 23:42
Sample: 1990 2023
Exogenous variables: Individual effects
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett ke...
Total (balanced) observations: 165
Cross-sections included: 5

| Method | Statistic | Prob.** |
|---|---|---|
| PP - Fisher Chi-square | 51.1845 | 0.0000 |
| PP - Choi Z-stat | -3.48025 | 0.0003 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results UNTITLED

| Series | Prob. | Bandwidth | Obs |
|---|---|---|---|
| LG | 0.0160 | 2.0 | 33 |
| LGDP | 0.0000 | 32.0 | 33 |
| BP | 0.3148 | 0.0 | 33 |
| UNM | 0.7767 | 3.0 | 33 |
| INF | 0.4328 | 2.0 | 33 |

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: LG, LGDP, BP, UNM, INF
Date: 04/17/25 Time: 23:43
Sample: 1990 2023
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett ke...
Total (balanced) observations: 165
Cross-sections included: 5

| Method | Statistic | Prob.** |
|---|---|---|
| PP - Fisher Chi-square | 14.7843 | 0.1401 |
| PP - Choi Z-stat | -1.08210 | 0.1396 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results UNTITLED

| Series | Prob. | Bandwidth | Obs |
|---|---|---|---|
| LG | 0.0668 | 3.0 | 33 |
| LGDP | 0.0441 | 14.0 | 33 |
| BP | 0.5609 | 0.0 | 33 |
| UNM | 0.5157 | 3.0 | 33 |
| INF | 0.7235 | 2.0 | 33 |

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: LG, LGDP, BP, UNM, INF
Date: 04/17/25 Time: 23:44
Sample: 1990 2023
Exogenous variables: None
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett ke...
Total (balanced) observations: 165
Cross-sections included: 5

| Method | Statistic | Prob.** |
|---|---|---|
| PP - Fisher Chi-square | 11.5697 | 0.3149 |
| PP - Choi Z-stat | 1.89578 | 0.9710 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results UNTITLED

| Series | Prob. | Bandwidth | Obs |
|---|---|---|---|
| LG | 0.9992 | 3.0 | 33 |
| LGDP | 1.0000 | 3.0 | 33 |
| BP | 0.0611 | 0.0 | 33 |
| UNM | 0.3586 | 3.0 | 33 |
| INF | 0.1404 | 1.0 | 33 |

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

**الملحق رقم (11): اختبار الاستقرارية فيليبس–بيرون PP لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول**

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: LG, LGDP, BP, UNM, INF
Date: 04/17/25 Time: 23:44
Sample: 1990 2023
Exogenous variables: Individual effects
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett ke...
Total (balanced) observations: 160
Cross-sections included: 5

| Method | Statistic | Prob.** |
|---|---|---|
| PP - Fisher Chi-square | 78.8461 | 0.0000 |
| PP - Choi Z-stat | -7.46882 | 0.0000 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results D(UNTITLED)

| Series | Prob. | Bandwidth | Obs |
|---|---|---|---|
| D(LG) | 0.0014 | 3.0 | 32 |
| D(LGDP) | 0.0005 | 4.0 | 32 |
| D(BP) | 0.0001 | 4.0 | 32 |
| D(UNM) | 0.0037 | 2.0 | 32 |
| D(INF) | 0.0000 | 0.0 | 32 |

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: LG, LGDP, BP, UNM, INF
Date: 04/17/25 Time: 23:45
Sample: 1990 2023
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett ke...
Total (balanced) observations: 160
Cross-sections included: 5

| Method | Statistic | Prob.** |
|---|---|---|
| PP - Fisher Chi-square | 112.642 | 0.0000 |
| PP - Choi Z-stat | -8.55686 | 0.0000 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results D(UNTITLED)

| Series | Prob. | Bandwidth | Obs |
|---|---|---|---|
| D(LG) | 0.0037 | 1.0 | 32 |
| D(LGDP) | 0.0000 | 31.0 | 32 |
| D(BP) | 0.0006 | 4.0 | 32 |
| D(UNM) | 0.0189 | 2.0 | 32 |
| D(INF) | 0.0001 | 4.0 | 32 |

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: LG, LGDP, BP, UNM, INF
Date: 04/17/25 Time: 23:46
Sample: 1990 2023
Exogenous variables: None
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett ke...
Total (balanced) observations: 160
Cross-sections included: 5

| Method | Statistic | Prob.** |
|---|---|---|
| PP - Fisher Chi-square | 96.7985 | 0.0000 |
| PP - Choi Z-stat | -8.37645 | 0.0000 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results D(UNTITLED)

| Series | Prob. | Bandwidth | Obs |
|---|---|---|---|
| D(LG) | 0.0022 | 4.0 | 32 |
| D(LGDP) | 0.0025 | 5.0 | 32 |
| D(BP) | 0.0000 | 4.0 | 32 |
| D(UNM) | 0.0002 | 2.0 | 32 |
| D(INF) | 0.0000 | 0.0 | 32 |

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

**الملحق رقم (12): اختبارات التكامل المشترك Bounds–Test لنماذج الدراسة**

| F-Bounds Test | | Null Hypothesis: No levels relationship | | |
|---|---|---|---|---|
| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
| F-statistic | 6.813007 | 10% | 3.02 | 3.51 |
| k | 1 | 5% | 3.62 | 4.16 |
| | | 2.5% | 4.18 | 4.79 |
| | | 1% | 4.94 | 5.58 |

| F-Bounds Test | | Null Hypothesis: No levels relationship | | |
|---|---|---|---|---|
| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
| F-statistic | 4.088387 | 10% | 3.02 | 3.51 |
| k | 1 | 5% | 3.62 | 4.16 |
| | | 2.5% | 4.18 | 4.79 |
| | | 1% | 4.94 | 5.58 |

| F-Bounds Test | | Null Hypothesis: No levels relationship | | |
|---|---|---|---|---|
| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
| | | Asymptotic: n=1000 | | |
| F-statistic | 9.153365 | 10% | 3.02 | 3.51 |
| k | 1 | 5% | 3.62 | 4.16 |
| | | 2.5% | 4.18 | 4.79 |
| | | 1% | 4.94 | 5.58 |

| F-Bounds Test | | Null Hypothesis: No levels relationship | | |
|---|---|---|---|---|
| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
| F-statistic | 3.208310 | 10% | 3.02 | 3.51 |
| k | 1 | 5% | 3.62 | 4.16 |
| | | 2.5% | 4.18 | 4.79 |
| | | 1% | 4.94 | 5.58 |

**المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12**

**الملحق رقم(13): نتائج تقدير نموذج النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل**

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LGDP)
Selected Model: ARDL(4, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 04/21/25 Time: 23:04
Sample: 1990 2023
Included observations: 30

Conditional Error Correction Regression

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 1.117382 | 0.262556 | 4.255789 | 0.0003 |
| LGDP(-1)* | -0.279408 | 0.113327 | -2.465513 | 0.0216 |
| LG(-1) | 0.196127 | 0.110463 | 1.775506 | 0.0890 |
| D(LGDP(-1)) | -0.125717 | 0.171830 | -0.731641 | 0.4718 |
| D(LGDP(-2)) | -0.267346 | 0.164344 | -1.626748 | 0.1174 |
| D(LGDP(-3)) | -0.297290 | 0.175299 | -1.695897 | 0.1034 |
| D(LG) | 0.428202 | 0.133154 | 3.215833 | 0.0038 |

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| LG | 0.701937 | 0.129003 | 5.441264 | 0.0000 |
| C | 3.999102 | 1.261787 | 3.169395 | 0.0043 |

EC = LGDP - (0.7019*LG + 3.9991)

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LGDP)
Selected Model: ARDL(4, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 04/21/25 Time: 23:06
Sample: 1990 2023
Included observations: 30

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(LGDP(-1)) | -0.125717 | 0.160295 | -0.784288 | 0.4409 |
| D(LGDP(-2)) | -0.267346 | 0.150245 | -1.779399 | 0.0884 |
| D(LGDP(-3)) | -0.297290 | 0.165038 | -1.801345 | 0.0848 |
| D(LG) | 0.428202 | 0.113027 | 3.788499 | 0.0009 |
| CointEq(-1)* | -0.279408 | 0.059279 | -4.713420 | 0.0001 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.616749 | Mean dependent var | 0.111957 |
| Adjusted R-squared | 0.555429 | S.D. dependent var | 0.095684 |
| S.E. of regression | 0.063798 | Akaike info criterion | -2.515171 |
| Sum squared resid | 0.101755 | Schwarz criterion | -2.281638 |
| Log likelihood | 42.72756 | Hannan-Quinn criter. | -2.440462 |
| Durbin-Watson stat | 2.079407 | | |

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

**الملحق رقم (14): اختبار عدم ثبات التباين والارتباط الذاتي بين الأخطاء لنموذج النمو الاقتصادي**

**Heteroskedasticity Test: ARCH**

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.423761 | Prob. F(1,27) | 0.5206 |
| Obs*R-squared | 0.448118 | Prob. Chi-Square(1) | 0.5032 |

**Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey**
**Null hypothesis: Homoskedasticity**

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 1.253649 | Prob. F(6,23) | 0.3167 |
| Obs*R-squared | 7.393276 | Prob. Chi-Square(6) | 0.2860 |
| Scaled explained SS | 3.428269 | Prob. Chi-Square(6) | 0.7535 |

**Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:**
**Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags**

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.799367 | Prob. F(2,21) | 0.4628 |
| Obs*R-squared | 2.122332 | Prob. Chi-Square(2) | 0.3461 |

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

**الملحق رقم(15): نتائج تقدير نموذج البطالة في الأجلين القصير والطويل**

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(UNM)
Selected Model: ARDL(4, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 04/10/25 Time: 23:26
Sample: 1990 2023
Included observations: 30

Conditional Error Correction Regression

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 41.12599 | 12.75750 | 3.223670 | 0.0041 |
| UNM(-1)* | -0.498852 | 0.143205 | -3.483493 | 0.0022 |
| LG(-1) | -3.949419 | 1.249676 | -3.160355 | 0.0047 |
| D(UNM(-1)) | 0.352428 | 0.172385 | 2.044428 | 0.0537 |
| D(UNM(-2)) | 0.321912 | 0.190529 | 1.689567 | 0.1059 |
| D(UNM(-3)) | 0.242249 | 0.170096 | 1.424188 | 0.1691 |
| D(LG) | -1.443182 | 3.447433 | -0.418625 | 0.6797 |
| D(LG(-1)) | -2.214539 | 3.012619 | -0.735088 | 0.4704 |
| D(LG(-2)) | -6.804560 | 3.126288 | -2.176562 | 0.0411 |

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| LG | -7.917012 | 0.874595 | -9.052199 | 0.0000 |
| C | 82.44123 | 7.707545 | 10.69617 | 0.0000 |

EC = UNM - (-7.9170*LG + 82.4412)

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(UNM)
Selected Model: ARDL(4, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 04/10/25 Time: 23:27
Sample: 1990 2023
Included observations: 30

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(UNM(-1)) | 0.352428 | 0.164059 | 2.148184 | 0.0435 |
| D(UNM(-2)) | 0.321912 | 0.178540 | 1.803019 | 0.0858 |
| D(UNM(-3)) | 0.242249 | 0.157150 | 1.541517 | 0.1381 |
| D(LG) | -1.443182 | 2.656627 | -0.543239 | 0.5927 |
| D(LG(-1)) | -2.214539 | 2.573317 | -0.860578 | 0.3992 |
| D(LG(-2)) | -6.804560 | 2.421324 | -2.810265 | 0.0105 |
| CointEq(-1)* | -0.498852 | 0.136107 | -3.665143 | 0.0014 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.445679 | Mean dependent var | -0.484300 |
| Adjusted R-squared | 0.301073 | S.D. dependent var | 2.088637 |
| S.E. of regression | 1.746138 | Akaike info criterion | 4.153654 |
| Sum squared resid | 70.12699 | Schwarz criterion | 4.480600 |
| Log likelihood | -55.30481 | Hannan-Quinn criter. | 4.258247 |
| Durbin-Watson stat | 1.927417 | | |

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

**الملحق رقم (16): اختبار عدم ثبات التباين والارتباط الذاتي بين الأخطاء لنموذج النمو الاقتصادي**

Heteroskedasticity Test: ARCH

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.150103 | Prob. F(1,27) | 0.7015 |
| Obs*R-squared | 0.160330 | Prob. Chi-Square(1) | 0.6889 |

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 1.989778 | Prob. F(8,21) | 0.0987 |
| Obs*R-squared | 12.93526 | Prob. Chi-Square(8) | 0.1141 |
| Scaled explained SS | 4.663487 | Prob. Chi-Square(8) | 0.7929 |

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 8 lags

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 1.569964 | Prob. F(8,13) | 0.2256 |
| Obs*R-squared | 14.74161 | Prob. Chi-Square(8) | 0.0644 |

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

**الملحق رقم(17): نتائج تقدير نموذج التضخم في الأجلين القصير والطويل**

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(INF)
Selected Model: ARDL(1, 7)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/19/25 Time: 22:59
Sample: 1990 2023
Included observations: 27

Conditional Error Correction Regression

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | -10.98382 | 4.917059 | -2.233819 | 0.0392 |
| INF(-1)* | -0.654641 | 0.136957 | -4.779917 | 0.0002 |
| LG(-1) | 1.561441 | 0.546833 | 2.855426 | 0.0109 |
| D(LG) | 7.580215 | 3.469983 | 2.184511 | 0.0432 |
| D(LG(-1)) | 4.762228 | 3.066782 | 1.552842 | 0.1389 |
| D(LG(-2)) | -1.444097 | 3.386848 | -0.426384 | 0.6752 |
| D(LG(-3)) | -5.144957 | 3.473963 | -1.481005 | 0.1569 |
| D(LG(-4)) | 2.680752 | 3.250340 | 0.824760 | 0.4209 |
| D(LG(-5)) | -4.044178 | 3.270895 | -1.236413 | 0.2331 |
| D(LG(-6)) | 5.339758 | 2.742171 | 1.947274 | 0.0682 |

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(INF)
Selected Model: ARDL(1, 7)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/19/25 Time: 23:00
Sample: 1990 2023
Included observations: 27

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(LG) | 7.580215 | 2.907597 | 2.607038 | 0.0184 |
| D(LG(-1)) | 4.762228 | 2.782391 | 1.711560 | 0.1052 |
| D(LG(-2)) | -1.444097 | 2.982593 | -0.484175 | 0.6344 |
| D(LG(-3)) | -5.144957 | 3.232649 | -1.591561 | 0.1299 |
| D(LG(-4)) | 2.680752 | 2.889895 | 0.927630 | 0.3666 |
| D(LG(-5)) | -4.044178 | 2.926964 | -1.381697 | 0.1850 |
| D(LG(-6)) | 5.339758 | 2.344472 | 2.277595 | 0.0360 |
| CointEq(-1)* | -0.654641 | 0.118168 | -5.539918 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.846626 | Mean dependent var | -0.346552 |
| Adjusted R-squared | 0.790120 | S.D. dependent var | 3.477439 |
| S.E. of regression | 1.593106 | Akaike info criterion | 4.010443 |
| Sum squared resid | 48.22177 | Schwarz criterion | 4.394395 |
| Log likelihood | -46.14099 | Hannan-Quinn criter. | 4.124612 |
| Durbin-Watson stat | 1.726182 | | |

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

**الملحق رقم (18): اختبار عدم ثبات التباين والارتباط الذاتي بين الأخطاء لنموذج التضخم**

| Heteroskedasticity Test: ARCH | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.000823 | Prob. F(1,24) | 0.9773 |
| Obs*R-squared | 0.000892 | Prob. Chi-Square(1) | 0.9762 |

| Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey<br>Null hypothesis: Homoskedasticity | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.792671 | Prob. F(9,17) | 0.6275 |
| Obs*R-squared | 7.981216 | Prob. Chi-Square(9) | 0.5360 |
| Scaled explained SS | 2.632262 | Prob. Chi-Square(9) | 0.9771 |

| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:<br>Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 1.458660 | Prob. F(2,15) | 0.2637 |
| Obs*R-squared | 4.396174 | Prob. Chi-Square(2) | 0.1110 |

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

**الملحق رقم (19): اختبار عدم ثبات التباين والارتباط الذاتي بين الأخطاء لنموذج ميزان المدفوعات**

| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:<br>Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.148981 | Prob. F(2,19) | 0.8626 |
| Obs*R-squared | 0.463201 | Prob. Chi-Square(2) | 0.7933 |

| Heteroskedasticity Test: ARCH | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.067818 | Prob. F(1,27) | 0.7965 |
| Obs*R-squared | 0.072659 | Prob. Chi-Square(1) | 0.7875 |

| Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey<br>Null hypothesis: Homoskedasticity | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 1.571832 | Prob. F(8,21) | 0.1929 |
| Obs*R-squared | 11.23584 | Prob. Chi-Square(8) | 0.1887 |
| Scaled explained SS | 4.205943 | Prob. Chi-Square(8) | 0.8381 |

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12